

الترجمة الكاملة  
(٦)

# وطه مطر

ترجمة  
زهير الشايب

تأليف  
علماء الرحلة الفرسية

## الموازيين والنقود

دار الشايب للنشر

اهداءات ١٩٩٣  
صندوق الترميم الثقافية  
ج.٢٠٤

وصف مصر  
الترجمة الكاملة

الحياة الاقتصادية في مصر  
في القرن الثامن عشر

الجزء الثالث

General Organisation of the Arab Republics (GOAR)  
Cairo, U.A.R.

الموازين والنقود

ترجمة  
زهير الشايب

تأليف  
صامويل برنار

دار الشايب للنشر

١٠ ش سليمان الحلبي - التوفيقية  
٥٧٢٦٨٣٠٠ ٥٧٤١٣٧١٠ ت



## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة المترجم

بصدور هذا الجزء ، يكون ما استيفاه بموسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر قد اكتمل ، فقد سبق أن صدر المجلد الرابع ويتناول الزراعة والصناعة والتجارة في مصر ، ثم المجلد الخامس ويتناول النظام المالي والإداري ، وهذا هو المجلد السادس الذي يتناول الموازين أو بالأحرى الأوزان والنقود المستعملة في ذلك العصر ، وبهذا تكون الترجمة العربية قد قطعت شوطا لا بأس به في تقديم موسوعة وصف مصر ، مع إعادة تبويبه بشكل أقرب إلى المنهجية ، أي أن الترجمة تلتزم بتقديم النص كاملا لئلا تسكتها تعيد تبويب الدراسات الواردة بالكتاب الأصلي طبقا لموضوعاتها .

ولهذا المنهج في الترجمة ضرورته القصوى على نحو ما عسرت في مقدمات سابقة ، ولكن له بعضا من ميووب لا مفر منها ، أبرزها تكرار بعض المعلومات التي توردها أكثر من دراسة واحدة ، تدور حول موضوع واحد ، أو حول موضوعين متقاربين ، كتبهما عالمان من علماء الحملة ، ومع ذلك فإذا كان عيب كهذا بالغ الوضوح في المجلد الثاني ، وإن يكن الأمر الذي نحن بصددته يتصل بأمر ثانوي أو تفصيلات غير جوهرية ، فإنه غير واضح في هذه الموسوعة الاقتصادية ، بل أننا نستطيع القول بأن ما قد نعدّه عيبا ، قد يكون من جهة أخرى ميزة ، فمثل هذا التكرار قد يكون توثيقا أو تأكيداً لمسحة معلومة ما ، باعتباره إجماعاً على حدوثها أو وجودها .

ولقد اختارت الترجمة العربية أن تبدأ بتقديم دراسة شاملة في المجلد الأول منها ويدور حول عادات المصريين وتقاليدهم ، ثم تتابع المجلدات مقسمة بالمنهج الذي اشهر إليه ، ومع ذلك فينبغي القول بأن العديد من الدراسات والمجلدات التي صدرت ، مع تقديمها حول موضوعاتها ، لم تخل كلها من إعطاء لمحات عن عادات وتقاليدهم وطباع المصريين ونظائهم السياسي وحياتهم الاجتماعية ، ذلك أنها مع حرصها في الصدق والوضوح ، كانت تدرك ، أو بالأحرى كان يدرك المؤلفوها ، أنهم يقدمون

« لوحة » أمينة من حياة مصر في ذلك العصر « الذى جاءت فيه حملة بونابرت .

لكن الشيء الذى ينبى على أن اوضحه هنا ، بعد أن تناولت المنهج الأساسى المتبع فى الترجمة هو المنهج المتبع فى تفصيلات العمل .

ان الهوامش المرتمة هى بالضرورة من وضع المؤلف الاصلى ، اما النجوم فهى من وضع الترجمة العربية ، كذلك فان العبارات التى توضع بين قوسين فى سياق الترجمة هى فى غالبيتها العظمى من منسديات المترجم ، وفى التليل منها من وضع المؤلف ولقد مانتى ، واعترف بذلك ، ان اضع حدا فاصلا بين الأمرين ، باصطناع اقواس مختلفة فى الحالتين كان تكون اقواس المؤلف مثلا فى شكل : [ ] وأن تكون اقواس الترجمة على هيئة ( ) وهذا ماينبى تداركه فى الطبعات القادمة والأجزاء القادمة باذن الله . وبصلة عامة فان البيانات الاضافية التى تقدمها الترجمة أثناء السياق هى استدراكات سعى للوصول الى روح النص حين يتضح ان الترجمة الكاملة ان تحقق الوضوح الكامل او اعادة للمعنى بالمناظ أخرى ، او اضافة لمعنى جديد ، ليس كل الجدة ، حين يكون اللفظ الفرنسى مابالا للتعبير من أكثر من معنى ، مع الحرص دوما ، وبالضرورة ، على انسجام المعنى .

ولقد تخلف هذا الكتاب من بعض الهوامش التى أوردها المؤلف ، وذلك حين كانت هذه الهوامش تكتفى بالإحالة الى فقرة سابقة وبصفة خاصة اذا كانت هذه الفقرة قد ذكرت قبل هذا الهامش بقليل ، لكننى لم استبعد قط هامشا واحدا يحمل اضافة او تفسيراً من أى نوع . كما حذفت بالطبع الهوامش التى كانت كل مهمتها ايراد اسم ما باللغة العربية فى حين جاء الاسم فى المتن بالحروف اللاتينية .

كما اقتضى الأمر التصرف فى ترجمة بعض الهوامش لضرورة اقتضاها . نقل النص الى اللغة العربية ، كما حتمت ظروف فنية تأجيل نشر جداول العملات الملحقه بالأصل الفرنسى اذ كان الجدول يضم خمسة وعشرين عمودا وهو أمر لايتسع له الحجم الذى يصدر به الكتاب فى اللغة العربية ملها بأن هذه الجداول كانت تحصيل حاصل لسكل ماورد بالنص كما انها تشير الى عمالات لم يرد تفصيل عنها ، ومفضلا من ذلك ليست فى حوزة احد ، ولا ينبع الاصرار على نشرها الا من اعتبارات الإمالة واحترام النص المتقول فقط .

وأذا كنت قد تجنبت الخوض في المقدمات السابقة عن الصعوبات التي أواجهها في الترجمة ، إلا فيما يختص بأمور قد يكون من المفيد الإشارة إليها ، باعتبار أن الباقي أمور تتصل بشخص المترجم لا داعي لاختصار القارئ فيها ، إلا أنني لم أكن ألتصور مطلقاً أن يتسبب إصراري على تقديم هذا العمل على فصلي من عملي بصفة نهائية ، ذلك أن الجهة التي قامت بهذا العمل ، وهي للأسف مؤسسة صحفية ، ودار نشر ذات تراث عريق في خدمة الثقافة ، قد اعتبرت ، أو اعتبرت إدارتها الحالية أن قبولي لمنحة تفرغ من وزارة الثقافة لمدة عام كامل لالتمام هذا العمل ، رغم علمها بكل التطورات وبكل أبعاد الموقف « تغيباً بدون إذن بمشروع لمدة تزيد على عشرة أيام » فهذا هي رؤيتها للأمور وأصدرت قرارها بفصلي بصفة نهائية ولقد تعلمت من ذلك درساً جديداً : أن كل إنسان يريد فعل شيء مهما تكن بشاعته لن يعدم وجود المبرر على الإطلاق .

لقد كانت محنة قاسية ومؤلمة ، لم أشعر ببشاعتها إلا عندما انطلعت صحتها الكئيبة ، حين أراد الله لهذه الأزمة أن تنتهي لالحق بعمل جديد وإن كنت أخشى أن اظل على الدوام « احتياطاً » بمعنى الكلمة للحصول على وقت أتم فيه عملي ، وأن أقتن في طريقة « اختلس » بها وقتاً مادامت كل قيادات العمل تصر ، وبالنسبة لي وحدي ، على التضييق في مسائل الحضور والانصراف ، ولا تستيقظ اللوائح النائمة الهابدة إلا فيما يفصل بي ، في وقت لا تتسع الصفحات عندها لنشر كل عملي وهو ما لم أقصر فيه قط هنا وهناك ذلك أنني لم أتخذ وصف مصر ذريعة للتراجع فيه ، أنني لا أطلب من هؤلاء مونا قط ولكنني أرجو فقط أن أحصل على الفرصة التي تعطى بلا حساب للقاعدين عندهم والعاطلين .

أنني لم أعود قط على بث الشكوى ، ويؤلني ، بعد كل ما تعرضت له من ملاحقة شرسة وظالمة ، أن أقرر أنني أعمل وسط ظروف إنسانية وشخصية بالغة القسوة ، ولتقضى ضرورات ضروريات ، ظروف لا تدفع مطلقاً لعمل طيب ، بل تكاد تحبط ، وحدها ودون ملاحظات عبقرية من أحد ، كل طموح وكل هبة ، ويعلم بذلك كل القريبين بي ، ومع ذلك فأنني لم أحاول السعي لنيل حق واحد من حقوق يتبع الوفاء ومثبات الوفاء ، خشية أن يعد ذلك بيئاً سمية لمنهم شخصي أو اتجاراً بعمل لا أقصد به إلا وجه الله ووجه الوطن لكن هناك من يصرون على وضع العراقيل التي لا تحتاج منها إلى مزيد لو كانوا يعلمون .

ومع ذلك فأنني أخشى ، بالشكوى لذيدة والبوح سار بعد طول ألم وكتمان ، أن أنسى أن أسدى الشكر لكل هذه النفوس السكرية والعظيمة

اننى وقفت الى جانبى فى محنتى ، تشد ازرى ، وتأخذ بيدى ، وتسعى  
جاهدة لاتقضى من مصير يدلغنى اليه بعض من طامعتهم فسأثرهم  
على فعل ما فعلوه ، ولقد كان النبيل الذى بدأ من كل من تعاطفوا  
معى ، واكثرهم لا تربطنى بهم حتى مجرد المعرفة العابرة ، اللهم  
الا زالة القلب ، أو هذا الشيء المشترك العظيم الذى يسمى بالأخلاق  
والشرف . . وأما مصر ، اعظم وأجل من كل اذى لحق بى ، حتى لقد كان  
هذا الطوفان من النبيل كفيلا بأن يفرق كل الأحزان والآلام .

لكننى أخشى أن أحاول ذكر كل هذه الأسماء التى تكاد تشمل كل  
العالمين فى حقل الفكر والأدب والصحافة ، أما لأن المقام لن يتسع ،  
وأما لأننى أخشى أن أنسى اسما عزيزا . على ، أو أهمل دورا لشخصية  
نبيلة لعبته دون أن أدري من وراء الكواليس .

وسوف تظل مجلة الثقافة والأخ الكبير الدكتور عبد العزيز  
الدسوقي ، أصحاب فضل لدرجة لا يعدون معها فقط شركاء فى العمل ، بل  
أصحاب فضل عليه وعلى صاحبه .

ولابد أن أوجه شكرى حقا للسيدة زوجتى التى تحملت معى كل هذه  
الظروف القاسية ، ولم تحاول قط أن تثبط من همى أو تحثنى على  
الرضوخ لهذه الملاحظات الظالمة برغم ما ننوء به معا من أحمال نقال .

أن هناك على الدوام كثيرين لهم فضل وأفضال ، بحيث تتأكد على  
الدوام خرافة القول بأن عملا ما يمد عملا فرديا لمجرد أن شخصا واحدا  
يقوم به . . ذلك أن عمل هذا الفرد لم يكن ليتحقق لولا مساندة ودعم  
ومساعدة وتشجيع آخرين وأرجو ألا ييخل أحد بنصيحة أو حتى بنقد مليد .

ومقتنا الله جميعا لما فيه الخير وجنبنا المزالق والشور ، وهدانا  
لما فيه خير مصر والمصريين .

زهير الشايب

يناير ١٩٨٠ .



الكتاب الأول

# الموازن العربية

صامويل برنار

المنوان الاصلى للدراسة هو : « دراسة موجزة  
من الاوزان العربية فى الماضى والحاضر » .



حين نعلم بحراسة الاقتصاد السيلسي لأمة من الأمم ، تصبح المعرفة الحقيقة بقيمة الموازين والمكاييل والنقود التي تستخدمها هذه الأمة امرا لا مفر منه بالنسبة لنا ، وبصفة خاصة في غالبية المسائل التي نواجهها عند تصدينا للأمر المتصلة بالطبوع والتجارة .

وبالإضافة الى كل ذلك ، فلا بد ان تكون لمعرفة الموازين والمكاييل العربية ، عند الأوروبيين ، أهمية خاصة ، اذ ان نظام التقييم عند هؤلاء هو نفسه عند أولئك ، كما ان الحال هو نفسه فيما يتصل بخاصية انقسام وتسميات المقاييس . وطبقا لذلك ، فقد رأينا ان من الانسب ان نسبق دراستنا عن النقود . بدراسة موجزة عن الأوزان(\*) العربية ، قديمها وحديثها ، بدلا من تقديم مجرد جدول بالأوزان المصرية ، مقيمة بمقاييلاتها في فرنسا ، امه المقاييس والمكاييل فانها أبعد صلة عن موضوعنا بنحو كبير ، لذلك فقد تركنا لأولئك الذين يهتمون بها ، على نحو أكثر خصوصية ، مهمة التعريف بها .

### الأوزان القديمة

يكاد لا يكون ثمة فرع من فروع العلم والأدب الا وقد كتب فيه العرب بقدر يتفاوت حفظه من النجاح . ولقد اهتم كثيرون من مؤلفيهم بالموازين والمكاييل ، وتكاد تكون المعالجة الاقرب الى الكمال والتي وصلت الى علمنا حول هذا الموضوع هي مقالة المقرئ (١) ، التي نلم بترجمتها ( الى الفرنسية ) سلفستر دي ساسي ، وأضاف إليها هوامش باللغة الالهية والطرافة .

---

(\*) تستخدم في الترجمة كلمة الأوزان للإشارة الى الجرم المستخدم في الوزن كالرطل والوقية والدرهم . . الخ وهي تقابل كلمة poids الفرنسية ، اما كلمة ميزان و موازين فنستخدمها للإشارة الى الاداة المستخدمة في الوزن ( المترجم ) .

(١) وهو الشيخ تقي الدين أبو محمد أبو العباس أحمد المقرئ ( ترجمة المسيو دي ساسي ) ، وبخصوص الأساليب الإملائية التي اتبعت في كتابتها وهوامشها ، انظر الملاحظة الموجودة في آخر الدراسة .

وقد كتب المقرئى مقالته فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٤٣٧) من تقويمنا .

ويورد المقرئى فى البداية ، ويطلق طويلا على الحديث الذى رواه النيسابى (٢) من ابن عمر ، الذى رواه بدوره مباشرة عن النبى ، (ومعناه) أن الكيل هو الكيل الذى يستخدمه اهل المدينة ، أما الوزن فهو الوزن الذى يتم عند اهل مكة .

وقد أخذ المؤلف الذى ذكرناه على عاتقه ، تبعا لذلك ، ان يبحث فى تيم هذه المقاييس ، وان يعرف ماسماها ، وان يوضح العلاقة فيما بينها .

أما اسماء الأوزان العربية التى يقدمها المقرئى باعتبارها مستخدمة فى مكة فى عهد الرسول ، فقد أوردها على النحو التالى ، برغم أن الترتيب الذى قدمه لها لا يعكس تدرج تيمها :

الدرهم ، الدينار ، المقاتل ، الدانق ، القيراط ، الاوقية ، النصف ، النواة ، الرطل ، القنطار .

وفى هذا النظام الوزنى ، نجد الدرهم او الدراخمة هو وحدة القياس ، بمعنى ان الأوزان الأخرى كانت تقدر على أساس الدرهم (٣) .

أما الفرع الأوحى الذى كان يتفرع او ينقسم عن الدرهم ، والذى كان له اسم خاص فهو الدانق . وكانت كل ستة دوائق تساوى درهما واحدا .

---

(٢) 'اسم هذا المقياس هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شهاب ، وكفى بالنسائى لأنه ينتهى الى مدينة نساء ، إحدى مدن خوراسان ؛ أما مؤلفه فعنوانه « كتاب السنن الكبير » أى الجامع لشرائع السنة . وقد توفي هذا المؤلف فى العلم ٣٠٣ من الهجرة (٩١٥ من تقويمنا) . مستخلص من الهامش رقم ٢ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة المقرئى عن الموازين والمكاييل .

(٣) درهم ، والجمع دراهم ، كلمة فارسية انتقلت الى العربية وتناوبها عند الاغريق واللاتين كلمة دراخما drachma ، وكلمة drachme عند الفرنسيين صلة كبيرة بالكلمة الفارسية ، ويحتمل انها هى الكلمة نفسها . وسنفضل فى مقالتنا هذه استخدام كلمة drachme باعتبارها متسابقة لكلمة درهم .

لكن الدائق لم يكن مستخدماً في مصر ، ومع ذلك فإن الدرهم ينقسم عادة الى  $\frac{1}{2}$  و  $\frac{1}{4}$  درهم دون أن تطلق تسميات محددة لهذا. الفئات من الأوزان .

أما اللواة (٤) فتساوى خمسة دراهم .

واسم هذا الجرم غير معروف في الوقت الحالي ، أو أنه غير مستخدم في مصر برغم أنهم يستخدمون هناك في معظم الأحيان وحدة من خمسة دراهم .

والأمر نفسه هو ما كان يحدث بالنسبة للنقش ( أى النصف ) والذي كان يساوى ٢٠ درهماً (٥) .

ويبدو أن الأوتية كانت نوعين : الأول وتزن عشرة دراهم . وفي رأى البعض  $\frac{2}{3}$  ١٠ دراهم ، أما الأخرى فتزن ٤٠ درهماً . ومع ذلك فلا يلقى القريزي بيلهما في التسمية .

ولا تزال كلمة أوتية تستخدم حتى اليوم ، وإن كانت تعنى حالياً جرماً مختلفاً زنته ١٢ درهماً .

ويورد المؤلف نفسه ثلاث قيم مختلفة للطل (٦) هي بالترتيب :  $\frac{110}{9}$  درهماً ، ١٢٨ درهماً ، ١٣٠ درهماً .

ويستعمل الرطل زنة ١٢٨ درهماً أما على  $\frac{1}{2}$  ١٢ أوتية زنة الأوتية منها ١٠ دراهم ، وأما على ١٢ أوتية وحسب ، تزن الواحدة منها  $\frac{2}{3}$  ١٠ من الدراهم .

وقد ظلت كلمة رطل مستخدمة حتى اليوم ، وهي تطلق على جرم

(٤) نفاة أو نواة ، وهي فيما يرى البعض قطعة من الذهب لها الحجم نفسه الذي لنواة البلع ويساوى وزنها زنة خمسة دراهم ( القريزي ، مقالة عن الموازين والمكاييل ، ترجمة المسيو دي ساسي ، ص ٣٨ ) .  
(٥) كلمة نش تحريف ، لكلمة نصف أبدلت فيها الصاد شينا ( القريزي ، المرجع السابق ص ٨ ، ط ١٧٩٧ ) .

(٦) رطل ونكتبها بالفرنسية rotl أو rothl

يشتمل على ١٢ أوقية ، تزن الواحدة من هذه الأوقيات كما سبق لنا القول  
١٢. درهم (٧) : . .

ويقدر القنطار (٨) بـ ١٠٨٠ ديناراً ، وهو ما يصل بوزنه الى  $10\frac{1}{4}$  ١٥٢٢  
درهما ، وطبقاً لقول آخرين الى ١٠ أوقية ( ولابد أننا هنا بصدد الأوقية  
زنة ٤٠ درهما ) مما يصل به الى ١٦٠٠ درهم ، ويقول آخرون ان القنطار  
يزن ١١٠٠ دينار أى انه بلغ ١٥٧١ درهما وثلاثة أسباع الدرهم ، وان كان  
يؤثر على مؤلف ابن سعيد (٩) المسمى المحكم بـ ١٠٠ رطل . وفى النهاية  
نجد ان روايات كثيرة تد تواترت عن ان النبی قد قدر القنطار بـ ١٢٠٠  
أوقية ، ولابد انه يقصد دون جدال الأوقية زنة  $10\frac{1}{4}$  دراهم .

ولا تزال هذه القسمة مستخدمة الى اليوم ، ويساوى القنطار فى  
الواقع ١٠٠ رطل من زنة ١٢ أوقية او ١٢٠٠ أوقية ، ومن هنا نرى ان  
تقسيم القنطار الى ١٠٠ رطل وتقسيم الرطل الى ١٢ أوقية أمر يعود الى  
زمان ضارب فى القدم ، وان كان من المحتمل وجود الكثير من الخلط ومن  
الأخطاء فى الأتوال المختلفة التى أوردها المتريزى .

ويمكن لنا ان نشك ان الرواة لم ينقلوا حديث الرسول من مسدد  
الدراهم التى تكون الرطل على نحو صحيح ، لأن هذا الرقم لا يتفق لا مع  
التقسيم العشرى ولا مع التقسيم الاثنا عشرى .

وإذا كنا قد لزمنا الصمت حتى الآن عن الدينار والمقتال والقيراط ،  
فلانه يبدو من الواضح أن هذه الأوزان ، فى الفترة التى كان يتناولوها

(٧) يتحدث المتريزى فى نص سبق ان اشرنا اليه عن رطل كان يستخدم  
فى الماضى فى مكة ، يشتمل على ١٢ أوقية تزن الواحدة منها ٤٠ درهما ،  
مما يصل بوزن هذا الرطل الى ٤٨٠ درهما ، ومع ذلك فليس لهذا الرطل  
على الإطلاق صلة بالرطل الوارد فى مقالته عن الموازين والمكاييل ، وان كنا  
سنضممها الجدول الخاص بالأوزان العربية القديمة .

(٨) كانت كلمة قنطار فى العربية تعنى فى الأصل الكمية الهائلة من  
النقود ( او الفضة ) ، المتريزى ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٩) هو أبو الحسن على بن اسماعيل ، وكنيته ابن سعيد ، توفي فى  
العام ٥٨٨ هـ من الهجرة ، ( مقتبس من الهامش رقم ١٠٥ من ترجمة المسيو  
دي ساسي لمقالة المتريزى سالفة الذكر ) .

المترىزى ، كما هو الحال فى هذه الأيام ، كانت تشكل نظاما منفصلا ومتميزا ، لم يكن يشكل جزءا من النظام الوزنى العام الذى تناولناه . ويمكن مقارنة هذا النظام بأوزان المعيار مندنا ، أو بالأوزان الطبية التى لها اسماء وفروع واستخدامات خاصة بها .

أما الدينار فكلمة فارسية انتقلت الى العربية ، وهو الاسم الذى كان يطلق على النقود الذهبية ، صالحة كىة كان يطلق اسم الدرهم على النقود الفضية . وهو يقابل كلمة ديناريوس Denarius عند اللاتين وكلمة deniers عند الفرنسيين ، وأن كانت لهذه الكلمات عند مختلف الشعوب معنى بالغ التباين ، ولقد أطلقت هذه الاسماء على نقود ذهبية وفضية بل ونحاسية ، كما أطلقت فى بعض الأحيان أوزان بمعنىها مثل الـ demi-gros (\*) والاوزان المعيارية للفضة مندنا .

ويزن الدينار مثقالا ، ويطلق الناس دون تفرقة كلمتى دينار ومثقال للإشارة الى الوزن نفسه (١٠) .

وكانت كلمة مثقال تعنى قديما ( أو فى الاصل ) وزنا ( أى ثقلا ) من أى مقدار ، ولكن الأمر قد انتهى بها لأن تطلق بصفة خاصة على وزن صغير كان هو الوزن نفسه الذى للدينار ، وبمرور الأيام تغير نظام النقود الذهبية أو أن أوزانها هى التى تقاتست ، فتوقف استخدام كلمة دينار فى مصر للتعبير عن الوزن ، وأن ظل يستخدم على الدوام الوزن المعبر عنه بكلمة مثقال وتدرجاتها ، مند تقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة .

ونقل الينا إحدى الروايات أن الرسول قد قال بأن الدينار يساوى ٢٤ قيراطا .

(١٠) نجد مند العديد من الشعوب تلك العادة المتبعة فى جمنسبل النقود مساوية لوزن يحدد وفى الإشارة الى أى من الوزن أو التقد بالكلمة نفسها ، فعلى سبيل المثال فإن كلمة livre تعنى مندنا فى الوقت نفسه كىة محددة من النقود ووزنا بعينه ، كما كانت كلمة deniers تطلق على وزن ونقد معينين ، وأن كان من النادر أن تظل الرابطة المبدئية بين الوزن والتقد قائمة لوقت طويل .

(\*) يبادل الجرو: gros ٧/٨ أوقية وبذلك يكون نصف الجرو. هذا مساويا لـ ١/١١ من الأوقية . ( المترجم )

ويضيف أبو الوليد ابن رشد (١١) في كتابه المسمى الكبير الى هذه الرواية بان القيراط يساوى ثلاث حبات شعير ، فالدينار اذن يعادل ٧٢ حبة شعير متوسط الحجم .

وهنا نلمس كيف ان العرب قد ادركوا ضرورة ايضاح علاقة الوحدات القياسية المتخذة من مواد انتجتها الطبيعة ، او ان بقيموا اطرافا للمقارنة نصف بالثبات او ان يكون هذا الطرف ( المتخذ اساسا للمقارنة ) هو اقل ما يمكن العثور عليه عرضة للتغير كي يصلوا الى الوحدات القياسية المناسبة .

وعلى سبيل المثال : فقد كانت الفكرة الطبيعية اكثر من غيرها ، والتي كان لابد لها من ان تخطر ببال كل البشر على وجه التقريب ، هي ان يقارنوا بمقاييس الطول باطوال اجسادهم نفسها . مثل طول الاصابع والاذرع والاقدام او بالتساع الاقدام او الاذرع ببسوطه ، ومن هنا جاءت التسميات : اصبع ، عقلة ، ذراع ، قدم ، خطوة .

وبعيدا من هذه الافكار البدائية بدأت الافكار تتجه للبحث من وحدة اكثر ثباتا للطول ، سمى الانسان الى استخلاصها من طريق قياس دقيق لخط طول بعينه او في خط زوال ارضي ، كمعطى مبدئي ، ثم من وزن الماء النقي الذي يحتفظ دوما ، في درجة الحرارة نفسها بمقاييس الوزن والسعة ذاتها ، اذن فلقد تصور الانسان انه سوف يجد في الطبيعة علاقات او اطرافا اخرى للمقارنة فيما يتصل بالاحجام والاوزان ، وحيث قد لوحظ ان بذور الفار تحتفظ لنفسها بصفة شبة دائمة بالشكل عينه ، بل رجلى وجه التقريب بالحجم والوزن نفسيهما . فقد اتخذ الانسان من بذور النباتات المختلفة وحدة للوزن . هكذا كان منشأ او اصل تسمية الحبة التي نجدها

---

(١١) وهو من نعرفه باسم Averroës ، وقد تولى في العام ٩٥٥ هـ من الهجرة ( ١١٩٨ م ) ، ويبدو ان المؤلف الوارد ذكره هنا كان بحثا في الفقه . ( مقتبس عن الهامش رقم ٧٢ ، من ترجمة المسيو دى سلبى ، المرجع السابق ) .



عند عدد كبير من الشعوب (١٢) .

وعلى أساس وزن حبة الشعير ، تدر العرب وزن المتال وكذلك وزن القيراط الذى يعد فرعا أو تقسما منه ، وقد وجدوا ان القيراط يساوى ٣ حبات شعير ، وان المتال يعادل وزن ٧٢ حبة .

ومهما يكن حظ هذه المعطيات من عدم الدقة أو من النقص ، فماتنا نجد فيها على الأقل اثرا لمنهج اتبع بشكل شبه منظم ، وأنه لا مر أكبر من محتمل ان الأوزان الأعلى كانت ، قبل ان يتم تقييمها بالدراهم ، مضاعفات محددة ودقيقة للمتال ، ولقد رأينا من قبل كيف كان القنطار يقدر قديما على أساس الدينار أو المتال .

ويذكر أبو عبيد في كتابه المسمى كتاب الأتقال (١٣) ان المتال كان على النوام ، ومنذ عصور شامية في القدم ، وحدة قياس ثابتة ومحددة .

(١٢) كلمة حبة بالعربية هي المقابل لكلمة grain الفرنسية . ويستخدم العرب في غالب الأحيان هذه الكلمة وحدها كما نستخدم نحن كلمة grain حين يوصل الأمر بالأوزان بدون تحديد نوع الحبوب المستخدمة . ويذكر القيرى في مقاله عن النقود ( ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ١٠ ) ان أول من اخترع استعمال الأوزان والموازين في العصور الأولى طبقا لما ورد في الأثر قد بدأ بتحديد المتال الذى قدره بـ ٦٠ حبة ، وحيث تساوى الحبة مائة من حبوب الخردل البرى متوسطة الحجم . فانه قد صنع في البداية جرما يساوى وزن هذه المائة من حبوب الخردل ( في الوزن ) ثم صنع على التوالي جرما آخر للوزن تساوى ٥ حبات أى  $\frac{1}{12}$  من المتال ، ثم أجراما أخرى تساوى  $\frac{1}{7}$  و  $\frac{1}{6}$  المتال ، ومثالا واحدا ، وخمسة مثالات ، وعشرة مثالات ، وأكثر من ذلك الخ . وبهذه الطريقة نجد ان وزن المتال يعادل وزن ستة آلاف حبة من الخردل . ولم يذكر القيرى بأى نوع من الحبوب يتصل الأمر هنا . ومع ذلك فحيث أنه يذكر ان المتال لم تتناوله أية تغييرات ملائمة لنا هنا بصدد حبة اقل وزنا من حبة الشعير . وفي الوقت الحالى لا يزال الصراف يقارن الحبة بزنة عدد محدد من بذور السلجم أو اللفت .

(١٣) يرى المسيو دى ساسى أنه بدلا من هذا العنوان : كتاب الأتقال ، ينبغي ان نقرأ في المخطوطة : كتاب الأمثال ، لان المؤلف في الحقيقة قد وضع مجموعة من الأمثال في حين لا يعرف منه قط ان له كتابا بعنوان كتاب الأتقال ( مقتبس من الهلبش ١١٢ من ترجمة المسيو دى ساسى للقيرى ، مقالة عن النقود ) . انظر الملاحظة رقم ١٦ في نهاية هذه الدراسة .

أما الدرهم فقد أدخل فيها بعد ، لكن المؤلفين العرب لا يتفقون فيما بينهم على أصل الدرهم ، فيذهب البعض الى انه جرم ( وزن ) معروف ، كان يستخدم قبل الرسول بوقت طويل ، ويؤكد آخرون انه اسم للنقد فضي كانت توجد منه أنواع كثيرة متداولة في التجارة ، وانه لم يضرب ( أى : يسك ) على يد المسلمين (١٤) ، وإن عبد الملك بن مروان قد أمر بوزن واحد من اقل هذه الدراهم وواحد من أخفها وزناً ، معاً ، ثم أمر بضرب قطع من النقد تساوى نصف وزن هذين الدرهمين أى أن تكون مساوية لموسيط وزن الدراهم القديمة . وأصبح الدرهم ، في رأيهم ، منذ ذلك الوقت ، وفي الوقت نفسه ، عملة نقدية ووزناً معتاداً يستخدم معياراً لتقدير الأوزان الأخرى .

ماذا افترضنا ، تبعاً لذلك ؟ أنه كان يوجد فيما مضى وزن يسمى درهماً ، فمن المؤكد أن هذا الوزن قد تغير ، في حين ظل المقياس على حاله . وكانت تلزم عشرة من الدراهم الجديدة في مقابل مثاقيل سبعة .

وأخيراً ، فمن المرجح أن كانت النقود الفضية والنقود الذهبية في الأصل من نفس الوزن (١٥) ، وحينئذ كان الدرهم مساوياً للدينار ( في الوزن ) ، وكان كل منهما يزن مثقالاً واحداً ، وحيث قد تقلص وزن الدرهم ، فقد ظل اسم المقياس يطلق على الوزن القديم للدينار . أما اسم الدرهم ، فقد بدأ يطلق على الوزن الجديد الذي تقلصت اليه هذه العملة وهو ستة دنانير .

ويستنتج من هذه التغيرات أن الدرهم لم يعد مضاعفاً دقيقاً لا للقياس المتفرع عن المقياس ، ولا للحبة . وهي وحدة الوزن الطبيعية التي قدر على أساسها المقياس .

(١٤) كان هناك نوعان من الدراهم ، فبعضها كان يحمل نقشاً فارسياً وهذا هو الدرهم البغلي أو الأسود ، ويزن ٨ دنانير ، أما بعضها الآخر فيحمل نقشاً يونانياً ، وهو الدرهم الطبري . وكان يسمى فيما مضى بنفس الاسم ، وهو يزن ٤ دنانير ، ويزن الدرهمان معاً ١٢ دانقاً هي التي أخذ ابن برلمان متوسطها ، وثبت وزن الدرهم بهذه الطريقة على ٦ دنانير ، كذلك كان يوجد درهم ثالث يسمى جفارتى يزن ١/٢ من الدنانير ( مقتبس من المقرئى ، مقالة عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى ) .

(١٥) نجد عند المقرئى نصوصاً عدة تحول هذا الافتراض الى تأكيد إذ هو يذكر في مقالته عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٦ أن وزن دراهم فارس التي كانت متداولة قبل الاسلام كان مساوياً لوزن المقياس الذهب في حين تلزم اليوم ثلاثة مثاقيل في مقابل كل ١٠ دراهم .

وقد اختلف رأى المؤلفين العرب حول تسمية الدرهم ، فهساوى فى رأى بعضهم ٥٠ حبة وثلاثى الحبة ، فى حين يجمعه بعض آخر متساويا للدينار او المقاتل اى ٧٢ حبة .

وطبقا لرأى ابو محمد ابن بطوية (١٦) فإن الحبة التى يقدر على اساسها الدرهم هى حبة الشعير متوسطة الحجم ، وماخوذة وهى على حالتها الطبيعية من الخضونة ، ولم تنزع منها قشرتها ، وان كان قد فصل منها ، عند طرفيها الزوائد التى تتجاوز جسنها .

وهناك آخرون يقدرون الدرهم بـ  $٦/١٠$  ٥٧ واحد من عشرة من واحد من عشرة ( اى : ٥٧٦١ حبة ) ، الامر الذى يسل بوزن المقتضى او الدينار الى  $٣/١٠$  ٨٢ حبة .

ويظن المتريزى بأنه قد وفق بين الرايين حين قال بأن من الممكن ان تساوى ٥٧٦١ حبة تؤخذ بشكل الوزن نفسه لـ  $٢/٤$  ٥٠ حبة اختيرت من حجم متوسط .

وهكذا نرى كم تبتعد كل هذه المقاييس من اليقين والتحديد الصارم ، المطلوب الى عمليات القياس .

ومعندما تحدثت تسمية الدرهم ، على النحو الذى انتبهنا الى بيانه ، فقد اصبح قاعدة لنظام قياسى جديد ، اى انهم اخذوا يقيمون الاوزان التى كانت مستخدمة بالفعل بالدرهم والحبة ، وحيث قد نتج من هذا الامر أن هذه الاوزان لم تكن تضمينات دقيقة لا للدرهم ولا للحبوب ، فاما أنهم صيغوا تضمينات جديدة ودقيقة للدرهم ، اطلقت عليها اسماء جديدة ، واما أنهم قد احتفظوا لهذه التضمينات بالاسماء القديمة التى لم تعد تنطبق على حقيقة قيمتها .

ونقدم فيما يلى بالدرهم والحبة جنولا بالاوزان المخططة التى تناولتها مجلة المتريزى .

ملاحظة : فى هذا الجدول حولنا الى كسور عشرية تلك الاجزاء التى كان من المستطاع ان تعطى ارقاما اكثر مما ينبئى ، او تلك التى كانت ستعتمد لنا سلسلة غير قابلة للانتهاء ، وتكون بالتالى اقل دقة من الاجزاء نفسها .

(١٦) هو عبد حق بن عطية ، وهو احد واضعى تفاسير القسراآن ( مقتبس من الهامش رقم ٥٧ من ترجمة المسيو دى ساسى لمجلة المتريزى عن الموارين والمكيل ) .

جدول باقسام او نروع

قنطار									
بقتل علی ۱۰۰ رطل زنة ۱۲۸ درهما									
أو ۱۲۰۰ أوقية زنة ۱۰۰ دراهم	۱								
بقتل علی ۴۰ أوقية زنة ۴ درهما	۷	-							
بقتل علی ۱۰ دینار أو مثقال زنة ۱۲ درم	$\frac{۷}{۱۲}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	-						
بقتل علی ۱۰۸۰ دینار أو مثقال زنة ۱۲ درم	$\frac{۲۵}{۷}$	$\frac{۲۱}{۱۱}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	۱					
بقتل علی ۱۲ أوقية زنة ۴ درهما	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	۱				
بقتل علی ۱۲۰ درهما	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	۱				
بقتل علی ۱۲۸ درهما	۰	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	۱			
بقتل علی ۱۵۲ درهما	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	۱		
أو ۴۰ أوقية زنة ۴ درهما	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	۱	
لش ( نصف ) زنة ۲۰ درهما	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	$\frac{۱۱}{۱۲}$	$\frac{۲۱}{۲۵}$	۱

## الأوزان العربية القديمة

أوقية		زفة ١٠ دراهم	زفة ١٠ دراهم	مقال أو دينار زفة ١٢ دراهم	درهم	دائق زفة ١٢ درهم	١ قيراط نسبتا إلى أندرم	١ نسبتا إلى الدرهم	١ نسبتا إلى الدرهم	حبة أو حبة شعير
١,٢٠٠	١٢,٨٠	٢,٥٦٠	٨,٩٦٠	١٢,٨٠٠	١٢,٨٠٠	٧٦,٨٠٠	٢١٥٠,٤٠	٦٤٥,١٢٠	٧٣٧٤٠,٨	
١٥٠	١٦٠	٣٢٠	١,١٢٠	١,٦٠٠	١,٦٠٠	٩,٦٠٠	٢٦,٨٨٠	٨٠,٦٤٠	٩٢١٧٦	
١٤٧,٣	١٥٧,٦	٣١٤,٦	١,١٠٠	١,٥٧١,٣	١,٥٧١,٣	٩٤٢٨,٦	٢٦,٤٠٠	٧٩,٢٠٠	٩٠٠٥٣	
١٤٤,٦	١٥٤,٦	٣٠٨,٦	١,٨٠٠	١,٥٤٢,٦	١,٥٤٢,٦	٩٢٥٧,٦	٢٥,٩٢٠	٧٧,٧٦٠	٨٨٨٨٤	
٤٥	٤٨	٩٦	٣٢٦	٤٨٠	٤٨٠	٢,٨٨٠	٨٠٦٤	٢٤١٩٢	٢٧٦٥٢,٨	
١٢,٣٦	١٣	٢٦	٩١	١٣٠	١٣٠	٧٨٠	٢١٨٤	٦٥٥٢	٧٤٨٩,٣	
١٢	١٢,٨	٢٥,٦	٨٩,٦	١٢٨	١٢٨	٧٦٨	٢١٥٠,٤	٦٤٥١,٢	٧٣٧٤٠,٨	
١٠,٦	١١,٦	٢٣,٦	٨٠,٦	١١٥,٦	١١٥,٦	٦٩٣,٦	١٩٤١,٦	٥٨٢٤	٦٦٥٧,٦	
٣,٧٥	٤	٨	٢٨	٤٠	٤٠	٢٤٠	٦٧٢	٢٠١٦	٢٣٠٤,٦	
١,٨٧٥	٢	٤	١٤	٢٠	٢٠	١٢٠	٣٣٦	١٠٠٨	١١٥٢,٢	
١	١,٦	٢,٣	٧,٦	١٠,٦	١٠,٦	٦٤	١٧٩,٢	٥٣٧,٦	٦١٤٣,٦	
	١	٢٠	٧	١٠	١٠	٦٠	١٦٨	٥٠٤	٥٧٦,١	
		١	٣,٥	٥	٥	٣٠	٨٤	٢٥٢	٢٨٨,٥	
			١	١,٦	١,٦	٨,٦	٢٤	٧٢	٨٢,٣	
				١	١	٦	١٦,٨	٥٠,٤	٥٧,٦٦	
						١	٢,٨	٨,٤	٩٤,١١	
							١	٣	٣١,٢٣	
								١	١,٦٠٣	

وقد سبق لنا القول بأن لدى الأوربيين ما هو مشترك في هذا الصدد مع العرب ، حتى أن جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هي نفسها عند أولئك ، برغم أنه لا توجد بين قيم هذه الأوزان التي تحمل أسماء متشابهة سوى علاقة متباعدة ، وفي أغلب الأحيان بالغة التباعد .  
للمقنطار عندنا Quintal (١٧) يتكون مثل قنطارهم من مائة رطل Livres

كما أن الرطل المستخدم في الأغراض الطبية عندنا به ١٢ أوقية (١٨) onces مثل رطلهم ، أما الأوقية الطبية فتشتمل على ثلاثة دنائير (١٩) deniers ، كما تنقسم الأوقية ذات العشرة دراهم إلى سبعة دنائير أو مثاقيل .

أما الدينار الطبي ، وهو أثقل وزنا على نحو طفيف من الدينار الذي يستخدمه الصاغة فيزن نحو ٨٢٢/٥ حبة ، كما يزن الدينار ٨٢٢/١ حبة ، ولا يبلغ الفرق بينهما إلا بنحو ١/٥ على الأكثر .

وقد خلط الرومان بين الدينار وبين الدرهم ، حيث كان هذان التومان من الأوزان متماثلين أو متلازمين ولا يخطئان إلا في النذر اليسير . وقد نتج من ذلك أن الدرهم قد انقسم إلى ٧٢ حبة وأنه قد تورن بالجــرو gros متناهيا . وأن كان المقيال أو الدينار العربي هو الأوثق صلة بهذا الجرو . فالأوقية أو الأونس once العربية ذات العشرة دراهم وثلاث الدرهم كانت تحتوي قديمة على ما يقرب من ٨ مثاقيل أو ٨ جرو ، يزن كل منها ١/٥ درهم ، كما كان المقيال أو الدينار ينقسم كذلك ، شأنه في ذلك شأن الجرو لدينا ، إلى ٧٢ حبة ، كما أننا في نظامنا الوزني المسمى

---

(١٧) تماثل كلمة Quintal عندنا مع الكلمة العربية قنطار التي لا تختلف في نطقها الشائع عن الكلمة الفرنسية إلا في أن حرف الراء هناك يتحول إلى *l* (ل) هنا .

(١٨) الكلمة العربية أوقية ( أو : وقية ) هي نفسها كلمة يونانية ، وهي تماثل كذلك الكلمة اللاتينية أونكيا uncia والفرنسية أونسة once .  
(١٩) أما كلمة denier عندنا فهي دون جدال نفس الكلمة العربية : دينيـر .

(ب) وزن يعادل ١/٨ أوقية . ( المترجم )

مارك Maro نطلق اسم دينار denier على  $\frac{1}{2}$  الجرو الذى يتساوى مع الاسكروبول (\*\*\*) المستخدم فى مجال الطب .

ويتشابه كل من الدينيه ( الدينار ) والاسكروبول ، اللذان ينقسمان الى ٢٤ حبة مع ثلث الدينار او المقتل عند العرب او مع نصف الدرهم الحالى ، حيث يساوى المقتل درهما واحدا ونصف الدرهم .

وأخيرا فان لدى الأوربيين ، مثل الشرقيين النظام الوزنى نفسه ، بل والاسم نفسه ، الذى نستخدمه فى فرنسا عند سبك الذهب لتقدير عياره وكذلك عند وزن الاحجار الكريمة ، اى القيراط Karat .

### الأوزان الحالية المستخدمة فى التجارة

الدرهم هو وحدة الوزن المستخدمة حاليا فى مجال التجارة، وسنوضح تيمته فيما بعد ، ويطلق العرب ، كما فعل ذلك الشعوب الأخرى ، بقصد مساعدة الذاكرة ( على استيعاب الأرقام ) وهى التى يصعب عليها أن تحتفظ بعدد يتكون من أرقام ازيد مما ينبغي ، وكذلك لكى يدونوا فى سجلاتهم أقل عدد من الأرقام التى لابد من تدوينها ، أسماء خاصة على بعض تشعيفات الوحدة القياسية .

ولما كان نظام الترقيم عند العرب هو النظام العشرى ، فقد كان طبيعيا أكثر من غيره الا تطلق أسماء خاصة الا لمضاعفات العشرة ، ومع ذلك فما نحن اولا نجد أن نظام القياس عندهم ، وهو الأمر الذى نجده فى بلدان كثيرة حيث دلت التجارب على أن التقسيم الاثنا عشرى سهل وملائم اذ تمكن قسمته مع مضاعفاته على مواءم قسمة كثيرة دون أن يتبقى سوى أقل عدد من الكسور ، قد جاء خليطا من التشعيفات والترجمات العشرية والاثنا عشرية فى وقت واحد :

المقتل يساوى . . . ١٠٠ رطل  
والرطل يساوى . . . ١٢ اوتية  
والاوتية تساوى . . . ١٢ درهما

---

(\*\*) يماثل الاسكروبول 3-grupule نحو ١.٢.٢.٢ جرام ،

ويتداول في التجارة رطل آخر يسمى الرطل الزيتي أو الرطل الكبير ، وهو يتكون من ١٤ أوقية ، وأن كنا نراه لا يشكل جزءا من نظام التقسيم الطبيعي أو المعتاد للأوزان . وحين يراد تمييز الرطل العادي عن الرطل الزيتي ، يطلق على الأول اسم الرطل القبائي ( رطل قبائي ) أي رطل الوزانين .

وينقسم الدرهم عادة إلى  $\frac{1}{2}$  و  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{8}$  و  $\frac{1}{16}$  وليست لهذه التفرعات قط تسميات خاصة اللهم إلا إذا قيمت بالقرابط التي هي أقسام من المقتال . وفي هذه الحال ، وحيث يساوي المقتال درهما ونصف الدرهم أي ٢٤ قيراطا ، فمن الممكن أن ينقسم الدرهم إلى ١٦ قيراطا ، والقيراط إلى أربع حبات فتح مما يجعل الدرهم الواحد مساويا لـ ٦٤ حبة . وسوف نمود إلى هذا التقسيم منذ حديثنا عن المقتال .

وكما سبق لنا القول فإن المقتال لا يزال مستخدما في التجارة حتى اليوم ، وذلك لتقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة والسلع والمقايير الفينة التي تباع بأوزان بالغة الصغر .

وتديبا كانت كل سبعة مثاقيل تماثل عشرة دراهم وبعتبر آخر كان كل مثقال يعادل درهما واحدا وثلاثة أسباع الدرهم ، وحيث قد بان للناس أن العلاقة بين الدرهم والمقتال عند إجراء الحسابات تسبب شيئا من الارتباك وإن درهما وثلاثة أسباع الدرهم تقترب من الدرهم ونصف الدرهم بنحو  $\frac{1}{16}$  من الدرهم فقد عدوا يحسبون المقتال الذي يستخدونه في التجارة عادة بواقع درهم ونصف الدرهم .

وينقسم المقتال الحالي ، كسائنه فنية مضى ، إلى ٢٤ قيراطا (٢٠) ،

---

(٢٠) توضح مخطوطة ليد Leyde التي رجع إليها المسيو دي مباسي عند ترجمته لمقالة المفريزي عن الموازين والمكاييل أن أصل كلمة قيراط هو قرط ( بشدة وفتحة على الراء ) المأخوذة من التعبير قرط عليه أي أنه اعطاه من الشيء الفذر اليسير . انظر الملاحظات الموجودة في نهاية هذه الدراسة .



ويضاهى القيراط حبة الخروب (٢١) التى تبين انها تساويه ، وهكذا نكل ٢٤ حبة خروب تعطينا مثقالا واحدا . كلها تعطينا كل ١٦ حبة منه درهما واحدا . وهكذا ايضا وجد العرب فى هذا النوع من الحبوب طرما جديدا وطبيعيا للمقارنة ، وان كانت تظل لها على الدوام نفس السوءة التى نجدها عندما تستخدم حبة الشعير طرما للمقارنة (٢٢) .

وحيث تتفاوت الحبوب الأخيرة مند وزنها ، فقد صار لازما منسد مضاهاتها بالمثل الجديد أن يتم اختيار الحبات الأكبر حجما على نحو طفيف ، وأصبح المثلل معادلا لـ ٧٢ حبة شعير .

وفى نفس الوقت ، فإذا كان صحيحا أن الناس قد ائتمنوا بأن عليهم أن يبحثوا عن طرف آخر للمضاهاة حين تضررت ملاقة الدرهم بالمثلل ، وإذا كان صحيحا كذلك أن حبة التمع قد بدت أكثر ملاصة من حبة الشعير إذ كان من الضروري التزاع الاجزاء الزائدة عن الحبة الأخيرة ، وانهم كذلك قد وجدوا أكثر سهولة وأكثر تماثلا أن يقسموا القيراط الى أربعة ارباع كما قد فعلوا بالنسبة للدرهم ، فلقد وجدوا فى حبوب التمع التى تعادل أربعة منها اختيرت من حجم متوسط حبة خروب ، طرما جديدا للمضاهاة شاع استعماله (٢٣) .

(٢١) تسمى حبة الخروب باللثة المربية خروبة . اما شجرة الخروب ، وهى بالغة الشهرة ، فموطنة فى كل بلدان الشرق كما انها معروفة للغاية فى مالطة ، وأوراقها تشبه الاجنحة وتحمل من ٢ الى ٥ أزواج من الوريقات المتبوجة وشبه الدائرية ، وفروعها عبارة عن ترون مسطحة ، ومن ثمار الخروب يصنع شراب الخروب الذى يباع فى القاهرة فى الشوارع والميايين العامة ( هابش من وضع المسيو ديليل Dèlile ) .

(٢٢) يستخدم الصراف كذلك بذور السنط والخيار والشنبر ، وشجرة السنط شجرة جبيلة تزرع فى مصر ، وتثمر ترونا اسطوانية الشكل يستخرج منها لباب السنط ، وهى ثمار مسهلة ولينة ومعروفة فى مجالات الصيدلة . ( هابش من وضع المسيو ديليل ) .

(٢٣) ينقسم مثقال سوريا نميا يبدو الى ٢٤ قيراطا يساوى القيراط منها ٤ حبات ( انظر الهابش رقم ٣٤ وص ١٧ من بحالة الموازين والمكاييل للمصريزى ) .

وطبقا لذلك فإن المقياس يساوى ٩٦ حبة تمح فى حين يساوى الدرهم ٦١ حبة (٢٤) .

ولقد كنا شغوفين بمعرفة ما يمكن أن تصل اليه حدود الدقة فى علاقة كهذه يبدو مؤسسة على معطيات تنقصها الدقة على هذا النحو . ولقد حصلنا على النتائج الآتية :

١٦ قيراطا أو ١٦ حبة خروب	
أخذت بشكل عشوائى ، وكان ينبغي لها أن تعادل درهما ، ومع ذلك فقد بلغ وزنها حسب ميزان مارك :	
فى المرة الأولى (الـ ١٦ حبة خروب الأولى)	٥٣,٧٥٠ حبة
فى المرة الثانية (الـ ١٦ حبة خروب الثانية)	٥٤,٦٢٥ حبة
وبد وزنت ١٦ حبة خروب أخذت من بين أكثرها سلامة وأفضلها شكلا ، وقام باختيارها صراف يهودى مشهود له بالكفاءة والمهارة فى وظيفته	٥٩,٨٧٥ حبة
ووزنت ١٦ حبة خروب أخرى اختيرت من بين تلك التى بدت لنا أكثرها استواء وأفضلها شكلا . . . . .	٥٩,٧٥٠ حبة

حبة ٢٢٨,٠٠٠

المجموع

(٢٤) يذكر جلال الدين أبو الفضل السيوطى فى مقالته عن مصر أن ابن فضل الله ، فى كتابه المسمى المسالك يقول ما يلى عند حديثه عن تجارة مصر : « ويزن الدرهم نحو ١٨ حبة خروب أو ١٨ خروبة ، وتزن حبة الخروب ٣ حبات تمح ، ويزن المقياس ٢٤ خروبة » (مقتبس من مقالة عن النقود للمقرئى) أو يبدو لنا هذا الزعم خاطئا ، فإذا كان الأمر يتعلق بالمقياس الذى تساوى كل سبعة منه عشرة دراهم ، وكل درهم لا يتجاوز ١٦ خروبة و ١/١٠ من الخروبة ، وإذا كان المقياس يساوى درهما ونصف الدرهم فإن الدرهم لن يساوى إلا ١٦ خروبة . ويلزم كى يساوى الدرهم ١٨ خروبة حين يكون المقياس مساويا لـ ٢٤ حبة أن يساوى هذا المقياس درهما وثلاث الف درهم . وهو أمر يبدو أنه لم يحدث قط . وباختصار ، فمن المحتمل أن يكون المقياس الذى أشرنا إليه آنفا بريد ، مشتقا من ذلك نوع كل الموروثات ، أن يضاهى حبة الشعير ، وليس بحبة القمح ،

حبة ٥٧,٠٠٠	الحد الأوسط
كما بلغ وزن ٦٤ حبة تمح ينبغي لها أن تعادل درهما واحدا :	
حبة ٥٤,٥٠٠	فى المرة الأولى ( شرحه )
حبة ٥٢,٨٧٥	فى المرة الثانية
حبة ٥٥,٠٠٠	فى المرة الثالثة
كما وزنت ٦٤ حبة اختارها الصراف اليهودى منقطة وبدون اعطاب	
حبة ٦١,٧٥٠	
وبلغ وزن ٦٤ حبة اخرى قبل ان نضعها	
حبة ٦٠,٥٠٠	
وبلغ وزن ٦٤ حبة ثالثة انتقيت من حجم متوسط	
حبة ٥٧,٨٧٥	
المجموع	
حبة ٣٤٤,٥٠٠	
الحد الأوسط	
٥٧,٤١٧	
متوسط النقيجين	
٥٧,٢٠٨	

وبرغم أن المختار بتدريجاته المختلفة ، يشكل على نحو ما نظاما وزنيا منفصلا ، فسوف نضمنه داخل الجدول الذى سنقدمه من اقسام الأوزان المستخدمة فى مجال التجارة رغبة منا فى الا نزيد لحد غير مرفوب .  
فيه من عدد الجداول ، ولكى يستلبيق القارئ بسهولة ، وبمجرد أن يلقى نظرة سريعة ان يلم بالعلاقة القائمة بين كل الأوزان المستعملة ، وسنعمل نفس الشيء بالنسبة للزطل الزيتى .

**جدول**  
**بالاوزان التجارية وتفرعاتها المتومة**

نظام	رطل ديالى (١)	رطل قباي	أوقية	مئقال (١)	درهم	قيراط	حبة شمير (١)	حبة قمح
١	٨٥ ١/٢	١٠٠	١,٢٠٠	٩,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٢٣,٤٠٠	٦٩١,٢٠٠	٩٢١,٦٠٠
	١	٣ ١/٢	١٤	١١٢	١٦٨	٢,٦٨٨	٨,٠٦٤	١٠,٧٥٢
		١	١٢	٩٦	١٤٤	٢,٣٠٤	٦,٩١٢	٩,٢١٦
			١	٨	١٢	١٩٢	٥٧٦	٧٦٨
				١	١ ١/٢	٢٤	٧٢	٩٦
					١	١٦	٤٨	٦٤
						١	٠.٣	٤

(١) لا تشكل هذه الاوزان جزءا من النظام الوزنى المستخدم فى مجال  
التجارة .

أما شكل الأوزان التجارية فيتنوع كثيرا ، فهي أسطوانية الشكل في بعض الأحيان ، وهي في أحيان أخرى مكعبة ، أو هي في معظم الأحيان جرم متعدد الوجوه نتجت هيئته عن مكعب تهشمت زواياه ، ومع ذلك فقد جرت العادة بأن يكون للرمال وللرطلين ولنصف الرطل وللأونصة شكل حلقة تحاكي هلالا ، وأن كانت هذه الحلقة لا تثقل بشكل تام بحيث يمكن أن تسلك في حبل دائري مع المباعذة فيما بين طرفي الهلال أو بالأحرى من طرفي ضنغط الحبل فيما بين هذه الطرفين أو التبتين .

وتصنع هذه الأوزان بصفة عامة من النحاس ، وهو معدن ملائع من الحديد إذ يتأكسد الأخير ويعلوه الصدا بسهولة ، ولأن المال من أهل البلاد لم يمتدوا بعد على صوره وتشكيله . ويستخدم في صنعها النحاس الأصفر أو الأصفر المخلوط بالبرصموت (♁) وهو أرخص من النحاس الأحمر ولا يشتد الطلب عليه .

أما صغار باعة التجزئة وتجار السلع المخططة ، الذين يحدون شراء الأوزان النحاسية مكلنا أو باهظ الثمن بالنسبة لهم فيستخدمون في معظم الأحوال مجرد قطعة من الحديد غير مستوية الشكل أو مجرد « زلطة » وزن الوزن المطلوب .

وعند شحوب قليل النور لهذا الحد ، تقوم على شأنونه حكومة اتل تطورا على هذا النحو ، فلما نجد الناس هناك لم يثبتوا ، كما هو الحال في أوربا ، على عادة تحتم أن تكون للأوزان الواحدة الشكل نفسه تشتهر به ، ولا يمكن أحد أن يغش في قيمتها ، أو عادة أن يوثقوا وأن يدمغوا هذه الأوزان ، وأن يحرموا استخدام كل الأوزان غير المدبوغة على هذا النحو ، وكل هذه أمور من شأنها إذا تحققت أن تسهم في جعل التدليس أو الغش أقل يسر وأكثر ندرة .

ويستعان من هذه الاحتياطات برقابة يومية وبعثوبات بالغة

الصرامة تطبق على من يستخدمون موازين أو أوزان زائفة (٢٧) .

وفي بعض الأحيان يعاقب أقل عجز في الوزن بقسوة بالغة كما لو كانت غشبا فاضحا . لذلك يفضل غالبية الباعة ، خوفا من ذلك ، الحصول على موازين وأغية لها دقة القسطاس أو ميزان الذهب .

(٢٥) كان أغا الشرطة يتجول في المدينة على ظهر حصان يسبقه احد العبيد حامل ابله اوزان وميزان كبير الحجم ، ويتبعه جلاله " ويزله عدد كبير من العبيد أو الخدم المسلحين بمضى غليظة .

ويذهب الاغا الى الاسواق والميادين العامة والأسواق العمومية وكل الاماكن التي يوجد بها تجار أو باعة تجزئة ويطلب ابراز الأوزان والموازين من واحد أو أكثر من الباعة ينتقون بشكل عشوائي أو تباعا لزاجه الخاص .

وفي بعض الأحيان يسأل الخدم الذي قدّموا لشراء بعض المسود الغذائية ويستعلم عن الثمن الذي ابتاعوها به وعن الوزن الذي سلمت اليهم على أساسه ، وعن التاجر الذي باعهم اياها ، ويأمر بأن توزن ابله هذه السلع ، فإذا تبين غشبا في الوزن أو في تقدير الثمن . فإنه يستدعى التاجر ويأمر بحمله في نفس مكان الحادث .

أما هذه العقوبة فمباراة عن ضربات بالكرياج على أخصم القديين . ويسبك العبيد أو خدم الاغا بالذنب ، ويطرحونه أرضا على وجهه ويمسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبي « الفلقة » ، وينهال عليه بساكني الى ثلاثمائة ضربة فوق أخصم القديين ، ويطلب المسكين المعفو ، ويتضرع الى الاغا متوسلا بالنبي وبالله مرددا اسماء الله المائة المقدسة .

ولا يستطيع التاجر البائس ، وقد أصبح كسيفا أو تمزقت قدماه ، أن يعود أدراجه الى بيته الا اذا حملته أحد اصدقائه أو احد النظارة ، سائدا اياه من تحت ابطيه .

وحين يضبط في بعض الأحيان نفر من باعة الغملى متلبسين بالغش أو يتأكد أنهم مملوا على رفع الاسعار بشكل جعل الناس يجارون بالشكوى ، فإن الاغا ، لكي يلام أمثلة أكثر فظاعة ، يأمر بأن تجز رأس واحد من بينهم .

ويمكن القول بصلة عملة بأن من علامات تدهور وانحطاط أخلاق هذا الشعب انه يشهد لصالح الذنب وانه يعترفه الحزن والكدر حين يلقي الذنب جزاءه ، ومع ذلك فإن العقوبة بالغة الفظاعة ، وتطبق في كثير من الأحيان ظلما ، حتى لتقل دهشة المرء حين يرى الدهماء تبدى شفتيها على الذنب وتمسحه وتواسيه ، وليس من النادر أن يسمى الاغوات استخدام سلطاتهم الاستبدادية لكي تبتزوا النقود والهدايا من التجار ، كما أنهم في معظم الأحيان من له موازين وأوزان مضبوطة الا لانه لم يؤث من الكياسة ما يجعله يقدم اليهم الإتاوة المتفقاة .

أما هذه الموازين المستخدمة في مصر فتشبه الموازين المستخدمة لدينا ، وقد استوردت غالبيتها قديما من أوروبا .

أما الموازين الصغيرة التي تصنع في البلاد فيصحبها في معظم الأحيان إما صماء لا تستجيب ، أي أن رافعتها مقوسة ، ونقطة ارتكازها تقع أعلى من نقطة تماس كلتي الميزان ، مما يجعل الميزان أقل حساسية أو أن يكون ترجيحه عسيرا .

وينتشر في مجال التجارة ، وبخاصة في الأوزان التي لا يتحتم رجحانها ، استخدام الميزان الذي نعرفه باسم الميزان الروماني ( القبانى ) . وهو ينقسم هناك طبقا لنظام الوزن المتبع في مصر .

### الأوزان المستخدمة في النقود

تصنع الأوزان التي توزن بها النقود عادة من النحاس الأصفر ، على شكل جرم متعدد الوجوه ، يثن الاضلاع ، ويتم الوصول إلى هذا الشكل من طريق كسر زوايا المكعب ، ولهذا الجرم ، في هيئة المكعب التي هو عليها ميزة تهيئة زوايا قوية وغير حادة في الوقت نفسه ، كما أنها أقل عرضة لأن تنفذ ، بغتة ، بالإضافة إلى أن سقوطها لن يتسبب عنه إلا أضرار بسيطة سواء فيما يتصل باتلافها هي أو فيما يتصل باحتمال أن تجرح أحدى وأقدام العاملين .

وتزود الأوزان — المعايير هذه عادة ، عند جزئها العلوى بمزوة أو مئذنة يتحرك أعلا أو لأسفل ، ويحفر عدد الدرامم التي تزنها على واحد من أوجهها بواسطة مخصص .

ومما لا شك فيه أن الأمر الجدير بالملاحظة هو أن الناس ، في بلد نجد ضروب المعرفة بها أدنى بكثير منها في أوروبا ، قد تبثوا منذ زمان طويل عند صنعهم للنقود فكرة التقسيم العشري للأوزان ، برغم أن هذا التقسيم ليس هو نفسه الخاص بأوزان البلاد ( في المراحل الأخرى ) . ولابد أن هذه العادة قد جاءتهم ، بلا جدال ، نتيجة خبرة طويلة أوجدت لصناع النقود أن هذا التقسيم العشري ، الذي يتسق مع النظام العددي نفسه ،

هو أكثر ملاءمة في مجال الحسابات لغير ما حد (٢١) .

هكذا كانت أوزان النقود تقسم من ١ الى ١٠ دراهم مع مضاعفات أو تفرعات العشرة، وأكثر هذه الأوزان استعمالا كانت الاجرام ذوات الالى و الالف درهم ، وذوات الس ٥٠٠ والس ٢٠٠ والس ١٠٠ درهم ، وذوات الس ٥٠ والس ٢٥ درهما ، وذوات العشرة ، والخمسة والاربعة والثلاثة دراهم ، وذوات الدرهمين والدرهم الواحد ، ولم تكن لهذه التسميات أو التقسيمات أسماء محددة خاصة ، بحيث لم يكن يستخدم سوى اسم وحدة الوزن وهي الدرهم . وكانت كل العمليات الحسابية تتم على أساس الدراهم .

والدرهم المستخدم هنا هو نفسه الذي يستخدم في المبادلات التجارية، ويمكن ان تطبق عليه كل ما سبق لنا ان قلناه ( بخصوص الدرهم في مجال التجارة ) ، وان كان قد احتفظ له بمعايره داخل سلسلة الأوزان المتبعة في صنع العملات والتي لا تستخدم الا أخيرة تقبض على أساسها الموازين الأخرى ، بدلا من التماس تحديد أوزانها عن طريق جبوب القنبح أو الخروب .

وفي حين بنى المصريون المحدثون النظام العشري في أوزان النقود ، لمهم لم يعرفوا كيف يحتفظون ، بالمثل ، بالتقسيم نفسه بالنسبة لكسور الدرهم وأجزائه ، عندما تصوه ، كدأبهم في مجال التجارة ، الى  $\frac{1}{2}$  و  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{8}$  و  $\frac{1}{16}$  و الى  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{12}$  كما قلنا من قبل .

أما المقتال ، على النحو الذي رأيناه به من قبل ، فقل ان كان يستخدم في مجال النقود الا لضبط عيار الذهب .

وكان يتم ذلك على أساس المقتال ونصف المقتال .

---

(٢٦) كانت الموازين المستخدمة في مجال التجارة تستعمل لوزن كل البائع المختلفة منها عدا الذهب والفضة اللذين يستخدمان في مجال صنع النقود ، ونوع ذلك فقد كانت كل الحسابات وكل العمليات الحسابية تتم طبقا لنظام التقسيم العشري .



وينقسم المئثال الى ٢٤ قيراطا ، والقيراط الى أربع حبات ، ثم تنقسم الحبة نفسها الى  $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{8}$  وهو الامر الذى يهائل تقسيمنا نحن للقيراط الى ٣٢ جزءا .

ولا بد اننا واجدون اكبر قدر من الدقة فى الأوزان فى دور سك النقود بسطة خاصة ، حيث تمارس الحكومة رقابة دائمة ، وحيث تتطلب اساليب ( الصنع ) دقة بالغة .

ولقد ضاهينا الأوزان المستخدمة عادة فى مجال النقد وتلك المتبعة فى مجال التجارة بتلك الموازين التى تم الاحتفاظ بها باعتبارها عيارات ، واستبعدنا كل ما بدا لميائنا معيبا أو تالفا ، ثم وزنا بعد ذلك الأوزان المستخدمة عيارات ، منفصلة ومجموعة ، على أوزان مارك بعد أن ضبطناها بدقة بالغة ، فتبين أن الأوزان الدنيا كانت ، على نحو دقيق قدر الامكان ، مساوية لأوزان ٢٠٠ و ١٠٠ درهم التى كانت هذه الأوزان الدنيا تفريعات منها ، وان كانت كل واحدة من هذه التفريعات قد اعترتها ، سواء بالزيادة أو بالنقصان اخطاء طفيفة للغاية ، كانت بتبادلها التعميش فيها بينها على وجه التقريب ( أى بتعميش الوزن الزائد فيها الوزن الناقص ) تصبح من باب أولى محسوسة بدرجة اكبر عندما نستبعد منها قيم الأوزان الأكبر حجما ، فقد كان وزن الكسور اصغر من المطلوب ، وهو أمر لابد أنه يدل ، ولا بد أنه قد حدث فى الواقع ، على أن علاقة أوزان هذه البلاد بالأوزان المستخدمة فى فرنسا ، ينبغي أن تحسب على اساس معييرات الأوزان الأكبر ، أو على اساس اجمالى الأوزان المفقرة وليس على اساس بعض الأوزان ضئيلة القيمة ، اختيرت بذاتها .

وقد اعطينا الأوزان ذات الـ ١٠٠ والـ ٢٠٠ درهم النتائج الآتية :

جدول بمقارنة الأوزان المستخدمة في مختلف القدي بملابسها في فرنسا

الأوزان وضع المقارنة	قيمتها بالدرام	قيمتها بالأوزان من نظام مارك الفرنسي	الإجمالي
الموازين الميسار	أولا: ٢٥٠٠٠	كردية جرد أوزية دلم ١٢	كردية جرد أوزية دلم ١٢
	ثانيا: ١٥٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٦ ٥	١٢ ٩ ٢ ١٣ ٥
	ثالثا: ١٥٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٥	١٢ ٩ ٢ ١٣ ٥
	رابعا: ٢٥٠٠٠	١٢ ٩ ٢ ١٦ ٥	١٢ ٩ ٢ ١٦ ٥
	خامسا: ٢٥٠٠٠	١٢ ٩ ٢ ١٤ ٥	١٢ ٩ ٢ ١٤ ٥
الموازين المستخدمة ولقي احتفظت بحالة جيدة	١٥٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٥	١٢ ٩ ٢ ١٣ ٥
	١٥٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٦ ٥	١٢ ٩ ٢ ١٣ ٥
	١٥٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٦ ٥	١٢ ٩ ٢ ١٣ ٥
	١٥٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٦ ٥	١٢ ٩ ٢ ١٣ ٥
	١٥٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٦ ٥	١٢ ٩ ٢ ١٣ ٥
مما يصل بوزن كل وبذلك يكون وزن كل	١٢٥٠٠	١٢ ٥	١٢ ٥
	١٢٥٠٠	١٢ ٥	١٢ ٥
١ (مجم)		١٢٥٠٠	١٢٥٠٠

وقد ظننا انه حرى بنا ان نعمل الكسر ١٢٥.٠٠٠ ر. من المحبة الذى يقل به الوزن المعيارى كما رأينا من الأوزان الأخرى ، ويتسج ذلك من انهم هناك يحرسون على ان يكون الوزن المتداول اكبر بنحو طفيف من الوزن المعيارى ، ذلك ان هذه الأوزان المتداولة يتنافس وزنها على تحوّل مناسجى ، بفعل اللمس والتداول . ولكى تعود هذه الى تعويض ما فقدته ، تشرب بقليل من الرصاص على ثقوب صغيرة فتند على احد أوجهها .

ولقد وجدنا : من طريق تجارب أخرى تم اجراؤها ، باتخاذ الحسد الأوسط للأوزان الكبيرة فى مجالى التجارة والنقود ان نسبة الدرهم الى انبة ( او ان الدرهم يساوى من الحبوب ) من أوائلنا نظام مارك حبة ٥٨١٨٨

وذلك بدلا من النسبة التى ذكرناها آنفا وهى ٥٧٩٦٧ حبة  
بنسبة زيادة تسدره ٢٢١ ر. حبة

او ٢٨١.٠ ر. من الدرهم ، وان كنا نرى ان الرقم ٥٨١٨٨ هو اكثر مما ينبغى دقة وان علينا ان نبنى الرقم ٥٧٩٦٧ ، فلقد تبين ان اوزان التجارة فى واقع الامر ، هى اكثر دقة لاسباب اوضاعها فيها مسبق ، وانها تتفاوت فيما بينها باقدار اكبر بكثير من تلك التى تتفاوت بها فيما بينها اوزان النقود .

ومع ذلك فان عددا كبيرا لحد كلف من مختلف الأوزان الكسور (١) فى مجالى النقد والتجارة تد بدت لنا جذبة باكثر قدر من الثقة لما لجودة صنعها ، ولما للحالة المرضية التى حفظت عليها ، ولما للثقة التى يستحقها الصيرفة الذين كانوا يستخدمونها . وقد بينت لنا هذه ، سواء عند وزنها معا او على نحو منفصل ، وبعد تقريبها الى اصغر كسر ممكن ، ان الحسد الأوسط لقيمة الدرهم مستخلصا من هذه الأوزان ، يبلغ ٥٧٩٧٠ حبة ، الامر الذى لا يختلف عن النتيجة الأولى الا بثلاث حبات فى كل ١٠٠٠ درهم .

---

(١) أى اوزان البـ ١/٤ والـ ١/٤ والـ ١/٨ ( المرجع )

(\*\*\*)

كسر حبة جرو اوتية رطل

وامعلتنا ٦٠٠ سكين(\*\*\*)) ذهبى صنع  
القاهرة ، ومن اضبط هذه الصلات وزنا  
٥٠٥ دراهم و ١/١٤ من الدرهم ، لكنها  
اعطت بيزان اكثر حسابية منه  
المسيو كوتيه . . . . — ٥٤ ٦ ٢ ٢

وكان ينبغي لها ان تزن طبقا للنسبة  
الى سبق ان تبناها بين الدرهم والحبة ٨٣ ٥٥ ٦ ٢ ٣

وكانت تزن ١٠٠ فالارى عادة بيزان  
النقود ، بنحو قريب من العتة حيث  
لم يكن اى تلف قد امترى هذه النقود  
٩١٠ دراهم، مما يعطى طبقا لهذه العتية  
لوزن الفالارى الواحد ٥٠ ٢٣ ٧ . .

ولكن مؤلف المسيو: بونفيل يمثل  
بالوزن القانوى للالارى الى ٠٠ ٢٤ ٧ . .

وكانت ١٠٠ قرش تزن عادة بيزان  
النقود ٨٧٥ درهما مما يجمع وزن  
القرش الواحد طبقا للنسبة التى اخذنا بها ٢١ ٤ ٧ . .

لكننا نجد ان وزن القطعة من هذه  
القروش لى مؤلف المسيو بونفيل يبلغ ٠٠ ٤ ٧ . .

(\*\*\*) Sequin وهى عملة ذهبية تدبى لى مختلف الولايات الايطالية  
كما كانت تتداول لى الشرق وترد هنا عند الحديث عن العملات الذهبية مثل  
الفندلى والزر محبوب . ( المترجم )

(\*\*\*) الاوزان الفرنسية المستخدمة على التوالى من الشمال الى  
اليمين livre once, gros, grain, fraction. ( المترجم )

لكن كسور ( أو تريمات ) هذه العملة  
أقل ثباتا أو دقة من كسور ( أو  
تريمات ) التلارى ، وحيث كانت هذه  
العملة ( القروش ) أكثر تداولاً ، فقد  
كانت تفقد باستمرار قدرات طفيفا من  
وزنها بسبب تآكل النقود من كثرة  
تداولها . ويقدر المسيو بونفيل  
متوسط وزن للقروش يبلغ  
أو ٩٢٠ ر ٢٦٠ جراما .

ونلحق بهذه الدراسة هنا لوحة يينا بها علاقة الأوزان المصرية بالأوزان  
من نظام باريك ونظام الوزن العشري المتبع في فرنسا ، وقد قسمناها  
الأشبار ووحدات الدرهم ، وبعد ذلك الكسور العشرية للأوزان ثم الكسور  
المئوية حتى الكسر من ألف . وفي النهاية تدرجنا إلى هذه اللوحة قيمة أى  
من هذه الأوزان التي لها تسميات خاصة والتي يشيع استعمالها .

لوحة بتحويل الأوزان المصرية الى الأوزان من نظام حرك والى الأوزان من النظام العربى المستعملين فى تونس

أسماء الأوزان المصرية	بالأوزان المصرية		بالأوزان فى نظام حرك العربى		بالأوزان المصرية		أسماء الأوزان المصرية
	تساوى	كسور	جبة	جود أوقية	مارك رطل	ت	
جبة قح	$\frac{1}{16}$	أو ١٥٨٢٥	١	—	—	٧٨	جبة
جبة (أى جبة شير)	$\frac{1}{8}$	أو ٢٠٧٦	١	—	—	١٤٢٦	جبة
أقراط أوجبة شير	$\frac{1}{4}$	٢٢٢٩	٣	—	—	٢٨٩٠	جبة
		٢٢٥٠	٥	—	—	٣٠٧٨	جبة
		٧٩٦٧	١١	—	—	٧٨٠٨	جبة
		٥٩٣٤	١٧	—	—	٩٢٣٦	جبة
		٣٩٠١	٢٣	—	—	١٠٦٦	جبة
		١٨٦٨	٣٨	—	—	١٤٥٢	جبة
		٩٨٣٥	٤٠	—	—	١٥٥٢	جبة
		٧٨٠٢	٤٦	—	—	١٦٣٦	جبة
		٣٧٣٦	٥٢	—	—	١٧١٠	جبة
		١١٧٠	٥٧	—	—	١٧٨٩	جبة
		٩٦٧٠	١٤	—	—	٢١٨٣	جبة
		٩٥٠٥		—	—		جبة

مدرم  
مقال

(الترجم) ۱۰ كيلو جرامات ٢ ان تقى ميريا عطرة الآلف .

[illegible]

بالدرهم المصرية		بالاوزان المصرية		بالاوزان في نظام مارك فرنسي		بالاوزان الشيريه	
قساي	كسور	جبه	جرو اوقية	مارك رطل	مينا	مينا	مينا
١٤٤٠	٢٤٨٠	٦٧	٣	٦	١	—	٢٦٢١٧٢٠
١٣٨٠	٤٥٦٠	١٨	٧	—	—	١	٢٥٥٨٧٢٠
٢٠٠٠	٤٠٠٠	١	١	٤	—	١	٧٨٠٨٠٠٠
٣٠٠٠	١٠٠٠	٣٨	١	٦	١	١	٦٧١٢٠٠٠
٤٠٠٠	٨٠٠٠	٢	٢	—	١	٢	٥٦١٦٠٠٠
٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣٩	٢	٢	—	٢	٤٥٢ —
٦٠٠٠	٣٠٠٠	٤	٣	٣	١	٣	٣٢٢٤٠٠٠
٧٠٠٠	٩٠٠٠	٤٥	٣	٦	—	٣	٣٣٨٠٠٠
٨٠٠٠	٦٠٠٠	٥	٤	—	—	٥	١٢٢٢٠٠٠
٩٠٠٠	٣٠٠٠	٤٢	٤	٢	١	٥	١٣٦٠٠٠
١٠٠٠٠	—	٧	٥	—	—	٦	٣٠٤ —
٢٠٠٠٠	—	١٤	٢	١	١	١٢	٨٠٨ —
١٤٤٠٠	٨٠٠٠	٧٨	١	١	١	٩٠	٢١٧٦٠٠٠

١ رطل قبايق

١ رطل ديايق

١ قنطار

١٤٤٠

١٣٨٠

٢٠٠٠

٣٠٠٠

٤٠٠٠

٥٠٠٠

٦٠٠٠

٧٠٠٠

٨٠٠٠

٩٠٠٠

١٠٠٠٠

٢٠٠٠٠

١٤٤٠٠



### ملاحظات :

١ — من ١١ الفقرة ٢ : اذا أن نظام الترتيم عند هؤلاء ( اى العرب ) هو نفسه عند أولئك ( اى الاوربيين ) .

لالأرقام التى نستخدمها قد جاءت من الواقع من الشرق ( ذلك أن نظام الأرقام عند الاغريق ومثله عند الرومان كانا متباينين وغير واضحين ) ، وأن كان العرب انفسهم قد نقلوه من الهند ، بل أن الطريقة التى تكتب وتقرأ بها الأرقام تدل وحدها على أن الأعداد والاشارات الحسابية ليست من اصل عربى ، وفى واقع الامر فإن العرب يقرأون ويكتبون من اليمين الى اليسار ولكنهم يقرأون الأعداد من اليسار الى اليمين كما نفعل نحن .

٢ — شرحه ، فيما يتصل بغالبية أقسام ونسبيات المقاييس .

انظر فيما بعد الملاحظة رقم ٢٠

٣ — من ١٢ ، الفقرة ١: فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة ( ١٤٣٧ — ١٤٣٨ من تقويمنا ) .

لا بد لنا ، حتى نستطيع ، بشكل تقريبي ، تحويل السنوات الهجرية الى السنوات المتابلة لها من تقويمنا ، أن نلاحظ :

١ — أن تقويمنا قد بدأ قبل الهجرة بـ ٦٢١ سنة . ٢ — وحيث أن السنة العربية ( الهجرية ) ، وهى السنة القمرية ، تشتمل على ٣٥٥ يوما ، فى حين تبلغ السنة الشمسية ٣٦٥ يوما ، فإنه تلزم ١٣٥ سنة هجرية مقابل كل ١٣١ سنة من التقويم المسيحى ، علو أن البداية كانت هى نفسها لكان يكفى أن نضرب العدد المعبر عن السنة الهجرية فى ١٣١ وأن نقسم الناتج على ١٣٥ ، ومع ذلك بحيث أن التقويم الميلادى قد بلغ ٦٢١ عاما قبل بداية التقويم الهجرى فلا بد أن نضيف الى الناتج ( خارج القسمة ) الرقم ٦٢١ لى نجد السنة الميلادية الموائمة . وبالتبادل، فلكى نحول السنوات من التقويم الميلادى الى سنوات من التقويم العربى فلا بد من البداية أن نستبعد ٦٢١ من الرقم المعبر عن السنة من التقويم المسيحى ، وأن نضرب الرقم الباقى فى ١٣٥ ثم نقسم الناتج على ١٣١ ، فيكون خارج القسمة هو نفسه السنة العربية . وفى هذه الحالة او تلك ، لا بد أن نزيد واحدا الى خارج القسمة اذا كان باقى القسمة يزيد عن نصف ،

٤ - ص ١٢ : الهامش رقم ٢ : كتاب المسفن الكبير .

بالعربية سنة والجمع سنن ، وهو الكتاب الكبير الجامع لشرايع  
المننة أى القواعد ، أو الأحاديث .

٥ - ص ١٢ : الفقرة ٥ : درهم . انظر الهامش رقم ٣ .

وتشير هذه الكلمة العربية أحيانا الى وزن ، وتشير أحيانا أخرى الى  
عملة نقدية ، وهى من أصل يونانى ، وتقابل الكلمة الفرنسية دراخمة ،  
drachme .

٦ - شرحه : دينار . انظر ص ٢٣ الهامش رقم ١٩ .

ويعنى هذه الكلمة صاغة نقدا أو قطعة ذهبية ، وقد جاءت دون شك  
من اللاتينية ديناريوس denarius ، وقد سمي باللاتينية denarius  
nummus لأنه كان يساوى عشرة آس ( وهى وحدة نقدية وقياسية  
نقدية ) . وقد تداولت النقود الذهبية الرومانية لوقت طويل فى مارس  
ومصر . ولا تزال نجد بعضها منها وسط قطع النقود الذهبية التى تزين بها  
النسوة أطفالهم شعورهن .

٧ - شرحه : مثقال .

ويعنى هذه الكلمة الوزن ( الثقل ) بصيغة عامة ، وقد كان فيما  
مضى هو وحدة الوزن القياسية ، كما هو الحال اليوم بالنسبة للدرهم .  
والأصل العربى هو ثقل ( ملحة فضة ) بمعنى وزن .

٨ - شرحه : دائق . انظر ١٨ ، الهامش رقم ١٤ .

واصله هو الكلمة الفارسية دانه أو دائك ويعنى حبة أو بذرة  
النبات .

٩ - شرحه : قيراط ، انظر ٢٤ ، الهامش رقم ٢٠ .

ولهذه الكلمة أصل يونانى ، وهى بالفرنسية Karat أو Carat  
انظر الملاحظة رقم ٢٣ .

١ — شرحه ، نفس الفترة ، وقية ( اوتية ) انظر ص ٢٢ ،  
الهامش رقم ١٨ .

وتعنى هذه الكلمة فى اليونانية وزن « بتسكين الزاى » ، وهى  
باللاتينية أونيكاً *Unica* ، وهى تشبه كثيرا الكلمة اليونانية .

١.١ — شرحه : نش « نصف » . انظر الهامش رقم ٥ ص ١٣ .

وهى كلمة عربية محرفة من كلمة نصف أو نص ( بفتح التون أو  
ضمها ) مع حذف حرف اللام ، وعند كتابتها فى اللغة الشائعة أو الدارجة  
تكاد تحذف كل النقط أو العلامات التى تقوم مقام الحروف المتحركة « فى  
الفرنسية » ، ولهذا لا يصبح النطق بعد محذوا إلا من طريق الاستعمال أو  
العود ، مما يكون سببا فى تحور أو تغير النطق فى معظم الأحيان ،  
والى تفاوته من بلد لآخر ، وتلفظ هذه الكلمة فى مصر عادة نص ( بضم  
الزواى ) وتعنى نصف أو منتصف ، وهى نصف عملة نقدية صغيرة ، وحيث  
أن المدينى أو اليارة حاليا هو أصغر عملة نقدية متداولة من كلمة نص تعنى  
لدى العامة مدينى . يقول المعوزون ( أو الشحاذون ) هات نص ، أو أعط  
نص أى أعطنى مدينى واحدا ، ويقال أيضا : كم دى ؟ نص ؟ بمعنى بكم  
أو كم يساوى هذا ؟ هل هو يساوى نصفا ؟ ( أى مدينى واحدا ) .

١٢ — شرحه : رطل ، انظر الهامش رقم ٦ ص ١٣ .

والأصل رطل ( بفتح الراء أو ضمها ) ، بمعنى يزن باستخدام يده .

١٣ — شرحه : قنطار ، انظر ص ٢٢ ، هامش ١٧ ، وهى بالفرنسية  
*Quintal* ، ويبدو أن الكلمة تحريف للكلمة اللاتينية كنتناريوس *Centarius*  
أو كنتناريوم *Centarium* ، ولعل الأوربيين قد نقلوا عن العرب بعض  
الانلفاظ الدالة على الأوزان مثل تيراط وقنطار ، وإن كان العرب أنفسهم  
قد نقلوها قبل ذلك بوقت قصير عن الأفريق والرومان الذين حكموا العرب  
لوقت طويل .

انظر كذلك الملاحظة رقم ٢٠ .

١٤ — ص ١٤ : السطر رقم ٧ : فى المؤلف ابن سعيد المسمى المحكم ،  
والمحكم بالعربية معناه الواضح أو الدقيق والمتفق عليه  
على نحو تام .

١٥ — ص ١٦ ، الفترة الأولى : فى كتابه المسمى الكبير . والكبير  
فى العربية تقابل كلمة grand عندنا ، بمعنى الكتاب الكبير أو البحث  
الكبير ، وهذا مفهوم ضمنا ، وموضوع هذا البحث غير موضح ، وقد  
يكون بحثا فى الفقه على سبيل المثال .

١٦ — ص ١٧ ، الهامش رقم ١٣ : يرى المصيو دى ساسى أنه بدلا  
من هذا العنوان ينبغي أن نقرأ فى المخطوطة ١ كتاب الأمثال .

ويلاحظ هذا العالم نفسه فى الهامش رقم ٦٦ من ترجمته لقتالة  
الموازين والمكايل للمقرىزى أنها تقرأ بوضوح فى مخطوطة ليد Loyde  
كتاب الأثقال ، وأن من الواجب أن نقشبت بهذا التفسير .

١٧ — ص ١٨ ، الهامش رقم ١٤ : درهم بفلئ .

قل أن يستطيع المرء بيسان منشأ أو معنى هذه التسمية ، وإن كان  
الرحالة المسلمون الذين سافروا الى الصين قد تحدثوا أيضا عن الدرهم  
البفلئ ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم الوامى ( فى الوزن )  
ويبدو أن صفة الاسود قد اعطيت لهذا الدرهم لأن الفضة تكتسب بمرور  
الزمن أو بفعل النار اللون الاسود اذا لم ينظف سطحه بوسيلة بأن يدملك .

١٨ — شرحه : درهم طبرى ، ويحتل انه يعنى درهم طبرستان فى  
مارس ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم القديم .

١٩ — شرحه : درهم جفارقى وتالعربية درهم جوارقى .  
ونحن نهمل معنى أو اشتقاق هاتين الكلمتين .

٢٠ — ص ٢٢ ، الفترة الأولى : وقد سبق لنا القول بأن لدى  
الأوربيين ما هو مشترك فى هذا القصد مع العرب ، حتى أن جزءا كبيرا  
من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هى نظمتها عند أولئك .

فسواء كان القدماء المصريون أنفسهم هم المخترعين للأبجدية العلوم  
والفنون ، أو سواء كانوا قد استقوها من الهند أو من مارس ، فلقد نقل  
الاغريق والرومان عنهم جزءا من معارفهم ، ومن جهة أخرى ، فحيث  
خضعت مصر بعد ذلك لكل من الاغريق والرومان على التوالي ، فقد حمل

هؤلاء وأولئك اليها الكثير من عاداتهم ومن الفاظ لغتهم، ولقد راح الأوربيون، خلال الحروب الصليبية يتهلون من معارف الشرق حيث كانت العلوم مزدهرة في ذلك الوقت، افكارا واسماء ومادات كان البعض منها قد نقل من قبل عن الاغريق والرومان، وموجز القول انه امكن التجارة والعلاقات مع الغرب ان تدخل الى اللغة العربية الفاظا أوربية لكي يشغل مكان الفاظ ومصطلحات أكثر قديما، في مجالي العلوم والفنون، لتحرر عن افكار او معاني مجاللة .

وهكذا فمن العسير في غالبية الأحوال، في علاقات متعددة على هذا النحو ان نتكمن من تحديد الأصل او المنشأ الحقيقي لبعض الافكار والممارسات ومصطلحات مختلف الفنون والعلوم، لكن الترجيح، بصفة عامة، وحين لا يكون مصدر الاستقائ معروفًا على نحو جيد، يصبح في جانب اللغة الأقدم، مالم تكن الكلمة منافسة لسيافق أو مقتضيات هذه اللغة، فإذا لم يكن لهذه الكلمة من أصل قط في اللغة الأقدم، في حين نجد لها في الوقت نفسه امسلا في اللغة الأحدث، فلن يكون ثمة شك في انها قد جاءت من هذه اللغة الأخيرة .

#### ٢١ — من ٢٤، الفقرة الأولى وظل زياتي .

ولعل في هذا تحريفا لكلمة زياتي ومعناها الذي زيد عن طريق الإضافة، والرتل الزياتي هو الرتل المزيد أو الأكبر نقلا، وتتم كل عمليات الوزن الكبيرة بعض الشيء، كما يتم وزن الأشياء كبيرة الحجم، وبصفة خاصة البضائع التي تكون عرضة لما يسمى بـ "فرق الوزن" (أو طبلة الميزان)، بالأوزان الرومانية، حيث يساوي الرتل ١٦٨ درهما ولا يحتسب في الوقت ذاته الا على أنه ١٤٤ درهم، وتعتبر الى ٢٤ درهما الزائدة في المادة فرق وزن (أو طبلة ميزان) أو وزن الأجولة والآتية والأغلفة... ولتمويض عدم الدقة في عمليات الوزن، وهو الأمر الناتج من طريقة تصميم أو بناء الميزان الروماني الذي يكون من العسير ان نتقده من طريقه الفروق في الأوزان الشثيلة، مما لو كنا قد نقلنا ذلك بواسطة الميزان العادي الذي يطلق عليه اسم ميزان .

## ٢٢ — شرحه : رطل قباني .

وكلمة قباني معناها وزن ، وبصفة خاصة الشخص الذي يستخدم الميزان الذي نسميه روماني romain وباللاتينية statera والرطل القباني ، أو رطل الوزانين ، هو الرطل الذي يزن ١٤٤ درهما ، وهو يستخدم بصفة خاصة كي توزن به في ميزان ذي كفتين كل السلع قليلة الوزن وصغيرة الحجم ، وليس لدى القوم هناك سوى موازين صغيرة .  
يمسكونها باليد أو يعلقونها بحبل ، لكنهم لا يستخدمون قط الموازين ذات الأذرع الطويلة والكفات التي تنسج لاحتواء الوزانات الضخام .

## ٢٣ — من ٢٥ السطر الأول : ويضاهي القيراط حبة الخروب ، انظر

الهامش رقم ٢٠ من ٢٤ .

قُرط عليه وباللاتينية parum dedit illi ، ولهذا الفعل وليس للوصف أصل في العربية ، ومع ذلك فإن هذا الاشتقاق خاطئ ، ومعتسف بشكل واضح مثل عدد كبير من الاشتقاقات التي يتقدمها النحويون العرب المجلولون على البحث وعلى تعقب الأمور بالغة الرهافة .  
فمن الواضح أن كلمة قيراط وتقابلها مندنا كلمة karat أو kharat قد اشتقت من كلمة أغريقية معناها حبة الخروب ، ومنها اشتق العرب كلمة تيراط التي لها نفس المعنى ، فالفعل قُرط ( بتشديد الراء ) ، والذي يعنى اعط الشيء التليل ، بفعل استعارة مأخوذة مما تعنيه كلمة حبة خروب وما تعبر عنه من ضالة القيمة ، تريب مما نقوله نحن في لغتنا الدارجة : Je n'en donnerais pas un zeste

أي : لا اعطى مقابله شروى نقر ! وكلمة zeste بالفرنسية تعنى الباف اللحاء العالقة بقموس البرتقالة بعد تقشيرها .

## ٢٤ — خروبة .

## ٢٥ — حبة أو حب (\*)

٢٦ — من ٢٦ ، السطر ١٣ : هراف والاصل حرف بمعنى غير .  
ويقوم المرافون ( أو الميراف ) بتقييم وتبديل النقود ، ويلجأ هؤلاء

---

(\*) تكفى الملاحظتان ٢٤ و ٢٥ باعطاء المقابل العربي وبحروف عربية كذلك لهاتين الكلمتين العربيتين واللتين يوردهما المتن بحروف لاتينية . (الترجم)

بصفة خاصة لإجراء الحسابات ( الأمانة لهذه الغاية ) اذا يلزم جهد وعناية ووقت رجل أو أكثر متبرسين لحساب مبلغ ولو كان ضئيل الأهمية بسبب كثرة اقسام وتفرعات النقود .

٢٧ — من ٢٦ ، الهامش رقم ٢٤ : في كتابه المسمى المسالك .  
والمسالك بالعربية تعنى الطرق ، وهذا العنوان شائع ومشترك في كثير من الأوصاف ( أو المؤلفات ) الجغرافية .

٢٨ — من ٣٠ ، الهامش رقم ٢٥ : انما الشرطة .  
ويطلقون عليه في العربية اسم **المضرب** من الاصل مضرب أى عد أو أجرى الحساب ( انظر الهامش رقم ١٧ من ترجمة المسيو دى ساسي لعلة النقود للهيريزي ) ، وانما كلمة تركية تعنى الضابط الامر ( التومندان )  
٢٩ — شرحه : الفترة ٢ : **ويذهب إلاغا الى الأسواق والحياتين العامة والأسواق العمومية ( بازار )** .

وكلية بازار كلية مارسية ، وهذه الأسواق العمومية المسماة بازار مستوفى ومقنولة على نحو قريب الشبه بهيئتها في فرنسا والتي تقام داخل أمتية أو أسوار وتحيط بها أماكن العرض المغطاة والمحال .

٣٠ — شرحه ، الفترة ٤ : **انما هذه العقوبة ظهيرة عن ضربات بالسكريباج** .

وتعنى هذه الكلية ( كريباج ) الشيء المبرم ( بتشديد الراء ) أو المقتول ، إذ تصنع الكريباج عادة من جلد الثيران المقتول ، ومن شيء يشبه التضبيب أو العصا يملأ سوط السلايس عنقنا ، أو بتمبير أكثر دقة ، يماثل ماسمييه نحن عصب العجل ، وتجلب التوافل بعضها منه يصنع من سيور من جلد الليل أو الكركدن ، ويسمييه أهل البلاد مضرب أو تضبيب الليل ، وهو تعبير قريب من التعبير الذي نستخدمة نحن .

٣١ — شرحه ، الفترة ٥ : **ويهسكون بساقيته بواسطة نوع من النير الخشبي ( الفلقة )** .

فحيث ان كل الوسائل التي يستخدمها العرب لايتاح المقاب ( بالذنبين ) بالغة البساطة ، فانهم يستخدمون للاسك بقدمي الشخص

المعاقب (١) بفتح القاف ) بضربات الكبراج ' ما يشبه تورسا مصنوعا من  
الحبال ، وفزعا من فزوع نخلة ( جريدة ) ثقب من عند طرفيه ، ويشمون  
أسفل الساتين بالحبال ، ويقوم اثنان من الرجال برفع قدمى المذنب  
سامين كل منهما الى الأخرى ، ممسكين ، كل منهما ، بأحد طرفى القوس .

٣٢ — ص ٣٦ ، السطر ٨ : تالارى ( أو : تالار ) .

بخصوص هذه العملة النقدية ، انظر دراستنا عن النقود فى مصر  
( الدراسة الثانية فى هذا المجلد ) .

ملاحظة : عند رسم الكلمات العربية بحروف فرنسية اتبعنا  
فى ذلك ونى غالبية الهوامش والملاحظات واقتساميات التى  
اشارت بها وبمنتهى شعبة العلوم والفنون فى مصر : اما فى  
الهوامش التى ليست سوى الاستشهادات ( منقولة ) ، فقد  
كان علينا أن نحفظ بنمطها الاصلى نفسه التى استخدمه المصنف  
بلفستر دى ميسى .



## الكتاب الثاني .

# النقود العربية

تأليف : صامويل بنارد

« العنوان الأصلي للدراسة : « بحث حول النقود  
المتداولة في مصر » وقد جاء بالهامش أنها قد  
نشرت عام ١٨٢١ » .



## المقدمة

هناك جدوى البحث في موضوع التقود العربية



على الرغم من انه ينظر الى النقود عادة باعتبارها مجرد عملات متداولة ، فانها تعد فى حقيقة الامر مؤسسات تاريخية ، تقوم بتعريفنا، بشكل تتفاوت درجات دقته ، وبالتاريخ للوقائع والأحداث ، وبمجهود الحكام واسمائهم والتعبير ، وكذلك بمدى التقدم أو التدهور المتتابعين فى ميدان الفنون والصناعات . ومن الواضح أن هذا النوع من المؤسسات ، عند العرب ، يحتم عليها القيام بدراسة مثابرة وعميقة بنفس. القدر الذى تقل به معرفتنا بتاريخهم ، برغم الأهمية التى يستحقونها بسبب طول سطوتهم، وبقدر ماكتشف مثل هذه المنشآت من الكثير من تطورات الأحداث ، يقدر مانجدهم محرومين كلية أو بشكل جزئى من المصادر نفسها التى تقدم للأوربيين كى تتصل وتستمر ذكريات المصور الخابرة ، فنون النحت والرسم والجماعات العلية ، والوثائق ( الأرشيف ) وبصفة خاصة ، المطبعة والمكتبات .

أما اذا نظرنا للأمر فى إطار النظم المالية والتجارية ، فإن من الأمور الأساسية فى الوقوف على تعداد أى شعب ، الإلمام بنظام النقود السائد عنده ، والإلمام كذلك بالقيمة الحقيقية والاسمية لهذه النقود ، وعلاوة كل ذلك بقيم النقود لدى الأمم الأخرى ، وكذلك الإلمام بكيفية النقود المطروحة للتداول عند هذا الشعب الخ . وكلما زادت التفورات التى تتناول النقود، كلما زادت ضرورة الحصول عليها ومحصها ، حتى يمكن الوقوف على الآثار ( المؤلفات ) والكتابات التى اتخذت من النقود موضوعا لها ، ولكى نتمكن بقدر الامكان من الحصول على أفكار دقيقة عن القيم المختلفة التى تشير اليها التسميات نفسها التى تطلق عليها ، او التسميات المتنوعة التى يمكن أن تتجاوب أو ترتبط بنفس هذه القيم .

إن الفنون والأساليب الثمينة عند شعب ، تتعارض لهذه الدرجة فعاليده وماداته وأفكاره مع ماداتنا وأفكارنا لن يفوتها بالقطع أن تثير فضولنا ، ولقد لمس هذه الحقيقة على نحو جاد واحد من رجالنا بالغ الثقافة واسع المعرفة ، كان يعد من بين المتبحرين فى كل الفنون والسدى قدم لسكل ضرورة الفن خدمت جليلة ، وإن كان موت ميترس أرمن قد

انتزعه منا (١) ، حين كان موكلا بالاشراف على تنفيذ الرسوم والبيانات الخاصة برحلتنا ( حبلتنا ) الى مصر ، ولقد بلغ اهتمامه بهذا الامر حد انه سجل فى سلسلة من اللوحات النابضة بالحياة جزءا من الفنون والصناعات عند المصريين ، ومع ذلك ، فقليل من الفنون لها الاهمية نفسها التى لفن النقود ، تتطلب اهتماما مماثلا بالاهتمام الذى استحوذت عليه فنون اخرى ، ويمكنها ان تقدم فكرة اكثر دقة عن مدى التطور الصناعى والحضارى الذى بلغته امة من الامم .

### موضوع واقسام هذه الدراسة

كما قد انتوينا منذ البداية ان نعرف بكل النقود العربية التى قد نتعرف عليها باعتبارها قد ضربت فى مصر منذ بسط الخلفاء ( المسلمون ) سيطرتهم عليها وحتى اليوم ، ومع ذلك ، فحيث قد انشغل المسيو مارسيل Maresel بصفة خاصة بموضوع النشئات والنقوش الكوفية والمسكوكات العربية ، وحيث قد امكنه ان يجمع عددا كبيرا من هذه المسكوكات التى تتفاوت فى درجة اثرتها للاهتمام ، فقد وجدت ان من دواعى سرورى ان اعطيه تلك التى امكننى ان احوزه منها ، تاركا له مهمة ان يعالج كل ما له صلة بالمسكوكات التى قد تعد ، بصفة عامة ، تاريخية ، كى ايفرغ بشكل اكثر خصوصية للتصدى لكل ما يتصل بفن صناعة النقود .

وستتناول فى الباب الاول النقود العربية والاجنبية ، التى صنعت أو التى يجرى تداولها فى مصر ، كما ستتناول كل ما له صلة بشكل ونمط وقيمة نقود هذه البلاد ، وكذلك التغييرات التى اصابتها بدءا من مصر الخلفاء حتى ايامنا هذه .

اما فى الباب الثانى ، فستتصدى للنظام النقدى الحالى عند المصريين كما وجده الفرنسيين مستقرا فى مصر ، وكما سيظل مستقرا بالتأكيد مع تعديلات طفيفة فى ظل حكومة البكوات والباشوات ، كما

---

(١) تومى المسيو كوثيه Conté رئيس زهرة قادة المناطيد وعضوالمجمع العلمى المصرى ، ومدير اكااديمية الفنون والصناعات فى باريس فى السابع من ديسمبر عام ١٨٠٥ .

مستشير الى. كل ما يتصل بسعر الذهب والفضة ونفقات صنع النقود، وكذا الاساليب المتبعة في القاهرة لهذا الغرض ؛ واخيرا اى في الباب الثالث سنتعرض لما له صلة بإدارة النقود .

وإذا كانت التفاصيل التي سيضمها هذان البليان الأخيران تسترعيان قدرا اقل من الانتباه عما لو كانت مقطعة لو كان الأمر يتصل بشعوب قديمة ، فان هذه التفاصيل ، مع ذلك ، لا تبدو في نظرنا اقل نفعا في تجميمها . وتبعا لذلك . فمما نطمئنا الحالة الراهنة للعملات المصرية ، نقادى أو نحض الكثير من الأخطاء والكثير من المعلومات غير الدقيقة. وإذا حدث أن كان البعض قد دونوا فيما مضى ، في بعض المؤلفات أو المخطوطات ، مختلف الأنظمة النقدية التي ادخلت الى الشرق عصرا في اثر مصر ، كما تناولوا معطيات مفصلة على هذا النحو واكيدة الى هذا الحد، فقد لا يكون قد بقى بعد ذلك ، فيما يتصل بعلم المسكوكات العربية ، اى اثر من شيوخ .

وبرغم أن اهتمامنا قد اقتصر على النقود المصرية ، فان جزءا ما قلنا يمكنه أن ينطبق بشكل عام على كل العملات الإسلامية ، كما أنه يلتقي الضوء على من سك النقود في الإمبراطورية العثمانية (١) ، وكذلك منذ الشعوب الشرقية على وجه العموم ، مما قد يعطى لهذا الموضوع بعض أهمية لو أن قد أتيج له أن يعالج بيد أكثر درية .

وفي الوقت نفسه فانه لم يفتأ أن نعرف بالعادات الخاصة بأهل البلاد ، عندما نجد لهذه بعض صلة بموضوعنا ، وإن كنا لم نعمل ذلك كي نجعل من دراستنا هذه اقل جفافا ، بقدر ما كنا نعلمه كي نحقق واحدة من الغايات الرئيسية التي نذر أنفسهم لها اعضاء شعبة العلوم والفنون في مصر ، وهي تقديم فكرة دقيقة عن تقاليد وعادات المصريين .

---

(١) اتخذت هذه الإمبراطورية اسمها من الأمير عثمان مؤسسها ، والذي يعود عهده الى العام ٧٠٠ من الهجرة ( ١٣٠١ من تقويمنا ) ومن هنا أيضا جاءت كلمة العثماني التي يشار بها الى رعيا السلطان او الى الباب العالي .

## مؤلفون آخرون ممن كتبوا

### عن التقود العربية

لعب العرب في مصر. الخلفاء دورا بارزا وساطعا في التاريخ ، لقد أخضعوا بسلاحيهم جزءا كبيرا من العالم ، كما نجحوا في استقرار الفنون والعلوم ، ولا يزال كثير من مؤلفيهم يحتفظون بيننا بشهرة كبيرة ، وقليلة هي مسائل وقضايا التشريع والأخلاق والسياسة ، التي لم يعالجوها ، ولقد أوبرئوا هذا التفوق للعلوم الى حداثتهم ، وبشكل خاص الى كتاب مصر ، ومع ذلك نمحيث بدأ التعليم والحضارة منذ الوقت يسقط في هوة التدهور ، فإن نتاج مؤلفيهم المحدثين لم يعد في غالبته سوى مجرد انتحالات أو اقتباسات أو تعليقات أو شروح على المؤلفات القديمة .

وللعرب بخصوص التقود والموازين والمكايل مؤلفات قديمة وحديثة؛ وأشهر هذه المؤلفات مؤلف المقرئ (١) ، وهو كتاب يحظى بالاحترام ، ألف في موضوعات مديدة تتصل بالإدارة والحكومة والتاريخ ، وقد تم ترجمة لها المسيو سيلفستر ديساسي Silvestre de Sacy ، وهو الشهير بتبحره في اللغات الشرقية (٢) .

ويبدأ هذا المؤلف ، كما تبدأ كل المؤلفات العربية بالابتهال « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذه الصيغة المقدسة تجنب المؤلف مشقة العثور على نقطة بدء ، فيها تبدأ مؤلفات العسرب في العلوم والآداب ، وكذلك مؤلفاتهم في الأخلاق والدين ، كما يضعونها في بداية الكتب التي تتناول الفكر المجرد بل يضعونها كذلك في صدارة كتابات بالغة التفاهة أو بادية البطلان ، وأحيائه شديدة الفجور والبذاءة .

---

(١) بخصوص اسم ومؤلفات هذا المؤلف انظر المسيو مارسيل من مئياس جزيرة الروضة ، أما فيما يتصل بهجاء الأسماء العربية ، فانظر الهامش الموجود في نهاية دراستنا الموجزة عن الموازين العربية ( الدراسة السابقة من هذا الكتاب ) .

(٢) Traité des Monnaies Musulmanes, traduit de l'arabe, de Makrizi par A. I. Silvestre de Sacy ( à Paris, Chez Fuchs, rue des Mathurins, 1797).



بعد ذلك تقابلنا لفترة من القرآن (١) ، تتصل بموضوع الكتاب مباشرة أو بشكل بعيد ، وغالباً ما تكون بعيدة عن موضوع الكتاب ، وبعد هذا ، لا يفوت المؤلف أن يعود بالملم الذي يؤلف فيه حتى عهد آدم (٢) .

ويشغف العرب على الدوام بالاستقصاءات اللفظية ، وبالأحوال الماثورة والحكايات .

وبالرغم من كون مقالة المقرئ لا يمكن أن تتسم بالكمال ، وبرغم قلة العناية التي بذلها المؤلف عند تمييز النقود والموازين في مختلف البلدان التي خضعت للمسلمين ، وهو امر يضل على دراسته بعض من غموض ، فإن دراسته هذه ، تضم مع ذلك ، وقائع مهمة كثيرة ، ذات صلة بفن صنع النقود عند العرب .

وقد رجعنا — في دراستنا هذه — كذلك الى مؤلف المسيو تيخسين Tyxsen عن فن النقود الاسلامية ، وهو مؤلف سيجنى منه كل اولئك الذين يرغبون في التعمق في دراسة النقود العربية فوائدها ، فقد قدم جدولا بالمؤلفين الذين كتبوا عن النقود السكوية والعربية ، بالاضافة الى تقديمه لمجموعات اساسية للمسكوكات العربية التي تعرف عليها في اوربا .

وكمقدمة لدراستنا هذه عن النقود ، جاءت دراستنا الموجزة من الأوزان العربية في الماضي والحاضر ، كما سنتقدم هنا لوحة تستل على ميلات القاهرة التي اشرنا برسمها والتي ورد ذكرها في ثنايا هذه الدراسة ، مع جدول يوضح علاقة او نسبة قيمة هذه النقود الى قيمة نقود اخرى كثيرة تتداول في مصر والقسطنطينية ، كما يشير هذا الجدول الى التغيرات التي طرأت على هذه النقود وتناولت وزنها وتسميتها وعبسارها وكذلك ترميتها الاسمية والحقيقية الخ .

---

#### (١) القرآن ومعناه القراءة ، وهو اشتقاق من الفعل قرأ ،

(٢) يقرر أبو بكر بن أبي شيبة في مؤلفه « المصنف » ان اصل النقود يعود الى آدم الذي ضرب دنانير ودراهما ، وانه بدون هذين النوعين من العملات لا يمكن للمرء ان يتمتع بالتوافق مع الحياة ( انظر مقالة المقرئ في النقود ، ترجمة سيلفستر دي ساسي ) .



# الباب الأول

عن النقود العربية والأجنبية المتداولة أو المصنوعة في مصر  
ابتداء من عصر الخلفاء حتى اليوم



# الفصل الأول

## أسماء وأنواع العملات المختلفة

### أولا : النقود الذهبية

ينظر الى الذهب عادة باعتباره معدنا نفيسا (١) اما الذهب الذي تحول الى نقد ، او العملة المصنوعة من الذهب ، فتسمى ، دون أن يوضع في الاعتبار حالتها هذه ، مينا ( مين ) (٢) ، اما النقود الذهبية المسكوكة او قطع الذهب « المتقودة » سواء صنعت في داخل البلاد او كانت قادمة من الخارج ، فكأنت تسمى في الماضي دينارا (٣) .

ويورد المتريزي في مقالته عن النقود قولا مأثورا قرر الرسول (ص) بموجبه انه قد ترك لكل بلد مكاييله ونقوده وانه قد ترك لمصر أردبها (٤) ودينارها .

وفي العام العشرين من الهجرة ( ٦٤١ من تقويمنا ) ، عرض عمرو ابن العاص المولد من لابل عمر ( بن الخطاب ) ، بعد ان أتم فتح مصر ، على الأقباط أن يسددوا الجزية بالديناتير .

ومنذ عهد الوثنية ، حتى استقرار الاسلام (٥) ، حتى غزو التركمان

- 
- (١) هنا تصرف طفيف في الترجمة أبطلته ضرورة النص ( المترجم ) .  
(٢) تعني هذه الكلمة : عين ، النقود الذهبية وكذلك النقود الفضية .  
(٣) انظر اسم وتسمية الدينار المستخدم كمثل في دراستنا عن الأوزان العربية ( الكتاب الأول من هذا المجلد ) .  
(٤) الأردب مكيال سعة يستخدم في كيل الحبوب أساسا ، ولا يزال اسمه واستعماله شائعين في مصر ، والأردب كلمة مصرية ، انظر عبد اللطيف ، ص ١٥٠ .  
(٥) دخل عمرو بن العاص مصر في العام التاسع عشر من الهجرة ( ٦٤٠ من تقويمنا ) .  
(٥) الاسلام هو دين محمد ، وهو مشتق من الكلمة العربية سلام وأصلها السلام .

بقيادة صلاح الدين ، كانت العملات الوحيدة المتداولة بصفة مشروعة أو قانونية ، طبقا لقول المقرئى ، هى العملات الذهبية ، مكنت هى وحدها التى تستخدم فى تقدير أجور الأيدى العاملة وأنسان السلع ، وحساب عوائد الدولة والضرائب .

ولسوف يتبدى لنا هذا الزعم أقل غرابة وأكثر احتمالا ، برغم ما هو باد من تعارض استخدام الذهب مع استخدام أكثر شيوعا منذ مختلف أهم الأرض ، اذ يتم تقييم كل شئ من طريق الفضة ، حين نسترمى الانتباه الى أن النقود الذهبية قد مكنت ، منذ البداية ، ضئيلة الوزن ، وغرق ذلك ، منخفضة العيار ، وإلى أن تزييماتها مكنت بالغة الصغر حتى تكاد تقترب من قيمتها من النقود الفضية التى تستخدمها الأمم الأخرى ، كما سوف نرى عند تعرضنا لمسألة الوزن .

ويبدو مؤكدا ، حتى قبل استقرار الاسلام بمصر بوقت طويل ، أن كانت تصنع بها دنائير ، أو على الأقل ، أن كثيرا من النقود الذهبية كانت تتداول فيها ، وهو امر كان شائع الحدوث فى الجزء الأكبر من الشرق .

كانت ترد الى مصر تلك الدنائير أو النقود الذهبية التى كان يضر بها الأروام ، وينبغى أن نفهم من هذا اللفظ ، على النحو الذى يشير اليه به المقرئى ، الامبراطورية الرومانية ( الشرقية ) التى تحولت الى القسطنطينية (١) ، والتى نطلق عليها نحن اسم الامبراطورية الواطنة

---

(١) هى بيزنطة القديمة ، سميت باسم القسطنطينية Constantinople أى مدينة قسطنطين ، وهو اسم امبراطور كان يحمل هذا الاسم ، هو الذى جعل منها عاصمة للامبراطورية الشرقية ، ويطلق عليها العرب كذلك اسم القسطنطينية أو قسطنطينية ، ويشار اليها فوق العملات النقدية من بعض الأحيان بهذا الاسم ، وفى احيان أخرى باسم اسلام بول أى مدينة الاسلام ، فالمقطع الأخير Boul أو poul يعنى فى اللغة اليونانية مدينة ، ولكن النطق الفصيح لها هو استامبول وهو ما أخذنا به Stamboul ، ومع ذلك ، فلذا سنأخذ تنبيق الكلمات ، أو اللعب بالألفاظ أو تصفنا أسلوبا متكلفا ، بماكاننا تحريف معنى اسمها الى مدينة الاسلام ، اذا ما أردنا أن نشق المقطع الأخير من اسمها ، بول ، من اللغة التركية ، وهذا امر أكثر طبعية ، وهو يعنى الامتلاء أو الوفرة ، بدلا من اشتقاق المقطع ذاته من كلمة بوليس Poles اليونانية .

le Bas-Empire ، ولا يزال أهل مصر حتى يومنا هذا يطلقون على أبناء هذه المنطقة اسم الأروام أى الرومان . وطبعا لشهادة عديد من المؤلفين العرب ، فقد كانت النقود الذهبية القديمة ، الآتية من القسطنطينية تسمى هرقلية ، وهو اسم تصرب اليهم من اسم الإمبراطور هرقل Heraclius (٧) .

أما النقود الذهبية لختلف الشعوب التى كانت تمارس التجارة مع مصر ، فكانت تتداول فى هذه البلاد على لطاق يتفاوت ضيقا أو اتساعا ، تبعاً لدرجة نشاط تجارة هذه الشعوب معها ، وكذلك ، وبشكل خاص ، طبقاً لما ان كانت نقود هذه الأمم ذات عيار أكثر ( أو أقل ) ارتفاعاً .

أما العلاقات التى كانت يمكنها أن تقوم بين مصر وبين المدينة المركزية أو مقر الحكومة ، وهى القسطنطينية ( أو استامبول ) اليوم . فلابد أنها كانت تؤدي إلى أن تصيب فى مصر بعض نزود هذه العاصمة والمواضع الأخرى .

وحيث ظلت جنوة والبندقية تستحوزان لفترة طويلة على تجارة بالغة الاتساع مع أهم الشرق ، فقد تداولت فى مصر منذ فترة بالغة القدم سكينات ( سكين Séquin ) جنوة ، وسكينات البندقية بشكل خاص ، وهذه وتلك مصنوعة من ذهب بالغ النقاء ، ولا يزال الطلب يشتد على هذه النقود حتى اليوم ، وقبل وصول الفرنسيين ، كانت هذه العملات الذهبية تباع بسعر غال ، وكان كل المالك ، الذين يجردهم جنودنا ( من ملابسهم بعد مصرهم ) فى ميدان المعارك ، يحملون معهم جياعاً منها كميات كبيرة يتفاوت حجم ضخامتها ( من مملوك لأخر ) .

وكانت نقود أوروبا الذهبية تسمى فى مصر الفرننى (٨) ، وهذه الكلمة

---

(٧) ارتقى هرقل العرش فى العام ٦١٠ من التقويم الميلادى ( العام الحادى عشر قبل الهجرة ) ومات فى العام ٦٤١ . ( وهو العمام الحادى والعشرين من التقويم الهجرى ) ، وفى نهاية عهد انتزعت منه مصر على يد مصر ( أى عمرو ) إلا اذا كان يقصد أن ذلك قد تم فى عهد الخليفة عمر رضى الله عنه .

(٨) الفرننى ( بلقحة على كل من الألف واللام ) ، وإن كانت كلمة Tiansa اليوم تلفظ فى مصر فرننجى ( بالجمع غير المعطشة ) ل والترجمة بتصرف يتفق مع مقتضيات النص العربى [ .

مشتقة من فرانك Franc ( او فرنج ) وهو الاسم الذي يخلعه اهالي البلاد عادة على الأوربيين .

وتعود كلمة فرنج Franc هذه الى زمن الحروب الصليبية ، ذلك ان الفرنسيين هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى هذه الحروب الدينية ، ولأن ملكهم لويس قد هاجم مصر ، وتلك هى جهالة المصريين المحدثين بالجغرافيا ، تلك التى تحدو بهم لأن يظنوا كل مسيحيى اوربا ، - فى عزمهم - فرنجة ( اى فرنسيين ) ، والتى تجعلهم لايعرفون من فرنسا الا مدينة مارسيليا .

اما قطع النقود الذهبية ، وكذلك الفضية ، والتى تعود الى زمن اكثر قديما ، والتى صنعت فى شكل جويل ، ومن معدن اكثر نقاء ، والتى ليست بالوزنة الكافية لحد يبيح تداولها كمعاملات ، فيجد الطلب عليها لكى تستخدم حلقة للاطفال والنسوة ، فليست زينة الروس فى معظم الاحيان شيئا آخر سوى قطع من النقود يتفاوت ثمنها ، زودت بحلقة صغيرة تعلق من طرفيها ، او كانت ببساطة تعلق ثوبا او ثقبين (٩) لكى يمكنها ان تعلق بعمامة الرأس (١٠) .

ومن عادة كل النسوة ان يفرقن شعورهن فى عدد كبير من الضفائر الصغيرة تجعل مع شرائط من الحرير من اللون نفسه ، وبالطريقة نفسها التى جعل بها الشعر ، وفى هذه الجداول التى تتدلى من الرأس حتى الحزام ، تضفر الماسات والجوهرات والطلى الذهبية او الفضية فى بعض الاحيان ، وتجد من بينها بصفة خاصة قطع النقود الذهبية التى ترجع الى تواريخ متفاوتة القدم ، كما يتفاوت مياراتها العالية دوماً ، بشكل تكون معه هذه الحلى النسائية بمثابة خزائن لسكوكات حقيقية ، حتى انه يصبح

---

(٩) انظر القطع المرسومة فى الاوحة الملحقه بهذه الدراسة والتى تحمل الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ .

(١٠) تكتفى النساء الفقيرات بنوع من المسبحة او الشريط المزخرف يعقد أسفل العصابة ، تعلق به قطع المدينى ، وتسمى عصابة المرأة بالعربية طربوش ، وهى كلمة يحتمل انها جاءت من الكلمة العربية طرة ( بشدة على الرأء المفتوحة ) وتعنى خصلة او ناصية ، ثم من الفارسية بوش وتعنى ملابس ، أى ان الطربوش هو العصابة التى تغطى قمة الرأس .



بإمكان هواة التحف والآثار القديمة أن يعثروا داخل معاشل الحريم (١١) والسرايات (١٢) على عملات نقدية بالغة الأثارة والندرة .

وقد واصل الأمراء الأول (١٣) الذين وكل اليهم الخلفاء حكم مصر وكذلك الخلفاء أنفسهم الذين قدسوا إليها لينتخبوا منها بقرا لخلائقهم ، أو أولئك الذين استطاعوا الاستيلاء على الحكم ، واصل كل هؤلاء ضرب العملات النقدية المستخدمة في البلاد بالأوزان نفسها والعمار : انه ، وكذلك على النمط الذي كان معتادا ، ثم بعد ذلك ، قللوا من ثم في عيارها أو ادخلوا على انماطها تغييرات مختلفة .

وعندما كانت تبلغ هذه التغييرات حدا ، يمكن معه اعتبار هذه النقود اصدارا جديدا أو عملات من نوع مخالف ، كان يشار إليها مادة — حتى يمكن تمييزها عن ضروب النقد التي سبقتها — باسم الأمير أو من يؤوب عنه .

وهكذا ، في العام ٢٥٢ من الهجرة ( ٨٦٨ من تقويمنا ) ، أمر الأمير أبو العباس أحمد بن طولون ، الذي كان قد عين حاكما على مصر ، من قبل الخليفة المتوكل على الله ، والذي استقل بعد ذلك بمصر وتلقب بلقب السلطان — أمر هندئذ بضرب دنانير سميت بالدينار الأبهدي ، أي سميت باسمه .

وفي نحو العام ٣٨٥ من الهجرة ( ٩٦٩ من التقويم الميلادي ) أمر القائد أبو الحسن جوهر (١٤) بصلح دنانير سميت بالدينار الحزى ، على أسم الخليفة المعز (١٥) ( لدين الله الفاطمي ) .

وفي عهد الناصر نرج (١٦) ( ابن السلطان برقوق ) أول المماليك

( ١١ ) تعنى كلمة حريم في العربية المكان المحرم ، أي المنوع ، والاصل حرم أي منع .

( ١٢ ) السراية كلمة محرفة عن التركيبة سراي ومعناها القصر ، والترجمة بنصرف طفيف أملت مقتضيات النقل إلى العربية ) .

( ١٣ ) تعنى كلمة الأمير في العربية الأمير أو الحاكم .

( ١٤ ) واسمه بالكامل أبو الحسن جوهر الخطيب السقلى .

( ١٥ ) وهي السكينة التي كتى بها الخليفة أبو تيمم محمد .

( ١٦ ) وقد بدأ عهده في العام ٨٠١ من الهجرة ( ١٣٩٩ من التقويم

المسيحي ) .

( م ه — وصف مصر )

المراسكة ( أو التركسية ) والذي ارتقى العرش من جديد في عام ٨٠٨ من الهجرة ( ١٤٠٥ ميلادية ) تم تحريف عيار الدنانير وتطرق الى صنعها اجمال بالغ ، وكانت هذه الدنانير تسمى بالناصرى باسم كليته الناصر ، وهي كلمة تعنى المنتصر .

وهناك احتمال كبير ان كانت تصنع فيما سلف انصاف دنانير وأرباع دنانير برغم ان المؤلفين الذين رجعنا اليهم لم يشرحوا الى ذلك ، فلم يتحدث المقرئى مثلا عن صنع ارباع الدنانير الا عند تناوله لقطع النقد الذهبية التذكارية اى التى كانت تسك فى المناسبات .

اما احديث العملات النقدية الذهبية ، اى تلك التى حلت مع الأيام محل الدنانير ففى الفندقلى أو السكين Séquins ، وان كنا لم نتأكد ان قطع الفندقلى (١٧) هذه هى التى امر بسكها قبل غيرها فى مصر . ومع ذلك فقد توقف صنعها منذ نهاية عهد عبد الحميد .

وحيث كانت هذه القطع النقدية تتداول فى القسطنطينية ، فان من المحتمل أن تعود نشأته الى هذه العاصمة ، ويحتل كذلك أن يكون الهدف من اصدارها ، مع تقريبه من عيار الدينار القديم (١٨) ، هو أن توضع فى التداول قطع من النقود ذات قيمة أعلى من السكين البندقى الذى كان يبرور الزمن قد حل محل الدنانير ، ومع ذلك ، منذ ذلك الوقت بدأ ينقص وزنه وعياله .

كذلك كانت تصنع فى مصر انصاف دنانير تشبه الفندقلى فى كل شيء ، هذا أن سطحها كان أقل انصافا ، وان حروف نقوشها كانت أرفع ، وهذا أن وزنها كل يبلغ أقل من نصف وزن الفندقلى .

ولسنا نجزم بأنه كانت تصنع بشكل معتاد ارباع الفندقلى ، اللهم الا اذا كانت مجرد قطع للزينة أو كانت تسك بتصد تقديدها كهدايا أو

---

(١٧) بالمربية لندقى ، ( بندقى ) وفيها مضى كانت عملات البندقية الذهبية Séquins ، ولا يزال الأمر كذلك حتى اليوم ، تسمى بذوقى أو بندقى ، وهى كلمة وافدة من اللغة الأجنبية . أما كلمة فندقلى ، فهى كلمة محرمة عن الكلمة التركية وديكلى ( غندقلى ) بمعنى فتندقى ( نسبة الى البندقية ) ، ويشير اليوم الى البندقية فى مصر باسم بنقى .  
(١٨) أو بالأحرى شكل وعيار السكين Séquin البندقى .

باعتبارها عملة تذكارية ( أو استهلاكية ) أى تضرب فى غرة الأعوام  
الهجرية ( .

ولا تستخدم كلمة سكين Séquin ، وهى بالإيطالية زشمينو  
Zecchino ، للإشارة إلى النقود الذهبية التى تطلق عليها ، إلا  
بواسطة التجار الأوربيين وتراجمة البلاد ، هؤلاء الذين يستخدمون لهجة  
مأخوذة من الإيطالية والفرنسية محرفتين ، تعرف باللغة الامرنجية  
( أو الامرنكية ) .  
أما العملة الذهبية المحلية فيطلق عليها اسم زَر محبوب ( ٢٠ ) ، ويقتصر  
مادة مند الإشارة إليها على كلمة : محبوب .

وهذا السكين أو الزرمحبوب هو عملة ذهبية يختلف وزنها وعيارها  
وتيمنها وقطعها من النقود الذى اشرنا للتو اليه ، وتوجد هاتان العملاتان  
كذلك معا بمئاتين فى السلطنة .

ولسنا نعرف — كذلك — على وجه الدقة من هو أول حاكم امر  
يضرب هذه العملة ، وفى نفس الوقت فائنا نعتقد ان هذه العملة سابقة  
على النقود ، وأنها تهوير أو تحريف للدينار القديم .  
كذلك ، يجرى تداول نوعين من العملات الذهبية ، يكادان لا يخطئان  
إلا فى القطع ( بفتحة على الغلاف وتسكين الطاء ) ، أما أولهما فله وجهان  
تفعليهما نقوش متشابهة مرتبة على وجه التقريب فى العدد نفسه من  
السطور ، وعلى الوجه ا نجد اسم السلطان بكامل حروفه فى حين يحمل  
النوع الثانى على الوجه نفسه تاشير أو طغراء السلطان ، أما الوجه ب  
فهو نفسه فى كلا الضربين من العملة .

---

( ١٩ ) تقترب الكلمتان Sequin و Zecchino كثيرا من الكلمتين العربيتين  
سكه ( بكسرة فشددة مفتوحة ) وسكة ( بفتحة أولا ) — من الأصل سك ( أى  
ضرب النقود ) وتعنى الكلمة الثانية مسمار أما الأولى فتعنى « الكليشة »  
التي تضرب أو تدمج به النقود وإن كان يشار بها كذلك إلى عملة الدبغ  
أو السك ذاتها .

( ٢٠ ) ومعناها ذهب ( أو الذهب ) المحبوب ، من الكلمة الفارسية زر  
ومعناها الذهب ( وليس كما تقول بعض الاشتقاقات من زهر وتصغيرها  
زهر ومعناها الورود ) ثم من كلمة محبوب بالعربية ومعناها العزيز أو  
المعشوق .

وكثفتصنع في مصر كذلك انصاف سكين ( اى انصاف زرمحوب )  
كان يطلق عليها على سبيل الاختصار اسم نصفية ومعناه النصف ، وايضا  
ارباع سكين تسمى ربعية بمعنى الربع ، وكان نمط هذه القطع الأخيرة  
يتفاوت كما سنرى لأن حجبها كان أصغر من أن يحوى قدرا من النقوش  
يمثل ما تجده على القطع الكاملة « الزرمحوب » ( ٢١ ) .

لنكتنا لم نر مطلقا اية ربعية من النوع الأول من النوعين اللذين  
تحدثنا عنهما من قبل ، اى تلك التى لا توجد بها ثائبرة او طغراء ، وأن  
كان ذلك لا ينفى امكانية وجودها بالفعل .

#### ثانيا : النقود الفضية والبرونزية

تقابل كلمة فضة بالعربية كلمة argent بالفرنسية .

وتطلق الكلمة في العربية ، كما هو الحال في الفرنسية ، على المعدن  
وعلى النقود التى تصنع من هذا المعدن .

ويشار الى هذه النقود نفسها بكلمة فلس ( للمفرد ) والى الجمع  
بكلمة فلس ( ٢٢ ) ، وتعنى هذه الكلمة تشویر السمك، وتستعمل على نحو  
مجازى للدلالة على الشيء المستدير بالغ الرقة ( ضئيل السمك ) ، وكان  
يشار بها فيها مضى الى النقود النحاسية ، ثم أصبحت تطلق على النقود  
الفضية وحدها ، اى على قطع المدينى ،

وكثفت القطع الفضية التى سكنت في شكل نقود تسمى فيها مضى  
درهم والجمع دراهم ، وهو اسم كان يطلق كذلك على واحد من الأوزان  
كانت تساويه « او تماثله » قطعة النقود هذه ( ٢٣ ) .

وتحتى منتصف القرن الخامس الهجرى ( القرن الحادى عشر من

---

( ٢١ ) انظر اللوحات الملاحقة بهذه الدراسة ، القطعتان الذهبيتان  
رقما ١٠ و ١١ .

( ٢٢ ) لم تمتد صلفظن هذه الكلمة الا الى مينة الجينج .

( ٢٣ ) انظر قراستنا عن الأوزان العربية .

التقويم الميلادى ) كانت النقود الذهبية ، كما سبق لنا القول ، هى العملة الوحيدة المشروعة او القانونية فى مصر ، ومنذ غزاهم الغز أو التركمان تحت قيادة صلاح الدين (٢٤) فى نحو العام ٥٦٧ هـ من الهجرة ( ١١٧١ م ) بدأ يسمح فى مصر لأول مرة اسم درهم ، بمعنى انه منذ ذلك الوقت فى تقييم السلع وتقدير الضرائب . الخ بالدرهم ، ذلك انه حتى من قبل مجيء الاسلام ، لم يكن يتداول الناس فى مصر دراهم اجنبية وحسب ، بل كذلك دراهم من صنع محلى ، وهى التى استمرت تضرب فى عهد أوائل امراءها ( من العرب ) دون أن يتناولوها أى تغيير فى البدابة ، ثم بعد ذلك ، فى عهد خلفائها (الذين استقلوا بها ) بقطع واوزان ومميزات تختلف من الدراهم القديمة .

وقد اتبعت أوروبا فى بعض الاحيان عادة اطلاق اسم الحاكم على النقود المضروبة فى عهده ، فاطلقت اسماء كارلوس وفيليب ولويس الخ ، على عملات نقدية ضربت بأمر من هؤلاء الحكام على اختلافهم .

وكانت الدراهم فى مصر — كما سبق لنا أن لاحظنا بالنسبة للدنانير — تأخذ فى غالبية الاحيان اسم الأمير أو الحاكم الذى أمر بضربها ، مثال ذلك الدرهم الناصرى المضروب فى نحو العام ٥٨٣ هـ ( ١١٨٧ م ) والتى استمدت اسمها من اسم الناصر وهو الكنية التى كان يكنى بها السلطان صلاح الدين ، ثم الدرهم الكاملى الذى ضرب فى نحو العام ٦٢٢ هـ ( ١٢٢٥ م ) فى عهد الملك الكامل ناصر الدين ، والدرهم الظاهرى الذى تم ضربه فى نحو العام ٦٥٨ هـ ( ١٢٦٠ م ) فى عهد الملك الظاهر ركن الدين بيبرس (٣٥) ، ثم الدرهم المحمودى المضروب فى نحو العام ٧٨١ هـ ( ١٣٧٩ م ) باسم الأمير محمود بن على ، وأخيرا الدرهم المؤيدى المضروب فى نحو العام ٨١٨ هـ ( ١٤١٥ م ) بأمر السلطان الملك المؤيد أبو نصر الشيخ المحمودى .

وكانت العملات الأجنبية الأكثر تداولاً فى مصر عند بداية الهجرة

---

(٢٤) ولد صلاح الدين فى العام ٥٣٢ هـ من الهجرة ( ١١٣٨ م ) وتوفى فى العام ٥٨٩ هـ ( ١١٩٣ م ) .

(٢٥) وكان يكنى بالبنى قدارى .

تتقسم إلى نوعين من المسكوكات طبقا لما يورده الميريزي ، وكان النوع الأول يعرف باسم الدراهم السوداء وهذه ثقيلة الوزن ، وكانت تسمى كذلك البغلى (٢٦) ، أما النوع الثانى فكان يعرف باسم الدرهم الطبرى ، ولا يزيد وزن هذا الدرهم من نصف وزن الدرهم من نصف وزن الدرهم من النوع الأول .

وكانت الدراهم البغلى ترد من فارس ، ويذكر هايد Hyd في تاريخه عن حياة الفرس القدماء (٢٧) أن مدينتى أورميا و شيراز قد بيتا على يد رجل تسمى اسمه رأس مجوس (٢٨) ، وقد أطلق عليه العامة الكنية رأس البغل ومنها جاء اسم هذا النوع من العملات النقدية التى تسمى الدرهم البغلى ، وأن كلن المسيو دى ساسى لا يرى أن هذا الاشتقاق يقوم على أساس صحيح .

أما صفة أسود ، التى الصقت بالدراهم القديمة فقد جاءت دون شك من التعارض القائم بين اللون الذى اكتسبته هذه الدراهم مع مرور الزمن وبين المظهر اللامع أو البراق للدراهم التى ضربت حديثا وأتى كانت تتميز باسم الدراهم البيضاء . وليس هناك مجال للافتراض بأنه كانت هناك قط عادة عدم جلو النقود قبل سكها ، وأن كانت ثمة ظروف كثيرة يمكنها أن تعطى لقاع النقود الفضية (❖) هذا اللون الأسود ( أو المائل للسواد ) مثل دفنها بالأرض أو مثل تأثير النار والرطوبة وبصفة خاصة بخار الماء (٢٩) .

وتستعيد الحروف والنقاط البارزة ، عن طريق دحك خفيف ، روتها

---

(٢٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية ( السكك الأول من هذا المجلد ) .

(٢٧) ص ١٠٤ ، ط ١٧٠٠ .

(٢٨) كلمة محوس تعنى : عبدة النار .

(٢٩) وبشكل خاص الأبخرة التى تحتوى على الهيدرو سلفور أو حمض الهيدروسلفور .

❖ المقصود بالآتاع هنالك الجزء غير البارز من السطح ( أى الأرضية ) فى حين أن النقوش والصورة أو الطغراء الخ هى الجزء البارز المترجم ؟

المعدنى مما يجعلها تتبايز بقوة ، حتى لتكاد تظنها منفصلة من فاع العملة الذى يظل على سواده ..

ويرى المسيو تيخسين Tychoen أن الدراهم الطبرية تستمد اسمها من اسم مدينة طبرية (٢٠) ، أما لأن هذه العملات قد ضربت بالفعل فيها ، وأما لأن العرب كانوا يترددون كثيرا على هذه المدينة بسبب تجارتهم مع الرومان ، ومن هناك كانوا يحصلون على العملات التى ضربت على يد الإباطرة .

ويذكر المقرئى كذلك الدراهم المغربية والدراهم البينية (٢١) . باعتبارها شائعة ومتداولة فى التجارة ، وكلمة المغرب تعنى الغروب ، وقد أطلقها العرب على كل بلدان أفريقيا التى نسميها نحن بلاد البربر ، وقد أطلقها على طرابلس وتونس والجزائر وفاس ومراكش .. الخ ، وإن كان العرب يمتدنون بها لتشمل فى الوقت نفسه أسبانيا وبقية البلدان التى فتحوها فى أوروبا ، أما اليمن فقد أطلق على البلاد التى عرفت قديما باسم العربية السعيدة ، وأما قطع النقود البينية هنا فكانت تاتى فى الاساس من المدينة ومكة .. الخ .

وحين انتقل السلطان المؤيد من دمشق الى مصر ، حمل جيشه وكذلك كل من صحبوه كمية هائلة من الدراهم البندقية ، التى سميت بهذا الاسم لأنها كانت تاتى عن طريق التجارة مع البنادقة . وكذلك كمية كبيرة من الدراهم النوروزية التى سميت هكذا ، بلا جدال ، باسم الامير نوروز الحافظ (٢٢) ، وقد تداولت هذه العملات فى مجالات التجارة : واستقبلت

---

(٢٠) مدينة فى الجودية بناها هيرودوس اجريلا على شرف تيبيروس [ أما تيبيروس فهو ثاتى إباطرة الرومان وهو ابن ليفى وابن أغسطس بالتبنى ، وكان حاكما حثوا ومستعبرا ، ولكن طبيعته الشكاكة جعلته يرتكب أبشع ضروب القسوة . وقد ولد فى العام ٤٢ ق م ومات فى العام ٣٧ بعد الميلاد — المترجم ] .

(٢١) اذا كانت المغرب تعنى الغروب فإن كلمة البين بدورها قد اشتقت من البتين .

(٢٢) بدأ هذا الامر يحكم دمشق عندما انتقل الملك المؤيد الى مصر ، ويطلق على الهدايا التى تقدم فى الاول من العام اسم هدايا نوروزية نسبة الى نوروز ، وهو اسم يعنى بالفارسية اليوم الجديد أو أول أيام السنة ، ويبدو أن النعت المصاحب للإبراهيم « دراهم نوروزى » قد اشتق من هذا المعنى ، فإذ أصبح ذلك فائنا نكون بصدد دراهم ( أو عملات ) تذكارية .

هذه النقود بترحاب كبير ، فقد مضى وقت طويل لم تصنع خلاله الدراهم  
فى مصر ، لدرجة لم تعد ترى معها سوى النقود النحاسية .

أما القروش الأسباني ، فقد كان ، من بين كل العملات الحديثة  
القائمة من الخارج ، هو أكثر هذه العملات شيوعا وأكثرها استخداما حتى  
مجيء الجيش الفرنسى الى مصر .

وكانت عملية تغيير أو تحويل هذه العملة ، وهى أكثر وفرة من كل  
العملات - وقد ترتب على هذه الميزة ، بالإضافة الى وفرتها فى سوق  
العالم أنهم يكادون يحولون الى قروش كل الفضة التى يستخرجونها من  
هذه المناجم - تعود بربح وكسب يفوق ما يحققه تحويل أو استبدال بقية  
العملات ، وقد ترتب على هذه الميزة ، بالإضافة الى وفرتها فى سوق  
التداول انها كانت أوسع العملات انتشارا فى كل تجارة العالم ، وانها  
أصبحت على نحو ما عملة تعائد ( أى تتم العتود على أساسها ) ، تستخدم  
من جهة ، وسيلة للتبادل مع غالبية الدول . وتغذى من جهة أخرى ليس  
فقط كل عملات الدول المختلفة على وجه التقريب وانما جزءا من هليها  
كذلك ، ولم يكن استخدامها فى مجال التجارة يقتصر على تسديد ائتمان  
السلع ، بل كانت تشكل فى حد ذاتها تجارة هائلة غير مشروعة ، تشكل  
فى اغلب الأحيان جزءا من حمولات السفن والقوافل .

أما التالارى أو التالر (٣٣) فهو عملة ألمانية يشار اليها باسم الرسدال  
riedale أو الريال التماقدى ( الذى تعقد على أساسه الائتمانيات )  
écu de convention ، وكانت تصنعه دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل  
التجارى مع مختلف الأمم ، وينطبق هذا بصفة خاصة على الرسدال  
النمساوى ، وكان التالر ، شأنه شأن القروش الأسباني ، بالغ الانتشار  
فى مصر ، وقد بلغت القطعة النقدية ، فى التمرينة التى وضعتها لجنة

---

(٣٣) كلمة تالر أو تالارى Thalari مشتقة من الألمانية Reichsthaler  
والتي أخذنا عنها كلمة رسدال riedale ، أو بمعنى آخر كلمة تالر Thaler  
التي أضيف اليها فى اللغة الأمريكية المقطع الإيطالى ( وهو المد بالكسرة )  
وتشير هذه الكلمة Thaler فى بعض بلدان ألمانيا وبخاصة فى سكسونيا  
وهانوفر وبروسيا الى النقد الحصابى ، وتماثل كلمة écu أو ريال منضا ،



من الفرنسيين والتجار الوطنيين ، سعر القرش نفسه ، بل لقد كانت عمليات التحويل تتم لمصالح التالر ، رغم أن القيمة الجوهرية أو الفعلية للقرش تزيد تشكل طفيف عنها في التالر بسبب ارتفاع المعيار في القروش ، ولعل هذه الميزة لا تعود فقط إلى طبيعة العلاقات التجارية ، وإنما تعود كذلك إلى حقيقة أن وزن التالر كان أكبر ( من وزن القرش ) وربما أيضا إلى حقيقة أنه كان أكثر دقة في صنعه .

ويطلق العرب على كل من القرش الأسباني والتالر الألماني اسم الريال ( ريال ) ، ويميزون القرش الأسباني بتسمية خاصة به هي أبو مدفع ، بسبب صورة الملك الموجودة على أحد وجهيه وصورة العمودين الموجودين على الوجه الآخر ، إذ أخذ (٢٢) القوم أمدة هيرتل هذه على أنها مدافع ، أما التالر أو التالزي فيشيرون إليه باسم أبو طعانة ( أبو بوطانة ) وهي كلمة تعني صاحب النافذة (٢٥) ، وجاءت هذه التسمية بسبب الصورة التي ترى على أحد الوجهين ، وصورة الأسلحة المدلاة من عقاب متسوم إلى أربعة أقسام ، والموجودة على الوجه الآخر ، إذ يشبه هذا الشعار الموجود بوسط وجه القطعة النقدية بعض الشيء تلك النوافذ ذات القضبان الحديدية الشائع استخدامها بالبلاد ، ومن كلمة بوطانة هذه جاءت على سبيل التحريف كلمة *pataque* في اللغة الأرنجبية ثم انتقلت بدورها إلى اللغة العربية الدارجة « بطانة » .

وقد بات قبول النقود الفضية كبيرة الوزن ، والتي انتهينا من الحديث عنها للتو ضرورة ملحة في تجارة الجبله خصوصا بعد أن أصبح يصنع في مصر قليل من العملات الذهبية . وكذلك حين لم تعد توجد هناك

---

(٣٤) ويحذف الألف أحيانا لأنها أخذت على أنها أداة ، ولغظت الكلمة بوطانة *pataque* أو بطانة *pataque* مع تحويل الباء الثقيلة *P* في بعض الأحيان إلى باء خفيفة ذلكما يحدث مع كلمة باشا *pacha* و *Bacha*

(٣٥) لكن ندرك ما أدى إليه هذا التشابه الغريب لابد أن نعرف أن نوافذ البيوت في مصر مزودة بنوع من القضبان ( أو المشربيات ) على هيئة شبكة مكونة من أجزاء بالغة الضخامة من الخشب المستدير ، يجمع بعضها إلى بعض مما يشكل أشكالا مقنوعة منها ، لها صلة برسوم الدانييل أو بالأوراق المقنوعة أربعة تقويع مسننة عندنا .

قط لا ميلات فضية تقترب في قيمتها من النقود الذهبية ، ولا تلك العملات التي تكون واسطة بين النقود الذهبية والعملات الصغيرة .

وفي القسطنطينية ، حيث خابات الفضة أكثر وفرة بدون جدال ، وحيث التجارة أكثر نشاطا ، وحيث أساليب العمل في دور سك النقود أكثر تضجبا وتطورا ، تصنع قطع فضية منخفضة العيار من ذوات الـ ١٠٠ ، ٨٠ ، ٦٠ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ١٠ بارات بل تصنع هناك كذلك قطع نقدية من ذوات الخمس بارات .

لكن مصر لم تأخذ على نحو معتاد بهذه السلسلة من العملات التي تشكل نظاما نقديا كاملا من النقود الفضية أو البرونزية والتي تنهض على تقسيمات السلم العشري ، الذي تكون فيه البارة واحدة هي أدنى درجاته .

ويبدو أن الملوك على بك (٣٦) ، المكنى بالكبير ، والذي صنع لنفسه بشجاعته وجرده مشروعاته أسما مخويا في الشرق ، بل وأمكنه أن يستمرى انظار أوروبا حينما من الدهر ، يبدو أنه الوحيد الذي أمر بضرب قطع نقدية من ذوات الأربعين والعشرين مدينى على غرار تلك التي تصنعها القسطنطينية ، بل يؤكد بعض كذلك أنه قد أمر بضرب قطع من ذوات الثمانين ومن ذوات المائة مدينى ، وأن كنا لم نستطع الحصول على شيء منها ، ويمكن الافتراض على الأقل أن عددا قليلا من هذه العملات قد جرى تداوله .

وكان يطلق على هذه القطع اسم غروش (٣٧) ، وكانت هذه مشروبة بسكة ( بكسر السين وشدة مفتوحة على الكاف ومعناها أداة السك ) السلطان الحاكم أو على الأقل كانت تحمل تائسيرة أو طغراء هذا السلطان ، وقبداً أمرنا بتصوير قطعة من ذوات الأربعين مدينى ، ونجدها في

---

(٣٦) تعنى كلمة Bey أو Beyk بالتركية السيد أو الشريف .

(٣٧) يظن المسيو دى ساسي أن هذه الكلمة قد جاءت من الألمانية ومعناها ( اسم أحد أجرام الوزن ) ، وتحمل بقطع قطع النقد الألمانية على سنييل الاختصار اسم Groschen بحروف كبيرة ،

اللوحه المرتقبة برقم ١٦ ، واخرى من ذوات العشرين مدينى ونجدها فى نفس اللوحه برقم ١٨ . وعندما سنتناول بالحديث العملات النبطية او الميسارية وارقام او نقوش المسكوكات فسوف نشر الى الخصوصيات اننى تميز نقود على بك .

وحيث أصبحت خابات الفضة بعد موت هذا المملوك نادرة ، وحيث كان صنع الفروش يعود بنفع اقل مما يعود به صنع المدينى ، فقد توقف صنع القطع من ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، ويبدو انه كان كافيا أن تحيق الهزيمة بعلى بك ، لكى تفقد النقود التى سكها كل لغة وأن تسحب من التداول او تلفى كنفود ، كما لو كان الأمر ضربة من التجديد .

ويذكر فولنى Volney فى تاريخه لطريقك (٢٨) أن نقود هذا المملوك قد نفذت ٢٠٪ من قيمتها اذ سرى زعم بانها كانت محملة لاكثر مما ينبغي بمعادن خليطة ، ويذكر كذلك أن واحدا من التجار قد سرب منها الى ماربيليا عشرة آلاف قطعة فضادت عند صهرها بربح كبير للحد السكائى ، ولو لم تكن هذه العملات قد نفذت أكثر من ٢٠٪ من قيمتها الاسمية لكان من المستحيل أن تدفق هذا الربح منذ نقلها الى الخارج ، وأن بعض الناس قد يرى فى المعلومات التى قدمها اسيو فولنى للتو عن عملات على بك ، أن الأمر هنا يخص بالعملات الفضية وليس بالعملات الذهبية ، فهذه هى التى ينطبق عليها بصفة نامة ما جاء فى هذه الفقرة السابقة .

وعقب ذلك أمدت الماكينات التى كانت تستخدم فى صنع فروش على بك ولم نعلم لها على اثر فى دور سك النقود القاهرة .

وقرب نهاية العام ١٧٩٨ ( ١٢١٣ من الهجرة ) أمر القائد المسلم أن يعاد إصدار القطع النقدية ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وكلفنا بالمعمل على إعادة بناء المصانع والآلات اللازمة ، وقد استقبلت هذه القطع النقدية استقبالا طيبا للغاية فى مجال التجارة ، كما أن صنعها سيظل أمرا لا ينسى فى مصر ، مثلما كانت فروش على بك .

أما الدراهم ، وكان وزنها منذ البداية ضئيلا ، فقد ناهلها بصنة متتالية بعض تغييرات ( نحو الأدنى ) فى وزنها وفى عيارها ، بفعل جشع أولئك الذين كانوا يحكمون مصر ، ومع ذلك فإن بعضا من هؤلاء الحكام ، أكثر بعدا عن الهوى والمصلحة ، أو ممن كانوا يسترشدون فى أدارتهم بأفكار أكثر ورعا وأكثر عدالة ، قد رفعوا من جديد وزن وميار هذه العملات .

ويذكر المقريزى أن السلطان صلاح الدين ، بعد أن ألغى تداول الدراهم السوداء ، تلك التى كانت بالفسه الثقل وذات ميار عال ، أمر بضرب دراهم تمزج فيها الفضة والنحاس بنسبتين متساويتين ، ولعل ميار ووزن هذه العملة قد ظلّا منخفضين حتى الوقت الذى أصدر فيه الملك الكامل أمرا بإبطال كل الدراهم التى كانت تعرف عندئذ بالقاهرة والإسكندرية باسم أوراقى ، وأمر بإصدار دراهم جديدة كانت تقترب سواء فى عيارها أو وزنها من الدراهم القديمة أى العملات ذات الميار الجيد .

وقد يكون بمقدورنا أن نلجح فى هذه القطع النقدية المسماة أوراقى ، ومقردها ورق ، منشأ طمع المدينى التى تصنع اليوم من صفائح من البرونز مسطحة أو مصقولة بفعل دقات مطرقة ، بل لعل المدينى لم يكن سوى فرع ( أو قسم ) من هذه العملة التى كانت تستخدم حاملة اسم أوراقى .

ويقدم لنا الشيخان إسماعيل وعبد الرحمن ، وهما اللذان ينظر إليهما فى القاهرة باعتبارهما بتميزان بفزارة معلوماتهما ، المعلومات الآتية حول الاشتقاق اللغوى لكلمة مدينى التى تعنى فى اللغة العربية الميدى :

عندما أصبح الملوك الشيخ خليفة ، واتخذ لنفسه القاب السلطان الملك المؤيد أبو نصر الشيخ ( وهى أسماء والقاب تعنى الإمبراطور الملك ، الذى تؤيده العناية الإلهية ، صاحب الثمر ، الشريف ) ، أمر بأن تضرب أنصاف دراهم سميت باسمه : المؤيدى أو المييدى على سبيل الاختصار ، وكان يطلق عليها كذلك اسم نص وهى كلمة لاتزال تستخدم حتى اليوم للإشارة إلى المدينى أو البارة .

وسواء كان القوم قد اعتبروا المدينى بمثابة تحويل أو تحريف للدرهم القديم ، أو كانوا قد نظروا إليه باعتباره عملة جديدة أدخلت

صنامتها الى مصر كما اخذت الى القسطنطينية حيث تقرب هناك عملة مشابهة تعرف بالبارا Parab (٣٦)، فلما يكون لكل من تلك العملة ان هذه العملة المجدبة « الأكثر رقة من ورقة » والتي تكفى لكل نفقة لمبتزها والتي يوضع الالف منها فى قاع قمع ويرتقى « قرطاس » ضئيل الحجم « قد أصبحت هى النقد الرئيسى فى مصر » أى تلك تتخذ أساسا فى إبرام الصفقات الكبيرة وكذلك فى عمليات البيع بالتجزئة وكذلك التى تتم بها كل الحسابات وتحصل الفرائض .

أما بخصوص نسبة النحاس التى تدرج بها الفضة التى تستخدم فى صنع النقود « فإنه لا تستخدم قط على مصر كلمة بمعناها للإشارة إليها ، وليست هناك كلمة تقابل كلمة نقد برونزى التى تستخدمها من . وإذا ما طبقنا هذا الاسم « نقد برونزى » على كل النقود التى يشكل الناس النسبة الغالبة فى سبيكتها « فإن القطع ثوات الأربعين والعشرين مدينى » وكذلك قطع المدينى التى تحدثنا عنها تعد فى واقع الأمر نقوداً برونزية ( وليست فضية ) « فهذا زمان طويل للغاية لم تصنع فى مصر نقود فضية بمعنى الكلمة » ونحن من جانبنا لم ندخل تحت هذه التسمية ( أى النقود الفضية ) قطع المدينى والقطع ثوات الأربعين والعشرين مدينى « إلا لأن هذه القطع قد حلت محل العملات الفضية التى جاءت النقود التى تحدثنا عنها لتقوم مقامها .

### الثالث - النقود النحاسية

تطلق كلمة نحاس فى العربية على المعدن الذى نسيبه نحن Cuivre ولها معنى كائن النقود النحاسية تسمى نللس وإلجمع نلوس .

وكانت هذه النقود النحاسية عبارة عن قطع من هذا المعدن « تطلعت باوزان تكاد تكون متساوية » ولم يعد يتداول من هذه النقود اليوم إلا كمية ضئيلة « ولم يكن الناس يشعرون النحاس فى مرقعة النقود ، ولم يخونوا يستخدمونه منفرداً إلا فى شراء السلع ضئيلة الثمن أو فى المطالب المنزلية البسيطة . وقد كانت السلع الغذائية الضرورية منخفضة السعر

---

(٣٦) على التركية بالباء الثقيلة P ، وعلى العربية بالباء الخفيفة B

حتى أن إنشاء الشعب قلما كانوا ينفقون في اليوم الواحد ما يزيد عن بضعة قطع من العملات النحاسية لشراء اتواتهم .

واستمرت هذه الحال حتى نحو العام ٨٠٠ من الهجرة ( ١٣٩٨ من التقويم المسيحي ) ، وحيث بدأت النقود الذهبية والفضية بمرور الزمن لتصبح بالغة الندرة ، وبشكل خاص بسبب الكوارث التي كانت تحدثها القلاقل والاضطرابات والثورات التي حدثت في مصر . منذ العام ٨٠٦ من الهجرة ( ١٤٠٤ م ) ، تمتد أصبحت العملة النحاسية أكثر ضرورة ، واشتد الطلب عليها لهذا السبب وارتفعت قيمتها كثيرا في عمليات الاتجار غير المشروع حتى تجاوزت قيمتها الحقيقية كثيرا .

وبدأت هذه العملة تتسرب الى مجال التجارة متنايسة مع النقود الفضية منذ الوقت الذي أصبح الظاهر يرتوق إليه اميرًا ، أي في نحو العام ٧٨١ من الهجرة ( ١٣٧٩ من التقويم المسيحي )

وحين أصبح يرتوق سلطانًا ، أمر محمود بن قلن ، الذي ولاه وظيفة استاذًا (٤٠) بأن يخرّب في القاهرة كمية كبيرة من اللوس أي من النقود النحاسية بسبب الريح الذي كان يعود به مثل هذا الصنع وأمر بإيفاس سك الدراهم التي أصبحت بالغة الندرة ، وقد صهر الصاغة الكثير من هذه الدراهم ، كما صدروا الى الخارج كمية ضخمة منها ، وما لاشك فيه انه قد ضربت نقود نحاسية ذات قيم مختلفة ، كما كان لسك واحدة من هذه العملات اتسامها او تفرعاتها .

وقد استمر سك العملات النحاسية لسنوات طويلة في عهد يرتوق وفي عهد ولده الناصر نرج ، وفي هذه الاثناء جلب الفرنجة كميات هائلة من النحاس الأحمر الى مصر .

وكان سعر التداول الاجباري الذي تقرر لللوس او الفيلة الاسمية التي تحدت لها وهي اعلا بكثير من قيمتها الحقيقية ، هي السبب في

---

(٤٠) تتكون هذه الكلمة من كلمتين فارسيتين : استا ( او اسطر ) بمعنى مدبر او مدير ، ودار ومعناها قصر ، وهي تتأصل عندنا كلمة *majdome* أي مدير القصر او المتصرف في شؤونه .

ادخال كميات كبيرة من اللقد المزيف ضمن هذه العملات خلال تلك الفترة.

ومنذ البداية ، وحتى عام ٨٠٦ من الهجرة كانت النقود النحاسية تتداول على أساس المعد ، ومنذ هذا التاريخ صدر الأمر بتداولها على أساس الوزن أما لأنه تبين أن عددا كبيرا منها لم يكن مستوفى الوزن ، وأما لأنه كان يلزم وقتسا بالغ الطول في عددها مما كان يتسبب في حدوث ارتباكات شديدة ، ثم انتهى الأمر بالنقود النحاسية أن أضحت هي العملات الوحيدة المستعملة ، وأصبحت كل السلع ، بما في ذلك الذهب نفسه ، تقدر بالفلوس .

ويعرارة شهيدة . مشكور الميرزي . وهو الذي كتب مقالاته ( عن النقود ) بين عامي ٨١٨ و ٨٢٢ من هذا الاجراء الذي لا يمكن أحد أن يحمله ، والذي يشهد المرء بالعجز عن مجوده تدوينه . ويضيف أن النحاس لم يكن قديما ، في أي بلد من بلدان العالم . لا في قديم الزمان ولا في حديثها . عملة رئيسية . ولم يحل عليه الدور في أن يتداول كعملة إلا في عدد قليل من الحكام جداره بالقدر والكراهية . وهو النحاس فرج ، فالفضة . بصفة خامسة . هي العملة المشروعة ، التي لم يكف تداولها على الإطلاق في أنحاء العالم . ويؤكد الميرزي أنها . هي . هذه العملة النحاسية التي ضربت . في مصر .

واقترح المؤلف على السلطان الذي كان يتولى مقادير مصر في ذلك الوقت ، وهو الملك المؤيد ، الذي كان قد أعاد صنع وإصدار الدرهم :

أولا : ألا تدون أي مبلغ في كل العقود العامة والخامسة ، وفي كل السجلات المالية ، وكذلك في كل المعاملات والصفقات إلا بالدرهم المؤيدية .

وثانيا : إبطال تداول الفلوس القديمة ، على أن تقوم مقامها فلوس جديدة مؤيدة تنشا على الأسس التالية : تضاف إلى ثمن قنطار النحاس المستورد من بلاد الفرنجة كل النفقات التي تحملها دور سك النقود لتحويله إلى فلوس ، ويقدر على أساس ذلك كم عدد الفلوس التي تكون مساوية للدينار وكم منها يكون مساويا للدرهم المؤيدي ، وحاول هذا

المؤرخ التذليل على جدوى هذه العملية ، ومع ذلك فقد كان من المؤكد ان عملية كهذه سوف تلحق ضررا كبيرا بعمامة الناس وبصفة خاصة ابناء الطبقة الدنيا منهم ، والذين تنتشر بينهم العملات الصغيرة ، والذين كانت مصادر دخولهم المتواضعة ستعرض لهزة عنيفة لتتقص دليمة واحدة .

ولعل الاجراء المعادل والشريف الذي كان يمكن اتباعه كان ان نستبدل في دور سك النقود بترك الفلوس الملقاة تبعاً للقيمة التي كانت لها عند تداولها في مجال التجارة وقبل ابطالها ، دنائير ودراهم ، ومن المستطاع تقدير هذه القيمة اذا اخذنا كحد وسط اثمان السلع الضرورية ؛ كالقمح على سبيل المثال ) مقدرة بالدنائير والدراهم الجديدة ، ومع ذلك فقد يحدث ، دون ريب ، ان نجد في مجال التداول كمية من الفلوس اكبر بكثير من تلك التي لبطلتها الحكومة ، وتصبح العملية على هذا النحو مدمرة ومستحيلة التنفيذ ، ذلك ان الحكومة حين امرت متجاوزة بذلك كل حد ممكن بصنع كمية بالغة الضخامة من النقود ، ذات قيمة اعتبارية او صورية وسعر تداول الزاوي ، قد وجدت نفسها ، حين اصبح الامر ملحا عليها بان تعالج السووات التي نجمت عن ذلك على مفترق طريق : فاما ان تنقل كاهل نفسها بالديون اذا شامت ان تسحب هذه النقود طبعا لقيمتها الاسمية ، واما ان تسبب في خراب او افلاس الناس ، اذا هي لم تسترد النقود الملقاة الا حسب قيمتها الحقيقية او الجوهرية .

وعندما عاد صنع العملات المفضية ليستقر من جديد ، وعندها ضاعفت هذه النقود وتزايدت كذلك تفرعاتها ، وعندها اخذ وزنها وعيارها ينقاصان بشكل مستمر ، ونقصت نتيجة لذلك قيمتها ، اصبحت المستطاع استخدامها في شراء السلع الرخيصة . وحلت بذلك محل العملات الصغيرة « المكة » ، وبذلك سهل التخلص من النقود النحاسية ، تلك التي كانت اكثر من غيرها عرضة للطف ، والتي كانت تبعث برائحة غير مستحبة ، والتي كانت من جهة اخرى قد ساءت سمعتها او قلت اللذة بها بسبب الكميات الهائلة منها ، التي فاقمت كل حد متمصور ، والتي طرحت للتداول — كما كانت تسبب الكثير من الضيق والارتباك بفعل حجتها — والتي تطلبت بسبب ذلك نفسه القيسام بميليات اصدار اكبر ضخامة



( وتكلفة ) مما كان يعود بذلك على الحكومة بنفع اقل . ولقد انقضى بل  
أولف كلية استبداد النقود النحاسية ، وأصبحت كلية الفلوس ، وهى  
التي كانت تعنى منذ البداية ، وبصفة خاصة ، النقود المصنوعة من  
النحاس ، تشير بعد ذلك الى العملات الفضية ، وأصبحت كلمة نومية  
( تدل على النوع ) تقابل اللفظ الفرنسى : نقود أو نقصة *monnaie*  
(٤١) . *ou argent*

أما العملات النحاسية التي صنعت اما فى عهد المؤيد كما تستخدم  
بمثابة نقود معاونة ان متبسة للدرهم التي زاد عيارها ، واما فى عهد  
أخرى كى تواجه ندرة العملات الفضية فقد اتخذت اسم جديد (٤٢) أى  
ما صنع حديثا أو النقود التي صنعت مؤخرا .

وقد أوردنا تحت رقمى ٢٥ ، ٢٦ اثنين من هذه الأجداد ( وهو جميع  
جديد ) النحاسية ، ينتمى كل منهما الى عهدين مختلفين ، كما أنهما تجد  
صنعا من نوعين مختلفين من النحاس ، ويقبلين مختلفين .

وباختصار ، لمحيث ظلت قيمة السلع الغذائية تواصل ارتفاعها ،  
فى حين استمرت قيمة المخبى تواصل انخفاضها ، لدرجة لم بعد الأمر  
يستوجب معها اللجوء الى النقود الأدنى قيمة ، فقد توقف صنع الأجداد  
منذ وقت طويل ، وان كان فقراء الناس لا يزالون يستخدمون فى  
معاملاتهم اما هذه الأجداد نفسها بأنواعها المختلفة ، واما قطعان من  
النحاس غير مسكوكة شربت بشكل خشن ، يحصلون عليها من عند تجار  
النحاس كى يستطيعوا شراء السلع فضيلة القيمة مثل الحشائش « علف

(٤١) يقول المصريون : هات فلوس ، مقابل قولنا *donne de l'argent*  
أو *donne de la monnaie* اذا كان الأمر يتصل بعملات ذهبية أو بالقروش

( الريالات ) ويقولون كثير فلوس مقابل قولنا *Beaucoup d'argent*  
( والترجمة هنا بتصرف يقتضيه النص العربى ) .

(٤٢) ويلفظونها فى القاهرة جديد بدون تعطيش للجيم . وتلفظ فى بلاد  
أخرى مع تعطيش الجيم . وقد استقر رأينا عند نشر وصف مصر على ان  
نقدم الجيم العربية سواء كان يعقها حرف ال « أو ال « [ وهما حالتان  
تلفظ فيهما ال « مثل ال « ] كما تلفظ اذا اعتقبتا أى حروف متحركة أخرى  
[ أى على كتابة الجيم المعطشة بالطريقة نفسها التي يكتبون بها الجيم غير  
المعطشة ] المترجم .

الحيوانات ) وبالنسبة للسكيات التي يقل ثمنها عن المسدنى الواحد أو البارة، وكانت تقسم عشرة من هذه القطع لكي تساوى مدينى واحدا ، بحيث يمكننا تمثيلها على النحو الذى كانت عليه الدراهم deniers عندنا .

#### رابعاً : المسكوكات أو العملات التذكارية

لم يعرف الشرق مطلقاً ، أو على الأقل ، لم تستقر فيه . على شكل نظام متبع ، كما هو الحال عند الأوربيين ، عادة سك العملات التذكارية المختلفة ، التى يكون القصد من إصدارها إما تكريس أو تخليد لذكرى أحداث بارزة تمت فى عهد من المهود بواسطة استخدام الرموز أو نقش التواريخ أو النقوش .

ومع ذلك فقد جرت هناك عادة أو تقليد بالغ القدم لا يزال متبعاً حتى أيامنا هذه ، وهو تقليد يقضى بأن تسك فى فترات معينة احتسالا باستهلال أو غرة الأموام ( الهجرية ) أو لتقديسها كمطايا أو أكراميات ، نقود ذهبية لم تكن تختلف عادة من النقود الأخرى إلا فى أن سطحها أكبر اسماها بكثير ، والا فى أن الدار كان يعطى لكتابتها فى بعض الأحيان قدرا أكبر من القيمة ومن « التحسن » مع بذخ فى زخرفات الإطار ، أو كان فى بعض الأحيان يخط أطاريح مركبين من الحبيبات ، أحدهما يدور باستدارة القطعة النقدية والآخر فوق حافتها ، أو كان يضع بين هذين الأطاريح ، زخرفاً على هيئة مقد من الورود أو على هيئة ضفائر أو كتابات مضفورة أو شروب أخرى من الزينة ، وإن كانت النقوش والعمار والوزن لهذه العملات التذكارية ) هى نفسها فى النقود الأخرى ، أو فإن يضامف الوزن لكى تصنع قطعة ذات اثنتى من الفندقى أو تساوى اثنتين من العملات الذهبية الأخرى ، أو كان الوزن يزداد فقط بمقدار النصف لتساوى القطعة فى الحالة الأخيرة  $11/4$  فنندقى أو سكتنا واحدا ونصاف سكين وهذه هى القطع التى أوردناها فى اللوحة المرفقة بهذه الدراسة تحت رقمى ١ و ٣ (٤٦) .

(٤٦) يمثل الشكل الأول قطعة من ذوات ٢ فنندقى ، ويمثل الشكل الثانى قطعة فنندقى عادية ، انظر اللوحة الملحقة بهذه الدراسة ( وتقسمت فى الطبعة العربية الى أربع لوحات متعاقبة، مع مراعاة أن يتوافق تسلسل وارثام الأشكال فى اللوحات مع ما جاء فى النص العربى — المترجم ) .

ومع ذلك فقد كانوا يخبرون في بعض الأحيان من النقوش ، ويسهبون في بيان القاب الحالم أما لتبيز هذه القطع عن العملات الاعتيادية وإما لامتناع الأمير ، وتقدم القطعة الذهبية التي أوردنا رسماً لها برقم ٦ من اللوحة الأولى « ( رقم ١٢ من اللوحة الأصلية ) مثلاً على ذلك ، وهي أكبر حجماً من الأخريات ، كما أنها فيها هو واضح إحدى عملات الزينة أو واحدة من العملات التذكارية ، وهي كذلك تختلف عن القطعة الذهبية المرسومة برقم ٥ من اللوحة الأولى ( ١١ من اللوحة الأصلية ) ، ورغم أنهما قد سكتا ، كلاهما ، بالقاهرة وفي عهد مصطفى بن أحمد نفسه ، وهو الذي ارتقى عرش القسطنطينية في العام ١١٧١ من الهجرة ( ١٧٥٧ من التقويم الميلادي ) .

وبرغم أن تطلع النقد الترفيحية ( قطع الزينة ) هذه أقرب كثيراً شيهاً بالعملات منها بالمسكوكات ، فقد كانت محدودة التداول ، وكان يحتفظ بها مثلها نحتفظ نحن بتماع الائتمان أو قطع الزواج أو الاحتفالات وكانت تحمل بشابة زينة أو تعطى في شكل أكراميات ، وفي بعض الأحيان كانت تباع إلى اليهود الذين كانوا يقومون بإعادة صهرها .

تقليد كهذا كان موجوداً عند الفرس ، فقد كانت تصنع في فارس تبعاً لرواية شردان (٤٤) Chardin قطع نقدية لم يكن لها نفس الزواج الذي للعملات وأنها كانت توزع عند حلول رأس السنة .

أما العملات الذهبية المستخدمة في القسطنطينية والتي نشرها المسيو بونفيل Bonville بأرقام ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ٢٠ باللوحات ٢١، ٢٢، ٢٣ عن النقود التركية ٢ وكذلك عن نقود القاهرة بأرقام ٢١، ٢٢، ٢٣ من اللوحات نفسها (٢٥) فلم تكن هي على وجه الدقة هي النقود المتداولة، وإنما كانت نقوداً استهلاكية أو تذكارية أي نقود صعدت لمناسبة بعيدتها ، وكانت القطع الأولى من نوع التذقي ٢ أما الثانية فكانت من نوع الزرمحيوب .

---

Voyage de Chardin en Perse, tom IV p. 279, 6d19 (٤٤)

1711.

(٢٥) دراسة عن النقود الذهبية والفضية المتداولة عند مختلف الشعوب . . . الخ ، باريس ، ١٨٠٦ ص ٢٠٥ وما بعدها .

ويذكر المقرئ في خطه عند وصله لاحتفالات رأس السنة ان الخليفة كان يملأ منذ انتهاء العام امرا بان تصنع في دار سك النقود، في التاريخ نفسه المحدد لسك نقود السنة الجديدة ، عدد محدد من الدنانير ومن الرميئات (٩٦) والقراريط والدراهم المستديرة ، وكان ينفق بها كاستشارة الى الوزير وإلى أقاربه وإلى كل المسكر من حفلة الشيف أو حملة القلم ( الجنود والكتابة ) ، كما كانت ترسل قطع الدنانير وحدها هدايا إلى الضباط وأصحاب الرواتب في عيد الفطر (٩٧) ، الذي يستغرق ثلاثة أيام ، والذي ينهى شهر رمضان الذي يشكل عند المسلمين وعلى نحو ما يمثله الصوم الكبير عندنا .

ويورد المقرئ في فترة أخرى أنه كانت تقرب في زمن الفاطميين (٩٧) في دار سك النقود القديمة ، وهي أول دار أنشئت في مصر ، الدنانير أو بالأحرى الخردبات الخاصة بفترة العام الهجري أو بخميس العدى ، وهو الخميس المقدس منذ الألباط ، وقد أطلق عليه هذا الاسم لان الألباط يطبخون فيه العدى ، كما كان هذا اليوم في زمن المقرئ كذلك ، يوافق الاحتفال بأحد الموالد ذاتمة السبت في القاهرة ، وكل ولايات مصر ، وكان المقرئ يسميه أيضا خميس العهد .

ولا يتعلق الأمر ، في الفترة الأولى التي اقتبسناها للتو من المقرئ ، بالقراريط وإنما بالربعية فقط وكذلك بالدراهم المستديرة التي يشير إليها باسم مقشلة ، وهي صفة كان أسبو دي ساسي يجعل ماتميه ، كذلك فان المقرئ عند حديثه عن قطع الاستشارة أو القطع الاستهلالية التي تسلك بمناسبة بدء العام الهجري لم يمد يشير إلى الدراهم المستديرة وإنما إلى القراريط ، وفي مكان آخر ، إلى الخردبة (٩٨) . ويستنتج دي ساسي ان الدراهم موضوع الحديث هي نفسها ما عاد المؤلف يسميها بعد

(٩٦) أى أرباع الدنانير

(٩٧) في الأصل : عيد الأضحي .

(٩٨) الفاطمية أو الفاطميون ، نسبة إلى فاطمة ابنة النبي وزوجة علي ، والتي يدعى هؤلاء أنهم من نسلها ، وقد استقروا في بدايتهم في أفريقيا ثم انتقلوا بعد ذلك على مصر .

(٩٨) انظر دراستنا عن الأوزان العربية ( الكتاب الأول من هذا المجلد ) .

ذلك بالقراريط ، ويبدو لنا أن الأكثر احتمالا من ذلك هو: أن القراريط والخردبة كانا يشيرا الى قطعة نقد ذهبية واحدة ، وكان المثلث ، وهو نفسه وزن الدينار ، ينقسم الى أربعة وعشرين قراريط ، ومن المعروف أن القراريط يساوى وزن الخردبة أو حبة الخروب . وبلا جدال فإن هناك بنرا تعد تم في الجزء الأول من نص القريري ، إذ كان ينبغي عليه أن يذكر القراريط بعد ذكره للريميات . أما عند حديثه عن الإكراميات التي كانت تقدم الى الوزير وإلى أقاربه وإلى مسكر السيف ومسكر القلم فإن الحديث هنا لم يعد يتصل إلا بالنقود الذهبية ، والقراريط هو أصغر قطعة من العملات المشغوعة من هذا المعدن . وسوف يتحدث عنه مؤلفنا بعد ذلك تحت اسم خردبة . وأخيرا فإن الدراهم المستديرة كانت عملات فضية ، ولم تكن توزع إلا على رجال أو اتباع الوزير ورجال كبار الشخصيات المهمة وعمال سك النقود .

أما في خميس العهد فلم تكن ضرب إلا الخردبة ، ويتراوح عدد هذا الإصدار النقدي ما بين ١٠ آلاف وعشرين ألفا من هذه المسكوكات ، ويستخدم في ذلك من ٥٠٠ إلى ألف دينار ، وإلى جانب أن وزن الدينار يمكن بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال أو بسبب غش في وزن النقود الذهبية ، أن يكون أدنى من المثلث واحد ، أي أقل من ٢٤ قراريط ، فقد كانت النتائج الزائدة تستخدم في سداد فروق الوزن وفي الاتفاقات اللازمة لسك هذه النقود ، ويمكن للمعاملين في الخربخانة .

ونستنتج مما قلناه للتو أن قطع النقد المسماة قراريط أو خردبات كانت بالغة الصلابة وذات قيمة متواضعة ، إذن فقد كانت بالنسبة للنقود الذهبية ما كانته المعيني أو البارة بالنسبة للعملات الفضية .

وحتى اليوم لا يزال القوم يحتفظون بعادة سك النقود الذهبية احتيالا بفترة الأوامر ، أو لكي تقدم إكراميات ، أو تعطى لأشخاص متميزين كانوا يطلبونها بأنفسهم ، أو كانوا يرسلون الذهب من عندهم لتحويله إلى قطع نقدية وإلى نصفيات وربيعيات ( من هذه القطع ) ، ولم يكن هذا كله يختلج في شيء من العملات المماثلة إلا في أنها ذات سطح أكبر اتساما وإلا في العناية التي يبذلها الحفار في كتابة وحفر النقوش ،

وتسمى الهدايا أو الاكراميات بخشيش (٤٩) . وفى بلاد ترزح تحت نير الاستبداد ، وبصفة خاصة ، فى تلك البلاد تعقد فيها السلطة للأقوى والأكثر جسارة ، تكون الوسيلة الفعالة ، والمتادة للفنية ، لاصطناع الاتباع هى الامنيات والاكراميات ، اذ قل أن تكون هناك حقوق مؤكدة ثابتة ، أو عدالة فى التوزيع ، وإنما كل شيء هو منحة وعطاء ، وفى هذه البلدان يعطى النذر اليسير دوماً فى شكل رواتب ثابتة ، ويوهب الكثير أحيانا فى شكل متع وأعطيات ؛

فى هذه البلاد يجهل الناس ما التحفظ ، أو هذا النوع من الرسالة والحياة اللائق بشخص من يعطى بغير ما هو جدير بشخص من يأخذ . وفى الأُمَيَّاد الخاصة التى تحييها على سبيل الترفيه العائلات أى الراتصات من أهل البلاد ، والموسيقيون ، فان المدمومين ، اذا أخذتهم النشوة من مهارة العازمين ، يقدمون لهؤلاء العوالم اعطيات فضية ( نقوط ) فتعلن العالة بصوت عال اسم من أعطى وقيمة عطائه ، هنا تختلط بشاعر الكبرياء بأحاسيس الكبراة ، فتدلع المعجزة المهينة أحد المشايخ أو واحداً من البكوات ( عندما يرى غيره قد قدم أكثر منه ) أن يعطى «نقوطلا» يبلغ ١٠٠ دينار الى واحد من هؤلاء « الإلالية » المنفرين .

ولدى كبار القوم ارتال من الخدم ، يتبعونهم فى كل مكان ، ولا يحصلون من سادتهم قط على مكافآت أو اجور ، ويقتصر ما يحصلون عليه منهم على اعطيات من الملابس وبعض قطع صغيرة من الذهب فى امياد بعينها ، وان كان هؤلاء السادة يتركون لهم الحق فى أن يدخلوا فى خدمتهم كن من يحتاج الى سيد ، وقلبا يكون بمقدور احد أن يدنو من هذا السيد دون أن يوزع البخشيش على الخدم والاتباع ، وهؤلاء يطلقونك به اذا نسيت أن تقدم اليهم ، وفى بعض الأحيان يفرشونه فرشاً ، ومن جهة أخرى ولا تزال ثمة عادة مجاللة فى بعض بلدان أوربا حيث ينتدرك خدم انبيت ، حتى الخدم فى قصر الأمير نفسه ، والذين يسمون *la famiglia* وأنت فى طريقك الى سيدهم ليلحوا فى طلب الـ *bouna mano*

(٤٩) وهى كلمة فارسية تعنى هبة أو هدية ، وهى مشتقة من الفعل بخشیدن بمعنى يعطى أو يهب .

والدراهم الفضية المستديرة الفضية هي المسكوكات الوحيدة التي  
أمكننا أن نسمع بها والتي تسك عند بداية « غرة » الأعوام . وحيث أصبح  
الدينى ، فى الوقت الحاضر ، هو العملة الفضية الوحيدة المستخدمة فى  
مصر ، فإنه يوزع ، دون تغيير شئ فى نمط صنعة على موظفى وعمال  
دور سك النقود عند استهلاك الأعوام وفى نهاية شهر رمضان .

### خامسا : النقود الزائفة

كلما زاد الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية و الجوهرية  
للقود كانت الحكومة عرضة لأن تجد من يزيّفون نقسودها ،، سواء فى  
الداخل ( على يد رعاياها ) أو فى الخارج على يد أجانب .

ولعل هذا هو السبب فى تلك المكاسب الهائلة التى كانت تحتفلها  
بالضرورة صناعة النقود التحليلية . حين أصبحت هذه النقود هى العملات  
الاساسية أو الوحيدة التى تتداول فى مصر ، كما أن علينا أن نعرى ،  
بالضرورة كذلك ، هذه السكيات الضخمة من العملات النحاسية التى  
وجدت فى مصر الى تساهل مصر وسماحها بتداول نقود البلدان المجاورة  
فيها ، وقد صنعت هذه وتلك بشكل ردىء ، وتلقت على وجهيها ، وبطريقة  
منفرة الأنماط القديمة والأطر القديمة ، بل كذلك أسماء ومسور الحكام  
المسيحيين والأمراء المسلمين .

وقد امكن الطبقات الدنيا من عربان (٥٠) ولأحدين ، وهى اليوم كما  
كانت بالأمس بالفة الجهالة . أن تدخل الى اعماق البلاد نقودا متنومة ،  
دون أن يدرك هؤلاء ما ان كانت هذه النقود زائفة أو اجنبية ، ولقد قابلنا  
فى مصر ، مثلا نريدا على هذه الجهالة ، لحين وصل جيشنا كان أنفلاخون  
المساكين لايحسنون التفرقة بين العملات وبين القطع المعدنية حتى انهم  
كانوا يترددون فى اخذ نقودنا الفرنسية لانهم لم يكونوا معتادين على رؤية  
عملات نقدية بهذا السمك والوزن ، وكانوا — من جهة أخرى — يتبادلون  
مع جنودنا ، الذين كانوا دهشين بغفر ما كانوا سعداء بنجاح ما كانوا

---

(٥٠) نعهد بالعربان أولئك القبيحين منهم على تخوم مصر وأولئك  
المبتقرين فيها .

يسمونه خدمة الحرب ، كل صنوف المكولات مقابل ازرارهم . النحاسية او المصنوعة من التصدير او من خليط منهما ، شريطة ان تكون هذه مسطحة وان تكون قد نزلت عنها الطلقات التي تستخدم في شبكها . لقد كان الفلاحون يأخذونها على انها نقود ، لأنها كانت اقرب كثيرا الى شكل ومظهر النقود ذات العيار المنخفض ، والذين كانت لديهم منها فكرة منقوسة ، ونتج عن ذلك ان ملابس العدد الاكبر من جنودنا ، عند وصولهم الى القاهرة ، وجدت خالية من الأزرار .

ونستطيع ان نضيف ان التدليس في عيار النقود يكون أكثر سهولة عند امة اقل تتورا ، لاسيما ان من الناحية يكون سرا قل ان يعرف او يمارس الا في مجال النقود ، ان فنون الصناعات بتدهورة ومختلفة لدرجة تتجاوز الحدود في مصر ، كما ان العمال ، لدرجة تتجاوز الحد ايضا ، عارون من تلك القدرة على التنفيذ ، وعارون من المعارف والمهارة ، ويتعرضون لوشايات ورتابة شرطة قاسية ، جهمة وصارمة ، لدرجة لا يمكن معها قط ان ينشأ او يستقر هناك ، وقد سدر كبير بعض الشيء ، صنع نقود رائثة ، وقد استطاع بعض العمال ، في عهود مختلفة ، ان يصنعوا بعض عملات مزينة من طريق وسائل سهلة قليلة التعميد لانتطلب سوى السبر ومهارة اليد ، ولعل الامر كان يتم بالطريقة وقوالب السك ، وان يكن الامر الاقرب الى الترجيح هو ان يكون ادخال النقود المزيفة الى مصر ناتجا من منافسة وموجدة وجشع الامم او الشعوب الصغيرة المجاورة لها . كذلك ، لسكل شيء يدفع على الاعتقاد بان الذين كانوا يستولون على السلطة في عهود الفوضى او الاستبداد ، كانوا يدفعون بانفسهم ، في بعض الاحيان ، والى درجة بعيدة الى مساوىء المضاربة بالنقود لحد جعلتهم يستمون نقودا رائثة .

ويذكر القريزي ان عبيد الله بن زياد (٥١) ، كان اول من حور في شكل الدرهم ، فامر بضرب دراهم رائثة ، وذلك عندما هرب من البصرة في العام ٦٤ من الهجرة ( ٦٨٤ من التقويم المسيحي ) ، وتضاعفت أعداد الدراهم الرديئة وانتشرت في كل الولايات في عهد الامر الفارسية من آل بويه وفي عهد السلاجقة .

---

(٥١) كان ابن زياد حاكما على البصرة من قبل الخليفة معاوية بن يزيد



ويورد المسيو تيشين Tybison أمثلة لعملات مربية من النحاس تحمل على حالتها : « هذا الدينار — أو هذا الدرهم — ضرب في . . الخ » وحيث كانت الذناتير عملات ذهبية والدراهم قطع نقود فضية ، فيبدو بوضوح أن كانت هذه نقودا مزيفة قد طليت بالذهب عند إصدارها ، اللهم إلا إذا كان ( أولو الأيز ) ، كي يتجنبوا أى انخفاق في صفع التالِب جفيدة كانوا يستخدمون في بسك هذه النقود النحاسية ، تلك التوالِب التي كانت تستخدم في شرب الذناتير .

وهناك من يرتاب في أمر المالك هلدجا استولوا على صناعة النقود بالقاهرة ويتهنهم بأنهم في فترات القسط أو الأزمات كانوا «يلجئون» في أوزان النقود ويأنهم بصفة خاصة كانوا يأبرون بسك عملات ذهبية زائفة . وقد رأينا في القاهرة كثيرا من قطع الفندقلى يمكنها أن تعد زائفة . وقد أوردنا رسالاً لها يحمل رقم ٩ من اللوحة الثانية ( هـ ) في اللوحة الأصلية ) ، وتحمل على الوجه ١ تائسيرة السلطان عبد الحميد بن أحمد وعلى الوجه ب : سنة ١١٨٧ هـ ( ١٧٧٤ من تقويمنا ) ، وهي السنة التي تولى فيها هذا السلطان بتأليد الأمور ، وفي أملا القطعة نجد الرقم ٩ الدال على أن هذه القطعة قد صنعت في الحمام ١١٨٩ هـ ( ١٧٧٥ م ) وهو التاريخ الذي يوافق الوقت الذي يستعد فيه المملوك محمد بك ، المسمى أبا الذهب ، بسبب بنخه ، وبعد أن أعقب على بك ، سيده الذي خائنه وسعى لهلاكه ، لأن ينقل الحرب إلى سنوريا ضد الشيخ ظواهر المعبر ، الحليف القديم لملى بك ، ومع ذلك ، فقد لا تبرهن هذه الأرقام التي تحملها قطع الفندقلى. هذه على أنها قد صنعت بشكل محدد في الفترة التي تشرى إليها ، إذ من المحتمل كثيرا ، حين يتصل الأمر بنقود مزيفة ، أن يكون التاريخ ( المدون عليها ) نفسه غير صحيح .

وقد وجدنا بين قطع الدينى التي تتداولها التجارة ، بعضاً منها من النحاس الأصفر تم جلوها أو تببيضها .

### سلسلا : النقود الحسابية

نطلق اسم نقود حسابية على وحدات النقد الاعتبارية ، التي تستخدم في حساب القيم المختلفة وفي تقديرها ، وذلك تمييزا لها من النقود الحقيقية ، كما هو الحال بالنسبة لجنيها التوري الذي نتخذه اليوم عملة حسابية ، اذ نعبر عن المبالغ الاجمالية بهذا الجنيه برغم ان هذا الجنيه لم يعد اليوم قط عملة حقيقية .

وقد رأينا المصريين في البداية يقدرون حساباتهم على اساس الخناثير ، ثم بالدرهم ، وكذلك بالفلوس او العملات النحاسية ؛ وهم اليوم يقدرونها على اساس الدين ، بيد ان الضرائب ظلت تقدر منذ ما مضى بعيد بعض الشيء على اساس عملة اعتبارية تسمى بوطاقة (⌘) ، فبعد ان كانت الضرائب تتم في الاصل بالدينار ، ثم بعد ذلك بالعملة الذهبية التي حلت محل الدينار ، يبدو انه بدأ يقبل سدادها بواسطة هذه النقود الذهبية ، وقد أصبحت بالغة الندرة لحد لا يمكن معه تسديد الضرائب عن طريقها ، والى جانبها عملات القروش والغالري او الريال ، التي كانت ومرة في مجال التجارة ، والتي أصبحت لها على وجه التقريب القيمة نفسها التي كانت العملات الذهبية ، وذلك في مجال التداول النقدي على النحو الذي يمكن ان تكون عليه الدراهم والفلوس وقطع الدين .

اما البطاقة ، هذه العملة الاعتبارية فقد قدرت عند مجيء الفرنسيين الى مصر بـ ٩٠ مدينى ، وهو السعر نفسه الذي ثبت عليه على بك في نحو العام ١٧٧٣ من تقويمنا قيمة التالار ، وعندئذ كانت البطاقة سواء باعتبارها عملة حسابية تقدر وتجبى على اساسها الضرائب او باعتبارها عملة حقيقية متداولة او التالار — كتنا كلاهما معا — ولبعض الوقت يقدران بـ ٩٠ مدينى ، ومع ذلك ، فعلى حين ظلت البطاقة في مجال الضرائب تساوى ٩٠ مدينى ، أخذت قيمة التالار ( او البطاقة النقدية ) تنحى في ارتفاعها بسبب تدهور المدينى حتى أصبحت تساوى عند مجيئنا ما يبلغ ١٥٠ مدينى ، وحيث كان الزمحبوب في هذه الفترة

---

(⌘) انظر من ٧٣ الفترة الثانية وكذلك الهامش رقم ٣٤ من الصفحة نفسها . ( المترجم ) .

نفسها يساوى ١٨٠ مدينى ، فقد كانت القطعة الواحدة من أنصافه تساوى ٩٠ مدينى أى بوطاقة كاملة كملة حسابية .

وإذا هنا الى الزمن الذى تقرر فيه تقدير الضريبة بالبطاقات لمسوف نجد ان هذه العملة الحسابية ، او تلك التى حلت هى محلها ، كانت تعادل أقل من ٩٠ مدينى . وكان الصيارمة (٥٢) والانبساط (٥٣) ، أولئك الذين وكلت اليهم جباية الضرائب ، والذين كانوا قرب غزو مصر على يد الفرنسيين ، يحصلون من العادم ٩٠ مدينى من كل بطاقة (حسابية) لكنهم لا يقدمون حسابها للملتزم الا بواقع ٨٠ أو ٨٥ مدينى ، ويحتفظون لأنفسهم بالفرق إما باعتبارها ربحاً تمسكها او باعتباره جعلاً متعارفا عليه ، أما اذا قام أحد المولين بمسافة بسداد الضريبة بواسطة أنصاف الزرمجوب فإن هؤلاء الصيارمة لم يكونوا يحضبون هذه القطع الا على أساس انها بوطاقة ( حسابية ) تساوى ٨٥ مدينى ، لكنهم يقدمونها من حساب الملتزم باعتبارها مساوية لـ ٩٠ مدينى .

وبحسب ظلت قطع المدينى تفقد بمسلة مستمرة جزءاً من قيمتها ، من حين كانت لغة الأراضى ، سواء اكانت من شكل ضرائب او من شكل اتاوات او عادات ( هدايا ) للملتزم ، مثبتة بموجب بوطاقات حسابية ، فقد كان على الحكومة والملتزمين ، حتى لا يجدوا دخولهم عرضة للتناقص بشكل مستمر ، أن يمسكوا أحد سبيلين ، إما أن يقدموا البوطاقة ( الحسابية ) بعدد أكبر من المدينى يتفق او يعوض القدر الذى تدهورت به قيمة العملة الأخيرة ، وإما أن يرفضوا ضرائب جديدة .

ويكاد يكون من المؤكد انه لم يتم اللجوء قط الى الوسيلة الاولى ، وان كان أولو الأمر جدوا من استخدام الوسيلة الثانية ، فاستحدثوا حشداً

---

(٥٢) او المبدلون العموميون ، انظر دراستنا عن الأوزان العربية .

(٥٣) انظر فيما يختص بالوظائف التى كان يشغلها الانباط والصيارمة من مجال جباية الضرائب ، دراسة المسيو لانتريه من النظام المالى والإدارى لمصر العثمانية ، تأليف المسيو اسكيف ، ( النكتاب الأول من المجلد الخامس من الترجمة العربية ) .

من الضرائب الإضافية انتهى بها الأمر أن تجاوزت في مجمل حصيلتها  
مئذره الضرائب المبدئية (٥٤) .

وبصرف أن هذا السلوك هو على وجه التقريب سلوك غالبية الحكومات  
التي ترفع من حصيلة ضرائبها بقدر احتياجات الدولة ، فتقوم بفرض  
سنتهيات إضافية أو ضرائب متفرقة بدلا من أن تلجأ إلى زيادة الضريبة  
المقارئة أو الضريبة الأساسية بشكل مباشر ، فقد كانت لحكام مصر  
فيها يبدو لنا مصلحة خاصة في عدم رفع قيمة البوطاقة ( الحسابية )  
في نظام جباية الضرائب .

لحيث كان الميرى ، وهو الضريبة المقارئة التي أنشأها سليم ، أو  
بالأحرى خليفته سليمان الأول ، لكي تصب في خزانة سلطان  
القسطنطينية ، يجب على أساس البوطاقات الحسابية ، التي تظل  
تحتها هي هي ، فلم يكن يسعد للسلطان ، من هذا المال الميرى إلا المبلغ  
نفسه من المدينى نقدا ، أما كل الاستقطاعات أو الاتاوات الإضافية التي  
استحدثها المالك أو الحكام ، بل وكذلك المتزمون (٥٥) ، فكانت حصيلتها  
تمود عليهم وحدهم .

وتقدر المبالغ الكبيرة بالأكياس ، وكل كيس ثدره ٢٥ ألف مدينى ، في  
حين لا يقدر الكيس في القسطنطينية إلا بـ ٢٠ ألف بارة فقط .

---

#### (٥٤) المرجع السابق .

(٥٥) المتلزم هو مالك أو سيد الأراضى التي لم يكن الفلاح أو المزارع  
سوى مستأجر لها . انظر دراستي لانكربه واستيف اللذين سنتت الاشارة  
اليهما ( الكتابان الاول والثانى من المجلد الخامس ، من الترجمة العربية ) .

## الفصل الثاني

### شكل العملات وقطرها

- ١ -

#### الشكل

إذا ما صدقنا ما ذكره المقريزي ، فقد كان العرب قبل الاسلام لا يستخدمون سوى قطع من الذهب والفضة ، غير مصنعة ، تتفق تقسيماتها مع أوزان ذلك العصر وتحمل نفس اسمائها ، وكانت لدى بعض الشعوب عملات نقدية مربعة الشكل ، ولا تزال تصنع حتى اليوم — أو كانت تصنع منذ سنوات فلال — في بلاد البربر ، نقود من الفضة ذات شكل بيضاوي (١) ، أو على هيئة متوازي أضلاع ، أسطحه محدبة بعض الشيء (٢) ، وأن كان الشكل الغالب على الدوام هو الشكل الدائري ، إذ أن هذا الشكل في مجال العملات النقدية هو أكثر الاشكال جلاسة ، وأقلها عرضة لل تلف بفعل الملامسة عند تداولها .

وقد كان أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير ، الذي أعلن نفسه خليفة في مكة في العام ٦٤ من الهجرة ، هو أول من أمر بتدوير النقود الفضية ،

---

(١) لدينا واحدة من هذه العملات بيضاوية الشكل ، ولهذه اطار أو برواز على حافتها ، وهي تزن ٢٥/١٠٠٠ جراما ، مما يجعلها فيما يبدو ذات مزيج جيد ( أو سبك جيد ) ، وتحمل على أحد وجهيها « ضرب في رباط الفتح » وعلى الوجه الآخر ، وفي ثلاثة سطوح « أحد ، أحد ، ١٢٨١ » أي الله وأحد وحيد ، ويوافق العام ١١٦١ من الهجرة العام ١٧٧٧ من تقويمنا . أما الأرقام فقد كتبت بالشكل الأوربي وليس بالشكل العربي .

(٢) ليس للعملة الأخرى أي اطار أو برواز ، ويبدو مصبوبة ، وهي باختصار تشبه العملة السابقة فيما يتعلق بالفتوش التي غلبها فيها هذا .

أن سنة الإصدار هي ١١٨٨ هـ ( ١٧٧٤ من تقويمنا ) ، وتزن هذه القطعة ٢٨ ١٨/١٠٠٠ جراما .

فى حين كانت العملات التى صنعت من قبله مسطحة ( اى بطروقة ) خشنة  
ردئية التنفيذ ، ومع ذلك فيمكن الافتراض بأن الشكل الدائرى الذى  
أعطى للنقود لم يكن بالغ التمام ، وبأن العمال كانوا يسطحون ( او يطرئون )  
المعدن بواسطة المطرقة ، وانهم كانوا يسكونه بالمخسف ، وانهم لم  
يكونوا تط يهرمون آلة المسقل او المخرطة ، او الرقاص ، وهذا هو نفس  
ما كان متبعاً فى الأزمان الماضية عند الافريق والرومان ، ثم بعد ذلك  
فى اوربا ، أما فى فرنسا فلم تستخدم آلة المسقل الا فى عهد هنرى  
الثانى ، ولم يحدث ان استخدمت المخرطة مع الرقاص فى صنع النقود الا  
فى نهاية عهد لويس الثالث عشر ( ٣ ) .

وفى العام ٦٢٢ من الهجرة ( ١٢٢٥ من تقويمنا ) ، أمر الملك الكامل ،  
وهو الذىبنى كما سبق ان قلنا المسكوكات التى كانت تتداول فى مصر ،  
بأن تضرب دراهم دائرية الشكل . ونحن اليوم نجهل متى يحين الوقت  
الذى تتبنى فيه مصر استخدام المخرطة ، ومع ذلك فقد لا يكون مستحيلاً  
انها استعملت هناك فى زمن سابق على الزمن الذى استخدمناها فيه ،  
فى اوربا ، فمن المعروف انه عندما كانت الفنون والعلوم تزدهر عند  
العرب ، كانت اوربا لا تزال فى حالة قريية من الهجبة .

لكن الفلاس اليوم فى مصر لا يخرطون العملات الذهبية تط  
بواسطة المخرطة .

وينتج عن الطريقة التى يستخدمها القوم هناك لتصوير النقود ،  
ومن ضربها بالسكة ( بتشديد وكسر السين ) أن يكون القطر فى مختلف  
القطع النقدية ليس هو نفسه على نحو دقيق أو صارم ، وانها نادراً  
ما تكون كاملة الاستدارة أو ذاتمنك مستو ، وانها تتآكل فى بعض الأحيان

---

( ٣ ) انظر : « اعتبارات عامة حول النقود » ، تأليف مونجيه Mongez ،  
وقد قرئت هذه الدراسة فى الحجرة الثانية من المجمع فى السابع عشر  
من جرمينال من العام الرابع ( ٦ أبريل ١٧٩٦ ) ، والتى نشرها فى العام  
نفسه Agasse وهو الناشر المقيم بشارع Printevine وهذا المؤلف الرابع  
هو واحد من تلك المؤلفات التى أسهمت أكثر من غيرها فى أن تضج فى  
مقاول الجميع أفكاراً واضحة ، بتدر ماهى دقيقة ، حول فن صنع  
النقود ، التى ظل يستحوذ عليها لوقت طويل نوع من العلم السرى أو  
الغباض ، كانت له لغة خاصة ، هجبية ، وتكاد تستعصي على الألفام .

مند حوائها ، وإن نقش أحد الوجهين لا يظهر كلية إذا كانت قطعة العملة بالفضة الصفر إذا ما أساء السائل وضمرها تحت الرقاص ، وإذا لم تضبط المسكوكات بشكل جيد ، وأخيرا أن يضيع جزء من النقوش أو سنة الضرب ، أو أن يجد المرء مشقة بالغة في فك حرولها .

وحيث كانت العملات الفضية أو الفروشي التي صنعت في عهد على بك ، وتلك التي صنعت خلال وجود الفرنسيين في مصر ، قد قطعت بواسطة المخرطة ، فقد كانت ، كما هو حال قطع المديني ، ذات قطرا أكثر نهائلا ، كما كانت أفضل استدارة فيها عدا العملات التي تشوهت ، لأنها ضربت بسكة حرة ، وهذا هو الحال بالنسبة لقطعة النقود الصادرة في عهد على بك والتي نجدها في لوحاتنا برقم ٢٢ من اللوحة الرابعة ( ١٨ ) في اللوحة الأصلية ) ، وبالنسبة لقطعة المديني رقم ١٨ ، ١٩ من اللوحة الثالثة ( ٢٠ ، ٢١ من اللوحة الأصلية ) ( ٤ ) ، وإن كان الأمر الذي ساهم أكثر من غيره في جعل القطع النقدية ذات الأربعين والعشرين مديني أقل تنبها في استدارتها هو أنه كانت لدى القوم تلك العبادة السيئة ، عادة طرقتها فوق حافظها ، بدلا من طرقتها على الوجه كما يحدث في فرنسا ، أو بأن يزيلوا ، وهو أمر أفضل ، طبقا للأسلوب المستخدم في باريس ، وفي بعض دوائر أخرى في صناعة النقود ، طبقة خفيفة من هذا الوجه أو ذاك بواسطة أداة التعميم في آلة الممايرة ( أو التعيير ، وهي الآلة التي تجعل العيار مضبوطا ) .

أما النقود النحاسية فهي التي تبدى بسفة عامة أكبر مظاهر التشوه وعدم الاستواء في أشكالها وعدم الدقة في صنعها ، أما لأن العاملين في دور سك النقود كانوا يتوقعون ولابد أن يحصلوا على أدنى أجر حتى ولو أجادوا صنعها بسبب قيمتها الدنيا ، أو لأن هؤلاء العمال قد أبغوا الكثير من التعميل والقصور في صنعها ، عندما ضربت كميات كبيرة منها في أوقات الأزمات ( التي ضربت فيها ) والتي لابد أن تكون النقود فيها بالضرورة قد صنعت في أكثر الأشكال رداءة .

(٤) أنظر اللوحة الملحقة ، وقد أخذت هذه القطع كيفية انثق ، من بين تلك التي تعاني من عدم الانتظام أو الاستواء ، ولعل الحفار قد بالغ بعض الشيء في الميوب التي بها .  
(٥) أداة ملاذية تسك بها النقود المعدنية والصلبات ( المترجم ) .

### ثانيا : القطر

كان لابد لقطر النقود الذهبية ، تبعاً لما انتهينا من قوله ، ان يتغير كثيراً ( من قطعة لأخرى ) ، ومع ذلك فإن هذا القطر لم يكن قط كبيراً لحد مبالغ فيه لأن وزن أية قطعة من النقود الذهبية لم يتجاوز قط فيما يبدو مثقالاً واحداً ، أو أكثر بنحو طفيف من جروس واحد ، فيما عدا العملات التذكارية أو القطع التي تصدر عند غرة الأعوام والتي تناولناها بالحديث من قبل ، والتي كانت في معظم الأحيان ذات وزن أكبر ، والتي يتحقق لها على الدوام مظهر أفضل وقطر أكبر بكثير .

وكان قطر أكبر عملة شاهدناها في القاهرة من هذا النوع يبلغ ٣٤ مم ، على هذه الشاكلة كانت القطعة ذات الـ ٢ مندقي ، وهي التي رسمناها برقم ١ (٥) ، أما القطعة رقم ٧ من اللوحة الثانية ( ٣ ) في اللوحة الأصلية ( وهي ليست سوى مندقي صدر في غرة العام ، فبلغ قطرها ٢٥ مم في حين لا يبلغ قطر الفندقي المادى سوى ١٩ مم في الظروف الاعتيادية (١) .

ويمثل هذا القطر ، بطريقة شبه مؤكدة ، قطر الدنانير القديمة ، وقد شاهدنا الكثير منها ، ولدينا واحد منها محفوظ في حالة جيدة وسط آخرين ، وقد ضرب في العام ٩٧ من الهجرة ( ٧١٦ م ) ، ويبلغ قطره هو الآخر ١٩ مم ، وهو على وجه التقريب القطر نفسه الذي كان للعملات الذهبية وبسكوكات النذور التي كانت تستخدمها الإمبراطورية الرومانية الشرقية (٢) ، والذي تجده كذلك في سكبن البنديقية وروما ودوكلات هولندا ، الخ ، لذلك فلن يكون تعسفاً من جانبنا ان ننسب هذا القارب

---

(٥) انظر اللوحات المحقة بهذه الدراسة، أما قطعة النقود الذهبية الصادرة في القسطنطينية ، والتي نشرها المسيو بونفيل برقم ٦ ( اللوحة الأولى من النقود الذهبية التركية ) والتي تساوى مندقي فيبلغ طول قطرها ٤٦ مم ، أما القطع المرسومة برقم ٧ والتي تساوى القطعة منها ٣ مندقي فيبلغ طول قطرها ٣٦ مم .

(٦) انظر القطع أشكال ٢ ، ٨ ، ٩ ( حسب ورودها في الطبعة العربية ) .

(٧) مثال ذلك نذر إيلويس كونستانتينوس قطعا من النقود الذهبية للإمبراطور مائان ، وقد جلبنا ذلك كله معنا من مصر .



فى القطر والوزن (٨) الى عامل التقليد والى تأثير العائلات التجارية ، وإن  
نسب اليه كذلك هذا التقارب من المعيار الذى كان مهيما مذهبى للنقود الذهبية  
معد شعوب شديدة التباين لهذا الحد .

وبيلغ قطر نصف الفندقى عادة نحو ١٤ مم .

وبرغم أن وزن الزرمحوب أقل من وزن الفندقى فقد كان قطر الأول  
أكبر من قطر الآخر بنحو طفيف ، ويصل طوله عادة الى ٢١ مم .

أما العملات الذهبية التى تصدر بنسبة غرة الأعوام ، فلها وجه  
أكبر اتساعا بكثير ، إذ يصل قطر القطعة المرسومة برقم ٦ من اللوحة  
الأولى ( ١٢ من اللوحة الأصلية ) الى ٢٧ مم فى حين قلما يزيد قطر  
القطعة العادية ، الصادرة فى العهد نفسه والمرسومة برقم ٥ من اللوحة  
الأولى والذى له الوزن نفسه ، عن ١٩ مم .

ومع معظم الأحيان يحتفظ قطر قطعة النصفية الذهبية والذى يبلغ  
نحو ١٨ مم ، بالعلاقة نفسها القائمة بين قطر القطعة الذهبية ( الكاملة )  
ووزنها ، بل يحدث فى بعض الأحيان أن تتساوى هذه النصفيات ، وبصفة  
خاصة عندما تكون معدة للإصدار بنسبة غرة العام أو لتتبعها كعطايا  
أو اكراميات ، فى مساحة وجهها مع وجه القطعة ( الكاملة ) ، كما يمكننا  
أن نرى ذلك فى قطعة النصفية المرسومة برقم ١٤ ، لذلك فقد نلاحظ بينهما  
للوهلة الأولى ، وأن كان التمييز بينهما ميسورا للغاية عن طريق السمك .

ونستطيع أن نقول شيئا تريبا من ذلك ، فيما يتعلق بالربعيات  
( رابعة ) التى يقترب اتساع وجهها فى بعض الأحيان من اتساع الذى  
ينبغى أن يكون عليه اتساع وجه النصفيات ، ويبلغ متوسط طول قطر  
هذه الربعيات ١٦ مم .

ولابد أن القيراط والخردبة ، كليهما ، كانتا عملتين ذهبيتين ، قطرهما  
بالغ الصغر حيث يمثل كل منهما جزءا واحدا من أربعة وعشرين جزءا من  
الدينار أو المقاتل ، برغم أن من يبداهم الأمر قد حرصوا بتقليصهم لسمكها

---

(٨) كان وزن قطع الفندقى القديمة ، وبخاصة القطع من إصدار  
القسطنطينية هو الوزن نفسه الذى نجده فى سكين Séguin البندقية .

( م ٧ — وصف مصر )

على زيادة اصناع وجهها ، وان كنا لم نستطع الحصول على أى من هذه القطع الذهبية الصغيرة .

ويختلف القطر فى الدراهم بشكل محسوس كما هو الحال بالنسبة للدنانير ، وإذا أخذنا فى اعتبارنا أن النقود الفضية كانت تتساوى فى الأصل مع الدينار ، فمن المحتمل أن تكون قطع النقود الفضية ذات قطر أكبر من قطر الدينار لأن الوزن النوى للفضة أقل منه للذهب ، وأن كان قطر هذه النقود الفضية قد قل بدوره عندما نقص وزن الدراهم ليصبح وزن كل عشرة منها مقابلا لوزن كل سبعة دنانير ، ويبرهن لنا هذا ، أنها يبدو ، على صحة فكرة بالغة الطرافة عند المتريزى يذكر فيها أن أحد الأسباب التى دفعت عبد الملك بن مروان أن يقدر لكل ١٠ دراهم وزن سبعة مثاقيل أو دنانير هو أن الوزن النوى للذهب أكبر منه للفضة وأنه قد استوثق أن النسبة بين الوزنين الثوميين لكلا المعدنين تبلغ ١٠ ، ٧ (٩) ؛ ولكن لماذا يكون كل هذا الاعتبار لهذا الوزن النوى إذا كان جل هبهم هو أن يجعلوا الدراهم مساوية فى مساحتها وسبكها للدنانير ؟

وقد حصلنا على درهم ، ثقلناه معنا من مصر ، ضرب على عهد الظاهر ركن الدين ببيرس ، يكاد يبلغ طول قطر الطول نفسه للدنانير القديمة .

وإذا كان على بك قد أمر بأن تضرب فى القاهرة قطع من ذوات المائة وذوات الثمانين مدينى ، شبيهة بلك التى كانت تضرب فى القسطنطينية ، فقد كان من الضروري أن يبلغ قطر هذه العملات ، كما هو الحال فى العملات الأخيرة ، نحو ٢٣ أو ٢٥ مم .

أما المدينى ، وهو أصغر قطعة نقد مصرية على الإطلاق ، والذى يمكننا أن نقارنه ، من حيث حجم سطحه ، بقطعنا ذوات ال ٢٥ سنتيما ، وان كانت هذه القطع أكبر منه سبكا ، فيبلغ قطره ١٥ مم ، ولسماعنا عرف ما ان كانت فى القاهرة فى الماضى تطلع تتساوى اجزاء من المدينى كما حدث

(٩) يبلغ الوزن النوى للذهب النقى المصهور وغير المزيف ١٩٢٥٨١ و يبلغ الوزن النوى للفضة النقية ١٠٤٧٤٣ طبقا لما يراه بريسون Hriston مما يجعل النسبة بين الوزن النوى لكل من هذين المعدنين تصل الى ١٠ مقابل ٢٣/١٠٠٠ ، وهو أمر يبتعد كثيرا عن النسبة التى يقررها المتريزى .

فى القسطنطينية ، وقد نقلنا معنا من مصر قطعة بانصاف ، وثلاثة ارباع البارة ، ضربت فى استانبول ، ولا يبلغ قطر هذه سوى ١٢ مم .

وتختلف اقطار العملات النحاسية ، فيما بينها ، اختلافا كبيرا ، حيث نجد فى العملات النحاسية ، بشكل خاص ، تلمعا نقديا مختلفة العيار والحجم ، ويمكن ان يقارن قطر اكبر القطع التى رايناها حجبا بقطر قطع عملاتنا النحاسية ذات ال ٢ سو (پي) او ال ١٠ سنتيمات ، وذلك هى القطع التى رسمناها برقمى ٢٥ ، ٢٦ من اللوحة الرابعة : نفس الرقمين فى اللوحة الاصلية ) والتى يبلغ قطرها نحو ١٨ مم .

ولم يتحدد طول القطع النقدية فى فرنسا بشكل حاسم ودقيق الا منذ ان ضربت فى شكل حلقة بارزة ، وقد نتج من ذلك ان سبكها كان يماوت بشكل طفيف للغاية تبعا لما ان كان المعدن اكثر او اقل انضغاطا بفعل طرقات الرصاص ( بالمخرطة ) ، وعلى العكس من ذلك كان من المآثم ان يختلف هذا السبك اكثر من ذلك ، عندما تنسب هذه العملات بالسكة الجرة أو اليدوية وعندما يصبح من السهل على الحمار ، حتى عندما تحتفظ قطع النقد بالوزن نفسه فى كل مرة يتم فيه اصدار نقدى ، ان يصغر او ان يزداد السبك على نحو متفاوت طبقا لما يعلق عليه الحمار من اهمية وتبعا لذوقه الخاص او كفايته الخاصة التى تلى عليه ان يكتبها بحروف رقيقة او بحروف امراض او اكثر امتلاء ، وما اذا كان يروقه ان يعطى القطعة النقدية قدرا اكبر من الدقة والرفعة او قدرا اكبر من الاتساع وحسن المظهر ، وحين تنتهى القطعة النقدية الى ما أصبحت عليه من حيث طول الخطر والوزن ، كان سبكها يتحدد بطريقة تتناسب مع ذلك ، لكننا لسنا بصدد قضية عامة عندما نصدى اوشوع النقود والمسكوكات ، فلسنا نسوق هنا أية كلمة الا لى نعطي فكرة أكثر دقة عن مظهر العملات فى مصر .

ويمكن ان يقارن سمك الفندقى بسبك عملاتنا القديمة ذات ال ٢٢ سو ، لكن سمك قطع السكين Séquin اقل من ذلك لان لها سطحاً اكبر اتساعاً ووزناً اقل .

ومن جهة أخرى ، فيمكن مقارنة القطع نوات الأربعين مدينى ، وهى ذات سبك أكثر توحدا ( أى أن سبكها يكاد يكون هو نفسه فى كل القطع النقدية ، لأنهما مرت بآلة الصقل وتم قطعها بالخرطة ، بعملاتنا من نوات الفرنكين ، أما بخصوص قطع المدينى ، فحيث تكتسب الكثير من الأوراق أو الصلّاح بالغة الرقة ) التى تستخدم فى صنعها ، شكلها المسطح فى وقت واحد معا ، بفعل طرقات مطرقة ، فالتنا نجد سبك هذه القطع بالغ الطنوع ، ويوجد بعض منها بالغ الرقة ، وفى النهاية فإن سبك النقود النحاسية يتنوع فيما بينها بقدر ما تختلف أقطارها من قطعة لأخرى ، إذ يبلغ سبك قطعة الجديى التى أوردنا رسمها لها برقم ٢٥ أكثر من بللمتين (١٠) فى حين لم يتجاوز سبك القطعة من نفس النوع والتى رسمناها برقم ٢٦ سوى ٢/٤ مم .

ويبدى المسيو تينسين Tychsen دهشته من السمية الهائلة من النقود العربية التى نجدها مبتورة وتساقل من السبب فى ذلك ، وقد يعود ذلك الى السلوك الغريب ، بالغ القدم ، الذى كان يسلكه الكثير من الأمراء والحكام والقادة العرب الخ ، عندما كانوا يطلبون الى القوافل والتجار والمسافرين المارين بأرضهم أن يقطعوا جزءا من كل قطعة من نقود البلدان المخطئة التى يحملونها معهم ، أما لأنهم كانوا يخشون أن تكون ثمة خدمة فى قيمة هذه العملات ، وأما لأن التاجر أو الحاج كان يستطيع بهذه الطريقة تسجيل أو إثبات حجم ضريبة الطريق التى جبيت فى شكل حصة من نقوده .

#### ١٠٠

(١٠) يبدو أن هذه القطعة قد صنعت بواسطة قطعة اسطوانية صغيرة من النحاس ، مسطحة الشكل ، وبفعل ضربة رصاص ، كما هو الحال بالنسبة لقطع الزر محبوب .

## الفصل الثالث

### الانماط أو القوالب

#### أولا : صور البتير والحيوانات

من المعروف بصفة عامة ان كل الشعوب التى تدين بالاسلام ، قد اتفقت فيما بينها على النظر الى تمثيل صور البشر والحيوانات على أنها ممارسة آثمة تفوح منها رائحة الوثنية ولا يفعلها سوى الكفار ، ومع ذلك فهناك اعداد كبيرة من العملات والمسكوكات تحمل نقوشا وحواشى عربية بالاضافة الى اسم الله والنبي او بعض آيات من القرآن نرى نموذجا صورة امير ورد اسمه صادة فى الحاشية او نرى صوراً متنوعة لبعض الحيوانات .

ولتفسير ممارسة كهذه تبدو بالغة التناقض مع مقاليد ومعتقدات المسلمين ، قدمت افراضات مختلفة .

يمرى المسيو تيخسين Tycheen ان هذه النقود او الأوسمة شدد ضريت بواسطة شعوب مسيحية اما لانهم كانوا رعايا او تابعين ، دافعى جزية لاتباع محمد ، ارغبوا عنوة على أن ينقشوا فوق ميلاتهم اسم الامير المنتصر او الحاكم المسلم وكذا الشعار الذى يتخذه ، وان كانوا قد احتفلوا مع ذلك بعبادتهم القديمة بان يصفوا على هذه العملات صورة او اسلحة . أمتهم او مدينتهم ، واما لانهم كانوا هم انفسهم المنتصرين او كانوا محالفين مع المسلمين او تجارا اساسيين معهم ، لكنهم سجلوا اسم الامير الاجنبى ( اى العربى ) او بعضا من آيات القرآن سواء كان ذلك بدافع سباسبى ان بدافع من مصلحة تدفعهم لتقلق جار قوى أو لىكي تروج ميلاتهم لى البلدان التى تخضع لحكم المسلمين وكى يسمح لها بأن تتداول فى التجارة .

ومما يؤكد الرأى القائل بأن هذه العملات لم تضرب بواسطة الإجراء المسلمين هو أن الصور تبدت مثلت على هذه العملات فى معظم الأحيان فى أوضاع ، ومع رايات ، وتيجان ، ومصولجات وملابس وأشكال لشعر الرأس (تسريحات) . . من الواضح أن ليست لهبا أية صلة بالتقاليد الإسلامية (١) .

ونرى فوق بعض من هذه القطع النقدية ، تنطوس أو سنقور (✱) أو أحد رماة النبىل أو السهام ، ولا يمكن هذا كله إلا أن يكون أغريقيا ويستحيل أن يعود إلى العرب ، وأخيرا فهناك بعض العملات التى تحمل إضافات وأشكالا لأمرأ مسيحيين مع حواشى ومبارات مربية ، بل يحبل كذلك اسم النبى محمد (ص) .

ويشير المسيو تىخسين فى مقدمته إلى من المسكوكات عند المسلمين إلى مرسوم صادر من البابا انوسان الرابع Innocent IV يحرم فيه على المسيحيين ، مهددا إياهم بالحرمان أو الطرد من الكنيسة إذا ماخالفوا مرسومه هذا ، أن يفربروا نقودا شبيهة بذلك .

وعطفا لما يقول بارتيليمى Barthélemy ، الذى نشر حول هذا النوع من النقود دراسة بالغة الأثارة (٢) ، فقد ظن ادلر Adler أن السلاجقة والتركمان وهم شعب همجى يتكون فى معظمه من هريان رماه ، ولصوص قطاع طريق ، عندما انتشروا فى البلدان المختلفة التى فتحت لهم لم يمثلوا قط العادات الأجنبية أو ديانة المسلمين إلا بدافع سياسى حتى يثقلوا حجم المقاومة التى قد يلتونها ضد اغتصاباتهم وتعدياتهم ، ولكى يحتفظوا

(✱) كائن خرافى نصفه نصف رجل ونصفه الآخر نصف فرس ، وكان يعيش فى تساليا حسب الأسطورة وقد يكون المقصود أن الصورة الرسومية على العملة تبث بشخص رأسه رأس انسان وجسمه جسم فرس (الترجم)

(١) ترسم فوق النقود الذهبية لامبراطورية المغول صورا مختلفة للبروج . انظر مؤلف المسيو بونفيل عن النقود الشرقية ، اللوحة الثانية، أما القطع الرسومية برقى ٩ ، ١٠ (فى مؤلف بونفيل) فمقتل شكلا لأحد رماة النبىل .

Dissertation sur les médailles Arabes, par A. (٢)

[Barthélemy, Mémoires de l'Académie, Tom. XXVI, pag. 557.

بالأوضاع الجديدة بطريقتة أكثر يسرا وسهولة ، وأن كانوا قد انحطوا على  
تقاليد وعادات المهزومين جزءا من العادات والتقاليد التي اعتادوها أو  
تمثلوها من البلدان الأخرى التي جاؤا منها ، وطبقا لذلك فقد يبدو أقل  
هدمًا للدهشة أن نراهم يظنون أن بمقدورهم أن يزينوا العملات بالصور  
المختلفة تقليدا للشعوب الأخرى ، أو أن النفور أو المقت الشديد للصور  
والرسوم هو بالأحرى رأى خاص أو هو مبدأ استلته الشرعون والفقهاء  
أكثر منه قانونا أو مرسوما ملزما ، ولا نزال نرى حتى اليوم ، عند شعوب  
مختلفة تمتنق الاسلام صورا ولوحات تمثل بشرا ، وحيوانات .

وحيث كان المسيحيون في الشرق ، في هذه الفترة ، أكثر عددا مما  
هم عليه اليوم هناك ، وحيث كان كل الموكلين بشئون النقود والضرائب،  
في غالبيتهم العظمى ، من اليهود أو المسيحيين ، فيمكننا القول بأن هذه  
الظروف قد استطاعت أن تسهم في استحسان « موضة » رسم الصور  
على النقود ، وبصفة خاصة ، عندما لا يعترض من بيده الأمر من الحكام  
على ذلك أما بسبب من لا مبالاة ، وأما لأن سلوكا كهذا لا يبدو في رايه  
الخاص مفهرا أو بغيضا .

وفي النهاية ، ليس بإمكاننا أن نحس أن العرب قد عمدوا في  
بعض الأحيان الى ضرب نقود يقتلون عليها بشكل تفاوت درجة خشونته  
صورا تستغفها الشعوب المسيحية لكي يتجروا معهم ، أو لكي يحتقوا  
بكل سب طائلة عندما يدسون عليهم نقودا زائفة .

أما من التناقضات التي تمثلها هذه الاشكال أو الوجوه مع عادات  
المسلمين فقد نتجت من أن الفنون قد كانت ضئيلة الازدهار في هذا العهد،  
وأن الفزاة ( الفاتحين ) أو الحكام ، الذين لم تكن لديهم أية معرفة ولو  
سطحية بشئون النقود قد تركوا مهمة صنع النقود الى رجال جهلاء ،  
اكتفوا ، حيث هم لا يملكون درجة من المهارة تكفي لانشاء لوحة ، بأن  
يقلدوا على نحو غير دقيق الاشكال أو الرسوم التي كانت للنقود القديمة،  
الأفريقية أو الرومانية أو حتى لمبات شعوب أخرى ، والتي كانوا  
يستطيعون التزود بها أو التي يجدونها في الأقرب الى أنوائهم ، وكانوا  
ينقشون من حولها ، أو على الوجه الآخر من العملة ، بحروف عربية ،  
اسم أمير أو حاكم البلاد .

وحين أصبح هؤلاء أكثر تهرسا ، وحين استشعروا الفرر السذى  
ينجم من عملية تقليد غريبة لهذا الحد ، فقد سموا الى رسم الملامح  
والمالبس الخاصة بأبرائهم ، ومع ذلك ، بحيث لم يكن لهم بعد من هاد  
يحذون حذوه ، وحيث لم يكونوا بعد مهرة فى فن الرسم لحد يكفى لصنع  
تكوين ، فقد جاءت رسومهم أكثر دمداة للسخرية وأكثر سوءا عند  
التنفيذ ، مثال ذلك تلك الصور أو الأشكال التى يرسمون فيها الأمير  
جالسا فوق أريكة أو ديوان (٣) وساقاه متشابكتان على طريقة الاتراك ،  
ممسكا بيده سيف ، وبالأخرى رأسا مقطوعة .

وإذا كان المرء لايقابل الا نادرا ، فى مجال التجارة والمسكوكات فى  
أوربا سوى عملات نحاسية تحمل هذه الرسوم التى تحدثنا منها ، فقد  
يكون بمقدورنا أن نقدم سببا لذلك أن العملات الذهبية والفضية يشتد عليها  
الطلب من جانب لتتخذ منها النساء زينة ، فلا تخرج الا فيما ندر من أيدى  
الحريم ، وأن قيمتها الحقيقية — من جهة أخرى — قد حددت فى مختلف  
الظروف أولئك الذين يقتنونها بقصد امادة بيعها ولكى يتم صهرها ، الى  
الصرايين والصافى واليهود الذين يمونون ( بهذين المعنيين ) دور سك  
النقود فى تركيا ، بحيث أصبحت هذه العملات نادرة ، أو لعلها قدأختلت  
بشكل تام . ومفضلا من ذلك كله فإن النقود النحاسية قد ضربت بكميات  
بكميات هائلة للغاية ، وبصفة خاصة فى اوقات الاضطرابات والمحن ،  
حين يكاد يصبح النحاس هو العملة الوحيدة المتداولة .

ومع انه من المحتمل أن يكون الكثير من هذه المسكوكات قد ضرب  
بواسطة شعوب مسيحية ، طبقا لراى المسبو تيرسين ، وبرغم أن لدينا  
ما يجعلنا على الظن بصفة خاصة بوجود عدد كبير من النقود الزائفة بين  
هذه العملات ، صنعت داخل البلاد ، أو تسربت اليها من بلدان مجاورة ،  
فمن المؤكد ، مع ذلك ، أن المسلمين انفسهم قد سكوا بعضا من هذه  
النقود ، فى عصور الاسلام الأولى على الأقل .

---

(٣) كلمة جاءت من الفارسية ، تعنى فى الأصل أريكة أو نوما من  
المقاعد بالغة الانخفاض تزينها مربعات يجلس فوقها الشرقيون ، وتعنى  
بصفة مابة جماعة أو تجمعا من أشخاص جالسين ، ومن هنا جاءت الكلمة  
الفرنسية douane أى الجمارك أو المكوس أو ديوان (تصر) الجمارك .



ولما كانت عادة رسم صور الأبراء أو رسم اشكال مخططة تتخذ من البشر والحيوانات رموزاً ، شائعة منذ مخطف الشموب عندنا استقر الاسلام ، فقد اتبع العرب هذه المادة أو قلدها ، حين لم تكن كراهيتهم للصور بعد تد أصبحت عامة ، ويمكن القول بأن هذه الكراهية قد تطورت تدريجياً بعد ذلك الى أن دخلت - كما يمكننا القول - في مجال القانون .

ومما يذكر مؤلفون متفرقون ، فإن النبي (ص) نفسه قد استخدم نقوداً كانت متداولة في مصور الوثنية ، لكنه تركها على حالتها نفسها التي كانت عليها قبل نشأة الدين الجديد ، ولقد عمل أبو بكر الذي خلف النبي محمداً الشيء نفسه ، كما ترك أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب ، الذي فتح مصر وسوريا والعراق ، النقود على طرزها القديمة نفسها حتى العام الثامن عشرة من الهجرة ( ٦٣٩ من تقويمنا ) ملصها أمر ، طبقاً لما يورده القريزي ، بأن تضرب دراهم على الشكل نفسه ، وبالنقوش نفسها التي كانت تستخدم في زمن كسرى (٤) ، واكتفى بأن أضاف على بعض منها عبارة « الحمد لله » ، وعلى بعض آخر عبارة « محمد رسول الله » ، وعلى بعض ثالث « لا اله الا الله » . وعلى البعض الرابع في النهاية كلمة « عمر » ، وقد نستنتج من هذا النص أن الدراهم التي أمر عمر بضربها تقليداً لدراهم ملوك فارس كانت تحمل صوراً ، وأن الحواشي كانت مكتوبة بالفارسية .

وفي نحو العام السادس والأربعين من الهجرة ( ٦٩٦ أم ٦٩٧ من تقويمنا ) أمر عبد الملك بن مروان بأن تضرب دنائير ودراهم في كل من مصر والعراق ، وعندما وصلت مسكوكاته هذه الى المدينة ، حيث لم يزل بها بعض من صحابة الرسول فإن هؤلاء لم يستهجنوا فيها الا طريقة دمج نقوشها ، وحيث كانت هذه النقود تحمل صورة فقد أضاف القريزي بأن سعيداً بن مسعب قد استخدمها دون أن يجد فيها ما ينتقده .

ويبدو أن رسم صور الحيوانات أقل تنميراً للمسلمين ، وبصفة خاصة صورة الأسد ، ونرى هذه الصورة بصفة عامة في أعمال النقش والحفر

---

(٤) كسرو ، هو اسم فارسي محض ( خسرو ) ، ويلفظه العرب كسرى ، وهو الاسم الذي يطلقونه بصفة عامة على ملوك فارس .

وعلى الرمسيوم التى تستخدم زينة فى بيوتهم. والثالث ، وتحمل كل مسلمهم على مقدمتها صورة محفورة أو نرسونة لاسد ،

وقد أمر الظاهر ركن الدين ببيرس ، الذى ارتقى العرش فى العام ٦٥٨ من الهجرة ( ١٢٦٠ من تقويمنا ) بفرب دراهم سميت بالدرهم الظاهرى ، وأمر بأن يرسم عليها شعاره وهو صورة الاسد ، ولدينا واحدة من هذه القطع الفضية التى تحمل تحت الحواشى المسكوبة بالعربية صورة اسد يجرى مائرا ماء (٥) .

ويذكر أبو الفرج فى كتابه عن تاريخ مصر أن السلطان غياث الدين ابن كيقباد ، من الأسرة السلجوقية ، أراد بدائع من حبه لزوجه ، التى كانت ابنة أحد أمراء جورجيا أن يضع صورتها فوق العملات التى أمر بسكها ، وأنه قد تلقى النصيحة بأن يضع عليها طالعهم ، والذي كان مباركة من شمس على صورة اسد .

وقد نشر أتلر فى مؤلفه *Musée Borgien* قطعة نقد عربية نجد عليها صورة شمس تحت صورة اسد ، وعلى وجهيها كليهما صورة نجمة ، وتحمل هذه تاريخ العام ٦٣٧ من الهجرة ( ١٢٣٩ أو ١٢٤٠ من التقويم الميلادى ) .

ويحوز المسيو مارسيل *Marcel* (٦) قطعة نقود تحمل النقش نفسه .

### ثانيا : النقوش الدينية أو المقتبسة من القرآن

استقرت المادة التى تقضى بالا توضع على النقود سوى حواشى بسيطة منذ وقت مبكر ، وهذا واحد من أقوى الأسباب التى تدفعنا الى الظن بأن القطع النحاسية التى تحدثنا عنها هى عملات زائفة أو أنها لم تضرب بين المسلمين ، حيث تكاد تعود فى غالبيتها الى القرن السادس أو

---

(٥) انظر جدول العملات المعلق بهذه الدراسة ، وتحمل هذه العملة الرقم ٥٤ .  
(٦) أحمد. مؤلفى وصف مصر وله دراسة عن النقوش السكوية على المباني الأثرية المصرية. وله دراسة أخرى عن مقياس الروضة فى مصر .

السابع من الهجرة ( الثالث أو الرابع عشر من تقويمنا ) ، وترتبط بالأسرة السلجوقية ، في الوقت الذي توجد فيه نقود ذهبية وفضية ونحاسية قد ضربت منذ القرن الأول من الهجرة ( السابع الميلادي ) لا تحمل مسورا وإنما مجرد حواشي ، ونجد مثيلات لها ضربت بيد السلجقة أنفسهم .

وينسب إلى عبد الملك بن مروان ، الذي بدأ حكمه في العام الخامس والستون من الهجرة ( ٦٨٥ ميلادية ) إنشاء نمط جديد إسلامي ( في مجال المسكوكات ) يشتمل فقط على حواشي بغير صور .

ويقال أنه قد تبنى هذا الإجراء تبعا لنصيحة يزيد بن خالد بن يزيد الذي أخبره بأن أحبار الشعوب التي تقتنى ( أو نزلت عليها ) السكك القديمة المقدسة يزعمون أن الحكماء الذين طال بهم العمر هم أولئك الذين قدسوا اسم الله فوق عملاتهم .

ومطابقا لرواية أخرى فإن ابن مروان بعد أن ذكر اسم النبي (ص) على رأس واحد من كتبه إلى إمبراطور الروم . تلقى من هذا الأخير ، الذي لم يقع في نفسه سلوك ابن مروان وقتما حسنا ، ردا يقول فيه « إذا لم تعدل عن هذا الأسلوب في السلوك ، فسنذكر اسم نبيكم فوق دنانيرنا بالفاظ لن تكون مرضية لَكُمْ » ، وصدمت هذه الكلمات ابن مروان ، ونصحته خالد بن يزيد حين استشاره بأن يفتخر نمطا إسلاميا ( في مجال النقود ) وأن يكف عن استخدام الدنانير الرومية ، وهو ما فعل .

ونقرأ في مرآة الزمان أن عبد الملك بن مروان ، في العام الخامس والسبعين من الهجرة ( ٦٩٥ أو ٦٩٦ من تقويمنا ) حين وجد دراهم ودنانير تحمل تاريخا سابقا على الإسلام بأربعمائة عام ، وعليها نقش يقول: باسم الأب والابن والروح القدس ، قد أمر بصهرها ، وبأن توضع فوق العملات التي استخدمت هذه النقود المصهورة في صنعها : اسم الله ورسوله وبعض آيات من القرآن .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الحواشي المختلفة عبارات دينية اختارها الحاكم أو هي من أقواله أو من اختيار الشخص الذي وكل إليه أمر صنع النقود ، أو صارت آيات أو نصوصا اقتبست حرفيا من القرآن .

ولكى نعطى فكرة من هذه النقوش أو الحواشي ، سنذكر تلك التى كتبت بخط كوفى والتى يحملها دينار نقلناه معنا من مصر :

على الوجه ا ، وفى ثلاثة سطور ، نجد الشعر الإسلامى :

لا اله الا  
الله وحده  
لا شريك له

وفى الحاشية ، فى سطر دائرى ، نجد هذا النص المتعبس من احدى آيات القرآن : محمد رسول الله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .

ونجد على الوجه ب ، وفى ثلاثة سطور . هذا النص المأخوذ من السورة ١١٢ من القرآن :

الله احد الله  
القميد لم يلد  
ولم يولد

ونجد فى الحاشية ، فى سطر دائرى :

بسم الله ضرب هذا الدينار سنة سبع وتسعين [ ٧١٦ من تقويمنا ] .

وقد أورد المسيو تيزسين رسما لدينار ، مماثل ( اللوحة الاولى رقم ١ ) مقب مقدمته من من النقود عند المسلمين .

وكما نرى ، فإنه لم يوضح على هذه النماذج لا المكان الذى صنعت فيه ولا اسم الأمير الحاكم ، ومن المعروف أن هذه النماذج قد ضربت فى دمشق . وتحمل دراهم تنتمى الى العهد نفسه ، بالأشكال الى حواشى مماثلة ، اسم مدينة دمشق ، وقد كانت مصر على الدوام ، منذ فتحها وحتى بداية القرن الثالث الهجرى ، مقرا لأحد الأمراء ، وكانت عملتها النقدية هى العملة نفسها التى يصدرها الخلفاء . وتقدم الدراهم المعزية التى ضربت فى القاهرة فى العام ٣٥٨ من الهجرة ( ٩٦٩ من تقويمنا ) ، وطبقا لما يورده القريزى ، النصوص نفسها من القرآن .

وكانت هذه النقوش تزيد أو تنقص تبعاً لاتساع أو ضيق سطح القطعة النقدية أو تبعاً لما ان كانت تستبدل بهذه النقوش أسماء أو العلامات الخلفية أو نوابه وولائه واسم المدينة . وان كانت الكلمات التي نراها في أغلب الأحيان والتي استمرت باقية لأطول وقت على مخلف القطع النقدية هي تلك التي تدل على شعار الإيمان بالمدينة الإسلامية ( الشهادة ) : لا إله إلا الله محمد رسول الله وقد وجدناها على نقود القرن السابع الهجري [ الثالث عشر من تقويمنا ] (١) .

ولكى نلم بهذه النصوص المخلفة يمكننا أن نرجع الى مقالة القريري والى المؤلفات المخلفة التي نشرت من النقود الإسلامية ، وبصفة خاصة ، المتحف السكوي Museum saski لألتر ، وكذلك مؤلف المسيو نيسين ، والى مقالة المسيو مارسيل من المسكوكات العربية والسكوية في كتاب وصف مصر .

وتد استهجن بعض الناس عادة تدوين عبارات دينية فوق النقود ، في ذلك الوقت ، واستهجنها بصفة خاصة قارئ القرآن الذين استشاطوا غضباً أو وجدوها بمثابة اهانة أن يروا اسم الله والرسول وآيات القرآن تساق في لغة دارجة أو سوقية (٢) . فوق نقود هي عرضة لأن يحملها اليهود والنصارى والكنار والرجال على غير طهارة والنساء وقت المعيش أو غير مطهورات (٣) بل أن بعض الفقهاء المسلمين قد حرم استخدامها على الناس عندما لا يكونون في حالة الطهارة التي يوجبها الشرع .

ومع ذلك فإن فقهاء آخرين لم يكونوا من الرأي نفسه ، وقد اجاب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز هذه الاجابة التي تسترعى الانتباه ، حين اقترح عليه أحدهم أن يحذف هذه العبارات الدينية ، اتريجون أن تظن الأمم أننا غيرنا عقيدتنا في إله واحد وفي نبينا ؟!

---

(١) وبصفة خاصة نقود ببيرس التي سبقت الإشارة إليها ، القطعة رقم ٥٤ ( بالجدول ) .

(٢) استخدم الخط الفارسي في البداية .

(٣) الترجمة هنا ترجمة للمعنى . ( المترجم )

وبرغم ذلك ، فبعد هذا بوقت طويل فقد انتهى الامر بذلك الرأى الذى كان ينظر الى هذه العادة باعتبارها رجسا ان انتصر وظهر على غيره من الآراء ، ولم يعد يوضع فوق العبارات الا اسم الحاكم والقاب . وتاريخ ارتقائه وتاريخ سك العملة والمكان الذى سكته فيه .

### ثالثا : أسماء والقاب الأمراء

وبالإضافة الى هذه العبارات الدينية ، كانت النقود تحمل فى بعض الأحيان اسم الخليفة أو الأمير الحاكم .

ويبدو أن أبا جعفر المنصور ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٣٦٠ هـ من الهجرة ( ٧٥٤ من تقويمنا ) هو أول خليفة عباسى يابر بوضع اسمه على النقود ، وإن يكن من الملاحظ أن ذلك لم يحدث الا منذ العام ١٥٣ ( ٧٧٠ من تقويمنا ) ، أما النقود التى تعود الى السنوات السابقة على ذلك فلم تكن تحمل سوى نصوص من القرآن .

وحين أصبح الأمير أبو العباس أحمد بن طولون مطلق السلطة فى مصر ( أى حين استقل تماما بحكم مصر ) ، كما سبق لنا القول ، أمر بأن تضرب نقود لطفه قد أمر بأن ينقش عليها اسمه .

ونتيجة لذلك ، فلما نعرف متى توقف تدوين أو نقش العبارات الدينية فوق النقود المصرية بحيث لم تعد تحمل سوى أسماء والقاب الأمير الحاكم ، ولابد أن هذه العادة الأخيرة تعود الى سلاطين آل عثمان ، ونعتقد أنها قد بدأت فى عهد مراد بن أورخان الذى ارتقى العرش فى العام ٧٦١ من الهجرة ( ١٣٦٠ من التقويم الميلادى ) .

وكان اسم الأمير ينقش كاملا ، بالأحرف كاملة ، وليس فى شكل توفيق أو تاشير ( طغراء ) ، ويليه اسم والده ، جريا وراء العادة التى نقلوها عن العرب .

وهكذا نستطيع ، عن طريق هذا التوسع فى نقش اسم والد الحاكم ، أن نميز السلاطين الذين يحملون الاسم نفسه ، فلم تكن لدى العرب عادة التمييز بين هؤلاء عن طريق أسماء رتبة كما نفعل نحن بالنسبة للممكنا ؛

برانسوا الاول ، هنرى الرابع ، لويس الثالث عشر ، وحين نطلق اسما  
مراد (٨) الثانى ومراد الثالث ومحمد الثانى ومصطفى الثالث ، متبعا لنمط  
ذلك استجابة لعادة تتبعها نحن فى اوربا .

لذلك فنحن نقرأ على العملات التركية اسما :

مراد بن محمد

مراد بن سليم

محمد بن مراد

مصطفى بن احمد

سليم بن مصطفى

وتتميز الطريقة التى يتبعها الاوربيون فى الإشارة الى ملوكهم انها  
تدلنا على الترتيب الذى جاء عليه الأبرام الذين يحملون الاسم نفسه ، فى  
حين ان الطريقة العربية ، لا تدلنا بشكل موضوعى بذلك منصب ، بل انها  
تبقى مزيدا من الشكوك وعدم الدقة عندما يحدث أن يتكرر كل من اسم  
الأب والابن كما نجد ذلك عند كثير من السلاطين ، وهكذا نجد لدينا اثنين  
من السلاطين باسم محمد بن مراد ، أو ( طبقا لما اتبعناه فى الإشارة اليهما )  
محمد الثانى ومحمد الثالث ، واثنين آخرين باسم احمد بن محمد وهما  
أحمد A hmed الأول واحمد الثالث ، واثنين ثالثين باسم مصطفى بن  
محمد ، وهما مصطفى الأول ومصطفى الثانى .

وهناك عملات ذهبية من الزر محبوب كتبت عليها الاسماء هكذا  
بالحروف كاملة (٩) ، وهى تلك التى استمر ضربها حتى الوقت الذى شاع  
فيه بصفة تكاد تكون عامة تمثيل اسم السلطان على شكل نوع من التوقيع  
أو التأشير ، وقد جاءت هذه العادة من القسطنطينية ، ويطلق اسم

---

(٨) مراد هو ما نطلق عليه اسم امورات Amurath.

(٩) انظر لوحات النقود ، الإشكل ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، وهى التى  
رثبت فى جدول النقود الذهبية بالأرقام من ٢٧ الى ٣١ ، ٣٩ ، ومن ٤١  
الى ٤٤ .

## طغراء (١٠) على الحروف أو التوقيع المختصر للسلطان .

أما قطع الفندقى ، وكذلك القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى . وكذلك الربيعات و قطع المدينى ، بل وأحيانا قطع الجديد ، فلم تكن تحبل على الوجه سوى هذه الطغراء ، التى تشغل كل وجه القطعة ، أما وحدها ، وأما بصحبة بعض الزخارف المنقوشة على هيئة ورود صغيرة والتى تستخدم بمثابة زينة .

ولما لمى العملات الذهبية التى يكتب فيها اسم الأمير على شكل توقيع أو تأثير تشغل الطغراء الجزء الأعلى من الوجه أ ، كما يمكننا أن نرى ذلك فوق القطع الذهبية التى رسمناها فى الأشكال أرقام ١٢ ، ١٣ ، ( من اللوحة الثانية ) و هـ ( من اللوحة الأولى ) [ ١٠ ، ١٢ ، ١١ من اللوحة الأصلية بهذا الترتيب ] . وهذا الرمز أو التوقيع ، طبقا لما يورده المسيو تيخسين لا يمثل فقط اسم السلطان مجدولا ومتشابكا فى خطوطه ، بل أنه يصور كذلك ، إذا ما نظرنا إليه من الجانب ، فارسا يجرى وقد أطلق لخصاله العنان ، وهو أمر ييخذ بالنسبة للمسلمين احتراماً حافظاً ، يتناسب بصفة عامة مع الروح القتالية عند الأتراك وهم الذين كانوا يغفلدون القتال على ظهور الخيل فيما مضى .

ومن جهة أخرى ، فمنصح أن العرب ، شأنهم فى ذلك شأن الإغريق فيما مضى ، فى أوقات انحدار الثقة السليم ، وكما هو الحال عند كتابنا ممن يتقنون بهارة يدوية تفوق مهارتهم فى التعمير ، يولون أهمية كبرى لهذه اللعبة الصبيانية التى يصنعون فيها منذ كتابتهم ، ويوانسطة الحروف وخطوط الريشة الطيور والحيوانات المخططة الخ ومع ذلك فإن فكرة محاولة تشبيه تأثير السلطان برجل يمتطى جواده قد جاءت فيما يبين من بعيد ، بل تبتدأ أيضا بتكلفة ومصطنعة أكثر مما نجد عليه غالبية اتصالاتهم .

أما الأمر المؤكد فهو أننا نستطيع أن نميز فى هذه الرموز ، بالإضافة الى الخطوط المخططة ، التى لا تستخدم فى المادة الا على سبيل الزخرفة ،

(١٠) طغراء ( أو طغراء ) ، وهى كلمة تركية ، تختلف عن كلمة طغراى التى تعنى الحقيقة والتى يقدمها المسيو تيخسين باعتبارها اشتقاقا من هذه الكلمة الدالة على توقيع أو تأثير السلطان ؛



حروفا من اسم السلطان مجدولة ومتداخلة على نحو قريب الشبه من شكل  
الطغراء أو التافئير . ونلاحظ في بعض الأحيان كذلك اسم والد السلطان ،  
كما نلاحظ بصيغة دائمة وجود لقب خان (١١) ومعناه الإمبراطور .

ويقدم المسيو تيخسين في مقدمته مؤلفه من النقود عند المسلمين ،  
ص ١٩ ، وما بعدها ، سلسلة الخلفاء الأول ، وخلفاء الأمويين ، وخلفاء  
العباسيين الذين ظلت مصر تابعة لإمبراطوريتهم لوقت طويل ، ويقدم في  
ص ١١٤ سلسلة الخلفاء الفاطميين الذين سيطر بعض منهم على مصر ،  
وفي ص ٢٣ سلسلة الخلفاء العباسيين الذين تولوا الخلافة التي خلقتها  
سلاطين مصر بعد موت المستعصم بالله ، وفي ص ٢٨ سلسلة الأيوبيين  
الذين اتخذوا في مصر لقب ملك ، أما بالنسبة لقائمة المماليك فقد أحال  
إلى قوائم المسيو دى جنى M. de Guignes ، ويقدم في النهاية في ص  
١٧٣ قائمة بسلاطين القسطنطينية ، والتي يثبت أن نضيف إليها اليوم  
أسماء مصطفى بن عبد الحميد أو مصطفى الرابع الذي ارتقى العرش في  
العام الهجري ١٢٢٢ ( ٢٧ فبراير ١٨٠٨ ) ومحمود بن عبد الحميد أو  
محمود الثاني أو محمد السادس الذي ارتقى العرش في ١٢٢٣ من الهجرة  
( ١١ أغسطس ١٨٠٨ ) .

وكان الحكام أو الأمراء يضيفون بصيغة عامة كنيات والقبائل مختلفة  
إلى أسمائهم .

وكانت هذه الألقاب في العادة ألقابا دينية مثل عبد الله أي خادم  
الرب ، والظاهر بأمر الله الذي سماه أو انتصر بعشيقة الله ، والناصر  
لدين الله أي الذي يعمل على نصرته الدين ، والمنصور بالله والمستنصر  
بالله أي الذي ينصره الله أو يستمد من الله النصر . وهذه الألقاب  
« بالله » قد استخدمها على التوالي كافة الأمراء العباسيين على وجه  
التقريب والحقوها هم بكنياتهم بدءا من المعتصم بالله بن هارون الرشيد  
الذي بدأ حكمه في الصباح ٢١٨ من الهجرة ( ٨٣٣ م تقريبا ) وحتى  
المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين المقيمين ببغداد والذي لقي حتفه

---

(١١) يقال على الدوام الخان الأكبر للعتار .

( م ٨ - وصف مصر ) .

فى العام ٦٥٦ هـ ( ١٢٥٨ م ) حين استولت على هذه المدينة قوات امبراطور المغول منكوخان بقيادة هولكو .

اما الخلفاء من سلالة العباسيين الذين نصبهم سلاطين مصر او اعتبروا بهم مقرب موت المستعصم بالله تاركين لهم ظلا من السلطة او بمعنى اصح لقباً لا فاعلية له وشرف تدوين اسمهم على العملات النقدية فقد ظلوا فى غالبيتهم ، يضيفون الى القابهم كلمة « الله » بدءاً من المستنصر بالله فى العام ٦٥٩ هـ ( ١٢٦٠ من تقويمنا ) حتى المتوكل على الله آخر انخلاء العباسيين الذى اصطحبه السلطان سليم الاول معه الى القسطنطينية بعد ان تم له غزو مصر (١٦) .

وقد اتخذ الخلفاء الفاطميون القادمون من افريقيا واسبانيا كنيات مشابهة .

ونتشابه هذه العبارات الدينية المحققة باسماء الخلفاء مع تعبير Dei gratia أى بفضل الله والتي دونت لوقت طويل ، اما كاملة وأما مختصرة فوق عملات كثير من الامراء المسيحيين ، وبصفة خاصة فوق النقود الفرنسية .

اما الاغلب التى اتخذتها الاسرة الايوبية التى بدأ حكمها لمصر فى العام ٥٦٨ هـ ( ١١٧٣ م ) ، والتي تسمت على هذا النحو باسم ايوب والى صلاح الدين فقد كانت تنتهى بكلمة الدين (١٦) أى عقيدة الاسلام بدلا من ان تنتهى بكلمة الله أى الرب ، مثل صلاح الدين أى اصلاح او امن الدين، ونصر الدين بمعنى دعم ومساندة الدين ، وسيف الدين ونجم الدين وغياث الدين أى خاليه، وهذه الكنية الاخيرة كانت الكنية التى اتخذها المعظم (١٧) الذى بدأ حكمه فى العام ٦٤٧ هـ ( ١٢٤٩ م ) والذى انتهت بنهاية حكمه

---

(١٢) فى العام ٩٢٢ هـ (١٥١٦م) لهر سليم كذلك بأن يشق على احد ابواب القاهرة ( باب زويلة ) طومان باى آخر سلاطين مصر ، وقد تم ذلك فى العام ٩٢٣ هـ ( ١٥١٧ من تقويمنا ) .

(١٣) عندما تاتى اداة التعريف ال ايام كلمة تبدأ بحرف من الحروف التى يسميها العرب الحروف الشمسية ، يحل اول حرف فى الكلمة عند النطق محل اللام فبدلا من ان تقول تقى الدين ( بقسكين اللام وكسر الدال ) تقول ادين ( يحذف اللام وتشديد وكسر الدال ) .

(١٤) ولكنه اشتهر باسم توران شاه .

الأسرة الأيوبية . ولمى بعض الأحيان كانت هذه الانقلاب تاتى للتخيم أو للتعظيم مثل الملك العادل ، والسلطان الأعظم أى بالغ القوة والنفوذ ، والناصر ، وتبرز هذه الكنية أو اللقب بشكل خاص سلالة المماليك الشراكسة الذين استولوا على حكم مصر .

وكان الأيوبيون فى مصر ، بدءاً من صلاح الدين فى العام ٥٦٨ هـ ( ١١٧٣ م ) حتى المعظم غياث الدين ، يسمون اسمهم بلقب الملك ، وسار على نهجهم كل من المماليك البحرية والمماليك الشراكسة .

أما لقب سلطان فقد اتخذه أمراء متفرقون منذ زمان مضارب فى القدم ، وبناءه بشكل دائم الأباطرة الأتراك فى القسطنطينية وجملوه على الدوام يسبق أسمائهم .

وكانوا يضيفون بعد اسمهم واسم آبائهم ، سواء كانت النقود تحمل الاسم كاملاً أو فى شكل تاشير أو طغراء ، كلمة خان ، وكما نقرأ على الوجه الثانى (ب) من العملة هذه الكلمات مرتبة فى أربعة سطور :

**سلطان ألبيرين**

**وخقان البحرين**

**السلطان بن**

**السلطان (١٥)**

ولم تخطف هذه الألقاب قط فوق العملات الذهبية من الزرمحبيب منذ زمان طويل ، وتنتسب أقدم قطعة رأينا عليها هذه الألقاب لمراد بن سليم الذى ارتقى العرش فى العام ٩٨٢ هـ ( ١٥٧٤ من تقويمنا ) ، ولعلها كانت تنتمى لفترة سابقة ، بيد أننا نجد أنفسنا نعود فى غالبية الأحيان ، فوق النقود الذهبية التذكارية ، الى حواشى قديمة ، فبدلاً من أن يوضع اسم السلطان فى شكل تاشير أو طغراء ، نجدهم يعودون فى بعض الأحيان الى عادة كتابة اسم السلطان بكل حروفه ، وبدلاً من القاب الحاكم التى

---

(١٥) ألبيرين : أى الأرضين أى أوروبا وآسيا ، والبحرين : أى البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، أما كلمة خاقان فتعنى عند التتار كلمة : ملك .

انتهينا من ذكرها ، نراهم يعاودون استخدام القالب أخرى كانت مستعملة  
فى أزمنة اسبق ، وهكذا نقطع على القطعة الذهبية التذكارية المرسومة  
فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الاولى والتي لا تحمل قط تائشيراً او تلتفراً ،  
وعلى الوجه أ منها :

سلطان مصطفى

بن أحمد خان

عز نصره ضرب

فى مصر سنة

١١٧١

[ أى فى العام ١٧٥٧ من تقويمنا ]

وعلى الوجه ب :

ضارب القصر

صاحب العز والقصر

فى

البر والبحر

٨٧

[ أى فى العام ٨٧-١١ هـ ويوافق ١٧٧٤ م ]

وهى السنة التى ضربت فيها هذه العجلة التى لابد أن ننسبها الى  
المملوك محمد بك ( أبى الذهب ) الذى خلف فى هذا العام على بك الشهير  
والذى جمع الى سلطة شيخ البلد التى اغتصبها من سيده وولى نعمته  
على ( بك ) ، لقب باشا الذى انعم عليه به السلطان مصطفى .

وهذه الصيغة هى على وجه الدقة الصيغة نفسها التى نجدها فوق  
العملات الذهبية التى يذكرها المسيو تبخسين والتى تنتمى لعهود عديدة  
كما تدل على ذلك سنوات التتويج أو التتويج ١٧٤ هـ ( ١٥٦٦ م ) ،  
٩٨٢ هـ ( ١٥٧٤ م ) ، ١٠٠٣ هـ ( ١٥٩٥ م ) ، ١١٤٣ هـ ( ١٧٣٠ م ) ، والتى  
ضربت فى القسطنطينية والقاهرة والجزائر المدينة وتونس المدينة  
وطرابلس ( ١٦١ ) ، وهى الصيغة نفسها كذلك التى نجدها على نقود ذهبية  
ذات قطر اقل والتى نشرها المسيو بونفيل Bonville برقم ١٦ من النقود  
الذهبية التركية التى ضربت فى عهد على بك ، كما سنوضح فيما بعد ،

أما السنة التي صنعت فيها وهي ١١٨٣ هـ ( ١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م ) ، لمى  
سابقة بأربع سنوات على تلك السنة التي ضربت فيها القطعة الذهبية  
التي ورد ذكرها من قبل .

#### رابعاً : الأسماء والألقاب والحروف المميزة

##### لنواب السلطان والحكام في مصر الخ

في بعض الأحيان كانت النقود تحمل ، بالإضافة الى اسماء الملوك  
أو السلاطين الذين كانت مصر تابعة لهم ، اسماء النواب أو اسم ابن  
الخليفة المرشح ليكون خليفته ( ولى العهد ) واسم حاكم مصر الخ مع  
اضافة كلمة « مما أمر به الخليفة » ( ١٧ ) في بعض الأحيان أو « مما أمر  
به » ( ١٨ ) أحياناً أخرى ، أو بدون هذه العبارة في غالبية الأحيان ، وكما  
نرى على سبيل المثال ، فوق دينار حملنا عليه وأوردنا هنا حواشيه ،  
التي بدت لنا بالتمة الإهية إذ بينت عليه سنة ومكان الصنع .

ويجبل الوجه الأمامي النصوص القرائية نفسها التي نجدها على الدينار  
الذي تناولناه في ص ٣٥٣ من هذه الدراسة ، فيما عدا أننا نجد في منتصف  
القطعة ، أعلا الرمز ، اسم المأمون ، وهو الخليفة المسلم السادس  
والعشرون ، والسابع من خلفاء العباسيين ، والإبن الثاني لهارون الرشيد  
والذي بدأ الحكم في العام ١٩٨ هـ ( ٨١٣ من تقويمنا ) .

وعلى الوجه ب ، في منتصف القطعة ، وفوق صيغة : محمد رسول  
الله ، نقرأ اسم : « ظاهر » ، وعند أسفل هذه الصيغة نجد اسم :  
السري . أما ظاهر ، فكان الوزير ، وكان يتمتع بكل ثقة ومحبة المأمون  
الذي منحه بعد ذلك بوقت قصير حكم إقليم خوراسان وكل الشرق حيث  
استغل بالامر هناك ، أما السري فكان حاكماً لمصر ، والذي تولى بها  
في العام ٢٠٥ من الهجرة ( ٨٢٠ من تقويمنا ) .

---

( ١٧ ) حول هذه الصيغة ، انظر المرجع السابق ، تأليف تيجسبن ،  
ص ٦٦ وما بعدها .

( ١٨ ) مع بناء الفعل للمجهول .

أما على حواف القطعة ، وبدانثرها فنقرأ :

بسم الله ضرب هذا الدينسار بمصر سنة ثلث ( ثلاث ) ومائتين  
( اى ٨١٨ - ٨١٩ م ) .

وهذا التاريخ يثير الفضول حيث كان ابراهيم بن المهدي قد حل في  
الخلافة محل المأمون في العام ٢٠٢ من الهجرة ( ٨١٧ أو ٨١٨ م ) وان  
كان قد عزل في العام ٢٠٣ من الهجرة ( ٨١٨ أو ٨١٩ م ) ، وتبرهن هذه  
المسكوكة التي نعرض لها هنا ان السلطة قد أعيدت الى المأمون في العام  
٢٠٢ من الهجرة ، او تدل على الأقل ، ان النقود حتى هذه السنة كانت  
لا تزال تضرب باسمه .

ولم يكن يدون فوق العملات المخطئة - فيما نرى - سوى اسم  
الوزير او نائب الخليفة ، برغم أن هذا الوزير لم يعلن نفسه قط مستقلاً ،  
في حين رأينا أن هؤلاء الذين استولوا على السلطة ، في أزمئة أخرى ،  
وأعلنوا من أنفسهم ملوكاً أو سلاطين ، قد ظلوا يحتفظون ، على النقود  
أنى أمروا بأن توضع عليها أسماءهم والقابهم ، باستثناء الخلفاء الذين لم  
يمودوا بمرتبة لهم بسلطة على الإطلاق ، وذلك إما لكي يقدموا لهؤلاء  
ولاء لن يترتب عليه أى التزام ، وإما لكي لا يخطوا الشكوك على مسكوكاتهم  
الجديدة التي أمروا بصنعها .

وفي عصور أكثر حداثة ، أضاف شيخ البلد ( حاكمها أو سيدها ) (١٩)  
والباشوات والبيكات الذين كانت تبهمهم دور سك النقود ( الضريخانة )  
الحرف الأول أو الحرفين الأولين من أسمائهم على قطع النقود ، في مودود  
مخطئة ، كعلامات مميزة ، وكانت هذه الحروف توجد في أماكن متفرقة ،  
فنجدها على الفندقل نحو: أسفل القطعة ، على الوجه ب قبل أو بعد  
تاريخ التخصيب أو التوقيع والمعبر عنه بالأرقام ، كما يمكننا أن نرى ذلك  
على قطعة الفندقل المرسومة في الشكل رقم ٨ من اللوحة الثانية ( ٤  
من اللوحة الأصلية ) وعلى النصفية ( نصف فندقل ) المرسومة في الشكل

---

(١٩) لقب أو منصب لا يرجع أنشاؤه الى ما قبل العام ١١٦٧ من  
الهجرة [ ١٧٥٣ م ] .

رقم ٤ من اللوحة الأولى ( ٧ من اللوحة الأصلية ) ( ٢٠ ) حيث نجد الرقم ١١٤٣ وهو سنة تنصيب أو تتويج محمد بن مصطفى ( ١٧٣٠ من تقويمنا ) مسبوقة بالحرف س ( ٢١ ) . وتوجد قطع أخرى من الفندقل تعود للمعهد نفسه ، نرى عليها سنة التنصيب نفسها مقبوعة بحرف ن .

ونلاحظ كذلك ، على قطع فندقى القسطنطينية ، وبشكل خاص فوق القطع التذكارية ( أو الاستهلالية أى التى تضرب هند مستهل العام الهجرى الجديد ) منها حروفاً مميزة على الوجه ب نحو أعلا القطعة . وفوق حرف الباء من كلمة ضرب (  $\text{ضرب}$  ) ، وتلك هى قطع الفندقل التى نشرها المسيو بونفيل بارقام ٦ ، ٧ ، ٨ عن النقود الذهبية فى تركيا .

ونجد هذه الحروف الأولى فوق العملات الذهبية ، وعادة على الوجه ب عند نهاية السطر الثالث من الحاشية ، فوق الحرف الأخير من كلمة ابن وهو النون ( ٢٢ ) ، فى مكان الزخرف المرسوم على شكل ورود صغيرة أو فى مكان الطغرا التى نلاحظ وجودها على قطع نقود ذهبية أخرى وفوق الحرف نفسه .

أما العملات الذهبية التى لا تحمل حروفاً أولى أو طغرا ، والتى ضربت فى عهد مراد بن أحمد ( ٢٢ ) ، الذى اعتلى العرش عام ١٠٣٢ هـ ( ١٦٢٣ م ) والتى رسمناها فى الشكل رقم ١١ من اللوحة لتحمل « لام الف » ( ٧ ) .

ونلاحظ على الوجه ١ للقطعة الذهبية التى نشرها المسو بونفيل تم ترقيم ١٦ ، اللوحة الثانية ، عن النقود الذهبية التركية ، والتى نجد

---

( ٢٠ ) . انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، وانظر ايضا مقب هذه الدراسة قطع الفندقى المذكور بجدول النقود بارقام ١١ ، ١٣ ، ١٤ .  
( ٢١ ) انظر الجدول ، القطع من ١٠ الى ١٤ .

\* تبدو هذه الحروف فى رقم ٦ h وتقابل - أو ح ، وفى الأرقام ٧ ، ٨ عين ( م - ع ) أو م ب ولعلها الحروف الأولى لكلمتى عبد الله ( ٢٢ ) بن أو ابن ، وأحياناً نقرأ هذه وأحياناً نقرأ تلك فوق قطع النقود ، وإن كنا نقرأ الأخيرة فى أغلب الأحيان .

خواشيها وأطرافها هي الأطر والحواشي نفسها التي للمسكوكات الذهبية التذكارية التي حملنا على رسمها في الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى ( ١٢ من اللوحة الأصلية ) عند أعلى القطعة ، وفي مكان الإطار الوردى الذي تحمله العملة المشار إليها ( رقم ٦ من اللوحة الأولى في هذه الدراسة ) وجود حرفي العين واللام ، وهما الحرفان الأولان من اسم على بك ، موضوعين بعد كلمة سلطان وفوق كلمة مصطفى ، أما على الوجه فنجد الرقم ٨٣ الدال على أن هذه القطعة قد ضربت في العام ١١٨٣ من الهجرة ( ١٧٦٩ أو ١٧٧٠ من تقويمنا ) وهي الفترة التي استقل فيها على بك ، وعلى هذا فإن على بك لم يأمر قط بضرب النقود بسكته الخاصة ( أي باسمه ) كما يذكر المؤرخون ( ٢٤ ) ، وإنما ضربها بسكة السلطان الحاكم مصطفى بن أحمد ، فهو إذن لم يفعل سوى أن انتهج نهج شيخ البلد عندما أمر بنقش الحروف الأولى من اسمه فوق قطع النقود .

أما القطعة الذهبية التي نشرها بونفيل برقم ٩ من اللوحة الأولى الذهبية التركية فتحمل حرف صاد (ص) ( ٢٥ ) ، وقد ضربت هذه القطعة في القاهرة في عهد السلطان عثمان بن مصطفى الذي ارتقى العرش في انعام ١١٦٨ من الهجرة ( ١٧٥٤ من تقويمنا ) .

أما القطعة الذهبية التي رسمناها نحن في الشكل رقم ٥ من اللوحة الأولى ( ١١ من اللوحة الأصلية ) والتي ضربت في القاهرة في عهد مصطفى بن أحمد الذي تولى الحكم في العام ١١٧١ من الهجرة ( ١٧٥٧ من تقويمنا ) فتحمل حرفي الميم والدال ( ٢٦ ) ، ويلاحظ وجود هذين الحرفين

Volney, Voyage en Egypte et en Syrie, p. 110, ( ٢٤ )

1er Vol, édit 1787.

( ٢٥ ) وهو يتأصل حرف ال s عندنا ، وقد اتفقنا عند أعداد وصف مصر على أن نجعل ال s الفرنسية مقابلة للسين أو الصاد إذ نحن لا نستطيع في هروفا أن نبرز الفرق القائم بين النغمين الصوتيين لهذين الحرفين العربيين ، ويلجأ بعض المهتمين ، حتى يفرقوا بين الحرفين ، أن يجعلوا ال sh مقابلة للصاد . انظر التوضيح الوارد عقب مقدمة وصف مصر ) وقد وردت عقب مقدمة المسيو غورييه ، التي نشرناها ملحقاً بالمجلد الأول من الترجمة العربية ، الطبعة الثانية — المترجم ) .

( ٢٦ ) مد ، ولطيفها اختصار لأحمد أو محمد .



نُسيبها على قطعتين ذهبيتين نشرهما المسيو بوتفيل ، احداهما تفكرية برقم ١٥ والاخرى عادية نشرت برقم ١٤ ( اللوحة الثانية من النقود الذهبية التركية ) ، وقد ضربت كلتاها في القاهرة في العهد نفسه والسنة نفسها التي ضربت فيها القطعة الذهبية التي نشرناها نحن ، وان كان ذلك قد تم بسكة مغايرة ، كما نستطيع ان نرى ذلك عن طريق الاختلاف البين سواء في حبيبات الإطلال أو في حروف الكتابة .

وتتميز كل واحدة من هذه العملات الثلاث بأنها تحمل ، الى جانب الحروف المميزة التي انتهينا من الحديث عنها ، رقبا يدل على سنة الصنع ، وهو رقم لا نجده في غالبية القطع الذهبية الأخرى اذ ان الحرف المميز يشغل مكانه ( اى مكان الرقم ) .

وتحمل القطع الذهبية الأخرى ، التي تدخل ضمن جدول العملات الملحق بهذه الدراسة ، بأرقام مسلسلية هي ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، والتي تعود الى عهد مصطفى الذي تولى الحكم عام ١١٧١ هـ ( ١٧٥٧ م ) ، وفي مكان الثائيرة أو الطغراء المميزة الحرفين ميم طاء أو ميم صناد ( ٣٧ ) .

وهناك قطع ذهبية أخرى ، وردت برقم ٢٧ ( اللوحة رقم ٣ من النقود الذهبية التركية للمسيو بوتفيل ) ، ضربت في القاهرة ، في عهد سليم الذي تولى الحكم في العام ١٢٠٣ من الهجرة ( ١٧٨٩ من تقويمنا ) تحمل الحرفين : الف وسين ( ا س ) ، وهما الحرفان الأولان من اسم اسماعيل بك الذي ترك له حسن ، قاتقام باشا ، حكم مصر ، بعد حياته ضد البكويين ابراهيم ومراد ، والذي مات في جاثحة الطامعون الشهيرة بالقاهرة في العام ١٢٠٥ من الهجرة ( ١٧٩١ من تقويمنا ) .

واخيرا ، فهناك بين قطع النقود الذهبية والنصفيات التي ضربت ( في مصر ) في عهد الاحتلال الفرنسي عملات ضربت بمعرفتنا ، وقد احتفظنا ببعض منها ، وكان الحرف المميز الذي نقشناه عليها هو الحرف الفرنسي h ، وهو الحرف الأول من اسم القائد العام بوناپارت Bonaparte .

أما فيما يختص بالفروش التي أمر على بك بفرهه ، فإن الحروف الأولى من اسمه توجد على الوجه ب عند أعلى القطعة ، وفوق حرف الباء من كلمة غرب ، وفيها نجد حرف اللام متحدا بحرف الباء من كلمة غرب ، من طريق واحدة من هذه الزخارف المتكلمة. الشامة عند الكتاب العرب ، بطريقة تجعل منهما لاما وياه ( لى ) الأمر الذى تتكون معه كلمة على بأكملها كما نستطيع أن نرى فوق القطعة ذات الأربعين مدينى التى معنا والتي رسمناها فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثالثة ( و ١٦ من اللوحة الأصلية ) وفوق القطعة ذات العشرين مدينى والتي رسمناها فى الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة ( ١٨ من اللوحة الأصلية ) .

وتتميز قطع المدينى التى غربت فى عهد على بك بنفس الحروف الأولى والتي رقت بطريقة مشابهة ، وقد نشرنا صورة واحدة منها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة ( ٢٠ من اللوحة الأصلية ) . وفى الوقت نفسه فإنفسا نجد فى فروش على بك خاصية بالغة الأهمية ، إذ راق له أن يغير فى سنة الإصدار ( أو السنة التى حصلها القطعة النقدية ) جعلها سنة ١١٨٣ هـ ( ١٧٦٦ أو ١٧٧٠ م ) بدلا من العام ١١٧١ هـ ( ١٧٥٧ م ) وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان مصطفى ، أن مبادئنا لتجديد كنفذ ، لم يسمح لنفسه به عند إصدار عملات أخرى هو بلا جدال رغبة خفية من جانبه فى تحسس الوقت الذى يمكنه فيه أن يعلن استقلاله أو لمقط تلبس السنة التى ينشئ فيها فى مصر صناعة هذه العملات ، ولم يحتفظ على بك فيها مطلقا إلا بطغراء السلطان الحاكم ، بحيث لا يستطيع القول مطلقا بأن هذه العملات النقدية نقلتها برغم أنها من انشاء ، أى من انشاء على بك ، قد غربت بسكه .

وحتى وقت قليل ، لم يستطع أحد أن يقدم تفسيرا لمعنى أو لسبب اختفاهم هذه الخروف التى نلاحظ وجودها فوق كثير من العملات التركية ، والتي ندعى الخروف — بدت فوق نطاق الحصر أو بشير ذات معنى ، لكننا حينئذ نستطيع ، إذا متوصلنا الى معرفة أسماء الحكام من مشايخ البلد والباشوات أو البكوات الذين تشير اليهم هذه العملات ، وإلى معرفة الزمن الدقيق أو المحدد لتوليهم السلطة ( فى تحديد فترة الصنع بدقة ، بالإضافة الى كل ما سبق ، لأن هذه الحروف تأخذ عادة فوق القطع التى نلاحظها

عليها، مكان الأرقام التي كانت تستخدم في الدلالة على سنة تولى الحكم أو سنة المنبع في حين لم تكن القطعة تحمل إلا سنة تنصيب السلطان كما سنرى عند الحديث عن تاريخ الاصدار .

### خاتمة: الادبيات أو الآماني المرجوة للأمير الحاكم

وهذه صفات مهذبة في شكل دموات وآمنيات ، يتم التعبير منها بأسلوب متميز نجده بصفة خاصة عند العرب ، بفعل عادة ضارية في القدم ، وتضاف رغبة في التكريم بعد أسماء كبار الشخصيات عندما يرد ذكرها ، مثال ذلك أسماء النبي وآل بيته والسلاطين أو الحكام . وأكثر الصفات التي نقرأها ، من هذا النوع ، فوق المسكوكات وقطع النقود هي : صلى الله عليه وسلم ، خلد الله ملكه وسلطانه ، خلد الله ملكه ، دام ملكه ... وهذه الأدمية الأخيرة هي ما تحمله القروش أو العملات التي لا تحمل ملغراء السلاطين والمغروبة في القسطنطينية ، والتي أورد المبيوع بونفيل رسوما لها في مؤلفه ، وتعود أولاها ، وهي المرسومة في الشكل رقم ١ ، لمهد مصطفى ، الذي تولى الحكم في العام ١١٧١ الهجري ( ١٧٥٧ من تقويمنا ) ، أما الثانية والتي رسمت في الشكل رقم ٢ فتعود إلى عهد عبد الحميد ، الذي ارتقى العرش في العام ١١٨٧ هـ ( ١٧٧٤ من تقويمنا ) .

أما الصيغة التي شاعت منذ وقت طويل فهي : عز نصره ، ونجدها في الوقت نفسه الذي نجد فيه الأدمية السابقة ( دام ملكه ) ، منقوشة فوق قطعة نقود تعود إلى عهد بايزيد ، ثم نجدها وحدها فوق قطعة نقد ذهبية من عهد سليمان بن سليم الذي ارتقى العرش عام ٩٢٦ هـ ( ١٥٢٠ من تقويمنا ) ، ونلاحظ أن نقوش هذه القطعة هي النقوش نفسها التي سبق أن ذكرناها في ص ٣٥٩ من هذه الدراسة .

وتشكل هذه الأدمية وحدها أحد عناصر النمط الذي شاع استخدامه من العملات الذهبية على يد السلاطين منذ ما يقرب من ثلاثة قرون ، كما يمكننا أن نرى فوق العملات الذهبية المختلفة التي رسمناها في اللوحة

النجمة بهذه الحراسة (٢٨) .

ونجد هذه الصيغة نفسها على الوجه أ لقطع الزرمحوب تالية لأساء السلطان ، بعد كلمة خان ، بالنسبة للقطع الذهبية التي تحمل اسم السلطان مكتوبا بحروفه كاملة (٢٩) واسفل طغراء السلطان بالنسبة للقطع التي تحمل اسمه في شكل تأشير أو طغراء (٣٠) . لم نجد هذه الصيغة نفسها عند أملا القطعة على الوجه ب بالنسبة لقطع الربيعات (٣١) ، وتقابل هذه الأدميات تلك التي كانت تستخدمها فرنسا .

*Domine, saluum fac Reg m.*

أي حفظ الله الملك ، وهي التي نجدها محفورة على حواف نقودنا .

#### سادسا : المدن التي تسك فيها النقود

لم تكن المسكوكات القديمة تحمل اسم المدن التي ضربت فيها ، ولدينا على ذلك أمثلة عديدة ، ذكرنا اثنين منها ص ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، من هذه الدراسة ، بالإضافة الى مثال آخر سيرد ذكره في الصفحة ٣٦٧ .

وقد استقرت منذ وقت طويل وبشكل مستمر عادة ذكر المدينة التي تضرب فيها النقود .

لسكن المصريين الحديثين لم يستخدموا ، مثلما فعلت شعرب أخرى كثيرة ، عند الإشارة الى المدن أو دور سك النقود ، رموزا أو اشجازات متفقا عليها أو اختصارا أو حرفا واحدا كما تحمل كل العملات الفرنسية

(٢٨) الوجه أ للأشكال ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ والوجه ب من الشكل رقم ١٥ ( من الطبعة العربية ) .

(٢٩) انظر أولا : القطعتين رقمي ١٠ ، ١١ حيث تتجزأ فيهما هذه الصيغة : مز ونجدها في نهاية السطر الثاني ، ونصره ونجدها في بداية الثالث ، ثانيا : القطعة رقم ٦ حيث نجد الصيغة كاملة في نهاية السطر الثاني ، ثالثا : القطعة رقم ١٤ حيث نجد الأدمية نفسها في بداية السطر الثالث .

(٣٠) انظر القطع المرسومة في الأشكال ٥ ، ١٢ ، ١٣ .

(٣١) انظر الشكل رقم ١٥ .

حتى اليوم ، ويجدر بالفكر أن هذا الحرف ليس هو بالضرورة الحرف الأول من اسم المدينة إذ يشار إلى باريس بالحرف A وإلى لاروشيل la Rochelle بالحرف H الخ (٣٢) .

ويخيل اليه أن الفثود لا يمكنها أن تقدم مثله من الوضوح في مجال الدلالات أو الرموز ، إذا نحن نظرنا إليها باعتبارها ابنة أو منشآت تاريخية ، أن الاختصارات لا تكون ضرورة لا مفر منها إلا حين تقتضي ذلك قلة أوسع سطحها ، ومن الأفضل ألا تسمى هذه الاختصارات سوى الكلمات بالغة الشهرة أو المألوفة للغاية ، وكذلك الكلمات الأقل أهمية والتي نستطيع أن نحدها بسهولة . لا شيء إذن يمكنه أن يحول دون أن نضع فوق جنلاتنا اسم المدينة ( التي سكنت فيها ) كاملاً أو مختصراً أو على الأقل. إن نصير إليها بالحرف الأول من اسمها .

إذن فقد كان المصريون ، ولا يزالون ، يكتبون اسم المدينة كاملاً ، ولكي يكون الأمر بعيداً من أي شك فإنهم يكتبونه مسبوقاً بكلمتي 'غرب' 'مى' ، ونقرأ اسم المدينة فوق كلمة « سنت » على الوجه ب خلف التأشير أو الطغراء وذلك فوق قطع الفندقل ، وربميات الفندقل وكذلك فوق القطع ذوات الأربعين مديني وذوات العشرين مديني وفوق قطع المديني أيضاً ، إيا فوق العملات الذهبية الأخرى ونصنعاتها ، سواء كانت تحبل طغراء أو كانت بدونها (٣٣) فإننا نجد على الوجه أ فوق سنة الإصدار مجاورة ، ومجموعة في المسطر نفسه بكلمة « سنت » مكتوبة بصروف أصغر بكثير .

وتحمل القطعة رقم ٢٥ اسم المدينة : مصر ، موضعوها في أعلا النقطة ، فوق اسم السلطان محمود ، ويرجح أن كانت فوقها بعض حروف

(٣٢) بخصوص الحروف الدالة على المدينة أو الدار التي سكنت فيها النقود ، أنظر مؤلف المسيو بونفيل ص ١١٢١ ، وكان يتسار إلى مدينة بو بملاحظة مميزة هي شكل بقرة ، بدلاً من استخدام الحروف. (٣٣) أنظر على وجه التحديد الأشكال (٢٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، وكذلك الأشكال من ١٥ إلى ٢٦ فيها هذا الشكل رقم ٢٥ .

لَمْ نَسْتَطِعْ تَبْيِينَهَا وَلَمْ يَسْتَطِعِ الْحَدَّادُ بِسَبَبِ انْطِمَاعِهَا أَنْ يَتَمَثَّلَهَا عِنْدَ حَفَرِ  
الْبُكْلِ تَقْسِي ( رَقْم ٢٥ ) .

وفيما مضى ، كان اسم المدينة يأتي مسبوقا بحرف الجر ب (٢٤)  
ويقبل عندئذ حرف الجر a, par ثم استبدل به نهائيا ، ومنذ وقت  
طويل حرف الجر في (٢٥) ويعنى عندئذ a, dans .

أما مدن مصر ، التي كانت تضم على المائتين دوراً لضرب النقود فهي الإسكندرية ، والمنصورة ، وقوص والفسطاط أو مصر العتيقة ، والقاهرة أو مصر ( بفتح الميم ) .

والاسكندرية هي المدينة التي نطلق عليها نحن اسم 'Alexandrie' ، ودار سك النقود من هذه المدينة البالغة القدم ، والتي تتبع منذ اسسها الاسكندر بجارة عائلة ، هي بالضرورة سابقة على دور ضرب النقود الأخرى ، اذا كانت لاتزال تعمل في القرن السادس الهجري ( الثالث عشر من تقويمنا ) ، ولم تكن دار سك النقود بالمصورة قد انشئت بعد ، حتى

(٣٦) بدمشق ، بصر ( بفتح الميم ) بالقاهرة .

(٣٥). الطريقة التي ترسم بها هذه الكلمة، يستوعب النظر ، محرف  
الياه يلتف ويستطيل ليتقسم وجه القطعة الى قسمين ، انظر الاشكال  
٢٤ إلى ١٤ ، ومن ٢٤ ثم ٢٦ ، اما في القطع  
الذهبية ونصفياتها . التي تحمل طغراء او التي لا تحمل هذه الطغراء  
يستطيع حرف الباء من كلمة كذلك اسفل الياء من كلمة في بطريقة  
يفسك منها هذان الحرفان خطيين متوازيين ينفصلان الى نهاية القطعة .  
انظر القطع ٥ ، ١٢ ، ١٣ . وفي بعض الاحيان نجد الياء غير منقوطة كما  
توضع ذلك اغلبية القطع المرسومة في اللوحة الملحقه بهذه الدراسة ،  
وفي احيان اخرى توجد نقطتان اسفل الباء والى اليسار منها كما تجدني  
القطع أرقام ٧٤ ، ١٦٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، وفي احيان ثالثة توضع النقطتان  
موق الياء على جانبي طغرا السلطان كما تجد ذلك في الشكل رقم ١٢ .

وأخيرا نجد على القطع الذهبية ونصفياتها ، التي تحمل تأشيرتها ، حرف الجر في مقداره ليأخذ مكانه أسفل الطغراء مباشرة ، ونجدها في ترتيب الكلمات المكتوبة الأولى من نقوش الحاشية وأن كانت في ترتيب النطق تأتي الرابعة ولابد أن تسبق كلمة مصر كما يحدث في بقية القطع الأخرى ، وهذا التبدل في ترتيب الكلمات أثر شائع الحدوث في الكتابة العربية .

هذا العهد ، وقد بنيت المنصورة ، التي كان مؤلفون القدامى يسمونها *la mans uie* ، بالقرب من النيل ، على نزع ديباط ، على يد المنصور بالله (٣٧) والد المعز لدين الله في نحو العام ٣٣٨ من الهجرة ( ٩٤٩ من تقويمنا ) ، وقد اشتهرت هذه المدينة بهزيمة الصليبيين الفرنسيين بقيادة القديس لويس ، الذي اقتيد فيها أسيرا . وكانت هذه المدينة في بعض الأحيان مقرا للخلية ، ونجد اسمها فوق بعض من قطع النقود وبعض المسكوكات أو الأنواط الزجاجية بالإضافة الى اسم المعز لدين الله (٣٨).

أما قوص ، وهي أبولينو بوليس بارما في مصر العليا ، فتقع على بعد ١٣٠ متر من شواطئ النيل ، وقد اختيرت ، بسبب موقعها القريب من النيل ومن مدينة القصر دون شك ، لكي تكون نقطة لقيام ووصول القوافل التي تتعهد تجارة الجزيرة العربية والهند مع مصر . وإذا مصادقنا ما يذكره أبو الفداء ، فقد كانت هذه المدينة ، هي أهم مدينة في كل البلاد بعد الفسطاط ، وقد كانت هي مرعا التجارة الكبرى التي كانت تتم من طريق الخليج العربي ( البحر الأحمر ) ، وتتطابق مساحات الانتعاش الواسعة التي تحيط بموقع المدينة تمام التطابق مع شهادة أبي الفداء ، لكن قوص اليوم لم تعد سوى نجع صغير ، وتحولت أعداد كبيرة من مسكنها المهجورة الى خرائب ، أما الخابية المطمى من سكانها ، فهذه المسيحيين الأقباط (٣٩) .

وكانت مصر العتيقة ، أو الفسطاط (٤٠) قديما ، تقع على النيل

---

(٣٦) أو المنصورة ؛

(٣٧) تولى المنصور بالله في عام ٣٤١ هـ [ ٩٥٣ من تقويمنا ] .

(٣٨) انظر ٢ .

Adler, *Museum Copticum Borgianum*, tom II, p 151.

(٣٩) انظر : دراسة موجزة من ضرائب قفط وقوص ، تأليف السيدين جولوا ودينيليه ، وصف مصر ، العصور القديمة ، المجلد الثاني ، الفصل الخامس ، ص ٦٦ .

(٤٠) الفسطاط وتسمى الخيمة ، فقد بنيت هذه المدينة بأمر من عمرو ابن العاص ، في المكان نفسه الذي أمر بأن تضرب فيه خيمته على شاطئ النيل ، وتسمى اليوم مصر العتيقة .

مباشرة ، وتقع القاهرة الجديدة على مسافة تربية منها ، وهناك فرعة يحمل إليها مياه النيل .

وطبقا لما يقول المقرئى ، فقد دخل جوهر الخطيب الصقلى مصر على رأس جيش المعز لدين الله فى العام ٣٥٨ من الهجرة ( ١٦٦٩ م تقويمنا ) ، وبنى فى المكان نفسه الذى كان قد عسكر فيه الفاهرة (٤١) ، التى أصبحت مقرا لامبراطورية الخلفاء ، وأمر بأن تضرب باسم الخليفة المعز كنية هائلة من الذنائب ، كان السطر الثالث من النقوش المدونة عليها يحمل عبارة : ضرب لى مصر سنة ٣٥٨ .

ونادرا ما يشار فى العربية الى القاهرة باسمها هذا ، بل يطلقون عليها اسم مصر « بفتح الميم » فى السياق التاريخى ، ويطلق هذا الاسم كذلك على مصر كلها ، وهى الكلمة الوحيدة التى نقرأها فوق العملات منذ ثرون كثيرة ، فيما عدل درهم ركن الدين بيبرس الذى سبقت الإشارة إليه ، حيث نقرأ عبارة : ضرب بالقاهرة .

وفى القبة دار سك النقود فى البداية بجوار محل للتروس أو الخروع ، كانت تسمى فى زمن المقرئى باسم خان مسرور الكبير (\*) .  
وحين أسس صلاح الدين بمقاليده الأمور فى مصر ، أمر بنقل هذه الدار الى مكان آخر ، فبنيت دار جديدة تسمى القشاشين ، وأطلق عليها اسم الدار الأمرية باسم الخليفة الأمر بالحكم الله ، أما الدار القديمة فقد بقيت لصنع بعض المسكوكات الخاصة حيث كانت تضرب العملات التذكارية ، ومسكوكات خيس العدس التى تناولناها من قبل فى ص ٣٣٩ من هذه الدراسة ، وهى اليوم فى قصر قلعة القاهرة ، وقد بنيت فوق جدران القصر تجاه جبل المقطم (٤٢) ، الذى يكتشف المرء عند سفحه ، حين يطل من أعلا القلعة ، مدينة المتابر ، وهى أقدم وأهم جبانة فى القاهرة .

---

(٤١) القاهرة أى القاهرة ، وبما لما يقول أبو الفداء فقد وضع جوهر أسباسها فى العام الهجرى ٣٥٩ ( ١٦٦٩ م التقويم الميلادى ) .  
(٤٢) وتسمى الكلمة بالعربية المقطوع ، وهو الجبل الذى يحف بالشاطئ الشرقى للنيل ، فى مواجهة الهضبة الليبية التى تمتد بطول الشاطئ الآخر .  
(\*) خل فى سوق .



ودار سك النقود في القاهرة هي وحدها التي توجد حاليا في مصر،  
يعود انشاؤها الى العام الالف من الهجرة ( ١٥٩١ من تقويمنا ) ، وتسمى  
ار سك النقود بالعربية باسم دار الضرب أي الدار التي تضرب أو تسك  
بها النقود ( الضربخانه ) .

### سابعاً : تاريخ الإصدار

توضح النقود العربية الضاربة في القدم سنة الصنع لكنها لا تذكر  
سنة تنصيب أو تنويع الأمير ، ويعبر عن تلك السنة بالحروف كاملة .  
قد قدمنا لذلك من قبل مثالين : أحدهما من العام ٩٧ من الهجرة ( ٧١٦م )  
ب من ٣٥٤ من هذه الدراسة ، وثانيهما من العام ٢٠٣ من الهجرة  
٨١٨ أو ٨١٩ من تقويمنا ) في ص ٣٦٠ من هذه الدراسة ، وبما كنا  
ن نورد من ذلك امثلة أخرى عديدة ، لكننا نكتفي بأن نشير ، كمثال  
الك ، الى دينار حصلنا عليه يحمل هذه العبارة : بسم الله ضرب هذا  
لدينار في سنت ثنتين وسبعين وميه ( ١٧٢ ) ، وهو تاريخ يوافق عهد  
هارون الرشيد ، الذي بدأ حكمه في العام ١٧٠ من الهجرة ( ٧٨٦ من  
لتقويم المسيحي ) . أما العبارات القرآنية المكونة عليه فهي نفسها التي  
كرناها في ص ٣٦٠ ، وإن كانت هذه القطعة النقدية لا تحمل لا أسماء  
لخليفة ولا أسماء ماله ولا اسم المدينة التي ضربت عليها .

ويحسن بنا أن نستعرض نظر أولئك الذين لم يالفوا اللغة العربية  
لي أن الأرقام تكتب وتلفظ بدءاً من الأحاد ، ثم يلفظون العدد ١٧٢ على  
سبيل المثال على النحو التالي : اثنان وسبعون ومائتان ٢ وهكذا ٢ كبرفم  
ن العرب يرتبون الأعداد التي استعاروها منا بالترتيب نفسه الذي نسمعها  
عليه ، فاتهم يقرأون ويكتبون الأرقام معكوسة مثل بقية كتاباتهم أي ابتداء  
عكس لاتجاهنا ، ذاهبين من اليمين الى اليسار .

ولا يزال القوم في بعض اقطار الامبراطورية العثمانية يسجلون على  
العملات ، ويحرف عربية ٢ سنة صنعها ، وهو مাত্রاه فوق القطعة الذهبية  
القطعتين الفضيّتين ، وهي القطع الثلاث المرسومة في مؤلف المسبوق

بونفيل ، اللوحة ٥ ، الخاصة بالعملة النقدية في اطار البربر ، بارقام ٢٤١٦ ، والمغربية في تونس الخينة ، الاولى في عهد مصطفى في العام الهجري ١١٨٧ ( ١٧٧٣ م ) والثانية في العهد ذاته في العام ١١٨٦ من الهجرة ( ١١٧٢ م ) اما الثالثة فتعود الى عهد سليم في العام ١٢١٢ هـ ( ١٧٩٧ م ) .

ومع ذلك فقد رجعت منذ زمان طويل ، وفي الغالبية العظمى من دور سك النقود في الامبراطورية العثمانية عادة ان تبين فوق النقود سنة التوقيع بدلا من سنة السك وأن تكتب الاعداد بالحروف وليس بالارقام ، كما نستطيع ان نرى على كل القطع المرسومة في اللوحات المحققة بهذه الدراسة .

وقد تادت هذه العادة الكثير من المؤلفين الى الخطأ ، فقد أخذوا السنة التي تحملها القطعة باعتبارها سنة الصنع ، في حين يحتل ان تكون القطعة النقدية قد ضربت بعد ذلك بسنوات عدة .

وقد اشير الى العملات التركية الواردة في المؤلف الرائع الذي وضعه بونفيل من النقود الذهبية والفضية في الدول المخطئة ، باعتبارها تنتمي لهذه السنة أو تلك وليس لهذا العهد أو ذلك ( أي أنه اعتبر سنة التوقيع هي سنة الاصدار ) .

ونعتقد ان علينا هنا ان نورد الارقام العربية مقابلة بارقامنا حتى نلم بأشكالها الحالية وحتى نعرف بعد ذلك على قيمتها في المسكوكات التي رسمناها في وصف مصر :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

ويأخذ رقم خمسة (٥) عندهم رقم الصفر (0) عندنا ، في حين يكتبون هم الصفر على شكل نقطة .

وتوجد سنوات التوقيع ، بالنسبة لقطع الفندقي والقطع نوات الأربعين والعشرين مدينى والمدينى والعملات النحاسية ، مدونة على الوجه ب عند اسفل القطعة وهو الوجه المقابل للوجه الآخر الذى يحمل

طغراء السلطان . أما في القطع الذهبية الأخرى ( الزمخوب ) فيوجد هذا التاريخ على الوجه الذي يحمل أسماء السلاطين مكتوبة بالحروف كاملة أو في صورة طغراء .

وعلى الدوام ، سبق كلمة سنة ، وهي تعنى كذلك العام ، تاريخ الشرب المكتوب بالحروف كاملة أو بالأرقام على العملات المصرية القديمة والحديثة ، كما يمكننا أن نرى من الأمثلة التي ذكرناها من قبل ، وفي العملات التي رسمناها في اللوحة المحقة بهذه الدراسة ، في حين أننا لا نقرأ كلمة « سنت » هذه على أي من عملات القسطنطينية ، كما يمكننا من ذلك من فحص كل القطع التي نشرها المسيو بونفيل في مؤلفه ، وكما يدعم ذلك الرأي ، تلك القطع التي حملناها معناه من مصر .

وقد سبق لنا أن لاحظنا أن المملوك الشهير على بك ، الذي امتلك هو نفسه للمادة السائدة بشكل عام في القسطنطينية والقاهرة الخ حين أمر بأن تكتب على العملات ( التي أصدرها ) سنة تنصيب السلطان مصطفى وهي العام ١١٧١ الهجري ( ١٧٥٧ م ) ، وأنه قد نحى هذه القاعدة في الوقت نفسه ، من القطع ذات الـ ٢٠ والـ ٢٠ مدينى التي تحمل كلها « سنت » ١١٨٣ ( ١٧٦٩ أو ١٧٧٠ من تقويمنا ) .

ونلاحظ ، بخلاف الأرقام الدالة على سنة التنصيب أو التتويج ، ونوقّ قطع نقدية عديدة من إصدار القاهرة والقسطنطينية وجود أرقام تختلف التفسيرات بشأنها ، وإن كانت تتفق كلها في النظر إليها باعتبارها جاءت خصيصا للإشارة إلى زمن الصنع .

وتوضّح هذه الأرقام في قطع الفندقي ، والقطع النفسية وقطع المدينى ، بل كذلك العملات النحاسية ، والتي تحمل كلها طغراء السلطان ، على الوجه ب ، عند أملا القطعة ، فوق حرب الباء من كلمة شرب (٢٢) وهو الشيء نفسه الذي لاحظته المسيو تيبسون Tybson في مقدمته من

---

(٢٣) انظر القطع المرسومة في الاشكال ١٧٦٩، ١٨٦١، ١٩٦٢، ٢٠٦٢، ٢٣٦٢، ٢٤٦٢، وكذلك القطع الواردة بجدول التتبع أو العملات بارتام مسلسل : ٢٥٦٢، ٢٦٦٢، ٢٧٦٢، ٢٨٦٢، ٢٩٦٢، ٣٠٦٢، ٣١٦٢، ٣٢٦٢، ٣٣٦٢، ٣٤٦٢، ٣٥٦٢، ٣٦٦٢، ٣٧٦٢، ٣٨٦٢، ٣٩٦٢، ٤٠٦٢، ٤١٦٢، ٤٢٦٢، ٤٣٦٢، ٤٤٦٢، ٤٥٦٢، ٤٦٦٢، ٤٧٦٢، ٤٨٦٢، ٤٩٦٢، ٥٠٦٢، ٥١٦٢، ٥٢٦٢، ٥٣٦٢، ٥٤٦٢، ٥٥٦٢، ٥٦٦٢، ٥٧٦٢، ٥٨٦٢، ٥٩٦٢، ٦٠٦٢، ٦١٦٢، ٦٢٦٢، ٦٣٦٢، ٦٤٦٢، ٦٥٦٢، ٦٦٦٢، ٦٧٦٢، ٦٨٦٢، ٦٩٦٢، ٧٠٦٢، ٧١٦٢، ٧٢٦٢، ٧٣٦٢، ٧٤٦٢، ٧٥٦٢، ٧٦٦٢، ٧٧٦٢، ٧٨٦٢، ٧٩٦٢، ٨٠٦٢، ٨١٦٢، ٨٢٦٢، ٨٣٦٢، ٨٤٦٢، ٨٥٦٢، ٨٦٦٢، ٨٧٦٢، ٨٨٦٢، ٨٩٦٢، ٩٠٦٢، ٩١٦٢، ٩٢٦٢، ٩٣٦٢، ٩٤٦٢، ٩٥٦٢، ٩٦٦٢، ٩٧٦٢، ٩٨٦٢، ٩٩٦٢، ١٠٠٦٢.

من النقود الإسلامية بخصوص القطع التي ضربت في القسطنطينية والتي تحمل طغراء السلطان . ومع ذلك فلا يبدو أنه قد لوحظ من قبل وجود أرقام أخرى كذلك فوق القطع الذهبية صنع القاهرة والقسطنطينية ، وسواء كانت هذه العملات تحمل اسم السلطان كإلا أم تقتصر على طغرائه ، الفرض منها أن تشير بإيجاز إلى سنة الصنع أو سنة التخصيص وتوجد بالمثل على الوجه ب ، تحت السطر الثالث أو السطر قبل الأخير على يسار القطعة فوق حرف الثون من كلمة ابن (٤٤) وتعنى ولد ، أو عند أسفل القطعة على اليسار كذلك كما نجد ذلك في القطعة رقم ٦ من اللوحة الأولى في دراستنا هذه ، أو على اليمين كما في القطع المرسومة في مؤلف المسيو بونيل ، برقم ١٢ من اللوحة الثانية من النقود الذهبية في تركيا .

وقد ظن المسيو. دى سلسي في البداية أن هذه الأرقام كانت بدل على الترتيب في عدد السنوات التي استغرقها العهد ( أى ترتيبها في مدة حكم السلطان ) ، وقدم هذا التفسير إلى إدارة المسكوكات والنقود في باريس .

كذلك ظن المسيو تبخسين في الجزء الذي أضافه إلى مقدمته لفن النقود عند المسلمين ص ٦٣ ، أن هذه الأرقام التي نلاحظ وجودها زيادة على سنة التخصيص ، والتي لم يستطع أن يعطى تفسيراً لها في مقدمته ، تدل ببساطة على السنة التي تولى فيها السلطان ، ونلاحظ أن هذه هي العادة نفسها المبعة في أمبراطورية المتول .

وقد كان تخمين هذين العاملين صحيحاً بخصوص قطع نقدية عديدة ، وعلى سبيل المثال فإن الرقم ٢ الذي نلاحظ وجوده على الوجه ب قرب السطر قبل الأخير ، فوق نصفيات القطع الذهبية التي نشرناها برقم ١٤ من اللوحة الثانية ، والمضروبة في القاهرة في عهد السلطان عبدالحميد بن أحمد الذي اعتلى العرش في العام ١١٨٧ من الهجرة ( ١٧٧٢ م ) ، وعلى القطعتين الذهبيتين اللتين نشرهما بونيل برقمي ١٧ ، ١٩ والمضروبين

---

(٤٤) انظر القطع المرسومة في الاشكال ١٢، ١٣، ١٤ في اللوحات المرسومة وكذلك القطع الواردة بجداول العملات بأرقام سلسلة : ٣٤ ، ومن ٤٠ إلى ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ .

كذلك فى القاهرة فى العهد نفسه ، يدل فى الواقع ويوضح على السنة الثانية من عهد هذا السلطان .

والأمر نفسه بخصوص رقم ٢ الذى تحمله قطع المدينى المرسومة برقم ١٩ من اللوحة الثالثة من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، ونتيجة لذلك فإن هذه القطع الأربعة قد ضربت فى السنة نفسها وهى السنة نفسها من عهد ميد الحميد ، أى فى العام ١١٨٨ أو ١١٨٩ من الهجرة ١٧٧٥ من تقويمنا ) .

وواضح أن هذه الإشارة نفسها قد اتبعت بمسقة عامة فى عهد ميد الحميد ، وبشكل خاص فى القسطنطينية بالنسبة لقطع الفنادق ، كما تمكن رؤيتها على القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل سواء فى ذلك الفندق الكبير المرسوم فى الشكل رقم ٢٠ من اللوحة الثالثة والقرش المرسوم فى الشكل رقم ٣ من اللوحة الرابعة ، عن النقود التركية .

وتعود هاتان القطعتان الى السنة الأولى من عهد ميد الحميد ، ويعود القرش المرسوم فى الشكل رقم ٥ الى السنة الثانية ، وبمثله المرسوم برقم ٤ الى السنة الثالثة ، أما القطعة ذات نصف الفندق الواردة بالشكل رقم ٢٣ من اللوحة الثالثة والمضروبة فى استانبول فتعود الى العام الخامس عشر أى الى العام ١٢٠١ أو ١٢٠٢ من الهجرة ( ١٧٨٧ أو ١٧٨٨ م ) وأخيراً فإن الفندق المرسوم فى الشكل ٢٢ ، المصنوع بنوره فى استانبول ، قد ضرب كما يدل رقم ١٦ الذى يحمله فى العام السادس عشر أو العام الأخير من حكم ميد الحميد أى فى العام ١٢٠٢ هـ ( ١٧٨٨ م ) أو فى بداية العام ١٢٠٣ هـ وهى السنة نفسها التى توافق السنة الأولى من حكم سليم الثالث أى سنة توليته الحكم ، وهو الأمر الذى تم فى السابع من إبريل عام ١٧٨٩ م .

ومع ذلك ، فإن مما يسترعى الانتباه بشدة هو أن هذه الإشارة نفسها ، لم تكن تتبع على الدوام فى عهد ميد الحميد نفسه ، وهو نفس الأمر الذى سيسترعى انتباهنا بخصوص عهد سليم كذلك .

ويبدى المسيو تيفسين فى ص ١٨٢ من بحثه عن من النقود والمسكوكات عند المسلمين الملاحظات التالية :

أولاً : ان العملات ذات الاقطار الكبيرة وحدها ، من بين تلك القطع التي تحمل على أحد وجهيها طغراء السلطان وحدها ، هي التي تحمل ، بالإضافة الى سنة الاصدار ، رقما آخر فوق حرف الباء من عبارة ضرب مى .

ثانيا : ان العملات ذات القطر الصغير لا تحمل قط كلمة : ضرب عند رأسها .

ثالثا : ان الأرقام ، بخلاف تلك الدالة على سنة التصيب او سنة الضرب ، هي خاصة على نحو ما بالنقود ذات القطر الكبير فقط ، والتي صدرت على وجه التحديد مى عهد مصطفى الثالث ، والتي سككت مى القسطنطينية دون غيرها ، وأنه يستبدل بها على القطع من ذوات القطر الصغير شريطا من الزهور أو النجوم .

رابعا : ان الأرقام التي نلاحظها فوق القطع المذكورة آنفا من عهد مصطفى هى : ٨٧٤٨٦٤٨٥٤٨٣٤٩٤٨٤٦٤٤٤٣٤٢ ، وان كان هو نفسه يجهل ما تعنيه هذه الأرقام ، مع ملاحظة ان هذه الأرقام لا يمكنها ان تشير الى السنوات التي استمر خلالها عهد مصطفى لأن حكمه لم يدم الا سبعة عشر عاما وليس ثمانين عاما ويضع سنوات .

خامسا : انه لم يلاحظ من بين النقود التي اصدرها مصطفى قطعة واحدة ، سواء كانت تحمل طغراء او لم تكن تحمل هذه الطغراء تحمل ارقاما أخرى بخلاف الرقم ٨٠ ويضع ، اذا ما استثنينا تلك التي تحمل رقما واحدا بمفرده .

سادسا : انه يفترض ، عندما يكون هناك رتمان ( اى عددا مكونا من رتمين ) فاننا بجمعها نصل الى تلك السنة من العهد ، التي ضربت خلالها هذه العملات ، فعلى سبيل المثال ، فان الرقم ٨٧ قد يدل على السنة الخامسة عشرة من حكم ( هذا السلطان ) .

ونحن بدورنا نلاحظ ما يلى :

أولاً : ان الأرقام التي يشغلنا أمر العثور على معنى لها لا يقتصر وجودها على النقود ذات الاقطار الكبيرة ، وانما هي توجد كذلك فوق

القطع ذات القطر الصغير ، وتتوهم العملة النحاسية التي أوردنا رسماً لها في الشكل رقم ٢٦ مثلاً على ذلك ، ومنقدم أمثلة كثيرة أخرى من ذلك تبينها لنا العملات الذهبية زرمحوب الصادرة في العهد نفسه ، وهي التي لا يمكننا أن ننظر إليها باعتبارها من ذوات القطر الكبير .

ثانياً : من المؤكد أن أصغر قطعة من العملات الفضية تغرب في القسطنطينية ، وهي التي رسمها المسيو فيخسين في لوحته الرابعة برقم ٤٧ ، والتي تقل قيمتها من بلرة ، لا تحل كلمة : ضرب ، وقد نقلنا معنا من مصر قطع نقود مسخرة مشابهة ، ضربت في المثل في استانبول ، ومع ذلك ، فلابد أن صغر سطح هذه العملة هو الذي حتم على المخصصين أن يضعوا عليها هذه الكلمة التي نجدها على كل النقود أو العملات الأخرى سواء المخروبة في القاهرة أو القسطنطينية حتى تلك القطع ذات القطر الصغير ، ولدينا قطعة من ذوات نصف الفندقل ، مخروبة في استانبول يعود إصدارها إلى سنة التتويج ، وقد أوردناها داخل جدول العملات الملحق بهذه الدراسة برقم مسلسل ٥ ، نقرأ عليها كلمة ضرب ، شأنها شأن قطع العملة ذات القطر الكبير .

ثالثاً : أما الأرقام الخاصة التي نحن بصددنا ملاحظ وجودها كما سنرى فوق قطع نقود أخرى تتنوع لمهود أخرى غير عهد مصطفى ، فالقطع النقدية الصادرة في عهد سليم تقدم لنا أمثلة كثيرة على ذلك ، وقد أوشحنا للتو أن وجود هذه الأرقام لا يقتصر فقط على العملات ذات القطر الكبير . لذلك فلسنا نعتقد أنه لم يحدث قط أن رأينا الأرقام التي نحن بصددنا تستبدل بها فوق القطع من ذوات القطر الصغير زخراً على شكل عقد من الزهور أو النجوم ، وإن كانت تحمل مظهرها في بعض الأحيان حروف مميزة بالنسبة للقطع من ذوات القطر الصغير والصادرة في عهد مصطفى ، كما تدل على ذلك قطعة المدينى التي أوردنا رسماً لها في الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة ، وكذلك بالنسبة لقطع من ذوات القطر الكبير ، ضربت في عهد أخرى ، وبكفنا ملاحظة ذلك على قطع الفندقل الثلاث المنشورة في مؤلف المسيو-يونيل ، اللوحة الأولى من النقود التركية .

رابعاً : ولليكم الآن حقيقة ماتمنيه هذه الأرقام ، إنها الأرقام الأخيرة من سنة الضرب أو إذا شئنا الدقة فهي اختصار لتاريخ الضرب ،

فإذا حدث ، عندما يتولى سلطان ما ، أن كان الرقم الأخير من سنة التصيب هو الذى يتغير ، فإن قطعة العملة لا تحمل سوى رقم واحد ( هو الذى يتنوله التغيير ) ، وعلى هذا فإن قطع النقود التى يذكرها المسيو فيخسين ، والمشروبة فى عهد مصطفى ، الذى بدأ حكمه فى العام ١١٧١ هـ ( ١٧٥٧ م ) تحمل الأرقام ١٤٨٠٦٠٤٤٣٤٢ ، لأنها ضربت فى الأعوام الهجرية ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٦ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ .

وتحمل قطعة النقد الذهبية المسكوكة فى القاهرة والتى أوردنا لها رسماً فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الأولى ، على الوجه ب الرقم ٦ الذى يدل على أن هذه القطعة التى سكّت فى عهد مصطفى قد ضربت فى العام الهجرى ١١٧٦ ( ٦٢ أو ١٧٦٣ م ) ولسنا نشك فى أن تحملتى النقد الذهبية ، اللتين نشرهما المسيو بونفيل برقمى ١٥ ، ١٤ من لوحته اثنتا عشرة من النقود التركية ، وأولاهما قطعة ميلة تنكارية فى حين أن الثانية قطعة نقد عادية ، وكلاهما تنتمى للمعد نفسه — لسنا نشك فى أنها لم تضربا فى السنة نفسها التى تحملها القطعة التى فى هوزننا ، ونرى أن الرقم الدال على سنة الصنع الذى لم يحفر بشكل جيد ليس كذلك هو الرقم ٦ .

خامساً : إذا كانت الأرقام الأخيرة من سنة الضرب أو الإصدار تختلف من الأرقام المقابلة فى سنة التتويج ، فإن قطعة النقد فى هذه الحالة تحمل رقمين : فالأعداد ٨٣ ، ٨٥ ، ٧٦ ، ٨٧ التى يوردها المسيو فيخسين تشير بالنسبة لتحديد سنة الإصدار الى الأعوام ٨٣ — ١١ ، ٨٥ — ١١ ، ٨٦ — ١١ ، ٨٧ — ١١ من الهجرة (٥٠) ، وحيث أن مصطفى الثالث قد بدأ حكمه فى المنام ١ — ١١٧ حتى العام ٨٧ — ١١ من الهجرة ، فإنه يكون من الواضح أن الأرقام الدالة على سنة الإصدار لا يمكن أن تأتى بمضمونة فى الاحاد أو فى الرقم ٨٠ .

سادساً : لقد رسمنا قطعة نقد ذهبية فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى ، ذات قطر كبير وتعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم فى العام

---

(٢٥) وهى تتأجل السنوات ٦٩ أو ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ٧٣ أو ١٧٧٤ من التقويم المسيحى . انظر الهامش التالى .



١١٧٢ هـ ، وضربت في القاهرة ، وتحمل على الوجه ب الرقمين ٨٧ (٤٩) ، مما يعنى أنها قد منكت في الحسام ١١٨٧ هـ ( ٧٣ أو ١٧٧٤ م ) ، وهى السنة السادسة عشرة من حكم مصطفى ، أو بداية السابعة عشرة والآخر من حكمه في الوقت نفسه ، علو لنا هنا بجمع الرقمين ٨٤٧ فلن نحصل عندئذ الا على الرقم ١٥ ( الذى يدل على السنة الخامسة عشرة من عهد مصطفى ) .

أما قطعة العملة النحاسية ذات القطر الصغير والتي نشرها في الشكل رقم ٢٦ والتي ضربت في عهد مصطفى ، فقد ضدرت في الحسام الهجرى ١١٨١ ( ٦٧ أو ١٧٦٨ م ) كما يوضح لنا الرقم ٨١ المقوس عند اعلا القطعة . أما القطعة الذهبية المرسومة في الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثانية من النقود التركية في مؤلف المسير بونفيل ، والمضروبة في القاهرة ، والتي تحمل الحروف الاولى من اسم على بك فتعود الى العام الهجرى ١١٨٣ ( ١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م ) ، وتعود القطعة المرسومة برقم ١٢ ( في مؤلف المسير بونفيل ) والمضروبة في اسلامبول الى العام الهجرى ( ٧٢ أو ١٧٧٣ م ) ، وباختصار ، فلن يذهب سدى ان نحاول المقارنة بين القطعة ذات الاربعين مدينى التي اصدرها على بك والمضروبة في القاهرة والتي تمنا بنشرها وتناولناها في ص ٣٦٨ بقطعة اخرى ذات ٤٠ مدينى كذلك ، وضربت في القسطنطينية في السنة نفسها كما يوضح ذلك الرقم الذى تحمله وهو ٨٣ ، وتحمل التاريخ ١١-٧١ وهو سنة تنصيب مصطفى ( النقود الفضية في تركيا ، القطعة رقم ٢ ) .

عندما تختلف سنة الصنع أو الإصدار من سنة التنصيب أو التوزيع في الأرقام الثلاثة الأخيرة نلاحظ وجود ثلاثة أرقام على القطع النقدية ، فقطعة المدينى المرسومة في الشكل رقم ٢٠ من لوجتنا الثالثة والتي تحمل الرقم ١٨٧-١ ، وهى سنة تنصيب عبد الحميد بن أحمد تحمل في اعلاها

---

(٤٦) وهى اختصار ١١٨٧ وهى السنة نفسها التي تولى فيها الخكم عهد الحميد بن أحمد الذى خلف مصطفى الثالث في ٢٣ يناير ١٧٧٤ .

الرقم ٢٠٠ (٤٧) الذى يوضح ان هذه القطعة قد ضربت فى العام الهجرى ٢٠٠- ١ . والأمر هو نفسه بخصوص القطع الذهبية التذكارية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ٢١ ، اللوحة الثالثة من النقود التركية والتى تحمل الرقم ٢٠٠ نفسه ، وهكذا نرى ان هاتين القطعتين قد ضربتا فى القاهرة فى السنة نفسها ، لكتهما مثالان لاشارتين مختلفتين كنا قد ذكرنا من قبل ان دور سك النقود تستخدمها فى العهد نفسه لكى تشير الى سنة الصنع .

وبلاحظ المسيو نيخسين ؛ الملحق الذى أضافه الى مقدمته عن من النقود عند المسلمين ان المسيو اكربلا Akerblad يزعم — دونها سند — ان الأرقام التى نلاحظها فوق نقود مصطفى هى اختصارات لسنة الضرب — وهكذا يتطابق تخمين او حدس المسيو اكربلا بشكل تام مع ما انتهينا نحن اليه .

ولى النهاية ، فان هذه الطريقة فى الإشارة الى تاريخ الإصدار ، لمست كما سبق ان رأينا ، أسلوبا خاصا بعهد مصطفى ، بلقد رأيناها للتو مستخدمة على إحدى العملات من عهد عبد الحميد ، كما كانت متبعة بصفة دائمة فى القاهرة فى عهد سليم الثالث على الأقل ، وهو السلطان الحاكم فى الفترة التى غزا الفرنسيون فيها مصر .

واذا عدنا للقطع المرسومة فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، ونقصد هنا القطعة ذات الأريمين مدينى ، شكل رقم ١٧ ، والقطعة ذات المشرين مدينى ، شكل رقم ٢٣ ، فنستجد ان « سنت » الإصدار هى نفسها سنة تتويج السلطان سليم ، أما الرقم ١٣ الموضوع عند أعلا القطعة فيدل على العام ١٣-١٢ هـ ( ١٧٩٩ م ) وهى سنة الصنع ( او الإصدار ) وكان الفرنسيون هم الذين أمروا بضرب هذه القطع التى أمادوا إصدارها

---

(٤٧) انظر جدول العملات . وقد ورد فيه برقم ٦٩ ذكر مدينى آخر يحمل الأرقام ٢٠١ الدالة على سنة الصنع ٢٠١ — ١ هـ ( ٨٦ او ١٧٨٧ . من تقويمنا ) .

بعد أن أبطل تداولها منذ على بك (٤٨) ، وقد نشر المسيو بونفيل قطعة منها ذات مشرين مدينى برقم ١٠ من لوحته الرابعة من النقود التركية .

أما الرقم ١٥ الذى نقرؤه على القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٣ فى نهاية السطر الثالث يشير الى الرقمين الآخرين من العام الهجرى ١٥-١٢ : ويوافق العام التاسع من التقويم الذى اتبعه الفرنسيون فى ذلك الوقت فى مصر أو العام ١٨٠١ من التقويم المسيحى ( ٤٩) .

وبرغم أن هذه الإشارة نفسها ، غيبا يبدو ، كانت متبعة بمسئفة عامة فى القاهرة ، بالنسبة للقطع المضروبة فى عهد سليم على الأقل ، فقد لاحظنا مع ذلك أن قطعة المدنى التى أوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢١ تحمل الرقم ١ الدال على السنة الأولى من عهد هذا السلطان برغم أنها قد ضربت فى القاهرة ، وهو نفس ملاحظته على قطعة نصف الفندقى المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل برقم ٢٥ من لوحته الثالثة من النقود التركية ، وقطعة الفندقى برقم ٢٤ حيث نجد تاريخ التتويج محطورا عند أسفل القطعة بين زخارف حبيبات الاطار (٥٠) ، وتحمل القطعة الأولى الرقم ١ أما الثانية فتحمل الرقم ٢ وهما رقمان يشيران الى السنة الأولى ثم السنة الثانية من عهد سليم الثالث .

ومن بين هاتين الطريقتين للإشارة الى سنة الإصدار أو الضرب ، يسهل علينا أن نرى أن أكثرهما دقة وتحديداً ، هى أن نأخذ فى اعتبارنا الأرقام الأخيرة من تاريخ الضرب التى تشير منذ التتويج ، وفى الواقع

(٤٨) أو بعد على بك بقليل ، وقد رأينا قطعة ذات مشرين مدينى مضروبة فى القاهرة ، وتحمل طغراء عبد الحميد الذى تم تنصيبه عام ١١٨٧ هـ ، أما الرقم ٩ الذى نجده فوق كلمة ضرب فبدل على أن سنة الصنع هى ١١٨٩ الهجرية وهى فترة سيطرة محمد بك ( أبو الذهب ) .

(٤٩) إذا نظرنا الى الرقم ١٥ باعتباره دالا على السنة الخامسة عشرة من عهد سليم الثالث فيستكون علينا أن ننسب صنع هذه القطعة التى تم سكها تحت أمينا الى العام ١٢١٨ من الهجرة ( العام الثانى عشر من التقويم الثورى الفرنسى أو العام ١٨٠٤ م ) .

(٥٠) نلاحظ بخصوص هذه القطعة أن تاريخ التتويج قد حفر بشكل زدىء ، فبدلا من ١٢٠٢ كان ينبغي أن يكتب ١٢٠٣ وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان سليم الثالث ، وقد ضربت هاتان القطعتان كلثامها فى استانبول :

لأن سنة التتويج تبدأ بصفة شبه دائمة عند نهاية عام هجرى وبداية عام آخر ، بحيث لا نستطيع أن نعرف فى أى عام من هذين العامين سكنت القطع النقدية .

وقد بدأ لنا من المفيد ، حتى نعرف بالفائدة التى يمكن أن نحصلها من الأرقام التى تحدثنا عنها منذ التمييز بين مهود الحكم المختلفة ، أن نقابل بين قطعتين من النقود ، مشروبتين فى السنة نفسها وفى مهدين مختلفين ، فى ضربات واحدة ، تحمل أحدها سنة الصنع ، التى تدل عليها الأرقام الأخيرة من تاريخ الإصدار ، وتحمل الأخرى سنة التتويج ، أما الأولى فكانت قطعة ذهبية ذات قطر كبير ، ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى وسكنت طبقا لما أوردنا فى العام ١١٨٣ هـ ( ٧٢ أو ١٧٧٤ م ) برغم أنها تحمل تاريخا هو ١١٧١ هـ ( ١٧٥٧ م ) وهو العام الأول من عهد مصطفى ، أما الثانية فهى عملة ذهبية نجدها مرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل فى الشكل رقم ١٨ من لوحته الثانية من النقود التركية ، وهى مشروبة فى القاهرة كذلك فى عهد عبد الحميد بن أحمد ، خليفة مصطفى ، ويشير الرقم ١ الموضوع فوق الحرف الأخير من السطر قبل الأخير إلى السنة الأولى من عهد عبد الحميد .

لماذا نظرنا إلى التاريخين ١١٧١ و ١١٨٧ اللذين تحملهما هاتان القطعتان باعتبارهما سنتى الصنع أو الإصدار لكان لنا أن نظن أنهما قد ضربتا بفارق ستة عشر عاما فيما بينهما فى حين أنهما ضربتا فى عام واحد ، وفى المقابل ، فقد يمكننا الظن بأن قطعتي تحلان التاريخ نفسه قد ضربتا فى السنة نفسها فى الوقت الذى يكون هناك فارق زمنى بين إصدار كل منهما يصل إلى خمسة وعشرين أو ثلاثين عاما إذ تكون القطعة الأولى فى بداية عهد حاكم ما والأخرى فى نهاية عهد الحاكم نفسه ، بل قد يبلغ الفارق الزمنى لنحو نصف القرن إذا ما استمر عهد أحد الحكام مدة خمسين عاما مثل عهد سليمان الأول على سبيل المثال (٥١) .

---

(٥١) بدأ سليمان بن سليم الحكم فى العام الهجرى ٩٢٦ ( ١٥٢٠ ) من تقويمنا ) وخلفه سليم الثالث فى العام ٩٧٤ من الهجرة ( ١٥٦٦ م ) .

أما إذا كانت قطعة العملة قد سكّت في سنة التخصيص نفسها ، فقد يبدو غير مجد أن يشار إلى سنة الصنع سواء يتم ذلك باستخدام الطريقة الأولى في الإشارة إلى ذلك أي بأن يدون عليها الرقم ١ ، وهو الأمر الذي كان يحدث في أكثر الأحيان برغم ذلك (٥٢) للإشارة إلى السنة الأولى من عهد أحد الحكام أو بالطريقة الثانية أي بتكرار الرقم الأخير من تاريخ التخصيص (٥٣) ، ولعل هذا هو السبب في أننا لا نرى فوق قطع نقدية كثيرة أية أرقام ( بخلاف تاريخ التخصيص ) وإن كان يحل محلها في هذه الحال اطار ( أو مقد ) من الزهور أو النجوم أو حروف لها دلالتها مثل تلك التي سبق أن تناولناها عند الحديث عن أسماء وألقاب نواب الحكام ، ومع ذلك فلسنا نظن أن كل القطع التي نجدها على هذه الحالة نفسها قد ضربت في السنة الأولى من بدايات المهد ، مثال ذلك القطع الذهبية التي تعرضنا لها في الجال الذي أشرنا إليه من قبل ، ولهذا فينتج من طبيعة الأرقام المتفصلة التي يدور الحديث عنها أن نفقد الوسيلة اللازمة للتعرف على التاريخ المحدد الذي سكّت فيه عملة ما .

### ثالثاً : نمط الخط وشكل الحروف

أصبحت النقوش المستخدمة على النقود المصنوعة في مصر ، والتي كانت تتم من قبل بحروف يونانية في عهد خلفاء الإسكندر ، ثم باليونانية أو الرومانية في عهد السيطرة الرومانية ثم بالفارسية قبل مجيء الإسلام ، أصبحت تكتب بعد استقرار الإسلام في هذه الديار بالحروف الكوفية . وفي الواقع فإن المكين (٥٤) يورد في مؤلفه عن تاريخ العرب ، نقلاً

---

(٥٢) أوردنا من ذلك أمثلة عديدة من قبل في الفصل الخامس بسنة الإصدار ، بل يمكننا القول بأن هذه العادة قد اتبعت بشكل عام بخصوص كل السنوات الأولى لبدايات كل المهد حتى تلك التي أتبعت بساتها الطريقة الثانية للإشارة إلى السنوات لأخرى ( أي السنوات بعد الأولى ) من عهد ما .

(٥٣) لم نر أمثلة لقطع يتكرر عليها الرقم الأخير ، أو الرقم الأخيران من السنة للدلالة على أن صنع هذه القطع قد تم في سنة التخصيص نفسها . (٥٤) أنظر بخصوص أسماء هذا المؤلف وعنوانه مؤلفه دراسة المسيو مارسيل من مقياس الروشة ، وصف مصر ، الدولة الحديثة ، المجلد الثاني ص ٣٩ ،

من شهادة أبي جعفر ، أن نقوش النقود الذهبية قبل الاسلام كانت تكتب باليونانية ، أما نقوش العملات الفضية فكانت تكتب بالفارسية ، وقد امر الخليفة عمر ، في نحو العام الثامن عشر من الهجرة ( ٦٣٩ من تقويمنا ) تبعا لنص القرطبي الذي سبق أن اشرنا اليه (٥٥) بأن تمنع دراهم على غرار دراهم ملوك فارس ، كما امر بأن تنقش عليها ، باللغة الفارسية تلك النقوش التي اوضحناها .

أما الحروف الكوفية ( أو الخط الكوفي ) فاستمد اسمها من اسم الكوفة (٥٦) ، وهي مدينة في بلاد ما بين النهرين حيث يوجد امهر الكتب . وقد اشتهرت هذه الحروف الكوفية واتسع ذيوها بعد ان استخدمت في كتابة القرآن ، ويمرعى هذا الخط النظر ، بصفة خاصة ، بغية كل النقط والملايات الدالة على الحركات وعلى تضعيف الحروف غيبة تامة ، الامر الذي يترتب عليه ان يكون للكلمة الواحدة اساليب نطق مختلفة ، ولابد ان يكون الانسان متهرسا على اللغة العربية القديمة ، ومتبحرا فيها حتى يمكنه ان يحسن من طريق الاحساس بالكلمة وبالجملة كيف ينبغي له ان يقرأ ويلفظ ويترجم ، وان كانت الكتابة الكوفية هذه لم تظل هي الكتابة المعتادة الا لحوالي القرن الثالث من الهجرة ( التاسع من تقويمنا ) وان استمرت تكتب بها لفترة طويلة نقوش الجبائي اذا أصبحت بمثابة حروف مقتضبة عند العرب ، وظلت تستخدم في نقوش النقود حتى القرن السابع من الهجرة ( الثالث عشر من تقويمنا ) . او على الأقل ظل يستخدم في ذلك خط قريب منها او متفرع منها ، مثل ذلك الخط المسمى خط القرمة (٥٧) .

وفي الوقت نفسه ، فإن هذا الخط نفسه لم يحتفظ لنفسه بشكل بالغ البات غير قابل للتغير ، ونلاحظ في المخطوطات ، كما نلاحظ في

(٥٥) في الفصل الخامس باشكل البقر والحيوانات عند الحديث من الخليفة أبي بكر .

(٥٦) الكوفة هي إحدى مدن العراق الباطلي الذي يضم ارض الكلدانيين .

(٥٧) انظر دراسة المسيو مارسيل Marcel عن النقوش الكوفية، الدولة الحديثة ، المجلد الاول ، ص ٥٣٤ .

نقوش المسكوكات ، ان الخط يتغير ويتحور بشكل مضطرب ، بحيث نستطيع ان نتبع ، حتى نقطة معينة ، الشوط الذى قطعه الخط الكوفى باقتراد حتى اصبح الخط العربى الحديث .

وتحمل غالبية المباني العامة ، وبصفة اساسية المساجد ، نقوشا كثيرة هى فى نسبتها العظمى آيات من القرآن ، اما كل الكتابات القديمة فهى كتابات كوفية ، وهناك كتابات او خطوط اكثر حداثة تنتمى جزئيا الى هذا النوع من الكتابة او كتبت بحروف قريبة منها ، ونستطيع ان نقول الشيء نفسه بخصوص بعض النقوش التى يزدان بها على الدوام داخل المساكن وهذه مقتبسة ايا من القرآن ، واما من اقوال بعض المؤلفين والشعراء العرب .

وليست للحروف العربية ، بخلاف الافكال المتنوعة التى تعطى لها تما لكان وجودها فى بداية او فى وسط او فى نهاية الكلمة ، شكل دائم ومحدد بطريقة صارمة شأن با لحروفنا الكبيرة majuscules وحروفنا المحفورة او المطبوعة ، فالحروف العربية تتنوع بشكل مخصوص شأن حروف الكتابة مندنة وطبقا لمزاج الكاتب او الحفار ، ومع ذلك ، فبرغم اللوارق او درجات الاختلاف بالنسبة الكثرة ، والتى يمكننا ان نلاحظها فى مختلف حروف او خطوط المخطوطات والنقوش ، فان من المستطاع مع ذلك ان نميز عددا بعيث من الخطوط او الكتابات الاساسية ، تطلق عليها اسماء خاصة وتقدم عنها امثلة تستخدم بمثابة طرز او انماط مبدئية تقارن وتصنف على اساسها الخطوط المختلفة التى تدخل ضمن النوع نفسه (٥٨) وخير ما نقتله ، لكى نعطى القارئ فكرة عن هذه الخطوط ، هو ان نحيل الى الدراسات التى نشرها المسيو مارسيل والتى تشكل جزءا من وصف مصر:

---

(٥٨) يمكن ان نقارن هذا التمييز لانواع الخطوط العربية التى تعطى اسماء مختلفة بذلك التباين فى خطوطنا والذى جعلنا نطلع على انواع هذه الخطوط المتباينة اسماء مثل : المتابع او الزاحف ، الدوار ، المستدير الخ ، فعلى هذا النحو كذلك تتنوع الكتابات العربية فى البلدان ( العربية ) المختلفة على نحو شبيه بالكتابات الاربعة التى تختلف فى فرنسا عنها فى ايطاليا ومنها فى انجلترا الخ .

والتي تشتمل على دراستين : واحدة عن نقوش مقياس الروضة (٥٩) والأخرى من النقوش الكوفية التي جمعت من مصر .

وحيث لم يكن من الطباعة قد انتشر في الشرق (٦٠) ، فتجد علقته على مهارة الكتاب أهمية أكبر درجة بكثير عنها في أوروبا ، فحرفة الكتابة ( هناك ) تشكل مصدر عيش لطائفة كبيرة العدد . لها مكانتها واعتبارها وتميز. عيشة لا تنقصها الرماية ، وتعطى هذه الكتابة مظهرا بالغ الفخامة للمخطوطات وبشكل خاص في مخطوطات القرآن ، ويحتوي مؤلف رحلة في مصر *Voyage en Egypte* على نماذج عدة من الخطوط في أنواع الكتابات المختلفة ، ولقد نقلت إلى فرنسا الكثير من المخطوطات العربية التي تدعو إلى الإعجاب لجمال ووضوح خطوطها .

وبرغم أن من حفر النقوش لم يكن يمارس بهذه الدرجة من المهارة ولم يذهب أبعد مما ذهب إليه من الكتابة فإن المرء ، حتى ولو لم يكن قد اعتاد بالقدح الكائن على رؤية الخطوط العربية ، يستطيع أن يلاحظ بسهولة ، بالنظر إلى جزئيات الحروف وتفاصيلها ، وطريقة وضعها وثبات الخط ووضوحه ، أن هناك فروقا محسوسة بين مهارات الحفارين الذين نفذوا هذه السكة أو تلك ، ولهذا فلنحن نستطيع أن نميز على القطع الذهبية الثلاث التي تحمل الأرقام ١٤٤١١٤٥ في لوحاتها ، والتي يحمل الوجه منقوش منها النقوش نفسها ، ثلاثة أنماط في الكتابة باللغة اللبانية ، ونستطيع أن ندرك بسهولة أن الكتابة على القطعة الذهبية رقم ١٤ أكثر صحة وثقا من تلك التي نجدها على المسكوكتين الآخرين .

وكما كانت العيارات المنقوشة طويلة ، وبشكل خاص حين تكون عبارة من فقرات من القرآن ، كلما لاحظنا ، على الدراهم والدنانير القديمة ،

---

(٥٩) المقياس ، هو مقياس اتيم لتقديرو ارتفاع مياه النيل ، أنشاه المصريون المحدثون في إحدى جزر النيل المسماة جزيرة الروضة ، على مسافة قريبة من القاهرة .

(٦٠) لم يمارس من الطباعة في الشرق إلا نيبا ندر ، وعلى يد أوروبيين ، لكنه لم ينتشر هناك ، وكان الفرنسيون قد اتقنوا في القاهرة مطبعة فرنسية وأخرى عربية كان يديرها اليسو مارسيل ،



أن الكتابة تتم بحروف صغيرة شديدة التقارب ( مزنقة ) ، وأن هناك ، بخلاف الجاشية ، التي تشتمل عادة على ثلاثة أو أربعة سطور مستقيمة ومتوازية ، سطرا دائريا يدور حول القطعة ، وأحيانا سطرين ، من الكتابة (٦١) ، ولدينا قطعة عملة نحاسية نقلناها معنا من مصر ، صغيرة القطر (٦٢) ، وأن كانت بالغة السبك بالنسبة لحيطها ، لانقرا على الوجه الأول منها ، وفي سطور ثلاثة مستقيمة ، وبحروف كبيرة بعض الشيء سوى الجزء الأول من الشعر ، أما الجزء الثاني فنجدته على الوجه الثاني (٦٣) .

وعندما لم تعد تكتب على العملات الذهبية نستوصف من القرآن ، وضعت الكتابة ، التي لم تعد بالغة التقارب ، في سطور مستقيمة ، ولكن عادة تغير مواضع عدة حروف ، وأحيانا كلمات بأكملها أو وضع هذه الكلمات فوق كلمات أخرى ، كانت تعطى شكل الكتابة انتظاما لابس به وأحيانا كانت تجعل السطور ناتئة الانتظام ، ويمكننا أن نرى أمثلة على كل ذلك في الشكلين رقمي ١٠ ، ١١ من لوحته الثانية .

ومنذ فترة طويلة بعض الشيء ، تصور القوم ، رغبة منهم في إعطاء مزيد من الانتظام لهذه الكتابات ، أن يخطوا خطوطا مستقيمة ، متساوية الطول ، تقسم الوجه ب من قطعة العملة الى أربعة أجزاء متساوية ، تستخدم بمثابة أطر لكل سطر من سطور الكتابة ، وتتجمع هذه السطور عند الطرفين بواسطة اتواس تقترب بشدة من السطر الدائري الذي يفصل حبيبات الإطار من بقية وجه القطعة (٦٤) .

(٦١) وهو الدينار الذي وضعناه في ص ٣٥٣ ، الفقرة الأخيرة .

(٦٢) بدفع قطرهما ١٤ مم وسبكها ٣ ١/٢ مم .

(٦٣) نجد النقوش على الوجه الأول مربعة كما يلي :

لا إله

إلا الله

أحد

( كذا )

ونجدها على الوجه ب كما يلي :

محمد

رسول

الله

(٦٤) انظر الأشكال ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من اللوحة الثانية من

اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

( ج ١٠ — وصف مضى )

### تاسعا : الزخارف

بإمكاننا أن ننظر إلى الخطوط التي انتهينا من الحديث منها باعتبارها جزءا من الزخارف التي تحملها قطع النقود ، ومع ذلك فليستنا نظن أن هذه المادة تعود إلى زمن بعيد ، كما أنها لا تدل كثيرا على براعة من جانب الحفارين ، هؤلاء يبدون وكأنهم يحزون صلحة القطعة لمجرد توجيه مسطور الكتابة ، وقد يكون أكثر رونقا وأكثر صحة كذلك أن نحصل على مسطور جيدة الترتيب ( والاستقامة ) دون الحاجة إلى أن نلجأ لتنظيم صفحة القطعة النقدية التي ننقش عليها ( بواسطة الخطوط ) .

أما الزخارف الأخرى ، التي نلاحظ وجودها على قطع النقود الحديثة ، وهي أكثر بساطة وأقل تكلفا ، فهي :

- ١ — الزخارف الزهرية ( أي التي تأتي على هيئة زهيرات صغيرة ) .
- ٢ — حبيبات الأطار .
- ٣ — الأطار ( البارز ) الذي يوضع على حافة العملات .

وبإمكاننا كذلك أن ننظر إلى تأشيرة السلطان أو طفرائه باعتبارها زخرفا ، وقد تناولناها في الفقرة التي تعرضت لأسماء الأبراء أو الحكام ( من هذه الدراسة ) ، وإن كنا نكتفي هنا بأن نستمرى الانتباه إلى أن العملة النحاسية المضروبة في عهد محمود الذي تولى الحكم في عام ١١٤٣ هـ ( ١٧٣٠ من تقويمنا ) والتي رسمناها في الشكل رقم ٢٥ تحمل بدلا من هذه الطغراء نجيبات أو زهيرات أو تشبيكات زهرية ( مجدولة ) تشغل سطح القطعة كلها .

أما الزخارف الزهرية فيجعلها الوجه أ في الفراغات التي تتركها طغراء السلطان ، وفي أغلب الأحيان ، نجد فوق الوجه ب لطع الفندقي زخرفا زهريا عند أعلى قطعة ، فوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وهي تحمل هنالك محل الرقم الدال على سنة التصويب أو على سنة الإصدار كسب

توضح لنا العيالات الواردة بالأشكال (٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠) ، وأخيرا فائنا نجد بعض هذه الزخارف موزعة بأعداد متفاوتة ، قلة وكثرة ، تبعا لذوق الحمار ، 'موق' وبين سطور الكتابة . وتحمل قطعة النقود الذهبية التي وردت مرسومة في مؤلف المسيو بونفيل برقم ١ من لوحته الأولى من النقود الذهبية التركية كمية كبيرة من هذه النقوش (٩١) .

ويتنوع شكل هذه الزخارف الزهرية . أما الشكلان اللذان يسترعيان الانتباه أكثر من غيرهما واللذان يتكرران في أغلب الأحوال فهما :

١ — الشكل الذى تحمله القطعة التى أوردنا رسما لها في الشكل رقم ٢٣ ، الوجه أ .

٢ — الشكل الذى نراه على الوجه ب من القطعة رقم ٤ .

ويظن البعض انه قد لاحظ في الزخرف الأول وجود الحروف المكونة لكلمة الله أو اختصارا لها مجدولة أو متداخلة مع هذا الزخرف ، وأنه قد لاحظ في الزخرف الثانى الشيء نفسه بالنسبة لكلمة محمد (٩٢) ، وإن كان الأقرب الى الاحتمال أن هؤلاء يحاولون أن يمتسقوا وجود معنى في هذه الزخارف البسيطة ، التى صنعت بقصد الزينة ، ربما لم يكن أولئك الذين اخترعوها يفكرون فيه على الإطلاق .

وربما كان أقرب الى الطبيعى أن نرى في الزخرف الأول بدايات

---

(٩٥) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة . أما الزخرف الزهرى الذى تحمله القطع الثلاث أرقام ٨٧، ٨٨ فهو نفس ما تحمله القطعتان رقم ٣ ، ٤ ، فيما مدأ انه يعلو هذا الزخرف في الأوليات زخرف زهرى بالغ الصغر بالشكل نفسه الذى تحمله القطعة رقم ٤ ، الوجه أ ، ثلاثة أمثلة .

(٩٦) يمكن أن نتأمل كذلك القرش المرسوم برقم ٦ في مؤلف بونفيل، اللوحة الرابعة .

(٩٧) هناك تشابه بين صنع زخارف بالحروف المتداخلة هناك وبين ممارسة شائعة في فرنسا تشير الى اسم المسيح بالعلامة وإلى اسم ماري — وإلى اسم لويس بحرفى I. متشابهين (وهو ما نجده على الكثير من عملاتنا) .

الشعار لا اله . . الخ ، أما الشكل الذى اعطى لهذا الزخرف على القطعة الواردة فى مؤلف بونفيل برقم ٤ فهو فيما يبدو فى الواقع وبطريقة يمكن تمييزها لام الف ( ٧ ) مكررة مرتين احدها مقلوبة او معكوسة .

وتحمل القطع الذهبية والفضية ، بل حتى النحاسية ، على كبدية وجهيها ، بحروف بارزة ، وعلى حوافها ، حبيبات مكونة اما من نقط دائرية واسعة او خسيقة يشبهها المغرب يعقد من اللؤلؤ ( ٦٨ ) ، واما من نقط مستطيلة او حبوب من الشمير ( ٦٩ ) او تكون هذه الحبيبات عبارة من عقدات صغيرة او زخارف من زهيرات صغيرة ( ٧٠ ) ، وهناك خط بسيط او منقوط يفصل بين هذه الحبيبات ، على اختلاف اشكالها ، وبين النقوش .

وبالنسبة لقطع الفندقى ، والمهلات الذهبية الاخرى ذات القطر الكبير ، وبالنسبة كذلك للمهلات التكرارية وجود قسم دائرى او طوق خال من الزخارف ( سادة ) ، ونستطيع ان نرى ذلك فى الاشكال ١٤٦٤١ ، ويرجع ذلك الى ان هذه القطع ، برغم كونها ذات مسطح اكبر كثيرا من قطع الفندقى او النقود الذهبية المعتادة ، قد ضربت مع ذلك بالنسكة نفسها ، فكانت هذه السكة تدمج وسط قطع العملة ، تاركة الجزء الباقى خاليا من اى نقوش او زخارف .

اما قطع المهلات التى تم صنعها بقدر اكبر من الفخامة ، وبخاصة قطع الفندقى الكبيرة من صنع القسطنطينية ، فكانت تضرب بسكات حفرت لهذا الغرض ، وبأحجام القطع النقدية نفسها ، وتزدان هذه المهلات بطايرين من الحبيبات ، تترك المسافة التى بينهما خالية من النقوش او كانت بورود صغيرة متنوعة او تشبيكات زهرية او زخارف على شكل عصينات ، كما يمكننا ان نرى على قطع المهلات التى نشرها بونفيل .

---

( ٦٨ ) انظر الاشكال ١٤٦٤٥ ، ١٤٦٤١ ، ١٤٦٤١١ من اللوحات الملحقه بهذه الدراسة .

( ٦٩ ) انظر الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة .

( ٧٠ ) انظر القطع ارقام ١٤٦٤٥ ، ١٤٦٤١ ، ١٤٦٤١١ من اللوحات نفسها ، ويؤكد يكون هذا الخط هو الزخرف الوحيد الذى يلاحظ وجوده على قطع المهلات القديمة .

ويعد محمد بن مصطفى ، الذى جرت العادة على ان يشار اليه خطأ باسم محمد الخامس ، والذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١٤٣ ( ١٧٣٠ م ) واحدا من سلاطين القسطنطينية. الذى بذلوا. عناية كبيرة فى اعطاء النقود مظهرا مخفيا . ونستطيع ان نتأكد من ذلك بملاحظة قطع النقود ذات القطر الكبير ، والتي نشرها بونفيل برقى ٦ ، ٧ ، وقد نقلنا معنا من مصر واحدة من هذه المسكوكات ، وهى ذات ميار مرتفع ، وبمجموعة بجودة بالغة .

اما فى اوروبا فلم يكن الدامسج من وراء حفر الرسوم أو النقوش المختلفة على حواف العملات بمسألة عامة ، هو حب الترف أو السعي وراء مظاهر الزخرف والمخابة عند صنع النقود ، بل كمن الهدف من ذلك هو الجبولة دون ادخال الفس أو التلبيس على هذه العملات — وهى التى لا يمكن لأحد انقاص وزنها عن طريق انقاص قطرها دون ان يستمرى ذلك الانتباه بمجرد النظر — وذلك باللجوء الى اطلاق أو محو هذه الزخارف أو النقوش .

وعندما لاتدفع القطع النقدية فوق حافة قطعها ، فلن يكون هناك ما هو أسهل من اقتطاع بغض منها دون ان تبدو تالفة ، اذ ان هذه القطع لبست فى شكل دوائر كاملة الاستدارة ، كما ان ( طول ) محيطها يخطف فيما بينها ، اما حين تكون حواف القطع هذه غير مرسومة إلا بزخرف خفيف فان تزيينها أو تقليدها سوف يصبح أكثر من ميسور ، ذلك ان الحروف أو النقوش المكتوبة تستعصى على التقليد بغير حدود .

وفيما مضى ، كانت الحروف المنقوشة فوق حواف قطعات عملتنا ثنائية أو بارزة ، لكنها كانت تنمى بفتة اما بفعل الدمك أو بفعل ما يحدث من نقصان الوزن من اثر ( طول ) الاستعمال ، أما فى أيامنا هذه فقد أخذت هذه الحروف توسم على الأجوف « أى تحفر بدلا من أن تكون بارزة » . ويجعل هذا الاجراء الأحياطى ، بالإضافة الى ان لعملتنا الذهبية والفضية المصروفة بالـ Vriol (٧١) القطر والمحيط نفسيهما وبدقة ، من

---

(٧١) الـ Vriol هى لوحة من الصلب ، منقوبة عند وسطها بنقش دائرى توضع به قطعة العملة لتلتقى شربة الرصاص .

المستحيل حدوث أقل انقاص في طول القطر (باقتطاع أجزاء من المحيط) دون أن يلاحظ المرء ذلك عند النظرة الأولى ، خصوصا إذا ما قربنا قطعة مثيلة من قطعة أخرى مائلة لم يمسسها سوء .

أما زخارف الدنانير والدراهم القديمة التي أتيح لنا أن نراها ، فلم يبد لنا قط أنها قد وسعت عند حافة قطعها مع احتمال قائم هو أن يكون هذا النقش قد انحى بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال ، أو تبتأزله على يد أولئك الذين يحترمون مهنة تحريف النقود ( بانقاص وزنها ) ، ونرى الوقت نفسه ، فإن من المؤكد فيما يبدو أن القوم هناك قد ظلوا لمدق طويلة يمتادون عدم وضع أية سمة أو بصمة على حواف قطع العملات ، وبشكل خاص عندهم كانوا يكتفون بأعطائها الشكل الدائري عند قصها .

وتحمل قطع الفندقي ، شأن كثير من قطع النقود لدينا ، نوعا من النقوش يشبه بعض الشيء حبلا أو جديلة ، ومن هنا جاء اسم الجديلة أو القبطان الذي يطلق بصيغة عامة على كافة أنواع النقش أو البصم التي تحملها قطع النقود على حواف قطعها ، ( بفتح القاف وتسكين الطاء ) .

وتحيط هذه الجدائل بقطع النقد الذهبية بالطريقة نفسها على وجه التقريب أو تكون مسئلة على نحو طفيف ، كما سنرى ، عند تناولنا لأساليب صنع النقود .

وقد نجد أن من الممكن لكثير من العملات الفضية ذات الوزن الكبير ، بل وكذلك بالنسبة للقطع ذات الأربعين والعشرين مدني ، وعملات أخرى كثيرة من النحاس ، أن تحمل عند قطع حوافها جدائل أو نقوشا ، لكن صناعة النقود في مصر ليست متقدمة لحد يمكن معه تبني الأسلوب الذي تستخدمه أوروبا في حفر حروف على حواف قطع النقود برغم كونه أسلوبا بالغ البساطة بقدر ما هو حائز ،

## الفصل الرابع

### القيم المختلفة للعملة

#### أولاً : الوزن

لم تضرب في مصر ، لمياً يبدو ، بصفة عامة قطع نقود ذهبية تجاوز وزنها درهما واحدا ونصف الدرهم ( ٦١٨/١٠٠٠ ج ) \* أو المتقال بوزنه الحالي (١) ، بل كذلك المتقال القديم الذي كان يساوي ١٢/٧ درهم ١ (٦١٨/١٠٠٠ ج ) . وفي واقع الأمر ، فقد كان هذا هو حال وزن الدينار التي واتلنا الفرصة لتحصيها .

ولم يحدث — الا شذوذاً عن هذه القاعدة ، وفي حالات خاصة ، ن ضربت في بعض الأحيان قطع نقد ذهبية اكبر وزناً ، مثل القطع ذوات الـ ٢ فندقى وذلك القطع التذكارية من ذوات الفندقى ونصف ( الفندقى ) التي تعرضنا لها من قبل في الباب الخاص بالنقود النحاسية .

وفي نفس الوقت فإن الأمراء أو الحكام الذين ضربوا باسمهم النقود، قد حرصوا في فترات مختلفة أوزان هذه النقود ومعاييرها بقصد تحقيق أكبر ربح ، ومع ذلك لمحيث أن تحريف وزن العملات أمر يمكن ملاحظته على اندوام وبسهولة أكبر من القدرة على التحقق من تحريف العيار ، فقد كان التحريف في الوزن وثيداً وحقيقاً حتى يمضى دون أن يستمرى الانتباه .

ولم يكن يتجاوز وزن اقدم واحدة من قطع الفندقى ، التي ظلت على

---

(\*) أثرت تحويل الكسور العشرية الى كسور اميتيادية حتى لا يختلط الأمر على القارئ بينها وبين العلامات التي توضع لتقسيم الأعداد الكبيرة الى وحدات رقمية تسهلاً لقراءتها . ( المترجم )

(١) من المتقال : انظر دراستنا من الأوزان العربية ( الكتاب الاول من هذا المجلد ) .





تقبل النقود الذهبية ما لم تزن كل مائة منها ، وبذقة ثابتة ٨٤ درهما ( ٢٥٨ ١٢٨/١٠٠٠ ج ) فقد كان من مصلحة العامل أن يوازن القطع النقدية بذقة كافية ، وباختصار ، فكلما زاد اتساع سطح العملة كلما اكتسبنا أن وزنها يقل حاجة بفعل التداول . وفي مصر ، كما في غالبية بلدان العالم ، يوجد أناس يدفعهم الجشع الخسيس إلى احترام مهنة التلاعب في وزن العملات الذهبية ، يحرمون الصرافون أو المبدلون على وزنها حين يبدو هذا الوزن بالغ نقصان .

وإذا كانت العملات الذهبية الحالية ، قد حلت كما سبق أن افترضنا محل الذناتير القديمة التي كانت كل سبعة منها تزن في الأصل عشرة دراهم وإذا كانت كل سبعة قطع من العملات الذهبية الحالية لا تزن أكثر من خمسة دراهم و ٨٩٤/١٠٠٠ من الدرهم فإن الفرق في الوزن بين هذه وتلك سيصل إلى ٤١٠٦/١٠٠٠ دراهم أي أن وزن العملات الذهبية قد نقص ( بالنسبة للعملات القديمة ) بنسبة تزيد عن ٤١ ٪ .

ومن جهة أخرى فلا بد لأنصاف العملات أو النصفيات أن تزن نصف وزن القطعة الواحدة أي ٤٢ درهما على الأقل لكل مائة نصفية ( حوالى درهما نحو ٤٦١ ج ) لكل مائة ربعية . أما بخصوص أوزان الخردبات القديمة ١/٢ ١٢٩ ج ) وأن تزن الأرباع أو الربعيات ربع وزن القطع الكاملة أي ليرجى الرجوع إلى ما سبق لنا أن قلناه بخصوص هذه العملات الذهبية الصغيرة . في الفصل الخاص بالعملات التذكارية .

وقد سبق أن أوضحنا في دراستنا الموجزة عن الأوزان العربية أن قطعة النقود الفضية المسماة درهما والقطعة الذهبية المسماة ديناراً كانتا تزنان كلتاهما متقاربتا في الأصل ، وعلى قدم المساواة . وبتطور الأيام أدخلت في التداول دراهم من أوزان متنوعة قادمة من بلدان مختلفة . وكانت الضرائب أو المشور التي تفرض على الفضة التي صنعت نقودا تدفع على نصيفين : نصف يسدد بالدراهم ثقيلة الوزن ونصف آخر يسدد بالدراهم خفيفة الوزن . وحين أراد ابن مروان أن يقيم نظاما موحدا للنقد ، فقد خشي إذا هو اختار الدراهم كبيرة الوزن أن يقلل كاهل الناس ، أو أن يقلل حجم الضريبة إذا هو اختار الدراهم الصغيرة ، لذا فقد اتخذ الحسد الأوسط ( بين هذين النوعين من الدراهم ) وأمر بأن تصنع دراهم تزن كل

عشرة منها سبع مثقالات . وقد استقر رايه على اتخاذ هذه النسبة بدافع  
مثير للفضول تعرضنا له عند حديثنا من قطر العملات .

وقد أصبح الدرهم الجديد هو وحدة الوزن التي اختفظت ، شأنها  
شأن العملات ، باسم الدرهم في حين أن القطعة من النقود لم تعد تزن  
سوى  $\frac{7}{10}$  من المثقال ، بل حتى بعد أن اختفت النقود التي تسمى بالدرهم .

ولكى نفرق بين الدرهم في مجال العملات وسميه في مجال الوزن  
تجنبنا عند الإشارة الى قطعة النقد الكلية العربية درهم dirhem  
واستخدمنا الإشارة الى الوزن الكلية الفرنسية دراخمة drachme  
التي يرتبط اصلها كما هو واضح بالكلية السابقة (٣) .

ويبدو أن مادة جعل العملات مساوية في وزنها لأوزان متداولة  
وأعطائها الأسماء نفسها التي لتبرعات أو أقسام هذه الأوزان هي مادة ضاربة  
في القدم اتسمتها شعوب كثيرة ، فقد عرفنا في أوروبا نقودا كثيرة بأسماء  
Hvre' ( جنيه - رطل ) و once ( أونصة - أوقية ) و gros  
(  $\frac{1}{8}$  من الأوقية ) وهي كلها نقود ذهبية أو فضية ، وإلى أن تبينا  
الفرنكات في نظامنا النقدي الجديد كانت كلمة Hvre تطلق في وقت  
وأحد على وحدة وزن ووحدة نقدية ، برغم أنه لم تكن لدينا قط عملة  
تزن رطلا .

وإذا كان علينا ألا ننظر الى قطع المدينى الحالية باعتبارها انحرافا  
بالدرهم القديمة وإنما باعتبارها نقودا جديدة نجهل نحن الفترة التي أنشئت  
فيها على وجه التحديد إلا أنه من المؤكد أنها في الماضي كانت أكثر ثقلا ،  
وكان الباب العالي يرسل أوامره ، بل ويرسل مفوضين أو مفتشين خاصين  
من طرفه حين كان يبلغه سوء الحال التي انحدرت اليها النقود حتى يعود  
بأوزان وميزار النقود الى القواعد نفسها التي تتبعها القسطنطينية : غنى  
العام ١١٧٦ من الهجرة ( ١٧٦٢ من تقويمنا ) ، أى في عهد السلطان

مصطفى ، وعندما كان الملوك رضوان ، كخيا (١) ابراهيم ، بمسك بمتاليد  
الامور في القاهرة ، ارسلت القسطنطينية احمد اغا خطيب زاده مع الباشا  
رحلب للتفتيش على النقود ، فثبت وزن الالف من قطع المدينى على ١٢٥  
درهما ( اى ٨١٢/١٠٠٠ ج ٣٨٤ ) ، اما في بداية عهد سليم ، اى في العام  
١٢٠٣ هـ ( ١٧٨٩ م ) فقد صدر امر الالب الذى يقضى باعادة ربح وزن  
قطع المدينى التى كانت قد انقصت من ١١٥ درهما ( لكل ١٠٠٠ قطعة )  
الى ١٠٠ درهم فحسب ، ولكن الحكام تشبهوا بما معهم من تفويض لهم في  
مجال النقود يخول لهم حق تخفيضها من جديد ، وهكذا نقص وزنها في  
حدى عشرة اموام بشكل متوال حتى بلغت زنها ٧٣ درهما ( لكل الف )  
اى ٧١٠/٢٢٤ ج . وعندما املاك الفرنسيون امر النقود فانهم لم يغيروا  
شيئا في النظام ( النقدي ) المستقر منذ زمن محدد ، قبل مجيئهم . وهكذا  
ايضا نجد ان وزن المدينى قد نقص على مدار الـ ٣٧ سنة الاخيرة  
بنسبة ٢/٤١ ٪ .

واذا شئنا ان نقارن الوزن الحالى لهذه العملات ، وهى الوحيدة التى  
تصنع الآن من الفضة او بالاحرى من البرونز حالى المعيار ، والمتداولة  
في مصر منذ وقت طويل بوزن تلك التى كانت تصنع في مصر قديما تحت  
اسم الدرهم فسوف نكتين ان قطعة المدينى تقل في وزنها عن وزن الدرهم  
ثلاث عشرة او اربع عشرة مرة .

وتجمل رتبة هذه العملات وكذلك الطريقة التى تصنع بهما من  
المستحيل ان يتكرر الوزن نفسه في كل قطعة ، لذلك يمكن ان تزن الالف  
قطعة منها ٧٣ درهما لتكون رقيقة الوزن بالقدر الكافى . وكان يسمح تحت  
ادارتنا بتجاوز قدره درهم واحد ( ٣ ٧٨/١٠٠٠ ج ) زيادة او نقصا ( في كل  
الف قطعة ) اى ان التفاوت في الوزن بالنسبة للقطعة الواحدة كان يبلغ  
نحو ١٤/١٠٠٠ ، ومع ذلك فلايد ان تكون اعداد محددة من الف قطع المدينى  
قد جاءت مساوية للوزن المطلوب .

---

(٢) كلمة كخيا او كخيا يلفظها العامة كخى والى يكتبها مؤلفونا  
كخايهيا . Kiahya . او كخيا Kiyah . هي تعريف لكلمة كخدا وتعني المؤمن  
على السر او الملازم .

ولسنا نستطيع أن نقارن هذا التجاوز في الوزن بالنسبة للآلاف من قطع النقود بالتفاوت المسموح به في فرنسا في وزن كل قطعة على حدة ، ومع ذلك فقد اتبع هناك كعبدا ، أنه كلما كثرت تفريمات قطعة العملة كلما كان التفاوت المسموح به في زنتها كبيرا ، وفي حين أمكننا نحن أن نثبت هذا التفاوت المسموح به بخصوص القطعة ذات الخمسة فرنكات عند ٠.٢ ر فقد كان يبلغ بالنسبة للقطعة ذات الـ ٢٥ سنتيما ٢٠/١٠٠٠ وبمعنى آخر كان يقدر بـ ١٠ جرامات في الكيلو جرام الواحد .

ولا بد أن الميزة التي تحقق من وجود عملة فضية يسهل مدها من مد تطع المدني ، وتقع قيمتها موقعا وسطا بين قيمة العملات الذهبية وقيمة المدني التي ما كان ينبغي استخدامها إلا كنقود صغيرة ( نكة ) أو نقود مكملة ، هي التي دفعت على بك دون شك إلى أن يأمر بصنع قروش على غرار قروش استانبول .

وينتج من المعلومات التي حصلنا عليها من القاهرة ان سلسلة القروش أو القطع الفضية ذات القيمة الكبيرة التي أمر على بك بصنعها أو التي كان قد شرع في إصدارها لم تكن تشتتل قط على قطع من ذوات الـ ٦٠ ولا من ذوات الـ ٣٠ مدني ، وإن لابد لو وزن هذه العملات أن سيكون على النحو التالي :

القطع ذوات الـ ١٠٠ مدني	١١٦/٤ درهما (٥) .
القطع ذوات الـ ٨٠ مدني	٩١/٤ دراهم .
القطع ذوات الـ ٤٠ مدني	٤١/٤ دراهم .
القطع ذوات الـ ٢٠ مدني	٢١/٤ من الدراهم .

ومع ذلك فإن العملات التي ضربت في عهد هذا البك والتي حصلنا في مصر على تطع منها باعتبارها من ذوات الـ ٤٠ أو الـ ٢٠ مدني كانت تزن ١٩٢/١٠٠٠ درهم إلى ١٩٢/١٠٠٠ هـ أي بحد وسط قدره ١٩٢/١٠٠٠ هـ درهم .

يمكن أن تكون هذه القطع هي العملات من ذوات الـ ٦٠

---

(٥) بخصوص تقييم الدراهم بالأوزان انظر الجدول الملحق بدراسة الموزنة من الأوزان العربية .

و البـ ٣٠ مدينى ؟ لا يبدو هذا فى رأينا محتملا ، حيث أكد محدثونا أنه لم تكن قد ضربت بعد قطع مسكوكات من هذا النوع . إذن فهل هذه هى القطع الأصلية من ذوات البـ ٤٠ والبـ ٢٠ مدينى التى أمر على بك بخريرها فى حين أن القطع التى أصدرت بعد ذلك قد أنقص وزنها إلى ٤١/٢ و ٢١/٤

من الدراهم ؟ إن الشيء الذى قد يدعو إلى الأخذ بهذا الرأى هو أن الهندى النقود الذى حصلنا منه على المعلومات حول سلسلة النقود المختلفة التى تناولناها فيما سبق لم يعهد إليه بإصدارها إلا إلى العام ١١٨٥ من الهجرة فى حين أن القطع التى حملناها معنا من مصر وأجريننا عليها الفصوص ورسمناها (٦) تحمل تاريخ إصدار هو ١١٨٣ . إذن فيبقى علينا أن نعرف ما إن كان هذا الرقم يمكنه أن يدل قط على السنة التى أصبح فيها على بك مستقلا أو على السنة نفسها التى سكنت فيها هذه النقود .

لقد تحتم أن تزن القطع ذوات البـ ٤٠ والبـ ٢٠ مدينى التى حاول الفرنسيون خربها نحو ٤ و ٢ من الدراهم .

وطبقا لذلك يكون النقص الذى اُمترى وزن هذه النقود مقارنة بمثيلاتها فى عهد على بك قد بلغ نحو درهم واحد و ١٢٣/١٠٠٠ من اجمالى زنة قدرها ١٢٣/١٠٠٠ هـ دراهم أى ما يعادل ٢٢١/٢٪ إذا ما كان وزن القطعة ذات الأربعين مدينى قد بلغ ١٢٣/١٠٠٠ هـ من الدراهم أو ١١٢/١١٪ فقط إذا لم تكن الواحدة من هذه المعاملات تزن سوى ٤١/٢ من الدراهم .

ولما كانت الأهمية التى تعلق مادة على النقود النحاسية جـد ضئيلة ، ولما كانت قد تناولتها تغييرات مستمرة ، وكثنت لها على الدوام تقريبا قيمة اعتبارية أو صورية ترتبط بالحاجات اليومية للناس الذين كانوا يحصلون عليها كى يستخدموها إشارة أو وسيلة تبادل عند شراء المواد ضئيلة القيمة ، ولما كان من النادر أن يضع الناس فى اعتبارهم ، لهذه الأسباب كلها وكذلك لانخفاض ثمن المعدن الذى تصنع منه ٤ الوزن الذى يمكن أن يكون لكل قطعة منها فقد بدأ لنا أن ليس ثمة أهمية كبيرة فى ثمنس أوزان النقود النحاسية فى العصور المختلفة ، وإن كنا نكتفى

---

(٦) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، الشكل ١٦ من اللوحة الثالثة والشكل ٢٢ من اللوحة الرابعة .

بملاحظة أن القطع النحاسية ذات القيم الأكبر والتي تم ضربها منذ عهد الخلفاء لم يتجاوز وزنها فيما بدا لنا سبعة دراهم ونصف الدرهم أى ما يزيد على ٢٣ جراما بنحو طفيف . وتزن قطعة عملة نحاسية ، تحمل كلمة اينار مكتوبة بخط كوفى ، وتنتمى الى العملات النحاسية التى تناولناها فى صفحة ٣٤٢ درهما واحداً : و  $144/1000$  من الدرهم أى نحو  $62/1000$  جرامات ، أما تلك التى تحدثنا عنها فى صفحة ٣٧٧ فتزن درهما وحداً  $614/1000$  من الدرهم أى  $929/1000$  جرامات .

وقد يبلغ وزن قطعة الجديد التى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ من اللوحة الرابعة نحو درهم واحد و  $750/1000$  من الدرهم أى  $288/1000$  جرامات ، أما قطع الأجداد ( جديد ) التى ترجع الى عهد مصطفى ، الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ الهجرى ( ١٧٥٧ من تقويمنا ) ، والتى رسمنا واحدة منها فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة فى الشكل رقم ٢٦ فيتراوح وزن القطعة منها بين  $1/4$  و  $2/5$  من الدرهم ، وأخيراً فإن الأجداد التى لا تحمل نقوشا والتى تناولناها بالحديث قبل ذلك عند نهاية الفصل الخاص بالنقود النحاسية . لم تكن تزن كل عشرة منها معا سوى  $21/4$  الى  $1/4$  من الدراهم ، بواقع زنة القطعة الواحدة  $1/4$  الدرهم على أكثر تقدير .

### ثانية : المعيار

كانت العملات الذهبية والنفضية ، عند نشأة غالبية النقود ، ذات معيار مرتفع للغاية لذلك فإن النقود القديمة ، عند أغلب الشعوب ، هى عادة أكثرها نقاء ( أى أكثرها قربا من المعدن الخالص ) . وهكذا فقد تبين أن معيار الدينار الذى تناولناه فى صفحة ٣٥٣ على سبيل المثال والذى يعود الى العام ١٧ من الهجرة ( ٧١٦ من التقويم المسيحى ) ، والذى تعرض لاختبارات وبحوص بالهئة البقرة فى باريس ، يبلغ ٩٨٧ من الألف أى ٢٣ تيراوا و  $22/33$  من التيراوا .

وطالما لم تكن للحكومات مصلحة خاصة فى تحميل سبائك النقود بالأخلاق والشوائب فسيكون الأمر الطابعى أكثر من غيره ، بالنسبة لها ، أن تبنيح هذا الرمز الممثل لكافة القيم الأخرى أكبر قيمة ممكنة فى أقل

حجم مستطاع ، مما يجعل حبله والاحتفاظ به أكثر يسرا ، ومما يقلل كذلك من نفقات صنعه ، ومع ذلك فلا يصح لنا أن نعتقد بأن من الأفضل أن نبليغ بالذهب أو الفضة أعلا عيار لهما ، فقد علمتنا التجربة أن نسبة معينة من المزاج ( بكسر الميم ) تعطى لهذين المعدنين قدرا أكبر من الصلابة وتجعلهما أقل قابلية للتلط أو التحور بفعل التآكل الناتج عن كثرة التداول .

وحيث كانت غالبية دور سك النقود ، بالإضافة الى الاعتبارات السابقة ، تحصل على احتياجاتها ( من المعادن النفيسة ) عن طريق المسكوكات النقدية المصنوعة على يد الأسبان والبرتغاليين ، الذين يتكون منهم بالغة الوفرة والثراء ، فقد كانت الأمم الأوربية الأخرى تضطر الى مزج نقودها بالنسب نفسها ، على وجه التقريب ، التي مزج بها نقود هؤلاء ، وبمعنى آخر فقد كان على هذه الأمم الأوربية أن تتحمل كخسارة صافية مصروفات تحييص أو ترقية النقود الأسبانية والبرتغالية ( أى فصل المعدن النفيس لاستخدامه في صنع نقود خاصة بهذه الأمم ) .

وبعيدا عن هذه الدوافع الخاصة ، فإن الدافع الوحيد الذي يمكنه أن يحدو بالحكومات المختلفة الى تحريف النقود ( أى الغش فيها باتقاص عيارها ) هو الرغبة في تحقيق منفعة تتم دوما على حساب الأفراد ( المواطنين ) ، تنتهي — هذه المنفعة — بأن تصبح قاتلة للدولة ، وللحكومة نفسها ، إذ هي تخرب تجارتها واقتصاداتها وكذلك الثقة فيها . كما أنها تلقى بالأسواق المالية في ارتباك عسير يصعب إصلاحه في غالبية الأحيان .

ولما كان من غير الميسور أن يحوز الأفراد ، وبصفة خاصة في البلدان التي لم تتقدم فيها الفنون والصناعات ، وسيلة أكيدة لمعرفة العيار الدقيق ( لعملة ما ) فيها عدا أولئك الذين يحترفون مهنة تمييز النقود ، فقد استطاع أولئك الذين تنهض عليهم صناعة النقود في الشرق أن يخترعوا ( أو يخشعوا ) المرة بعد المرة عيار المسكوكات الذهبية والفضية دون رادع ، وأن يستحوذوا لأنفسهم ، مدة طويلة ، على كل الربح الذي يجتونه من وراء ذلك .

وفي بعض الأحيان كان بعض هؤلاء ( الحكام ) يصطنعون لأنفسهم شرف إعطاء النقود درجة أعلا من النقاء ( أو عيارا أعلا ) أضحا حقيقه أسلافهم

أو جيرانهم ، وإن كانت هذه الحكومات ، يعودتها إلى مبادئ أكثر عدالة وأكثر استنارة ، قد أدركت أن من صالح الأفراد ، ومن صالحها الخاص كذلك ، أن تعمل على سك نقودها بعناية أكبر وبمزيج أفضل كي تمنح هذه النقود قدرًا أكبر من الثقة في مجال التجارة الداخلية ولكي توفر لها ميزة التبادل مع الخارج .

ولعل أحمد بن طولون كان هو الحاكم الوحيد في مصر ، منذ استقرار الإسلام بها ، الذي ضرب بها أثنى أو أخلص الدنانير ، وسميت هذه باسمه ، « الدينار الأحمدي » أو الأحمدي فقط ، حتى أخذت هذه التسمية تطلق بعد ذلك للإشارة إلى الذهب الأثني .

أما السبب الذي قاد إلى هذا الإجراء فيبدو لنا ، بالشكل الذي يروى به ، بالغ الطرافة برغم أنه يعطينا فكرة لا بأس بها عن المبع الأسطوري للعابية الحكايات التي يندفع المؤلفون العرب في تجميعها بكثير من الثقة .

يورد القريزي أن أحمد بن طولون قد اكتشف جرة مليئة بالدنانير عندما أمر بإجراء تنقيبات في منطقة الأهرام أملا في العثور على كنوز هناك ، وكانت سدة هذه الجرة تحمل هذا النقش ، بحروف قديمة : « أنا فلان ابن فلان ، أنا الذي خلصت الذهب من شوائبه ، وكل من يريد أن يعرف كم كان مهدي أسمي من مهده ليس عليه إلا أن يأخذ في اعتباره كم كان مزج دنائري أفضل من مزج دنائره ، ذلك أن الذي يطهر ذهبه مما يشوبه ، يكون هو نفسه الذي يظهر في حياته وبعد مماته » .

وقد أمر أحمد بمحيط هذه الدنانير ، فوجد أن عيارها في الواقع أملا بكثير من عيار النقود التي ضربت من قبله ، فبذل أكبر قدر من العناية في تحسين عيار عملاته الذهبية .

وإذا اهتمرنا أن الدينار الأحمدي كان يماثل في نقائه سكين *Séquin* البندقية الذي يقدر عياره العالي للغاية في تعريف النقود الفرنسية (٧)

---

(٧) التعريف الصادر في ١٧ بريريل من العام الحادي عشر (٦ يونيو ١٨٠٣) .



بـ ١٩٦٦ ( فى الألف ) ، وحيث يبلغ العيار القانونى لعملات القاهرة الذهبية اليوم  $24/33$  ١٦ قيراطا أى ٦٩٨ ( فى الألف ) ، فمعنى هذا أن تحريفا متتابعا قد أصاب عيار النقود الذهبية بلغ ٢٨٨ على ١٠٠٠ أى نحو ٢٩٪ .

وكان عيار العملات الذهبية ، قبل تدخل الفرنسيين فى عملات القاهرة ، يبلغ فى بعض الأحيان أقل من  $24/33$  ١٦ قيراطا ، ويبدو أن العيار الأكثر انخفاضا كان هو عيار العملة الذهبية التى نشرها بونفيل فى مقالته من النقود الذهبية والفضية التركية برقم ٢١ ، وتعود هذه القطعة الى عهد عبد الحميد الذى تولى الحكم فى التسططينية فى العام الهجرى ١١٨٧ ( ١٧٧٤ م ) ، وقد ضربت هذه فى القاهرة فى العام ١٢٠٠ من الهجرة ( ١٧٨٥ . أو ١٧٨٦ من التقويم المسيحى ) وقد سبكت بعيار قدره  $20/33$  ١٥ قيراطا أى ٦٤٥ ( على ١٠٠٠ ) فى وقت كان ينبى أن يبلغ عيارها نفسه نحو  $28/33$  ١٦ قيراطا أى ٧٠٧ ( على ١٠٠٠ ) مع تفاوت مسموح به ( لا ملاما أو لا دنى ) قدره  $4/33$  من القيراط أى  $52/1000$  .

وقد ثبت الفرنسيون عيار الزر محبوب عند  $24/33$  ١٦ قيراطا أى ٦٩٨ من الألف بتجاوز مسموح به قدره  $2/33$  لأعلى أو لأقل .

أى نحو . . . . . ٣٩٠٠٠ ر.

أى ( مع التقريب ) . . . . . ٤٠٠٠٠ ر.

فى حين يبلغ التجاوز القانونى المسموح به فى فرنسا بالنسبة لقطع اللويس  $12/33$  من القيراط .

أى نحو . . . . . ١٥٦ ر.

وكان يبلغ فى الوقت نفسه بخصوص القطع الذهبية نوات الأربعين والعشرين فرنكا نحو . . . . . ٢٠٠٠٢٠ ر.

وعلى هذا فقد كان التفاوت المسموح به قانونا ( فى مصر ) يقل بنحو ثلاث مرات من مثيله فى فرنسا ونحو الضعف من التفاوت الذى كان مسموحا به بالنسبة للقطع نوات الأربعين والعشرين فرنكا .

( م ١١ — وصف مصر : ٤ )

وحيث كانت اساليب التحيص التي سنعرض لها عند نهاية هذه الدراسة اقل تقدما منها في فرنسا فقد نتج عن ذلك أن التجاوز القانوني بالنسبة لعميار العملات الذهبية لم يكن ( في الواقع ) كبيرا للحد الكافي ، فقد كانت قطع الفندقي التي توفى صنعها منذ عهد عبد الحميد بن أحمد ذات عيار أعلى من قطع السكين Séguin

وقد تدر عيار العملات الذهبية التركية من الزر محبوب في تعريف النقود الفرنسية الصادرة في ٧ بريربال من العام الحادي عشر ( ٦ يونيو ١٨٠٣ ) بـ ٩٩٦ ، وهو عيار يبدو أعلى مما هو مطلوب متدنا كون بصدد عملات أكثر قدما وأشد نقاء .

كذلك فإن قطع الزر محبوب التي ضربت في القاهرة في عهد السلطانين أحمد بن محمد ٢ ومحمد بن مصطفى ، اللذين توليا الحكم في ١١١٥ و ١١٤٣ من الهجرة ( ٧٠٣ و ١٧٣٠ م ) كانت هي الأخرى ذات سبك بالغ الجودة ، أما تلك التي تعود الى عهد عبد الحميد بن أحمد الذي بدأ حكمه في العام الهجري ١١٨٧ ( ١٧٧٤ من تقويمنا ) والتي رسمناها في الشكل رقم ١١ من اللوحة الثابتة فقد كان عيارها بالغ الانحراف حتى أن القطع التي ظلت تتداول منها في مجال التجارة بالقاهرة كانت تبدو وكأنها مزيفة أو كأنها نقود مفسية قد مزجت بالذهب ، كما سبق لنا أن قلنا ، رغم أنها قد ثبتت كلى عمليات التحيص التي أجريت عليها في باريس بين عيارى ٧١٠ و ٧١٥ ( ٨ ) . وهكذا ، وبصمة قاطعة ٢ فإن هذه العملات لم تكن زائفة وإن كانت حكومة البلاد قد طرحتها بقيمة مساوية لقبعة الفندقي القديم ٢ وعلى ذلك فقد طرحت بقيمة أعلى مما كانت لها في حقيقة الأمر .

أما الدراهم الناصرية التي أمر بضرها صلاح الدين ( انظر الفصل

---

( ٨ ) انظر جدول النقود ، القطعتين رقمي ٢٤ ، ٢٥ . وقد ثبت عيار فندقي القسطنطينية في عهد عبد الحميد الى ١٩١/٤ قرأنا أي ٨٠٢ . ( على الف ٤ ) . وكان يضرب في القاهرة دون شك بالعميار نفسه الذي كان للقطعة الذهبية زر محبوب . وكان الفندقي بحكم وزنه وعياره . لا يساوي الا ١٦٦ ١٦/٨٠٠ مديني لكنه ثبت عند ٢٠٠ مديني .

الخاص بالنقود الفضية أو البرونزية ) فكانت طبقا لما يورده المتريزى مزيجا من الفضة والنحاس بنسب متساوية .

ولعل الدرهم الوحيد ، الذى بعد قديما بمضى الشيء ، والذى حملناه معناه من مصر ، فهو الذى ضرب فى العام ٦٦٥ او ٦٧٥ من الهجرة ( ١٢٧٦ او ١٢٧٦ من التقويم المسيحى ) ، فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ، وقد تناولناه فى صفحة ٣٥٢ ، الفقرة الخامسة ، وقد بلغ عياره ، طبقا للتعميم الذى أجرى عليه فى باريس ٦٧٢ ( على ١٠٠٠ ) ( ٩ ) .

وليست لدينا معطيات دقيقة عن أعلى عيار تكون قد بلغته الدراهم القديمة ، فإذا ما افترضناه ٩٨٣ ( من ألف ) ، وهو أعلى عيار بالنسبة للنقود الفضية ، سجلته تمبرية ١٧ بريريال من العام الحادى عشر ( ٦ يونيو ١٨٠٣ ) ، فلا بد أن يكون قد حدث تناقص مستمر فى عيار هذه النقود بلغ فى النهاية نحو  $\frac{31}{4} \%$  .

وقد ثبت أحد أها خطيب زادة المفوض أو المفتش الذى أرسله الباب العالي فى العام ١١٧٦ من الهجرة ( ١٧٦٢ م ) للفتيش على عملات القاهرة ، عيار قطع الدينى عند ٥٨٠ ( من ١٠٠٠ ) ، أما عند قدوم الفرنسيين فقد انخفض العيار الى نحو ٣٢٨ ، الأمر الذى يوضح أن تدهورا مستمرا قد بلغ فى مجمله  $\frac{391}{4} \%$  أى نحو ٤٠ ٪ فى فترة زمنية تقدر بـ ٣٧ عاما .

وقد رأينا أنه كان يضاف ، فى الفترة الأخيرة ، الى كل درهم واحد من الفضة الخالصة مزاج قدره درهم واحد  $\frac{870.432}{1000000}$  من الدرهم ، فإذا لم تكن هذه النسبة تتعرض لأى تغيير عند الصنع فسوف نجد أثقلنا إزاء عيار قدره ٣٢٨ بالنسبة لقطع الدينى .

وبعدا من الأول من تمديد من العام التاسع ( ٢٣ سبتمبر ١٨٠٠ ) ثبتت نسبة المزاج الذى ينبئ اضافته الى كل درهم من الفضة الخالصة عند درهمين ، ولولا أن خامة الدينى تمحص بشكل محسوس فى مختلف

---

(٩) يورد المتريزى أن سبيكة الدرهم الناصرى قد صنعت على قاعدة ٧٠ ٪ من الفضة الخالصة ، وهو عيار لا يعتمد كثيرا من العيار الذى نجده فى نقود باريس .

مراحل المعالجة اليدوية التي تخضع هذه الخامة لها لبلغ عيارها بدقة ٣٣٣ ( من الف ) اى الثلث من الفضة الخالصة ، لكن غالبية عمليات التنقيذ ( ان صح التعبير ويقصد به تحويل المعادن الى نقود ) مثل الصهر والسبك والتجبية او الإتضاج وبصفة خاصة عملية الصقل تؤدي الى انقصال نسبة من النحاس تتبخر أو تحترق مكونة لها أخضر اللون أو تتأكسد أو تتبلل عند المطح لتزول فى عملية الجلو أو التبييض بحيث يزيد صباء الخامة أو الفضة المزوجة مع توالى هذه العمليات بطريقة تصبح محسوسة فى النهاية لان سطح قطع المدينى بالغ الاتساع بالنسبة لكتلتها ( اى وزنها ) ، وبهذه الطريقة يرتفع العيار الحقيقى لهذه العملة ، أما قطع الدينى التى تحصها المسيو نوكيلان Vauquelin عضو المجمع العلمى والمبارجى الذى يقوم بدخ وحص الذهب والفضة فى باريس فتقد بلغ عيارها عندئذ ٣٥٦ ، وكانت هذه قد صنعت تحت اثرافنا فى القاهرة فى العام ١٢١٣ من الهجرة ( ١٨ أو ١٧٩٩ م ) ، وان كانت عمليات نحيم اخرى اجريت مؤخرا فى دار سك النقود بباريس على قطع مدينى من النوع نفسه وصلت بعيارها الى ٣٥٢ - ٣٥٤ بدلا من نسبة ٣٤٨ التى كان يبنى ان تعطىها نسبة المزاج المضاف كما سبق لنا ان اوضحنا فى الفترة السابقة .

وقد برهنت تجارب الفضة الدقة اجريت حديثا على يد المسيو دارسيه Darcei مجتث عمليات التعبير فى دار سك النقود بباريس بضموم تكوين البرونز ، انا اذا صهرنا معا كميات كبيرة من النحاس النقى والفضة من عيار معروف لنا جيدا ، فان عملية التعبير التى تتم بعد ذلك تعطىنا كمية من الفضة الخالصة اقل بنحو طفيف عن كمية الفضة التى اضفناها ، وعلى هذا فبإمكاننا كذلك ان نصل بنسبة التركيز أو التحميم ( أو المزج ) التى تمت فى المراحل المختلفة من عمليات صنع الدينى الى درجة اكبر قليلا من تلك التى تبينها عمليات التحميم التى ذكرناها فيما سبق .

أما بالنسبة لمبيع العملات ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، فتقد كان يضاف فيه بالمثل الى كل درهم من الفضة الخالصة درهما واحدا.

و  $\frac{87.0432}{1000.0000}$  من الدرهم ، وان كان من الممكن لميلارها ، اذا ما حدثت  
، مليات تكرير او تصفية خلال مراحل عملية التفتيد ، ان يصل الى نحو ٣٤٨  
( من الف ) بل يمكنه ان يرتفع الى ٣٥٠ لان عمليات التكرير التي تتم خلال  
صنع هذه المسكوكات هي بالضرورة اقل حجبا من تلك التي تتطلبها قطع  
المدني ( \* ) .

### ثالثا : القيمة الاسمية

تقبنى كل الشعوب التي تعرف استخدام النقود ، وحدة بعينها ،  
حقيقية او افتراضية تجعل منها طرما للمقارنة عند تقييم العملات الأخرى،  
والسلع المختلفة ، وعند حساب كل الأسعار ، على هذا النحو كان الجنيه  
في فرنسا هو وحدتها النقدية ، فيما مضى ، ومنذ وضمنا نظامنا النقدي  
الجديد ، اصبح الفرنك وحدتنا النقدية .

اما القيمة الاسمية لعملة ما فهي عدد هذه الوحدات النقدية التي  
يرى انها مساوية لها . وقد استقرت غالبية الانظمة النقدية على معنيين  
جوبا الى جنب هما الذهب والفضة ، وتقبل في اغلب الاحيان كذلك معدنا  
ثالثا هو النحاس ، وفي بعض الاحيان تقبل نوما رابعا من المعدن المركب  
هو البرونز .

وتشكل الفضة في معظم الاحيان الوحدة النقدية لانها اكثر وفرة من  
الذهب في مجال التجارة ، كما انها اطوع حين تستخدم عادة وسيلة للتبادل،  
فكمية بعينها من الفضة ، من حجم يسهل حمله والانتقال به ، لن تكون  
بذات قيمة اكبر مما ينبغي ( حتى يخشى عليها ) ولا بذات قيمة ادنى مما  
تتطلب الامور لسد الاحتياجات العادية والاستخدامات اليومية .

اما الذهب ، والغرض الاساسي من استخدامه هو تقييم الصفقات  
او المشتريات الضخمة وجعلها قابلة للنقل ( او التحويل ) بشكل اكثر يسرا،  
لئلا ما يشكل وحدة نقدية ، ومع ذلك فقد رأينا عند حديثنا عن العملات

---

( \* ) ربما بسبب النسبة بين مساحة الوجه وبين الكتلة او الوزن  
في كلتا العملاتين . ( المترجم ) .

الذهبية ، حيث كانت الحسابات ، وكذلك العقود وجباية الضرائب تتم كلها  
فى مصر ، قيمة مضى بالدينار .

ومنذ ان استبدلت بالذهب عملات فضية اجنبية ، تدولت هناك فى  
شكل عملة فضية وطنية ، موحدة ، تسمى درهما ، مستمدة اسمها من  
الوزن الذى كانت تساويه فى الاصل ، اصبح الدرهم هو الوحدة النقدية ،  
بمعنى ان كل شىء اصبح يقيم بالدرهم .

وعندما توقف صنع الدراهم ، اصبح المدينى ، الذى قام مقام هذه  
العملة الفضية ، هو الوحدة النقدية التى لا زالت تستخدم حتى اليوم ،  
ولعله اصغر وحدة نقدية من هذا النوع على الاطلاق تستخدمها امة  
من الامم للتقييم صفقات ( او مشتريات ، او خدمات ... ) ضخام .

اما النقود النحاسية فلا تستخدم عادة الا كنقود معاونة للنقود الفضية،  
وبمع ذلك لملاذ ان تنشأ فى هذه الحالة نفسها وتستقر رابطة من قيمة  
تبادلية بين هذين النوعين من النقود . اما اذا لم تكن هناك نقود ذهبية ،  
بشكل تصبح معه النقود الفضية نفسها نادرة ، والنحاسية وفيرة ، فلسوف  
نعم التقديرات عندئذ بالنقود النحاسية ، بشكل اعتيادى وشائع ، بحيث  
ينتهى الامر بوحدة من هذا النوع من المسكوكات بان ينظر اليها باعتبارها  
الوحدة النقدية الوحيدة ، وهذا هو ما حدث فى مصر ، فى نحو القرن الثامن  
من الهجرة ( بداية القرن الخامس عشر من تقويمنا ) ، عندما انتهى الامر  
بكل شىء ، حتى الذهب نفسه ، ان اصبح يقدر بالفلوس ، اى بالعملات  
النحاسية .

وحين تقيم نقود مصنوعة من معدن ما ، وليكن الذهب على سبيل  
المثال ، بوحدات نقدية مصنوعة من معدن آخر مثل الفضة ، تنشأ بالضرورة  
مقارنة او علاقة ( تبادلية ) بين قيمتى هذين المعدنين ، وقد تتنوع هذه  
العلاقة بسبب ظروف مختلفة بحسب الحالة التى يكون عليها احد المعدنين  
من الندرة او الوفرة .

ولهذا السبب فان كثيرا من المؤلفين الذين يحفظون بالتقدير ، لصواب  
ارائهم واتساع معارفهم قد اقترحوا عدم تثبيت القيمة الاسمية الا للنقود  
الفضية وان تدون فوق النقود الذهبية وزنها ومياريها فقط ، بدلا من تدوين

قيمتها الاسمية ، يتركبن للتجارة مهمة تحديد العلاقة ( التبادلية ) بين الذهب والفضة .

ومع ذلك فننادرا ما يبدو: اجراء كهذا تابلا للنفوذ ، اذ سوف ينتج عنه فقدان ثقة مستمر فى القيمة الخاصة بهذين النوعين من النقود ، اذ تظل هذه العلاقة ( التبادلية ) برغم الجهود التى قد تبذلها الحكومة فى العمل على زيوعها ، مجهولة من الغالبية العظمى من ابناء الشعب ، والذين سيصبح اجراء كهذا مبعثا على شيقهم اذ سيضطرون لاجراء حسابات نقييم على الدوام ، وهذا شئ مستحيل عليهم ، لا يالنه الا الصرافون واولئك الذين يشتغلون بالمعاملات التبادلية والمالية .

وطك هى الدوافع التى حالت دون تبنى هذه الفكرة فى نظامنا النقدي الجديد والتى اسهمت فى جعل تدوين القيمة الاسمية بالفرنكات على النقود الذهبية ، كما فعلنا بالنسبة للعملة الفضية ، امرا ضروريا .

وحين كانت العملات الذهبية هى وحدها النقود القانونية فى مصر ، وحين لم يكن يتداول هناك سوى بعض نقود فضية اجنبية ، فقد كانت القيمة النسبية لهذه العملات او سعر التداول تتحدد عن طريق التجارة وحسب ، وهذا ما دعا المسيو دى ساسى الى الظن بان القوم تحت حكم الفاطميين كانت لديهم فكرة اكثر دقة فى مجال اقتصاديات النقود عن تلك الفكرة الكامنة وراء النظام النقدي المتبع اليوم فى غالبية دول اوريا ، حين يظن بان من المستطاع ان تقوم علاقة تناسب ثابتة وغير قابلة للتغيير بين الذهب والفضة ، ومع ذلك فهل يحتمل ان يكون ثمة ، فى تلك الفترة التى نتحدث عنها ، نظام اقتصادى يفترض حضارة على هذه الدرجة من التقدم ، ولا يمكن ان يأخذ به الا رجال المصارف والتجار - قد وضعته حكومة مصر ؟

فحيث لم يكن يتعلق الامر الا بعملات فضية اجنبية ، ذات قيم متنوعة ، فلم يكن من الممكن ان تتخذ حيلها سوى قاعدة بالغة البساطة ، وطبيعية للغاية كذلك ، واخذت بها فضلا عن ذلك غالبية الامم الاوربية . ونعنى بذلك عدم وضع سعر او تعريف للعملات والسماح بتداولها بالسعر الذى تحدده لها سوق التجارة او حركة التبادل مع الامم التى توفر هذه النقود ، ولكن فبمجرد

أن أصبحت مصر مثلة قضية خاصة بها ، لم يعد هناك مناص من أن تلوم الحكومة ( المصرية ) بتثبيت العلاقة بين قيم هذه النقود ( الواحدة ) وبين قيم نقودها الذهبية كما حدث في كل بلاد العالم على وجهه التقريب ، وهو الأمر الذي تبرهن عليه كذلك فقرات عديدة وردت عند المقرري .

بل لقد كان على أمراء أو حكام مصر أن يبدوا تغييرين على حقهم في تثبيت القيمة الاسمية للنقود ، إذ اعتادوا جميعا أن يسعوا لتحقيق أكبر منفعة ممكنة من وراء صنعها ، فإذا كانت هذه هي حقيقة الأحوال ، فإن هذه المنفعة المبتغاة لم يكن من المستطاع تحقيقها إلا بإعطاء النقود سعر تداول الزامى أو من طريق قيمة اسمية لها أعلى من قيمتها الجوهرية أو الفعلية ، ولهذا الغرض نفسه فقد اعتادوا في حالات كثيرة أن يأمروا بإبطال ، ليس فقط كل المسكوكات الأجنبية التي دخلت في نطاق التداول في عصور مختلفة بل بإبطال العملات التي أصدرها إسلامهم وطلب تسليمها . حيث لم يكن يتم قبولها على أكثر تقدير إلا طبقا لقيمتها الجوهرية أو الفعلية ، وبعد ذلك كانت تحول إلى إصدار نقدي جديد ذات مزيج أدنى .

ومع ذلك ، بحيث كان يحدث بالضرورة ، برغم جهل الناس من جهة ، وبرغم سلطة الحكومة من جهة أخرى أن تحيل النسبة بين القيمة الاسمية للنقود والقيمة الجوهرية أو الحقيقية لها إلى التوازن بطريقة متساوية الإيقاع ، بتفاوتة الدقة كذلك ، فلم تكن هناك أية وسيلة تهرية يمكنها أن تحول على المدى الطويل دون ارتفاع ثبات السلع الغذائية ، وكذلك الثبات سبائك الذهب والفضة ، وبالتالي ثبات الذهب المحول إلى نقود ، إذا لم يكن قد تناوله فحش كبير وخصوصا عندما يصبح تعريف وزن وميزان المسكوكات محسوسا بطريقة ماضحة ، وكذلك عندما كانت تطرح للتداول كمية من النقود بالغة الضخامة لحد يفوق الحاجة ، ذات مزيج منخفض ، وينتهى الأمر بأن تجد الحكومة نفسها مضطرة متدئذ لأن تغير بنفسها القيمة الاسمية للنقود الذهبية (١٠) ، ولكي تواصل هذه الحكومة تطبيق الأرباح التي تجنيها من وراء صنع هذه النقود . فقد كانت تخفض من جديد ميار العملات وتفرض تداول هذه النقود ونقلا للتحديد الجديد لقيمتها الاسمية

(١٠) انظر ما سبق أن قلناه من البوطقة الفصل الخامس بالنقود

الصناعية .



كما لو كانت هذه العملات قد احتفظت بالقيمة الجوهرية أو الفعلية لنفسها  
التي كانت لها من قبل (١٦٦) :

واليسم الآن السبب الذى كان يحول دون أن تتوازن النسبة بين  
القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للدينى بشكل قاطع ، فحيث لم تكن كمية  
هذه العملات ، التي كانت في الوقت نفسه تستخدم في الصفقات الكبرى  
والمشتريات الصغرى ( الجملة والقطاعى ) في كافة أنحاء مصر ، بل كذلك  
في البلدان المجاورة ، ولمرة لحد إلى باحتياجات التجارة ، فقد كانت  
تتحقق لها قيمة افتراضية ( أو حسابية ) كقيمة بعض الأشياء باعتبارها  
وسيلة للتبادل ، وهي قيمة كانت تحتفظ بها بصفة جزئية ، حتى برغم أن  
انخفاض مزيجها أو سيكتها كان حقيقة شائعة بشكل عام .

ويمكننا أن نلتبس عند الميرزى تلك التغيرات الأساسية التي طاولت  
القيمة الاسمية للتقود خلال القرون السبعة الأولى من الهجرة ، ونكتفى هنا  
بأن ننقل منه مقرة بالغة الأهمية ، تتطابق مع ما سبق لنا أن قلناه .

في نحو العام ٣٦٣ من الهجرة ( ٩٧٤ من تقويمنا ) كان سعر التداول  
للدنار المعزى يبلغ ١٥ ١/٢ درهما .

وحيث زاد عدد الدراهم لحد كبير في عهد أمير المؤمنين الحاكم بأمر  
الله أبو على المنصور بن العزيز فقد ارتفع سعر الدينار حتى بلغ ٣٤ درهما  
وتغيرت كل أسعار السلع الغذائية ، ونج من ذلك اضطراب كبير في  
أحوال الناس ، وعندئذ في تداول الدراهم ، ونقلت من العصر صفرون  
صننوها من الدراهم الجديدة ، وتطعت رقبة كل من رفض مهنة العسيرة .

ونشر مرسوم يحرم اتهام أية صفة تحدثت بالدراهم القديمة ، وأمر  
كل حائز هذه المسكوكات بأن يحملوا كل ما كان لديهم منها إلى دار  
سك النقود في مدى ثلاثة أيام ، وتصيب ذلك كله في حدوث فوضى  
واضطراب كبيرين ، وأخذت كل أربعة من الدراهم القديمة في مقابل درهم

---

(١٦٦) المقصود بالقيمة الجوهرية أو الفعلية كما سنرى فيما بعد هو  
قيمة المدين المستخدم فيها بالاضافة إلى نفقات صنعها . ( المترجم ) .

واحيد من الدراهم المخروبة حديثا ، ونظمت الملاقة ( التبادلية ) للعملات الجديدة بواقع ١٨ درهما مقابل الدينار الواحد .

وبين جدول العملات الملحق بهذه الدراسة القيمة الاسمية بالمدينى التى ثبت عليها الفندقلى وقطع النقد الذهبية الأخرى والقروش سواء بمعرفة الباشنات والبكوات فى عهد مختلفة او على يد الفرنسيين اثناء اقامتهم بمصر .

وقد تم هذا التثبيت الآخر بموجب تعريفه اصدرتها لجنة تكونت فى الاسكندرية وتشكلت من فرنسيين ومن اناس من اهل البلاد ، ووضعت هذه التعريفه نفسها القيمة التبادلية التى تتداول على اساس عملات فرنسا والبلدان المختلفة الأخرى مقدرة بالعملات المصرية ، ولهذا كله اهمية مباشرة بالنسبة لموضوعنا ، لدرجة نعتقد معها انه ينبغي لنا ان نورد هنا ، وان كنا اكتفينا بان نضيف بحذاء هذه التعريفه مهودا يضم تقييما لهذه العملات نفسها بالفرنكات ، على اساس ١٤٢ مدينى فى مقابل القطعة ذات الخمسة فرنكات .

#### تعريفه النقود المصرية

تم الاتفاق بين المواطنين سوسى Sucy رئيس مندوبى الصرف ، وبرتوليه Berthollet ومونج Monge ، مضوى المجسع الوطنى الفرنسى . ، ويوسيلج Poussielgue مراقب مصروفات الجيش واستيف Estève الخازن العام ، وماجالون Magalon القنصل العام بالاسكندرية ، وهم المفوضون الذين عينوا من قبل القائد العام — وبين الحاج حويد أبو الريزو ، تاجر ، والحاج عبد الوهاب الحوشى ، شيخ ، وعلى مباركى الدقاق ، تاجر ، والثلاثة مقيمون بالاسكندرية . وقد استمدوا لهذا الغرض — على أن تتداول النقود الفرنسية والتركيبه والعملات الاجنبية الأخرى طبقا للتعريفه التى ستطبع نتيجة لهذا الاتفاق بالعربية والفرنسية ، وعلى أن تتبادل طبقا للقيم الواردة بالتعريفه المذكورة ، على النحو الآتى :

تحويلها إلى فرنكات على أساس ٤٢ مدينى لكل فرنك	العملة				بالعملة المحلية	التقود الذهبية
	كور	د	س	حبة	باراومدينى	
٨٢ ٨١ ٦٩	٨٤	—	—	—	٢٣٥٢	الحردة الاسبانية تساوى .
٤١ ٤٠ ٨٤	١٤٢	—	—	—	١١٧٦	نصف الحردة . . .
٢٠ ٧٠ ٤٢	٢١	—	—	—	٥٨٨	١/٢ الحردة . . .
١٠ ٣٥ ٢١	١٠	١٠	—	—	٢٩٤	١/٤ الحردة . . .
٥ ١٧ ٦١	٥	٥	—	—	١٤٧	١/٨ من الحردة . . .
٤٧ ٣٢ ٣٩	٤٨	—	—	—	١٣٤٤	القطعة الفرنسية ذات ٢ لويس
٢٣ ٦٦ ١٩	٢٤	—	—	—	٦٧٢	قطعة اللويس . . .
١١ ٩٧ ١٨	١٢	٢	١٠	٧	٣٤٠	سكين البندقية . . .
٦ ٣٣ ٨٠	٦	٨	٦	٦	١٨٠	الزر محوب إصدار القاهرة
٣ ١٦ ٩٠	٣	٤	٣	٤	٩٠	قطعة نصف زر محوب . . .
٧ ٤ ٢٢	٧	٢	١٠	٧	٢٠٠	عملة ذهبية إصدار القسطنطينية (١)
١٠ ٥٦ ٣٤	١٠	١٤	٣	٧	٣٠٠	د د د هنجاريا وهولندا
التقود الفضية						
٥ ٩١ ٤٢	٦	—	—	—	١٦٨	ريال فرنسا ذو الستة جنيهات ecu
٥ — —	٥	١	٥	٧	١٤٢	د د د الخمسة . . .
٢ ٩٥ ٧٧	٣	—	—	—	٨٤	د د د الثلاثة . . .
١ ٤٧ ٨٨	١	١٠	—	—	٤٢	القطعة ذات الثلاثين sou (١)
٠ ٧٣ ٤٩	٠	١٥	—	—	٢١	د د د ١٥ . . .
٤ ٩٢ ٩٥	٥	—	—	—	١٤٠	ريال روما ecu
٢ ٣٥ ٩١	٢	٧	١٠	٧	٦٧	ريال مالطة . . .
٢ ٩٥ ٧٦	٣	—	—	—	٨٤	القطعة ذات الريال والريال (مالطة)
٤ ٧١ ٨٣	٤	١٥	٨	٧	١٣٤	د د ٢ ريال . . .
٥ ٩١ ٥٥	٦	—	—	—	١٦٨	د د ٢ ريال . . .
٥ ٢٨ ١٧	٥	٧	١	٧	١٥٠	القرش الاسباني . . .

(١) لم توضع تعريفة للفندقل ، وكان يقدر بـ ٣٠٠ مدينى ، انظر

الباب الاول ، الفصل الاول ، الفقرة اولا : الخاصة بالتقود الذهبية .

(٢) sou عملة تساوى ١/٢ من الفرنك . ( المترجم ) .

التعميمية		محوها إلى فرنكات	
بالعملة المحلية	بالعملات الفرنسية	على أساس ١٤٢ مدينى لكل ٥ فرنكات	كسور مائتين فرنك
أيرة أو مدينى	كسور د س جنيه		
١٥٠	٥ ٧ ١	١٧ ٢٨ ٥	
١٨٦	٦ ١٢ ١٠	٩٣ ٥٤ ٦	
١٣٠	٤ ١٢ ١٠	٧٤ ٥٧ ٤	
وتوجد أربعة أنواع من النقود التركية :			
١٠٠	٥ ١١ ٣	١١ ٥٢ ٣	النوع الأول ويساوى . .
٨٠	٥ ١٧ ٢	٦٠ ٨١ ٢	الثنائى . .
٦٠	٥ ٢ ١٠	٢٧ ١١ ٢	الثالث . .
٤٠	٥ ٨ ٦	٨٤ ٤٠ ١	الرابع . .
وتبعا لهذا الحساب فإن :			
٢٨	١ — —	٥٩ ٩٨ —	الجنيه النورى يساوى . .
١	٨ — —	٥٢ ٣ —	والبارة الواحدة تساوى . .

ملاحظة : كانت موارد وانفقات الجيش تحسب بالبارات .

مصر بالاسكندرية فى ١٧ ميسيدور من العام السادس من قيام الجمهورية الفرنسية ، وبالتقويم الهجرى فى العشرين من شهر المحرم (١) .  
( تقويمات )

(١) من العام ١٢١٣ ( ٥ يولية ١٧٩٨ ) والمحرم هو الشهر الاول من السنة الاسلامية .

وختامنا لكل ما يتمثل بالقيمة الاسمية ، نتبين الدواعى التى استغضبت  
اسماها للتعريف السابقة .

كانت المهمة التى كلن على اللجنة ان تضطلع بها بخصوصية تثبت  
هذه التعريفات تقف بين حدين ، اما ان تضع تعريفاً بالقيمة الصرامة  
للعملات المحلية طبقاً لقيمتها الجوهرية او الحقيقية ، واما ان تعطى هذه  
العملات اكبر قيمة ممكنة بالنقود الفرنسية .

اما الاختيار الاول ، فبالاضافة الى انه يبدو نظرياً اكثر الاجتراراً  
مطابقة لمبادئ الادارة السلبية ، فكان يبدو مسترشداً بمصلحة افراد  
الجيش الذين كلن عليهم — وهذا امر طبيعى — عند دخولهم الى محر  
ان يستبدلوا بالعملات التى جلبوها معهم من اوروبا اكبر كمية ممكنة من  
عملات البلاد الى حين ان سلوكها كهذا سيكون له واقع الامر ، عملاً مجالياً  
لكل الاعتبارات السياسية ، فحين نعط على هذا النحو من قدر مهملة  
البلاد ، فلن يكون اكبر الاضرار الناجمة عن ذلك هو انكلا ياجراء كهذا ،  
نحرم الخزانة من كل الربح الذى يمكنها ان تحقه من عملية صنع النقود ،  
ولا حتى اننا سنقتل كامل الفائدة باهظة اذا ما وقع على حائتها  
مبدء صنع هذه النقود ، فحيث كانت الضرائب تحصل بالمدينى فان من  
الواضح ان الخزانة التى ستظل تجبى المبالغ نفسها من المدينى ، سوف  
تجد نفسها وقد تناقصت يواردها بشكل هائل ، اللهم الا اذا زادت من  
حجم الضرائب ، وهو امر يشكل مساوياً اكبر .

اما اذا اخذنا بالاختيار الثانى ( بان نجعل الفرق على سبيل المثال  
مساوياً لـ ١٠٠ مدينى والزر محبوب لـ ١٢٠ ) فقد كنا سنفضل على  
النتائج الاتية :

١ — حيث ان رواتب الجيش كانت مقدرة بالعملات الفرنسية ، فان  
معيرومات الخزانة حين تدفعها بالمدينى كانت ستظل يعقدار الثلث .

٢ — وحيث ان الضرائب تقدر وتجبى بالمدينى ، فان الحصيلة ، مع  
استمرار جباية المبالغ نفسها ، ستزيد بفعل ذلك يعقدار الثلث .

٢ — كذلك فإن اللقطة التي يمود بها صنع هذه النقود كانت ستزيد هي الأخرى لحد يثاقب مع هذه النسبة .

ومع ذلك ، فنجبت أن القيمة الاسمية للنقود تتجه دون انقطاع نحو الانخفاض من القيمة الجوهرية أو الفعلية ، وحيث أنه عندما توجد في أي مكان زيادة ملموسة في عدد المستهلكين الذين عليهم أن يشتروا كل شيء (و ، أن يبيعوا ) أو ينتجوا ( شيئا ، وبصفة خاصة حين ينشأ هؤلاء بسهولة ، وحين يجلبون إلى التداول كمية كبيرة بعض الشيء من المسكوكات الأجنبية ، فإن سعر السلع سيرتفع بسرعة ، وسوف يكون من العسير ، بل ربما من المستحيل ، أن نعاود رفع سعر المدينى إلى القاهرة أو حتى أن نحفظه ، ولوقت طويل ، بنفس معدل سعره ، وقد يستوجب الأمر ، لهذا الغرض ، أن نتخذ إجراءات صارمة وربما مجازية . لاصول السيفينة « ولهذا السبب فإن هذه اللجنة قد اتخذت في الواقع ، وحسب وجهة نظرنا ، الاختيار الآخر معقولة والأكثر نزاهة حين وثقت مؤقتا وسطا بين الحدين اللذين عرضنا لهما فيما سبق ، وبتثبيتها قيم الزر محبوب والفروش الاسبانية بقيمتها الاسمية من المدينى التي كانت قد بلغت في القاهرة ( عند مجيئنا ) الأكلان من الظلمى لهذه المدينة ، بفعل أهميتها ، وبحكم صلتها كمحطة ومركز للتجارة والحكومة ، أن نضخم أسعار تداول العملات .

### ربما : القيمة الجوهرية أو الحقيقية

بين المسيو مونجيه Mingez في مقالته الرائعة ، والتي كان عنوانها : اعتبارات عامة حول النقود ( ١١ ) ، أن القيمة الجوهرية لعملة ما ( عندما لا تكون مضطرين لاعادة تكرير المعدن — أي استخلاصه من مزيج معدنى ما ) تتكون من القيمة الأصلية للمعدن مضافة إليه نفقات الضرب ( أو السك ) ، ومع ذلك ، فلكي نقدر قيمة المعدن منفصلا أو مزوجا فقد يتطلب الأمر أن نقارن هذه القيمة بقيمة السلع الغذائية الرئيسية في البلاد . ثم يبقى بعد ذلك ، ولكي نتكون لدينا فكرة دقيقة من أثمان السلع الغذائية أن نقارن هذه الأثمان بالأمثا التي بلغت في بلدنا ، وفى المقام

( ١١ ) سبق أن أشرنا إليها في ص ٩٤ ، الهامش رقم ٣ .

الغالى فلا بد لنسبا ان يلاحظ ان نفقات « بتقيد » هذه المعدلن ليست هى نفسها فى بلادنا ، فهى فى مصر اكبر بكثير ( عنها عندنا ) بفعل انماط النقود وطبيعتها هى نفسها ، واكثر كذلك عبا كلن عليها ان تبلغه . هذه النفقات فى مصر ( لو ان القنن هناك كانت اقل تظلم ، وهكذا فإن الوسيلة الوحيدة لتقديم فكرة مبسطة ، يسهل استيعابها ، عن القيمة الجوهرية للنقود المحلية هى ان نقارنها ، فى ضوء هذه الاعتبارات بالنقود الفرنسية ، معترضين ان نفقات المك هنا وهناك متطابقة . وهذا هو نفس ما نملأه على الجدول الملحق بهذه الدراسة .

#### خامسة : نسبة الذهب والفضة

##### فى شبكة العملات المصرية

لكى نذكر هذه النسبة بصفة عامة ، علينا ان نقارن ، فى هذين النوعين من العملات ، قيمة وزن متساو من الذهب والفضة الخالصين ، او من عيار واحد ، دون ان نحسب حساب قيمة المزاج او المعدن المضاف ( ١٢ ) .

وفى نظامنا النقدي الجالى فى فرنسا ، فحيث ان نسبتي كل من الذهب والفضة تبلغان العيار نفسه ( يمزج كلاهما ببتدار العشر ) ، وحيث ان تنزيعات كليهما تتبع النظام العشرى ، فليس هناك ما هو اسهل من تحديد النسبة التى نحن الآن بصدها ، وفى واقع الامر فحيث ان كيلوجراما من الفضة المحولة الى نقود يحوى ١٠ x ٢٠ فرنكا ، وكيلوجراما من الذهب المحول الى نقود يعطينا ١٥٥ قطعة من ذوات الـ ٢٠ فرنكا ، فاننا نكتبين على الفور ان نسبة الذهب الى الفضة هى ١٠ الى ١٥٥ او ١ الى ١٥ ١/٢ .

ويقدم المسيو موتجيه فى ملاحظاته العامة عن النقود ، لتفصيلات بالغة الاهمية حول تنوع نسبة الذهب الى الفضة فى البلدان والعصور المختلفة .

( ١٢ ) لا يحسب حساب المزاج فى المادة ، ولكن عندما توجد فى النقود الذهبية كمية كبيرة بعض الشيء من الفضة فيبدو ان من الواجب ان نأخذ فى الاعتبار بعضا من قيمة هذه الفضة .

ولكى يقتصر لنا ان نلم بالانصب التي اتبعت في مصر فلابد ان يكون  
الوفاق قد نطقوا. البنا في الوقت نفسه القيمة الاسمية والوزن والعيار  
المحددة للنقود الذهبية والفضية ، وهو امر لا تؤمنه لنا بقالة الميرزى  
التي تقدم في بعض الأحيان وزن عملة وفي احيان أخرى وزن غيرها ، وفي  
أحيان ثالثة قيمتها الاسمية أو سعر تداولها ، ونادرا ما توضح لنا عيار  
هذه العملات دون ان تحدثنا في هذه الحالة عن وزنها . ولنا نستطيع  
ان نأخذ قيمة الديناري التي أوردنا الميرزى . مقدرة بالدراهم في الفترات  
التي أوردنا ذكرها من ١٦٩ باعتبارها معلقة للعلاقة بين الذهب والفضة (١٦)،  
لكي نقدر وجهة النظر هذه فلابد أن يكون الدينار ههنا من الوزن نفسه  
والعيار نفسه الذي كان للتراهم ، وهو أمر لم يحدث .

وحيث ان وزن وعيار النقود الفضية في مصر قد عانوا من التحريف  
أو التلاعب أكثر مما حدث للنقود الذهبية فان النسبة التي نتحدث عنها كانت  
تتجه دوما نحو الانخفاض ، حيث كان القوم يعطون على الدوام الفضة في  
دور سبك النقود قيمة افتراضية أعلى بكثير من القيمة التي كانت عليها  
سبائك الفضة في مجال التجارة وعند الأمم الأخرى ، أو حتى في مجال  
الفضة التي تدخل في صناعة النقود .

وفي عهد أحمد بن محمد الذي ارتقى العرش في العام الهجري  
١١١٥ ( ٣ - ١٧٠٤ من تقويمنا ) بلغت النسبة التي نحن بصيغها في طبع  
النقود ١ إلى ١٤/١ (١٤) ، وفي هذه الحالة فان هذه النسبة ، مع  
تقريب كبير ، هي النسبة نفسها التي تفررت في فرنسا على يد لويس  
الخامس عشر عند إعادة صهر (النقود) في عام ١٧٢٦ ، وهي نفسها  
كذلك النسبة التي وحدها روميو دي ليليل Romé de Lilel قائلة

---

(١٣) انظر ترجمة بقالة الميرزى عن النقود الاسلامية والتي قام بها  
المسيو دي ساسي ، ص ٤٢ .  
(١٤) ١٠٠ فنقي تزن ١١٤ درهما بعيار قدره ٩٦٨ وتساوي  
١٣٤٠٠ مدينى .  
١٠٠ مدينى تزن ١٢٥ درهما بعيار قدره ٩٤٤ .



بين التتود الذهبية والفضية في عهد تسطنتين ( الأول ) \* اى قبل ذلك بنحو أربعة عشر ترنا ، وقد جاء هذا التعامل ( في النسبة ) طبقا للاحظاظ المستوي مونجه « مفاجأة تامة اذ كلن يبدو أن اكتشاف العالم الجديد سيقطع ولابد الصلة بين الذهب والفضة بفعل الوفرة التي تدفق بها هذا المعدن النفيس على قارتنا نتيجة هذا الكشف » .

أما في مصر ، وبعد مرور نحو نصف القرن فقط من عهد أحمد الثالث ( Achmet ) عندما استولى على بك على السلطة ، كانت النسبة في الزر ، محبوب وقطع المدينى قد انخفضت بالفعل الى ١١ ٣١/١٠٠ أى اكبر بنحو طفيف من ١١ ١/٢ ( ١٥ ) ، وعند وصولنا كانت هذه النسبة قد انخفضت ، طبقا للوزن والميلار والقيمة الاسمية التي اعطيناها للعملة الذهبية والمدينى ( ١٦ ) الى ٧ ٤/١٠٠ .

وبرغم أن القطع ذات الأربعين والعشرين مدينى لم تكن قط مملات معتادة في مصر فسوف نرى ، اذا ما قارناها في عهد على بك بالتتود الذهبية ، ان نسبة الذهب والفضة في العملات الذهبية والفضية ( بافتراض ان العملات الأخيرة كانت بالميلار نفسه الذى للمدينى وان المائة منها تزن ٥١٦ درهما ) كانت اكبر بنحو طفيف من ١٣ ١/٢ ( ١٧ ) ، وأنها بلغت في عهد الفرنسيين ١٠ ٢/١٠٠ .

(\*) امبراطور روما من ٢٠٦ م الى ٢٣٧ . وقد ادى انتصاره على ماكزانتسيوس تحت اسوار روما الى اعترافه بالمسيحية كدين رسمى للامبراطورية ، وفي العام ٣١٣ اقر بموجب مرسوم ميلانو الحرية الدينية وقد نقل عاصمته الى بيزنطة ( القسطنطينية ) . ( المترجم ) .

(١٥) ١٠٠ قطعة ذهبية تزن ٨٤ ٣٣/١٠٠ درهما بميلار قدره ٧٥٠ وتساوى ١٢٥٠٠ مدينى .

١٠٠٠ مدينى تزن ١١٥ درهما بميلار قدره ٥٠٠ .

(١٦) ١٠٠ قطعة ذهبية تزن ٨٤ ٢٠/١٠٠ درهما بميلار قدره ٦٩٨ وتساوى ١٨٠٠٠ مدينى .

١٠٠٠ مدينى تزن ٧٢ درهما بميلار قدره ٣٥٠ .

(١٧) ١٠٠ قرش تزن ٥١٦ درهما بميلار قدره ٥٠٠ وتساوى ٥٠٠٠ مدينى .

( م ١٢ — وصف مصر )

وتعود هذه النسبة الأعلى الى أن القروش كان لها بحكم  
وزنها قيمة جوهريّة أكبر مما كان لقطع الدينيّ (١٨) .

ونستطيع ، طبقا للجدول الذي نجده عقب هذه الدراسة ، أن نحسب  
العلاقة بين قيمة الذهب والفضة في النقود في المهود المختلفة التي يقدم  
عنها هذا الجدول المعطيات الضرورية . وسنلاحظ بالنسبة لتلك العملات  
المنسقة في تعريف النقود التي سبق أن أوردناها عند حديثنا عن القيمة  
الاسمية للنقود ، أن القيمة الاسمية نفسها بالدينّي قد أعطيت لكل من  
الفضة والذهب والبرونز في مختلف المهود ورغم أن قيمتها الجوهريّة تختلف  
كثيرا ، وإنها كانت تساوي عددا أقل من الدينّي مما كانت تساويه وقت  
إصدارها .

---

(١٨) ١٠٠ قرش وزن ٤٠٠ درهم بمقياس شهره ٢٤٨ وتساوي  
٥٠٠٠ دينيّ .

## الباب الثاني إحالة الرأهنه للعمادات التقديسه

أساليب صنعها — ادارتها



# القسم الأول

## الفصل الأول

### النظام النقدي الحالي

كانت النقود الوحيدة المستخدمة في مصر ، قبل مجيء الفرنسيين ،  
والتي ظلت مستعملة منذ ذلك الحين هي .

#### أولا : النقود الذهبية

وهي :

العملة الذهبية الزمحبوب المخلوطة بالفضة بعميار قدره  $16\frac{2}{3}$  غراما  
أى أقل قليلا من ٦٦٨ ، وتزن القطعة  $842\frac{1}{2}$  من الدرهم أى جرامين  
و  $92\frac{1}{2}$  من الجرام ، وتساوى ١٨٠ محينى ( ٦ فرنكات و ٨٠ سنتيما  
من النقود الفرنسية ) ، وتحمل طغراء السلطان ، ونفس النقوش العربية  
التي نجدها على القطعة التي رسمنا شكلا لها برقم ١٣ من اللوحة الثانية .

ثم ، نصف الزمحبوب أو النصفية وقطرها أقل بقليل ( من قطر  
الزمحبوب ) ، ويمادل وزنها نصف وزنه ، ولها نفس عياره ، وقيمتها هي  
نصف قيمته ، وتحمل نفس التوقيع أو الطغراء وكذلك النقوش نفسها .

وبعد ذلك ربع الزمحبوب أو الربعية وقطر هذه أقل من قطر  
النصفية ، وتزن نصف وزنها ، ولها نصف قيمتها ، وهي من العيار ذاته ،  
وتحمل على أحد وجهيها توقيع أو طغراء السلطان ، وتحمل على الوجه  
الأخر جزءا من النقوش نفسها التي تحملها النصفية . انظر الربعية  
المرسومة في الشكل رقم ١٥ من اللوحة الثانية من اللوحات الملحق بهذه  
الدراسة .

### ثانيا : النقود الفضية أو بالأحرى النقود البرونزية

وتشمل :

المدني ، وهو قطعة نقدية بالغة الصغر ، يزن الألف منها ٧٣ درهما ( أى ٧١/٨٠٠ ٢٢٤ جراما ) بميار قدره ٢٥٠ ( من ألف ) من الفضة الخالصة ، على أحد وجهيه توقيع سلطان القسطنطينية أو طنرائه وحدها ويحصل على الوجه الآخر عبارة ضرب لى مصر ( أى القاهرة ) سنت ( سنة ) نصيب ( السلطان ) . انظر شكل المدني المرسوم برقم ٢٤ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

أما القطع ذوات الأربعين والحشرين مدني أو القروش ، فلم تسك منها سوى كمية ضئيلة الأهمية لى عهد الجنرال بوناپرت ، ويمكن التأثر الى هذه العملات باعتبارها لم تعد تشكل جزءا من النظام النقدي الحالى لى مصر ، ويمكن أن نرى شكلين لها لى الرسبين رقمي ١٧ من اللوحة الثالثة ، و ٢٣ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة .

وللإلمام بكل ما يتصل بالعملات الحالية نشير الى ما قلناه لى الفصول والنبد المختلفة التى سبقت والتى نجد موجزا لها لى نهاية هذه الدر

## الفصل الثاني

مبانلة أو مقبضة خاى الذهب والفضة

اولا : الوسائل التى تزود بها القاهرة  
بخاى الذهب والفضة

كان المصدر الرئيسى الذى يزود دور سك النقود بخاى الذهب والفضة ، منذ زمان لا تيمه الذاكرة . هو اخلاط من اليهود يحترفون لزويدها بهما .

وقد أثر اليهود فى مصر ، كما فعلوا فى كل مناطق العالم ، أن يمكنوا على الاتجار فى المعادن والأحجار الكريمة ، فهم يشترون المجوهرات وتقطع المصوغات والعملات الذهبية والفضية من البلدان المختلفة ، وكذلك المسكوكات وتراب الذهب ( التبر ) من القوافل الخ . وينبئ على عالم الاثريات أن يتوجه الى هؤلاء كى يتزود بالمسكوكات الذهبية والفضية ( القديمة ) ويكتبه لتحقيق غرضه من ذلك أن يعطيهم فى مقابلها سمرا أعلى بقليل من قيمتها الجوهرية .

ويتحلى اليهود بهذا الصبر ، هذا التوثر ، هذا التشبث أو العناد ، هذا الحرص على عدم التفريط فى أى ربح مهما كان تواضعه . . تلك الصفات التى تميزهم والتى لا تنتهى الا اليهم ، وهم هناك ، كما هم فى كل مكان آخر يتعرضون للصد والجفاء والمهانة من كل طبقات الشعب كما يتعرضون للقهر على يد الحكومة . وانها لفكرة مسبقة ، عامة وشائعة بعض الشيء ، أن تجارة المعادن النفيسة تدر مكاسب طائلة ، لكننا فى حقيقة الأمر ضئيلة الربح ، واقل ربحا بكثير من تجارة المعادن بالغة الوفرة رخيصة الثمن ، ويدين الصافة وصناع المجوهرات فى أوربة بأرباحهم الى « أجرة يدهم » والى الاكتمان الاعتبارية او الخيالية التى تعطىها الابهة وضروب الفنون لكل من الذهب والفضة ، لكنهم لا يكادون يحققون ربحا على الاطلاق من الخبايا نفسها .

والليهود الذين يحترفون توريد هذين المعدنين لدور سك النقود صرافون أو مبدلون كثيرون في القاهرة ، ولهم في المدن الأخرى وكلاء يشترون لحسابهم .

وفي القاهرة ، يذهب الذين لا يريدون البيع ( أو الشراء ) بواسطة الصرافين إلى وكالة (١) أو محل اليهود الذين يقدرون قيمة المعدن من طريق الفحص إذا كان الأمر يتصل بكمية ضئيلة من خبثات لها نفس السبك ( أو العيار ) أو من طريق المحك أو المصداق ، أما بالنسبة للمعاملات المخططة وقطع المجوهرات فيتم الفحص المجرد النظر .

وهم يجرون فحوصهم على الذهب والفضة في وكالتهم من طريق معياري النقود ، وليكنهم يتفحصون بالنسبة كل قطع الذهب التي يشترونها من طريق المحك .

وأدى هؤلاء إبر صغيرة من الذهب ، منفصلة كل منها عن الأخريات ، ولكل منها كذا كذا عيار مختلف ، ويستخدمون على المحك ، وهو من النوع نفسه المستخدم في أوروبا ، قطعة الذهب التي يريدون فحص عيارها ، ويضاهاونها مرة بعد الأخرى بهذه الإبر الذهبية أو بنجوم العيار (✱) التي يزونها أقرب من غيرها إلى عيار قطعة الذهب نفسه ، وهم يقدرون الذهب بكثير من الدقة والنزاهة ، مقارنة مظهر الشفرات التي خلفتها قطعة الذهب المفحوصة فوق المحك ( بالابرة أو النجمة الذهبية المتناسبة ) .

أما في فرنسا ، فلهم يبيعون على الشفرات التي تتم بهذه الطريقة بماء النار (الذي يعد لهذا الغرض من حمض النيتريك مع قليل من حمض الموريل) من درجات متفاوتة ، وبعد ذلك يمكن الحكم بشكل تقريبي على عيار الذهب من طريق مقارنة درجة المقايمة الجزئية التي تبديها هذه الشفرات أو تلك لفصول الحمض ، أما إذا اخفت الشفرات بشكل تام ( أي تحللت ) فمن المعروف أي عيار تكون عليه شفرات الذهب لكي تحلل بفعل ماء النار .

---

(١) الجمع وكايل .

(✱) قطعة من الذهب أو الفضة على شكل نجمة ، كل ذراع منها له عيار معين وتستخدم لقياس عيار هذين المعدنين .



بعد ذلك يخلط اليهود الذهب بالنسب التي تتفق مع ما يكون عليه من عيارات مختلفة ، ويقتربون كثيرا وفي معظم الأحيان من العيار المحدد لقطع العملات الذهبية وبذلك يضعون أنفسهم داخل حدود التفاوت المسموح به (زيادة أو نقصا) وبذلك أيضا يجنبون أنفسهم مشقة إعادة صهر ذهبهم لكي يبلغ « بدنة » العيار المطلوب ، أما إذا نتج عن عملية « التعيير » التي تجرى في دور سك النقود أن السبائك قد تجاوزت حدود التفاوت المسموح به ، بأن زادت عليه أو نقصت عنه ، فانهم يشطرون لحملها من جديد لإعادة صهرها ثم سبكها بطريقة أكثر دقة .

وعندما يلزم خفض عيار الذهب ، فانه لا يفوتهم أن يفضلوا استخدام الفضة المذهبة ( لهذا الغرض ) ، وهم لا يشترونها من الأسواق الا بالسعر نفسه الذي للفضة العادية ، وبهذه الوسيلة يثرون سبائكهم بالمالدة الذهبية التي يحتويها هذا النوع من الفضة التي يستخدمونها كمزاج ( بكسر الميم ) ، وهم يحرصون كذلك على التماس شذرات الذهب التي تتبقي فوق الحك ، باستخدام قطعة من الشمع ، ويلقون داخل البوتقات بهذه الكرات من الشمع الذي يساهم في العملية كمدر لمعدن الذهب وفي منع تأكسد سطحه .

وفي كل عام تجلب القوافل التي تمضي من المغرب تاصدة مكة (٢٠) ، وتلك التي تأتي قادمة من دارفور وسنار كمية محددة من تراب الذهب ، وان كان كل هذا التبر لا يباع لحساب دور سك النقود لان التجار الذين يريدون ان يستبقونه لانفسهم او لوكليهم ، يعرضون على الدوام سعرا أعلى من الثمن الذي تدفعه دور سك النقود .

ونكاد لا نجد في هذا الذهب ، الذي يتكون من شذرات تراكمت دون شك في مجارى الانهار والأخوار أو استخلصت من الرمال الحاملة

---

(٢) تجمع هذه القوافل في طريقها حجاج الجزائر وتونس وطرابلس والقاهرة ، وتصل الى المدينة الأخيرة في نحو منتصف ابريل ، أما قوافل دارفور وسنار فتصل الى النيل عند أسوان وسيوط في سعيد مصر .

للذهب ايا من هذه القطع الكبيرة بعض الشيء ، والمتناسكة ، والنبي  
بسميها نحن في اوريا Papi (١) .

ويوضع التبر داخل قطعة من قماش أبيض ناعم ، تحيط به قطعتان  
او ثلاث قطع من قماش أكثر سمكا ، وتعد قطعة القماش بخيط لتأخذ شكل  
سرة ، ويغلف الجميع بقطعة من جلد مخيط ومجلف في الشمس ، ويشكل  
الجلد الذي يجلف على هذا النحو ، وبعد أن ينكبش ، غلافه مخسوطا  
ومتينا ، وتشكل لحزمة او مجموعة الذهب هذه مظهر حتمية مطلية باللون  
الذي نستخدمه ، او مظهر ثمرة الـ olive في المسماة بالطباطم .

وفي كل واحدة من هذه الحقائق نوجد على الدوام بعض المجوهرات  
او الحلى التي تم شراؤها من الأفريقيين أو الزنوج ، وتكاد تكون كل هذه  
الحلى عبارة من حلقات او خواتم او دلائل للألن او مقود للرتبة ، اما  
العمم الوحيد الذي ادخل عليها فهو نوع من النقش أو الرسوم تمثل اناث  
البرقش بالغة الذقة ، وتكاد تكون كل الحلقات في شكل ثعابين ، وقد رأينا  
احدى حللى الرتبة في شكل سلحفاة ، راسها واذناها ناتئة .

وتكاد تكون كل حقائق الحلى او مجموعات الذهب من الوزن نفسه،  
اذ تكاد تزن جميعها نحو ٩٧ درهما أو ٦٥ مثقالا ، اما ميارها فيتراوح بين  
٢١ و ٢٢ ١٦/٣ ( تيراطا ) (٢) ، وكان ذهبها فيما مضى أكثر نقاء طبقا لزعم  
افندى النغود واليهود اما لان الشخرات كانت أكثر ثراء « اى بها نسبة اعلى  
من الذهب الخالص » واما لان الحلى المضافة الى كل مجموعة كانت ذات  
ميسار اعلى .

وكانت هذه الحزم ، التي كانت تباع الواحدة منها عادة مقابل  
٢٤٤ قرشا اسبانيا تمثل مبالغ حقيقية ، تستخدمها القوافل وسيلة  
للتبادل ، وكانت لها قيمة ثابتة او محددة تؤخذ بها او تعطى دون أن يضطر  
الناس حتى لوزنها أو فتحها ، ويمكن للمرء أن يوليها ثقته التامة وان يأخذها  
بنية سليمة تجعل منها الممارسة والدبابة بل ومحال التجار أنفسهم تاتونا  
بالخ الصرامة .

---

(١) تعنى هذه الكلمة في الاصل نوعا من الورم يصيب لسان  
الطيور فيمنعها من الأكل ، لكنه لا يمنعها من الشرب . ( المترجم ) .  
(٢) اى بدرجة نقاء قدرها ٨٧٥ الى ٩٣٨ من الألف .

ومع ذلك ، نفى دور سك النقود ، كان يتم التأكيد أولا من وزن وعيار واحدة من هذه الحزم ، تؤخذ بشكل عشوائي ، وكان اليهود ، وهم متبرسون على الحكم على الذهب من مجرد مظهره ، يتدرون ما ان كانت قطع الذهب تقع ضمن مدى التجاوز المسموح به وهو ١/٢ تيراط لاملى او لادنى .

واذا كان السعر ( المروض ) مقاسبا للتاجر ، الذى يبيع ما معه دوما فى حضور او عن طريق شيخ القافلة ، كان ( البائع والمشتري ) يتلامسان بالأيدي وتم البيعة ، اذ لم يكن مباحا ، حسب مبادئ عقيدة هؤلاء المسافرين المتدينين ، ان تباع ( او تشتري ) معادن فى مقابل معادن ، ولقد ادى هذا المحذور ، ذلك انه توجد فى كل الديارات اساليب للتخلص او المرافقة من قواعد ( المحرمات ) ، لم يكن يطلق على هذه العملية عملية شراء ، وانما عملية تبادل ، فكانت سرقة الذهب توضع فى جانب ، ونوضع النقود المتفق عليها فى الجانب الآخر ، ويطلب البائع الى المشتري اى هاتين الكومتين ينال احبابه اكثر ، عندئذ يأخذ المشتري سرقة الذهب ، ويتهى النقود فى يد البائع .

#### ثانيا : أسعار الذهب والفضة فى مصر

قبل الحملة الفرنسية على مصر ، كان الذهب ، من عيار قطع النقود الذهبية ، وهو عيار ٢٤/٢٢ ١٦ تيراطا ( ٦٩٨ من الف ) يباع ، وقد بيع دوما للفرنسيين ، بواقع ان كل ١١٢ قطعة من هذه النقود او ٢٠١٦٠ مدينى تصادل ١٠٠ درهم ، وحيث تحتوى هذه الدراهم المائة على ٨/١٠ درهما من الذهب الخالص ، فان المائة درهم من الذهب الخالص تعادل ٥٢١/١٠٠٠ مدينى اذا لم يتم وزنا للفضة التى مزجت بالذهب منذ صنع السبك (٤) .

وحيث ان كل ١٠٠ درهم من عيار ٦٩٨ تحوى ٣٠٢ درهما من الفضة ، يمكن الافتراض بان عيارها لا يتجاوز عيار ٩٠٠ ( من الف ) مسا

---

(٤) بخصوص هذا الافتراض ، انظر المسادة الاولى من الجدول الوارد فى نهاية هذه الدراسة .

بمعلينا ٢٧١٨ درهما من الفضة الخالصة ٠٠٠ تساوى ١٣١/١٠٠٠ ٥٢٠ مدينى،  
بواقع ثمن الدرهم الواحد ١٣١/١٠٠٠ مدينى وهو ثمن مثيله فى فرنسا .

فإننا حين نخصم من مبلغ السـ ٢٠١٦٠ ، وهو ثمن مائة الدرهم من  
الذهب عيار ٦٩٨ مبلغ . . . . ١١٦/١٠٠٠ ٥٢٠ ( هو ثمن الفضة  
الخالصة المزوجة بالسبكة ) ، فسيبقى لدينا ثمن السـ ٦٩٨ درهما من  
الذهب الخالص مبلغ ٨٨٤/١٠٠٠ ١٩٦٣٩ مدينى ، وعلى هذا فلن تساوى  
مائة الدرهم من الذهب الخالص سوى ٢١٩/١٠٠٠ ٢٨١٣٧ مدينى ، ومع  
ذلك فنحن لا نستطيع أن ندخل فى حساب السبائك المزوجة بالفضة قيمة  
كل الفضة التى تحويها هذه السبائك ، إذ يقضى علينا أن نخصم من هذه  
القيمة ، نفقات عملية التكرير اللازمة لفصل الذهب عن الفضة .

وقد ثبتت هذه النفقات فى فرنسا ، بموجب مرسوم أصدرته  
الحكومة فى ٤ بريريال من العام الحادى عشر، بـ ٣٠ فرنكا لكل كيلوجرام  
واحد من الفضة الخالصة يشبه الذهب الخاضع لعملية التكرير هذه .  
وعلى هذا ، فإن هذه العملية سوف تكلفنا فيما يتطرق بـ ٦٩٨ درهما  
من الذهب الخالص ، أى ١٠٧/١٠٠٠ ٢١٤ جراما ستة فرنكات و ٨٧ سنتيما  
و ٧٠٢/١٠٠٠ من السنتيم أى ٢٠٧/١٠٠٠ ١٩٥ مدينى ، ينبغي أن نضيفها إلى  
ثمن مائة الدرهم من الذهب عيار ٦٩٨ وهو كما سبق أن رأينا  
٨٨٤/١٠٠٠ ١٩٦٣٩ مدينى ، وبذلك يصل الثمن المقدر لهذه الكمية إلى  
١١٦/١٠٠٠ ١٩٨٣٥ مدينى ، وعلى هذا فإن ثمن مائة الدرهم من الذهب  
الخالص سوف يبلغ ١٣٩/١٠٠٠ ٢٨٤١٧ مدينى .

ويزن تراب الذهب الذى كان يشتري لصلح اللقود فى العام السابع  
( ١٧٩٩ ) من قافلة مراكش ، قبل صهره ، ٢٩١٩ درهما ، تفود بمسـ  
صهرها بوزن صاف قدره ٢٨٣٧ درهما تضمها سبائك من عيار ٢١/٢٢  
إلى ٢٢/٢٢ ، تحوى فى مجموعها ٠١/١٠٠ ٢٦٠٢ درهما من الذهب  
الصافى . ويدفع ثمن تراب الذهب هذا ٢٣٨٠٢٣٠ مدينى ، مما يجعل

ثمان مائة الدرهم من الذهب الصافي (٥) . . . ١٨٩/١٠٠٠ ٢٨٠.٥٨ مدينى .

وينتج عن اجراء المقارنة بين هذه الاسعار وبين مثيلاتها فى فرنسا ،  
كما يمكننا ان نرى من الجدول الذى سيلي هذه الدراسة :

اولا : انه حتى عندما لا نحسب اى حساب لتقيمة الفضة التى مزجت  
بها سبائك الذهب ، ان ثمن الذهب الخالص يقل فى مصر بنحو ١٣١ فرنكا  
و ٣٥ سنتيما فى الكيلوجرام الواحد منه فى فرنسا اى بنسبة تقترب  
من ٤٪ .

ثانيا : انه عندما نحسب حساب تقيمة الفضة وحدها ، وهو خُصم  
نقوم به من مصروفات عملية التكرير ، فسوف يقل سعر الذهب الخالص  
فى مصر منه فى فرنسا بواقع ١٤٨ فرنكا و ٥٧ سنتيما فى الكيلوجرام اى  
بنسبة تزيد عن ٥١/٣٪ .

ثالثا : ان تراب الذهب يباع هناك فى مصر بسعر اقل مما يباع به  
فى فرنسا بواقع ٢٢٥ فرنكا و ٢٣ سنتيما فى كل كيلوجرام من الذهب  
الخالص اى بانخفاض يتجاوز نسبة ٦١/٣٪ .

اما الطريقة التى كانت تشتري بها الفضة لدور مسك النقود فهى  
تسترمى الالتباه بمعى الشئ :

فى البداية كان يتم تعبيرها ، فكانت تحسب الفضة الخالصة التى  
تحويها السبائك ثم يضاف الى الناتج ٢٪ من الوزن الاجمالى للفضة  
الخام ، ويدفع من هذا الاجمالى الصافى الناتج من عملية الجمع هذه  
بواقع الدرهم ١٨ مدينى .

ويمكن التأكد من ان هذه الطريقة فى الحساب تؤدي لان يدفع ثمن

---

(٥) للمقارنة بين هذا السعر للذهب الخالص وبين السعر الذى  
حدده تعريفة النقود فى فرنسا ، انظر المادة ٤ من الجدول الملحق  
بهذه الدراسة .

الفضة الخالصة (٦) منفصلة بواقع — ١٨٣٦ مدينى وثمن المزاج على اساس ٣٦ مدينى فى كل ١٠٠ درهم .

وحيث لا يساوى النحاس المستخدم مزاجا للفضة عند تحويلها الى نقود سوى ٤٠ مدينى مقابل كل ١٤٤ درهما اى  $\frac{١٠٠}{١٤٤} \times ٣٦$  مدينى لكل مائة درهم ، فاننا ندرك لماذا كان اليهود حريصين على تولى الفضة من ادنى مزيج وكذلك على ان يضيفوا اليها بعض المزاج . لماذا كانوا قد وغروا الفضة بعبارة المدينى نفسه اى بان يكون كل درهم من الفضة الخالصة فى مقابل درهم واحد و  $\frac{١٠٠}{١٤٤}$  من المزاج فلابد ان تساوى كل مائة درهم من الفضة الخالصة  $\frac{١٠٠}{١٤٤} \times ٣٦$  مدينى (٧) مع تحصيل اجمالى الثمن على الفضة الخالصة ، اما اذا كانت مصلحة النقود ، على العكس من ذلك قد جهزت كل المزاج ، فان مائة الدرهم من الفضة الخالصة تساوى اولا (٨) : . . . ١٨٣٦ مدينى . وعندنا نصيف اليه قيمة ١٨٧ درهما و  $\frac{٣٦}{١٠٠}$  من الدرهم هيوزن المزاج ، بواقع ٤٠ مدينى لكل ١٤٤ درهما ، والتي ستبلغ اى هذه القيمة ( على هذا الاساس )  $\frac{١٠٠}{١٤٤} \times ١٨٧$  مدينى ، فيكون الاجمالى فى هذه الحالة  $\frac{١٠٠}{١٤٤} \times ١٨٧$  مدينى ، بفرق يسيل الى  $\frac{٣٦}{١٠٠} \times ٥$  مدينى يكون من المناسب ان نضيفها الى ثمن مائة الدرهم من الفضة الخالصة كى نحسب بطريقة اكثر دقة كم ستكلف مائة الدرهم

(٦) لكن خ هي الفضة الخالصة و م هي المزاج الذى يحويه درهم واحد من الفضة من عيار ما نستكون قيمة هذا الدرهم ممثلة فى هذه المعادلة  $خ + م = \frac{٢}{١٠٠} (خ + م) + ١٨$  مدينى = ١٨ مدينى  $(١٠٠ خ + ٢ م = ١٨ مدينى)$   $\frac{١٠٠}{١٠٠} (١٠٠ خ + ٢ م) = ١٨ مدينى$   $\frac{١٠٠}{١٠٠} (١٠٠ خ + ٢ م) = ١٨ مدينى$  ( ١٨٣٦ مدينى  $خ + ٣٦ مدينى م$  ) ، مما يعطى كقيمة ١٠٠ (  $خ + م$  )

= ١٨٣٦ مدينى  $خ + ٣٦ مدينى م$  ، لماذا لم يكن هناك مزاج قط . معادلته تكون م = . وتكون قيمة مائة الدرهم من الفضة الخالصة هي ١٨٣٦ مدينى اما اذا حدث العكس وكانت خ = . اى كانت كل الكمية من المزاج تستكون قيمة مائة الدرهم منه هي ٣٦ مدينى .  
(٧) بخصوص هذا الافتراض انظر المادة الثانية من الجدول الوارد فى نهاية الدراسة .  
(٨) انظر نصوص هذا الافتراض المادة الخامسة من الجدول المشار اليه .

الخالصة مادة دار سك النقود بنفس النظر من عنصر المزاج ( المزاج ) طبقا للمادة التي كانت متبعة بأن يدفع الى اليهود ثمن سبائك الفضة التي يقومون بتوفيرها (٩) بانفسهم . وينبغي ان نلاحظ أيضا ان عملية التعبير ( تحديد المعيار ) بسبب من عدم دقتها كانت تعطى الفضة على الدوام درجة من النقاء ليست لها في الواقع ، ولهذا فان الفضة الخالصة كانت تباع في الواقع بثمن أعلى مما تقدمه الحسابات في الظاهر .

وحيث تحدد معيار القروش ، طبقا لأكثر عمليات التعبير دقة بواقع  $823/1000$  فان الألف من القروش والتي تزن في مجموعها ٨٧٥٠ درهما ، لم تكن تحوى من الفضة الخالصة سوى  $823/1000$  ٧٨٣٨ درهما ، وهو ما يعطينا كثن لكل مائة درهم من الفضة الخالصة  $823/1000$  ١٩١٣ مدينى بواقع ١٥٠ مدينى قيمة لكل قرش ( وذلك بدلا من ١٨٣٦ مدينى كما سبق بيانه ) (١٠) .

وهذا هو الثمن الذى يدفع لشراء الكمية التى يوفرها اليهود " طبقا لعمليات تحديد المعيار بالغة الصرامة ، بدون أن نضيف الى الصافي الذى كانت تحويه ٢٪ من أجمالى الوزن " وبدون أن نحاسبهم على المزاج الذى يسيطر عليه .

وحيث كانت عملية التفتة بالغة الصعوبة " وباهظة التكاليف لاكثر مما ينبغي " فان اليهود لم يكونوا يجدون من مصلحتهم فصل النحاس من الفضة " وهكذا كان كل المزاج الموجود في السبائك بشكل رخيص لدار سك النقود " أما عن المزاج الذى كان على دار سك النقود ان تضيفه الى السبائك لكي تبلغ بها المعيار المطلوب فقد كان من الأرخص لها أن توفره بانفسها " من أن تدفع أمنا له بواقع ٣٦ مدينى لكل ٦٠٠ درهم .

ولما كانت الفضة الخام قد أصبحت بمرور الوقت أكثر نفقا " فقد بدأ يدفع أمنا لمائة الدرهم من الفضة الخالصة ١٩٥ مدينى (١١) " ثم بلغ

---

(٩) انظر المادة السادسة من الجدول نفسه .

(١٠) انظر بخصوص هذا التقدير لثمن الفضة المادة التاسعة من الجدول نفسه .

(١١) انظر المادة العاشرة من الجدول نفسه .

ثمها في النهاية ٢٠٠٠ مدينى (١٣) .

وعند المقارنة بين اثمان الفضة الصافية في مصر والايمان التي كانت لها في فرنسا ، كما جاء بالجدول المرفق نجد ما يلي :

اولا : ان أسعار الفضة الخالصة التي كانت محددة في مصر قبل دخول الفرنسيين كانت فيما يبدو اقل بنحو طفيف من سعرها الذي ثبتته تعريفة النقود الصادرة في ١٧ بريريال من العام الحادى عشر ( ٦ يونيه ١٨٠٣ ) ، ولكنها كانت في الواقع بالقيمة نفسها ، بل ربما كانت اقل في مصر منها في فرنسا ( بسبب عدم دقة عمليات تحديد العيار ) .

ثانيا : ان سعر الفضة الذي حدده الفرنسيون في مصر قد تأسس على قيمة العملات الفرنسية .

ثالثا : ان تزايد عمليات الشراء التي تمت في فترتين مختلفتين ، والتي كان الدافع اليها هو ندرة خامات الفضة قد رفعت ثمن الفضة من ٢ الى نحو ٤ ١/٢ ٪ زيادة عن القيمة التي لها في فرنسا ، وان كانت المكاسب التي كان المعنويون يحققونها من تحويل الفضة والعملات الاوربية الى مدينى كانت تسوخ بسهولة زيادة عمليات الشراء .

---

(١٢) انظر المادة ١١ من الجدول نفسه . وقد تمت هذه الزيادة بموجب مرسوم صادر في الاول من نيفوز من العام التاسع ( ٢٢ ديسمبر ١٨٠٠ ) .



## جدول لمقارنة أسعار الذهب والفضة الخالصين

في مصر وفرنسا

(م ١٢ — وصف مصر )

السعر

في مصر				توضيح لشروط أو ظروف الدفع
بالـ	بالمدينى			
بواقع ١٤٢ مدينى لكل ٥ فرلحات كيلو جرام كـورسليم فرلك	٣٢٤ درهما و ٧٩٠٩٠	مائة درهم أو ٣٠٧ جراما و ٨٩٠٤٠		
	الدقيق	مدينى	لدى الخزو الفرنسى بمد الخزو الفرنسى	
٣٣٠٣ ٩,١٤	٩٢٨٠٧,٧٩٩	٢٨٨٨,٥٢١	٢٨٨٨,٥٢١	عندما لا يحسب حساب الفضة الممزوجة بالذهب . . .
٣٢١٧ ٨٧,٣٢	٩١٣٨٧,٦١٤	٢٨١٣٧,٣٦٩	٢٨١٣٧,٣٦٩	عندما يخصم كل قيمة الفضة الممزوجة بواقع ١٩ مدينى و ١٣٤٠ للدرهم وهى القيمة التي حددتها التعميم فى فرنسا
٣٢٤٩ ٨٧,٣٦	٩٢٢٩٦,٤١١	٢٨٤١٧,١٧٩	٢٨٤١٧,١٧٩	عندما يقتصر على خصم قيمة الفضة دون رسوم التكرير
٣٢٠٨ ٩٠,٩٩	٩١١٢٣,٠٤٣	٢٨٠٣٨,٩٨٩	—	سعر شراء تراب اذهب من قوافل المغرب

السعر

٢٠٩ ٩٧,٠٤	٣٩٦٣,١٦١	١٨٣٦,٠٠٠	١٨٣٦,٠٠٠	إذا كانت الفضة قد سلمت لدار سك النقود نقية تماما
٢١١ ٧٢,٩٢	٦٠١٣,١١٠	١٨٥١,٣٧٩	١٨٥١,٣٧٩	إذا أدخلنا في الاعتبار فرق ثمن المزيج بالنسبة إلى ثمن النحاس الذى كان ينبغي إضافته
٢١٥ ٩١,٥٣	٩١٣١,٩٠٩	١٨٨٧,٩٥٦	١٨٨٧,٩٥٦	إذا كانت دار سك النقود قد جهزت بنفسها كل المزيج
٢١٧ ٦٧,١٠	٦١٨,٠٥٨	١٩٠٣,٣٣٥	١٩٠٣,٣٣٥	إذا كانت الفضة قد قدمت وهى ممزوجة بالعمار نفسه المقرر لقطع المدينى . . . . .
٢١٨ ٨٤,٥٠	٦٢١٥,١٩٨	١٩١٣,٦٠٠	—	إذا لم تلقى بالا لعملية المزج . . .
٢٢٣ ٠٠,٧٨	٦٣٣٣,٤٢٢	١٩٥٠,٠٠٠	—	شرحه . . . . .
٢٢٨ ٧٢,٥٩	٦٤٩٥,٨١٨	٢٠٠٠,٠٠٠	—	شرحه . . . . .

الذهب

الفرق بين الثمن في مصر والثمن في فرنسا				في فرنسا	
بدون الاستقطاعات		مع الاستقطاعات		مفرسكات	
لاقل	لاكثر	لاقل	لاكثر	دون الاستقطاعات	مع الاستقطاعات
بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	الكيلو جرام	الكيلو جرام
كروسلين فراك	كروسلين فراك	كروسلين فراك	كروسلين فراك	كروسلين فراك	كروسلين فراك
—	١٤١ ٣٥ و ٣٠	—	١٣١ ٣٥ و ٣٠		
—	٢٢٦ ٥٧ و ١٢	—	٢١٦ ٥٧ و ١٢	٣٤٣٤ ٤٤ و ٤٤	٤٤ و ٤٤
—	١٨٤ ٣٧ و ٠٨	—	١٨٤ ٣٧ و ٠٨		
—	٢٣٥ ٥٣ و ٤٥	—	٢٢٥ ٥٣ و ٤٥		
الفضة					
—	١٢ ٢٥ و ١٨	—	٨ ٩١ و ٨٤		
—	١٠ ٤٩ و ٣٠	—	٧ ١٥ و ٩٦		
—	٦ ٣٠ و ٩٩	—	٢ ٩٧ و ٦٥	٢٢٢ ٢٢ و ٢٢	٨٨ و ٨٨
—	٤ ٥٥ و ١٢	—	١ ٢١ و ٧٨		
—	٣ ٣٧ و ٧٢	—	٠ ٠٤ و ٣٨		
٠ ٧٨ و ٥٦	—	٤ ١١ و ٩٠	—		
٦ ٥٠ و ٣٧	—	٩ ٨٣ و ٧١	—		

## الفصل الثالث

الأرباح التي تحققها الحكومة من عملية صنع النقود

أولا :

أجمالي الاستقطاعات التي تتم في دار سك النقود  
سواء باعتبارها نفقات المصنع أو باعتبارها  
رسم حق السيادة المتمثلة في إصدار النقود

كلن الذهب ٢ من نفس ميار النقود الذهبية ، وكما رأينا في الفترة  
الخاصة بأسعار الذهب .

يباع بواقع ١١٢ قطعة ذهبية أو

١٦٠ ز ٢٠ مدينى لكل . . . . . ١٠٠,٠٠٠ درهم (مائة)

وحيث كلن الوزن القانونى لقطعة

العملة الذهبية هو . . . . . ٨٢٢٠ر .

وحيث كلن الذهب الذى تحويه

قطعة العملة الذهبية يساوى في

الواقع ، . . . . . ١٦٩٧٢٧٢ مدينى

وحيث كانت قيمتها ( الاسمية )

قد تعددت بـ . . . . . ١٨٠,٠٠٠ مدينى

فقد كان اجمالي ما يتم استقطاعه

لدار سك النقود ( من القطعة الواحدة )

هو . . . . . ١٠٥,٢٨ ز ١٠ مدينى

وهكذا كان حق السيادة المتمثل في حق اضئدار النقود أو المـ *monétarium* ، كما كان يسمى قديما في فرنسا ، والذي يشتمل على نفقات ضرب العملة ، وعلى المكاسب التي يمكن الحكومة أن تحققها ، يبلغ أقل من ٥ ٪ أو ١٠ ٪ . . . . . ١٩٦٦ م. في حين كان يبلغ حق السيادة هذا في فرنسا منذ نحو قرن ١٨٧٧ م. على سك العملات الذهبية ، فهو على هذا النحو أكبر من ذلك الذي استقر في مصر ، والذي أبقي عليه الفرنسيون ، برغم أن نفقات الصنع ، في دار سك النقود بالقاهرة ، هي بالطبع أكبر ( من مثيلاتها في فرنسا ) ، فقد افترضت كل الأشياء ، فضلا عن ذلك ، مساوية بسبب الانقسام الأكبر في الذهب ( بسبب صغر حجم العملات الذهبية في مصر عنها في فرنسا . ) وحيث كانت قطع العملات ( هناك ) أصغر كثيرا ، وأقل قيمة من لويساتنا ؛ ( قطع العملة المسماة لويس *Louis* )

وحيث كانت الفضة الخالصة التي تحويلها القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى تبلغ ( بها في ذلك المزاج الذي ينبغي أن نضيفه إليها بعد ذلك ) كما بينا من قبل ١٨٨٧ ٩٠٦ / ١٠٠ مدينى لكل ١٠٠ درهم :

وحيث كانت القطعة الواحدة ترن	٤ دراهم
تحوى من الفضة الخالصة ما قدره	<u>١٣٩٣٥</u> درهم
فقد كانت دار سك النقود تتكلف	
ثبنا للفضة وللمزاج معا . . .	٢٦٣٠٨٦ مدينى
وحيث كانت القيمة الاسمية	
للقطعة هي . . . . .	<u>٤٠٠٠٠٠</u> مدينى
فقد بلغ بذلك حق السيادة من	
القطعة الواحدة . . . . .	١٣٦٩١٤ مدينى

أى بنسبة ٢٢٩ / ٣٤ ٪ ، أى ما يزيد على ٣٤ ٪ بنحو طفيف (١) ، وهى

(١) لم يكن حق السيادة ، بخصوص الفضة ، يتجاوز في دور سك النقود بفرنسا ، منذ وقت طويل ٥ ٪ وان كان قد وصل في عهد شارل السابع إلى ٧٥ ٪ ، أنظر ص ١٧ من مؤلف المسيو مونجيه *Mongez* الذى سبقت الإشارة إليه .

نسبة ينبغي أن نخضع من محصولها مروق الوزن وكل نفقات سك السعد  
لكي نستخلص منها الربح الصافي الذي تحققه دار الضرب (الضريخة) .  
أما بخصوص قطع المدينى ، التى كان كل ألف منها يزن ٧٣ درهما ،  
ويحوى نفس النسبة ( من الفضة ) مثل سبقتها .

مكان وزن المزاج يبلغ . . . .	٤٧٥٦٨ درهما
أما وزن الفضة الخالصة فكان	
يبلى بدوره . . . . .	٤٥٢٢٢ درهما
تساوى بالسعر نفسه الذى بيناه	
لئى مكان آخر . . . . .	٤٨٠١٤٥ مدينى
وبذلك تبلغ قيمة حق السيادة	٥١٩٨٥٥ مدينى
أى ١٨٩٠ ر . أى ما يقرب من ٥٢ ٪ .	
وحين يدفع ثمننا للدرهم الواحد	
من الفضة الخالصة ٢٠ مدينى بخلاف	
ثمن المزاج ، فإن هذه الفضة الخالصة	
التي يحويها ألف من المدينى تساوى .	٥٠٨٦٤٠ مدينى
ويساوى المزاج ، بواقع ١٠ مدينى	
لكل ٣٦ درهما . . . . .	١٣٢١٣ مدينى
وبذلك يكون اجمالى ثمنها أو	
تكاليفها . . . . .	٥٢٢٨٥٣ مدينى

وبذلك أيضا تكون رسوم السيادة من كل ألف مدينى هى ٤٧٨١٤٧  
مدينى أو ٧٨١ ر . ، أى مع التقريب ، نحو ٤٧٨ ٪ ( ٣ ) .

(١) فى الأصل ٥١٦٨٥٥ وهو خطأ مطبعى واضح ، ويلاحظ كذلك  
أن العلامة بين الأرقام هنا تدل على الكسر العشري . ( الترجمة )  
(٢) أنظر الهامش السابق ، ويفترض فى هذه الحسابات أن عيار  
المعدن لم يكن عاليا منذ صنع هذه النقود ، أنظر ص ٨٣ ، الفقرة الثانية  
وما بعدها .

### نقيا :

تقييم مستقل للنقعات الصنع ، وحساب التوائف والفوائد (\*)  
وأجور الأيدي العاملة ، وصافي الربح

تعود علينا كل ١٠٠٠ درهم من الذهب تستخدم في صنع العملات ،  
بـ ١١٨٠ قطعة عملة ذهبية تزن في مجموعها ٩٩٣ر٥٦ درهما ، وبذلك  
يبلغ فرق الوزن في كل ١٠٠٠ درهم من الذهب ( يجرى سكما ) نحو  
٦١/٢ دراهم .

أو بشكل أكثر دقة . . . . . ٦٠٠٠٠٠ر.

أما في فرنسا ، فكان يسمح

ففيها مخفى بفرق وزن قدره . . . . . ١٨٧٥ر.

في حين لم يعد يسمح اليوم

هناك بأكثر من . . . . . ٢٠٠ر.

ومع ذلك فنبين أن نلاحظ أن الذهب ( في فرنسا ) أقل انقباسا  
بكثير ( منه في مصر \*\* ) وأن أساليب صنعه أكثر تقدما عنها بكثير  
في مصر .

وعلى هذا فإن أجمالي فرق الوزن في الـ ٨٤٢ درهما ، هي  
رنة ١٠٠٠ قطعة عملة ذهبية .

كان يبلغ . . . . . ٤٦ر دراهم

ثمن الدرهم الواحد منها . . . ٢٠١٦٠ مدينى

وبذلك يبلغ أجمالي ثمنها . . . ١١٠٠٧٣ مدينى

أى باستخدام الأرقام الدائرية \*\*\* ١١٠٠ مدينى

(\*) المقصود هنا هو ما يتعرض له خام المعدن من نقص بسبب  
الفضالات أو النفايات التي تترسب منه ( المترجم ) .

(\*\*) نفس التوضيح السابق بخصوص صغر حجم العملات الذهبية  
المصرية من مثيلاتها الفرنسية وكثرة تفرعاتها ( نصفية ، ربعية وهكذا )  
( المترجم ) .

(\*\*\*) أى مضاعفات العدد ٥ وهى ما تنتهى بصفر أو: الرقم ٥

وحيث كان العمال الذين يعملون في صنع العملات الذهبية هم بشكل جزئي ، الذين يستخدمون في صنع العملات الفضية أنفسهم ، وحيث كانت نفقات الادارة وصيانة الأدوات الخ . . عالية او مشتركة ، فمن يكون بمقدورنا ان نحسب بشكل صارم اجمالي النفقات التي كانت تجرها عملية ضرب النقود الذهبية ، وان كان من السهل علينا ان نستنتج انه كلما زادت كمية العملات المضروبة ، كلما نقصت هذه المصروفات فيما يتصل بالأجور والنفقات الثابتة .

ومع ذلك ، فلذا اعتبرنا ان هذه النفقات الأخيرة كانت ستحدث حتى ولو لم تصنع نقود مطلقا بسبب من نقص الخالة ، فإتينا نستطيع ان نقدر مصروفات صنع النقود الذهبية بحوالي ٢٠٠٠ ر. دون أن ندخل في ذلك أجور الأيدي العاملة ، وبذلك نجد انفسنا ازاء المصروفات التالية عند صنع ألف قطعة نقد ذهبية تساوي ١٨٠٠٠٠ مدينى :

نفقات سك . . . . .	٥٤٠ مدينى
مغروق وزن كما رأينا في	
موشع آخر . . . . .	١١٠٠ مدينى
فيكون اجمالي المصروفات . . .	١١٦٤٠ مدينى (١)
وحيث يبلغ الفرق بين القيمة الاسمية	
والقيمة الجوهرية لكل ألف قطعة . . . .	١٠٢٥٢ مدينى
فلذا خصمنا من ذلك النفقات ومغروق	
الوزن المقدرة أننا بـ . . . . .	١١٦٤٠ مدينى

فإن ما يبقى كريح صاف لدار سك  
النقود من كل ١٨٠٠٠ مدينى . . ٨٦١٢ مدينى  
أى ما يساوى ١٠٠٠/٧٨٥ أى ما يزيد قليلا عن ١/٢ ٪ .

وإن نفس الوقت ، بحيث كان الذهب ، من ناحية أخرى ، أرخص

(٢) أى ما لا يزيد عن ١٠٠٠/٠٠١١١ أى اقل من ١ ٪ كمصروفات ومغروق وزن .



ثمنا في مصر عنه في فرنسا ، بالنسبة نفسها على وجه التقريب ، فمقد رأينا أن العملات الذهبية زرمحوب صنع القاهرة كانت تقود بالغة الجودة ( أى جزية ) ، ولهذا فإن أولئك الذين حملوا معهم بعضا من هذه العملات ، لن يكونوا قد خسروا شيئا ، إذا كانوا قد حرصوا ، على أن يصهروها في سبائك وأن يقدروا عيارها في دور سك النقود الفرنسية وأن يبيعوا هذه السبائك بالسعر الذي حددته التعريفة بدلا من تحمل ما يجره عدم الثقة فيها من خسارة .

وطبقا لما هو معتاد في دار سك النقود ، والاتفاق المقود مع الامندي المختص بصنع النقود فإن :

٨٧٥٠ درهما	ألف قرش يبلغ وزنها . . . .
١٣٧٥٠ درهما	كان يضاف إليها مزاج تبلغ زنته
<hr/>	
٢٢٢٥٠٠ درهما	مما يعطى قبل الصهر وزنا
. . . . .	
أجماليا فخره . . . . .	
ينبغي أن تعود بقطع مدينى	
مضروبة عددها ٢٧١٥٠٠ مدينى تزن	
١٩٨١٩ درهما	بواقع الألف ٧٣ درهما . . . . .
<hr/>	
مما يشكل مرقا ( أو ملقدا )	
٢٦٨١ درهما	في الوزن فخره . . . . .

أى ما يقرب من ١٢٪ ، ويعود هذا الفائض الضخم في الوزن بصفة أساسية الى :

اولا : التقسيم الكبير للخامة ، والذي كان سببا في ترميض جزء كبير من سطح القطعة النقدية لأثر الحك ولعمل النار ، وفي أنه كان يعود بلا انتطاع الى الصهر بكية هائلة من الجذاذات والرقائق وقطع المدينى المهشمة والمقطعة .

ثانيا : الى عدم تقدم الاساليب المتبعة وبصفة خاصة وسائل الصقل او التخليف او الجلو ، وهى الاساليب التى تنزع بفعل المسادة المذيصة وعملية الحك قدرا لا بأس به من الخلية .

وهذا التخلف في الأساليب والوسائل هو الذي كان قد أوحى إلى  
المسيو روزيتي Rosetti التاجر البندقي الذي تحدث عنه مولني Volney  
في مؤلفه رحلة في أنحاء مصر Voyage en Egypte أن ينصح على بك بأن  
يصنع أترامس \* المديني في أوروبا .

وقد جالت الفكرة نفسها بخاطر القائد العام بوناپرت ، وأجريت  
بالعمل في دار سك النقود بباريس تجارب لصنع صفائح المديني تبلغ في  
سبكيتها الفضة نسبة الثلث ، ومن المؤكد أن إجراء كهذا لو تم سيكون أقل  
تكلفة بكثير بسبب تمام ( تطور ) الفنون في أوروبا ودقة آلات المسك  
والتصنيع التي كانوا سيستخدمونها لتحويل الخامة إلى صفائح . وبهذه  
الطريقة كان يمكن أن تكون الأرباح التي تجنيها الحكومة ( من صنع النقود )  
أكبر كثيرا وبشكل ملموس ، ومع ذلك ، فعمل التحسن الكبير للغاية الذي  
كان سيطرا على شكل هذه العملات كان سيصبح سببا في فقدان الثقة  
بها إذ ستبدو وكأنها قد صنعت في الخارج ( براني ) .

كان لابد أن تكون نفقات صنع النقود في مصر بالضرورة بالفضة  
الصفحية بسبب تعقد العمل ، كما قد أصبحت أكبر من ذلك ضخامة بكثير  
بسبب عادة الشرقيين السيئة في أن يفرضوا على كل فرع من فروع الدخول  
معددا كبيرا من الرواتب غير المجدية أو الباهظة لعدد مبالغ فيه وكذلك  
عددا لا حصر له من المعاشات والأمعيات والأتاوات والانتعاشات ، ويمكننا  
أن نقدر هذه المصروفات المتضاعفة بنحو ٨١/٧ ٪ ، وهكذا فإن من شأن  
كل من مائد الوزن ومصروفات الصنع أن تنقص الربح الصافي العائد من  
عملية إصدار النقود إلى أكثر قليلا من ٣١ ٪ .

وبرغم أن مائد الوزن ونفقات الصنع ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين  
والعشرين مديني ، أقل حجبا من ذلك بكثير ، فقد رأينا قطعة من ذوات  
العشرين مديني تزن . . . . . ٢ درهمين .

في حين تزن ٢٠ قطعة من ذات المديني الواحد ١٢٦٠ درهم ، على

---

(\*) المقصود قطعة العملة غير مضروبة بسكة الصاكم أي بلساء  
عارية من أي نقوش أو رسوم ، والكلمة الفرنسية المستخدمة هي laon  
( ألغرم ) .

اساس ان كل ألف منها قرن ٧٣ درهما ، ولذلك فقد كانت للقروش ( او القروش ) قيمة جوهريّة أكبر برغم كون هذه القيمة التي لها لا تزال ادنى من قيمتها الاسمية ، ومن ان الريج الذي تحقّقه قد ظل أدنى بكثير ، وهو الامر الذي جعل المسؤولين يوقفون اصدار هذه النقود بمجرد ان باتت الخامات نادرة بعض الشيء ، لحد اننا لم نكد تلى باحتياجات الصنع اليومي لقطع الدينى .

### ثالثا : كميات النقود المصنوعة

بلغت كمية العملات الذهبية المسكوكة فى مصر ، فى مجموعها ٢٦١٧٢٧ قطعة عملة ذهبية تساوى ١٠.٨٦٠.٧١١ مدينى أو ٣٣.٨٠.٦٥٨ فرنكا و ١٠ سنتيمات .خلال الشهور الثلاثة والثلاثين التى ادار الفرنسيون خلالها شلون النقود فى القاهرة ، مما لا يعطى حدا وسطا شهريا لصنع النقود سوى ٧٥٠ قطعة عملة ذهبية أى ٧٥٣ فرنكا و ٥٥ سنتيمات .

ويعود هذا النشاط الضئيل فى مجال صنع او اصدار النقود الذهبية ، بشكل جزئى ، الى ان المالك والتجار ، وبعد ذلك الفرنسيين ، كانوا ينظفون على قطع سكين البندقية و قطع الفندقى والقطع القديمة وتراب الذهب ، وسبائك الذهب ذات المعيار المرتفع كى يحتفظوا بثرواتهم او ارسدتهم فى شكل اموال اقل تذبذبا من القروش واكثر حقيقة من قطع الدينى .

وقد بلغت كمية الدينى المملوكة تحت ادارتنا ١١٢.٩٢٩.٨٢٠ مدينى تساوى فى مجموعها ٢٥.٦٦٣.٠٢٥ فرنكا و ٧ سنتيمات ،

وقد تولينا شئون مصنع النقود فى الثامن من ترميدور من العام السادس ( ٢٦ يونيه ١٧٩٨ ) وتخلينا عنها فى الثامن عشر من ميسيدور من العام التاسع ( ٧ يوليه ١٨٠١ م ) ، وبذلك بلغ اجمالى المدة التى ادارنا

فيها شئون النقود نحو ثلاثة اعوام الا عشرين يوما :

اي ١٠٧٥ . . . . . يوما

ويخصم المدة التي انقضت من ٣٠ فيفول

الى ٢٤ فلوريل من العام الثامن ( من

١٩ جبرابر الى ١٤ مارس ١٨٠٠ ) التي سلمت

اثناءها الخريخانة او دار سك النقود الى

الباشا او التي اغلقت خلالها . . . . . ٨٤ يوما

يكون صافي المدة التي اشتغلنا فيها هو . . . ٩٩١ يوما

اي بواقع ( متوسط انتاج ) في اليوم الواحد ١٦٢٢٩٠ مدينى ،

اما اذا استبعدنا كذلك يوم الراحة الاسبوعية وهو جمعة المسيحيين

( كذا ) ( ٤ ) ، ونحو خمسة اعياد في السنة فلن يبقى لدينا كايام عمل

سوى ٨٣٦ يوما مما يقفز بمتوسط الانتاج اليومي في صنع النقود الى

١٩٢٣٨٠ مدينى .

وقد ارتفع اجمالى مدد القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى التي

صنعت ( في عهدنا ) الى ٣٠٥٧٢ قطعة من ذوات الاربعين مدينى تساوى

١٨٠٠٢٢٢٨٠ مدينى او ١٥ س ٤٣٠٥٩ فرنكا و ٩٠١٧٣ قطعة من

ذوات العشرين تساوى ١٨٠٢٠٤٦٠ مدينى او ١١ س ٦٢٥٠٢ فرنكا .

وبذلك يكون اجمالى قيمتها ٣٠٢٦٣٤٠ مدينى او ٢٦ س ١٠٦٥٦١ فرنكا.

فاذا اضلنا الى المبالغ الموضحة آنفا تلك التي في شكل قطع مدينى

او قطع نقود ذهبية مستحصل على :

( ٤ ) يوم الجمعة اي يوم التجمع ، وهو اليوم السادس من الاسبوع

عند المسلمين ، ويتعلق اول يوم في الاسبوع عندهم مع يوم الأحد عند

المسيحيين .

فى شكل قطع من ذوات المدينى الواحد :

س  
١٦٠٨٢٩٩١٢ مدينى تساوى ٠.٧ ٢٥٠٢٥٠٢٦٦٣ره فرنكا

وقى شكل قطع من ذوات الـ ٤٠ و الـ ٢٠ مدينى :

س  
٣٠٢٦٣٤٠ مدينى تساوى ٢٦ ١٠٦٥٦١ ١٠٦ره فرنكا

الاجالى بالفضة :

س  
١٦٣٨٥٦٩٢٥٢ مدينى تساوى ٣٣ ٨٦٩٥٨٦ره فرنكا

ثم فى شكل قطع ذهبية ونصفيات وربيعيات :

س  
٤٧١١٠٨٦٠ مدينى تساوى ١٠ ١٦٥٨٨٣٣ره فرنكا

وبذلك يبلغ الاجالى العام :

س  
٢١٠٩٦٧١١٢ مدينى تساوى ٤٣ ٢٨٤١٩ره فرنكا

واذا اردنا ان نعرف فى النهاية النسبة القائمة بين كمية الذهب  
وكمية الفضة التى فى صنع النقود ، فلاننا نجدها ١ فى مقابل اثنى  
من ١/٢ ٠.٤

## الفصل الرابع

### التزود بالمواد المختلفة اللازمة لضرب النقود واسماؤها المتنوعة

كان هناك واحد من الكتبة الإقطاع، يشغل وظيفة حارس مخزن ،  
وتد وكل اليه حفظ واستعمال الخامات اللازمة لصنع النقود .

وبرغم أن حالة الحرب وتوقف التجارة الخارجية تد أمضى لغالبية  
السلع قيمة اكبر مما كان بمقدورها أن تكون عليها في اوقات السلم، فقد  
يكون مفيدا لنا ان نلم بأثمان المواد المختلفة المستخدمة في صنع  
النقود .

أسماء المواد	أوزانها		قيمتها		ملاحظات.
	المحلية	الفرنسية	بالمدينى	بالفرنك	
نحاس	رطل أو ١٤٤ درهما	ك ٤٤٣	٤٠	٤٠٠	للبرج أى كزاج
رماس مكرر	"	"	٢٠	٧٠	له بداية قياس العيار
حديد	قنطار	٤٤٣,٣٠٦	١٠٠٠	٢١	للأدوات والمكينات
صلب	رطل	ك ٤٤٣	٣٠	٥٠	شرحه ولصنع السكات
صفائح الصلب	القطعة	—	٨٩	١٣	لصنع الوالب (أو السلايل)
حبال ( حبل )	رطل	ك ٤٤٣	٣٠	٥٠	شرحه وكذلك لشد الملقط أو الكاشة إلى الخنزيرة وهى آلة لرفع الأثقال
عصى ( عصا )	الواحدة	—	٩	٣١	شرحه ولإدارة ( لف ) الخنزيرة
شمع	رطل	٤٤٣,٠	٧٠	٤٦	لتشحم الوالب أو السلسلة
نشادر	"	"	—	—	لجلو الذهب وتستخدم هذه أيضا لجلو العملات ذات الأرمن مدينى ومخصص للعامل المختص بالجلو مبلغ ٤٠٠ مدينى شهريا للتزود بهذه المواد .
بورق أو برأكس ( بورات الصودا )	٤ دراهم	٠,٠١٢	٩	٣١	لصهر الذهب
شبة أزميز <sup>(١)</sup>	رطل	٤٤٣,٠	٣٠	٥٠	لجلو قطع المدينى
طرطير	"	"	٤٠	٤٠	دونه تخليصه من الشوائب
ملح (موريات الصودا)	أردب <sup>(٢)</sup>	—	١٦٨	٩١	

(١) وهى تستخدم أيضا فى اعداد ماء النار أو حمض النترات .

(٢) مكيل وهو الصاع المحلى .

(٣) كيلوجرام .

أسماء المواد	أوزانها		قيمتها		ملاحظات
	الحلية	الفنوسية	بالمدينى	بالفرنك	
بوتقات علية	الواحدة	—	٩٠	١٦	يخصص لمن يقوم بعملية الصبر مبلغ ٦٠٠٠ مدينى شهريا ليتزود بها بمرفته.
علم (خشى) (٢٧)	قنطار	٤٤,٣٣٦	٣٠٠	٥٦	١٠
حطب (٢٨)	حلة	—	٢٠٣	١٧	٤
من خشب مرمم ومجرا تماما	الواحد	—	٣٠	٥٥	١
تنظيف قطع المدينى	١٠٠ ورقة	—	١٠٠	٥٢	٣
ورق أبيض (٢٩)	—	—	٧٥	٦٤	٢
ورق رمادى (٣٠)	—	—	٨	٢٨	٠
قف (قف) (٣١)	الواحدة	—	٦	٢١	٠
مياه من النهر (٣٢)	القرية	—	٥	١٧	٠
مياه الآبار (٣٣)	القرية	—	٥	١٧	٠

(٢٧) حيث أن مصر تكاد تكون محرومة كلية من الفابات لانها تستورد الخشب بواسطة القوافل القادمة من جبل سيناء الذى يطلق عليه بالعربية اسم جبل الطور .

(٢٨) ويجلب من اليونان ، ويستهلك الجزء الأكبر منه فى معامل الجلو ( انظر الصفحات القسم الثانى ، الفصل الأول ، الفقرة ثانيا ، والفصل الثانى ، خامسا ، والفصل السادس الفقرة : حادى عشر ، وينتقى خشب الزيتون لانتفاع او تحية صفائح البرونز المخصصة لصنع المدينى ( انظر ص ٢٢٥ ) أما الحلة فهي حمولة الحمار .

(٢٩) ويستخدم الورقة بصفة خاصة فى تغليف الفضة والمزاج ، وثانيا فى تغليف قطع المدينى ( كقراطيس ) .

(٣٠) القفة هي ما يشبه سلة مصنوعة من سعف نخيل مجدول ، وينتشر استخدامها فى مصر بشكل واسع ، وحيث هي مرنة بقدر ما هي متينة ، فانهم يقرّبون حوائجها ويخيطونها مما يشكل غلافنا رائعا لمعوية البن او الارز او غالبية السلع .

(٣١) كانت مياه الشرب المخصصة للعالم والى تستخدم فى جلو او تبيض قطع المدينى تاتى من المدينة فى قرب ، وتنترف اما من القرية الفناء فيضان النيل او من الاسيلة او الخزانات العامة التى تخزن بها مياه النيل ، بقية العام . وهذه الاسيلة ، وهي نوع من المنشآت الخيرية تدبّن بوجودها لأعمال خيرة يقوم بها الحكام والكبار والاثرياء والمحسنون . وهي واحدة من معالم تجميل القاهرة .

(٣٢) أما المياه التى كانت تاتى من البئر المسبى بئر يوسف ، الموجود بالقلعة ، فهي مالحة .



# القسم الثاني

أساليب وطرق صنع القفود

## الفصل الأول

صنع قطع المدينى

أولاً : تحديد عيار خام الفضة (١)

كان العيار ( بشدة على ألياء ) الذى يقوم بفحص أو تعيير خام الفضة ، بمضا من رماد العظام المتكلسة ، سبق أن أعده هو بنفسه .

وكان يفضل لهذا الغرض استخدام عظام الفراريج ( الدجاج الصغير ) الذى يسهل عليه التزود به بوفرة بسبب استهلاك هذه الفراريج على نحو واسع فى مصر ، حيث ظل المصريون منذ زمان ضارب فى القدم يقومون بانراخها بالآلاف ، فى افران خصصت لهذا الغرض (٢) .

ويكون العيار على الأرض كومة دائرية من هذا الرماد ، ثم يسطحها ويغوص فيها بيده كى يمنحها شكلاً بيضاوياً ، وبعد ذلك يضع فوق هذا

(١) نقصد بكلمة تحديد العيار أو الفحص ما يطلق عليه بالعربية كلمة ششنى . ( عينة ) وجمعها شيشانى ، ويظن المصو دى ساسى أن هذه الكلمة قد جاءت من الفارسية جشن ( بالجيم المعطشة ) أو جشنى وتعنى التلوق ، من جشن بمعنى يذوق أو يتلوق ، وينبع عن كل عملية ششنى ٣٠ مدينى .

(٢) انظر دراسة عن محامل التزيين تأليف روزير ورويه ، المجلد الخامس من الطبعة العربية .

( م ١٤ — وصف مصر ) .

الشكل الذى يمكن ان نعهده بوتقة او مصنفة قطعة الفضة التى سبق مصلها من السبيكة ( العينة ) ، المطلوب تحديد ميارها بحضور ائندى النفود ورقب او مغوش من تبل الحكومة .

وتتم العملية على هيئة وزن أربعة دراهم ( اى ١٢٢١٥/١٠٠٠ جراما ) ، ويضاف اليها رصاص قدر وزنها خمسة الى ثمانية مرات حسبها يفترض ان تكون عليه نسبة المزاج الذى تحويه الفضة .

وكان الرصاص المستخدم ينتقى من الاسواق ، ويراعى ان يكون ائنى رصاص يمكن الحصول عليه .

ويرص العيار فوق هذا النوع من المصفاة قطع من الفحم واخرى من الخشب بالغة الجفاف حتى يقطيها ، ثم يأتى خادم ، هو الآخر ، شأنه شأن العيار ، يهودى من اهل البلاد لينفخ النار بقرينه المزودة بخراطوم <sup>٢</sup> بزبور من الفخار ، صمبت راسه على شكل منقار طائر .

وفور ذوبان او انصهار الرصاص ، تنصهر الفضة والمزاج الذى تحويه ، وحين يكون الخليط ( الفضة والرصاص ) قد ظل فى حالة انصهار لوقت طويل لحد كلف بسبب تافره بهذه الحرارة الشديدة ، يقوم العيار بابعاد قطع الفحم بعض الشيء حتى لا يحول بلامسته لهذا الخليط دون تأكسد الرصاص ، ثم يضع قطع الفحم هذه بشكل تكون معه ما يشبه قبا فوق حمام (٢) ، وبعد ذلك يدير هواء منافاخه تحت هذا القبو مما يبقى من جهة على النار ويساهم من جهة اخرى فى اكسدة الرصاص .

وببعد العيار بلا انتقطاع ، وبطرف ملقط من الحد الملتهب القشرة الرقيقة المتأكسدة ، التى لا تزال بعد سائلة ، والتى تغطى المنطس ، وتحتوى هذه على الرصاص والمعادن الاخرى الموجودة بهذا الخليط ، والتى يثربها رمد البوتقة ، فى الوقت الذى ليست له فيه خاصية تشرب الفضة ( المصهورة ) .

---

(٢) كان علينا ان نخشى خلال هذه العملية ان تنتزع بعض جزيئات الفضة مع اول اكسدة الرصاص وهو الامر الذى تفادينا به بالاجوء الى وسيلة اخرى ، انظر ما بعده .

وعندما يصبح انفصال الفضة ( عن مزاجها وبقيّة الخليط ) ثلثا ،  
فإنها ، وهى فى هذه الحالة من النقاء ، وحيث أنّها ليست الآن فى درجة  
حرارة تكفى لإبقائها منصهرة ، تنتقل على الفور تقريبا من حالة السيولة  
إلى حالة الصلابة لتصبح معدنا بالغ التوهج ، ثم تنقد على الفور كذلك  
هذا التوهج ، وهى هذه الأثناء يحدث نوع من وميض يسمى الميارون  
فى مرقسا : القى .

وبعد ذلك تبقى صليحة دائرية من المعدن تسمى العقب ( بكسر  
القاف ) او القاع وتكون مبلية الششنى. ناجحة بقدر ما تكون هذه الصليحة  
المعدنية اقرب الى الشكل المخروطى ، ويقدر ما يكون الجزء العلوى منه  
اكثر ثلثا وبريقا ويكون الاسفل كامدا ( أى غير لامع ) واكثر نقاء .

لماذا التهمت بحواف او اسفل هذه الصليحة بعد ذرات المرتك  
( اول اكسيد الرصاص ) ، فإن العيار يقوم بفصلها عنها بأن يطرقها  
بالمطرقة بفربات خفيفة ، وبعد ذلك يوزن عقب العينة لى ثنين عن طريق  
حساب الوزن الذى مقدته الدراهم الأربعة من الفضة الى معرفة كمية  
المزاج التى كانت تحويها .

كانت عملية فحص العينات واحدة من أوائل الأشياء التى لا بد لها  
ان تتطور ، ولقد سمينا الى أحوال واستخدام المصاهر أو أفران الصور ،  
ومع ذلك لم يكن لدينا لتنفيذها سوى عمال من أهل البلاد فقد مانينا  
فى ذلك من كل صنوف المتاعب ، وقد استحالت علينا بشكل خاص أن نعلم ،  
من بين كل أنواع الطين التى جربناها فى القاهرة لصنع القفاريات ، على  
طينة نستطيع أن نصنع منها أفران صهر جيدة .

وبرغم ذلك فقد توصلنا الى تحسين طريقة قياس عيار العينات بشكل  
ملبوس ، فقد جعلنا العمال يعملون تحت اشرافنا رباد البوتقة ، مفضلين  
— من جانبنا — عظام الضأن لاحتوائها على نسبة كبيرة من الفوسفات  
الاجبرى ، وهو عنصر له خاصية تلمة فى عمليات تصفية او تنقية الذهب  
والفضة ، كما استخدمنا العوالب لصنع بوتقات بالغة الانتظام وبذلك انتصنا  
عينة الفضة الواجب تعييرها الى  $11\frac{1}{2}$  درهم (  $18\frac{1}{100}$  جرامات ) ،  
وهو أمر يتطلب كمية اقل من الرصاص ، ثم أننا حين وضعنا البوتقة تحت

دبو الفحم وأججنا النار بهريح صادرة من منفاخ ذى تيار مستمر ، فى حين كان تيار منفاخ الكبر أو المنفاخ ذى القرية متقطعا ، فأننا قد أسرعنا بعملية التاكسد وعندما أبقينا على المعدن ( الفضة ) فى حالة الاتصهار بالاحتفاظ له بحرارة أعلى ، فقد أمكننا أن نفصل عنه ذرات الرصاص الأخيرة والمزاج الذى كان يلتحم به ( بالفضة ) بشكل معين .

وحيث أننا كنا قد توصلنا فى فرنسا ، وبشكل صارم الى تحديد كمية المزاج التى تحويها قطع العملات ذات الخمس فرنكات ، فقد اتخذنا منها ( فى مصر ) طرما للمقارنة ، وقد تأكدنا أننا بوسيلتنا الجديدة هذه كنا نقترب بشدة من بلوغ المعيار الدقيق ، بقدر ما كان يتاح لنا أن نفعل ذلك عن طريق وسائل أقل دقة ، وبشكل خاص ، عن طريق استخدام موازين أقل تمايا ( أقل انضباطا ) مما هى عليه الموازين المستخدمة فى فرنسا لقياس المعيار .

### ثانيا : عملية المزج

برغم أن دار سك النقود كانت تضطر لفراء النحاس اللازم لمزج ( أو لسبك ) قطع المدينى ، فإنها مع ذلك لم تكن تحاسب اليهود على كمية النحاس التى توجد ملتحمة فى السبائك التى يوردونها اليها ، ومع ذلك فحيث كانت الفضة المتوفرة فى الأسواق بشكل عام وكما سبق أن قلنا ، ذات عيار منخفض ، فقد كان من عادة هؤلاء اليهود أن يوغروها من عيار أقل بحيث كانت نسبة المزاج التى يتبنى استعمالها أقل من تلك التى تضاف الى الغروشى التى يتم صهرها ( لتصنع منها قطع المدينى ) .

أما النحاس فكان يتم توفيره على يد رجل تركى يعمل شيخا للصرافين فى دار سك النقود فكان يشتري من الأسواق النحاس الأدهر المتخلف من الآنية القديمة ، فحيث تكاد تكون كل أوانى الطبخ والأوانى المنزلية الأخرى مصنوعة من النحاس ، فقد قامت على هذه الآنية التى تجلب من الخارج ، والتى يفضل لها أن تكون من النحاس الأدهر تجارة كبيرة .

وفى البداية كانت هذه الأوانى ( القديمة ) تبسط وتقطع ، وتسطح ، بطريقة تجعل منها بقدر الامكان سطحا مستويا . من الناحية التى كانت تبيض بالتصدير .

وكان هذا السطح المتصدر يتعرض لضربة من اللهب يتم بواسطة تيار هواء يصدره منفاخ ، وعن طريق هذه العملية يتكسد القصدير ويسقط في شكل قشور ، وينزع ما يمكن أن يتبقى منه من طريق الكشط أو الحك . وعندما تصبح هذه الصفائح النحاسية نظيفة لامعة ، خالية من القشور لحد ما فانها تطوى عدة طيات مع طرفها بواسطة بيزر (✻) من الخشب أو بفعل مطرقة حتى يقلص حجمها لتشكل أدل حيز ممكن .

وبعد ذلك يلقي بهذه القطع من النحاس في مصاهر مخارية شبيهة بتلك البوتقات التي تستخدمها دور سك النقود ، توضع فوق مصفاة مخارية في قاع فرن أسطوانى الشكل يملأ بالفحم .

وتغلى موهة الفرن بصفيحة عادية من الحديد أو الفولاذ .

وفي داخل الفرن يؤجج منفاخ مضغوط ، يصدر تيارين من الهواء ، نارا شبيهة بتلك التي يصدرها كور الحداد ، وتكفى لمصهر النحاس ، وكلما أخذ حجم الفحم في التقلص والهبوط نتيجة الاستهلاك ، يعبأ الفرن من جديد ( بالفحم ) ، وحين يبدأ النحاس في الانصهار تضاف من الفحم كمية كافية كي تملأ البوتقة الى نحو ثلاثة ترابيط من حافتها .

ويرامى ان يترك فوق المصهرة أو البوتقة ، ولا تكون هذه مغطاة قط ، لحم مشتمل يحول دون تأكسد الرصاص ، وينثر على السطح مسحوق البوري ( أو البوراكس أو بورات الصودا ) الذي يستخدم كدر والذي يتولى كذلك تنقية المعدن باستبعاده للمواد الغريبة .

وعندما يصبح قوام النحاس بالغ السيولة ، تمسح البوتقة بامسك حافتها بواسطة ملقط أو كباشة طويلة ، أو بواسطة مشبك مسطح ، وتستبعد الشوائب المعدنية بواسطة مسواك ( بكسر الميم ) حديدى ( أى ملقعة ) ، ثم يصب النحاس المصهور من ارتفاع متر ونصف المتر ، في شكل خيط رفيع بعض الشيء ، في خوض ملىء بالمياه حيث يفتت الى حبيبات .

ويباع النحاس ، معدا على هذا النحو ، الى الفرنبخانة ( دار سك

---

(✻) البيزر ، مطرقة خشبية ذات راسين . ( المترجم ) .

النقود ) بواقع ٤٠ مدينى ثبناً للطل زنة ١٤٤ درهما ، اى بواقع ثمن الكيلوجرام ٣ فرنكات و ١٧ سنتيما .

أما اذا كنا بصدد صهر القروش ، تكون نسبة المزاج التى لابد ان تضاف الى كل ١٠٠٠ منها تبلغ .. ١٣٧٥٠ درهما اى ١٣٧٥/١٠٠٠ ٤٢ كيلوجراما فى حين تزن هذه القروش الالف .. ٨٧٥٠ درهما اى ٨٧٥٠/١٠٠٠ ٢٦ كيلوجراما .

باجمالى وزن قدره ٢٢٥٠٠ درهما اى ٢٢٥٠/١٠٠٠ كيلوجراما .

وكان يؤخذ كل ٦٠ قرشا تزن ٥٢٥ درهما اى ٥٢٥/١٠٠٠ الكيلوجراما .

ايضا باليهما مزاج وزنه ٨٢٥ درهما اى ٨٢٥/١٠٠٠ ٢ كيلوجراما . وبهذا يكون الوزن الاجمالى لما يوضع فى كل بوتقة ١٣٥٠ درهما اى ١٣٥٠/١٠٠٠ ٤ كيلوجرامات . وذلك بخلاف نحاعة وقراسة الفضة التى تنتج من عملية الصهر .

أما اذا كانت الفضة المخصصة لصنع النقود قد جاءت فى شكل سبائك ، تأكد المختصون من قبل من عيارها من طريق عملية الششنى ، فانها تقطع متساوية ، ويوزن كلف ليجعل كل واحدة منها تزن نحو ١٤٠٠ درهم اى ١٤٠٠/١٠٠٠ ٤ كيلوجرامات ، ثم توزن كل قطعة وتضاف اليها الكمية اللازمة من المزاج .

ولحساب كمية المزاج هذه ، على نحو ايسر ، كانت تستخدم جداول أعدت لهذا الغرض ، قامت على أساس تحديد نسبة المزاج المقررة عند صهر القروش .

وتقدر تعريف النقود الفرنسية عيار القرش الاسبانى بـ ٨٩٦ ، ومع ذلك فهناك من يفتراض أن هذا التفاوت المسبوح به يتجاوز حده أحيانا زيادة أو نقصا ، طبقا لنتائج عينات أجريت فى فرنسا قبل وضع هذه التعريف ، ففسد قدرناه نحن فى مصر بـ ١٠٧٥ دراهم deniers من الفضة الخالصة أو بعيار قدره ٨٩٥ ٨٩٣/١٠٠٠ .

وطبقا لذلك ، فإن ألف قرش تبلغ زنتها ٨٧٥٠ درهما

لأد لها أن تحوى من الفضة الخالصة على  $\frac{٨٧٥٠ \times ٤١}{١٠٠٠}$

ومن المزاج على ملؤنته  $\frac{٩١١ \times ٤٠٩}{١٠٠٠}$

كان يضاف إليها مزاجا قدره  $\frac{١٢٧٥٠٠}{١٠٠٠}$

وبهذا يصل اجمالى وزن المزاج الى  $\frac{١٤٢٦١ \times ٤٠٩}{١٠٠٠}$

يضاف الى كمية من الفضة الخالصة ترن  $\frac{٧٨٢٨ \times ٤١}{١٠٠٠}$

ليتحقق اجمالى سبق بيانه هو ٢٢٥٠٠

مما يعطى فى مقابل كل درهم واحد من الفضة الخالصة درهما واحدا و  $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١٠٠٠٠٠٠٠٠}$  من المزاج (٣) .

وطبقا لهذه المعطيات تم حساب جداول المضاف او المزاج التالية ، وهى التى تستخدم فى تحديد كمية النحاس الواجبة اضافتها الى الفضة سواء بخصوص القطع ذات المدينى الواحد او ذات العشرين والاربعين مدينى، ابتداء من ٢٦ يولية ١٧٩٨ ( الثامن من ترميدور من العام السادس ) وحتى بداية العام التاسع ( ٢٣ سبتمبر ١٨٠٠ ) وهو التاريخ الذى حددت فيه نسبة المزاج او المضاف بجزئين ( من النحاس ) مقابل جزء واحد من الفضة الخالصة .

جدول المضاف ( او المزاج )

الفضة الخالصة		وزن المضاف اليها	
١ درهم	٨٦٣	٤٣١	٨٧٠ ر.ا. درهم
٢ درهين	٧٨٦	٨٦٣	٧٤٠ ر.٢ دراهم
٣ دراهم	٦٧٦	٢٩٥	٦١١ ر.٥ »
٤ »	٥٧٢	٧٢٧	٤٨١ ر.٧ »
٥ »	٤٦٥	١٥٩	٢٥٢ ر.٩ »
٦ »	٣٥٨	٥٩١	٢٢٢ ر.١١ درهما
٧ »	٢٥١	٠٢٣	٠٩٣ ر.١٣ »
٨ »	١٤٤	٤٥٥	٩٦٣ ر.١٤ »
٩ »	٠٣٧	٨٨٧	٨٣٣ ر.١٦ »

وتنقل النشة الخالصة والمضاف او المزاج وهو في شكل حبيبات في ورقتين : الاولى من الورق الابيض اما الثانية فمن ورق رصاصي اللون ، وتطوى وتفتح كلاهما بمعرفة الامندى الموكل بصنع النقود ، وبحضور المشرف الادارى او مفوض الحكومة وكذا الوزان وشيخ الصهارين .

ثالثا : مصنع الصهر أو السبك

كان هؤلاء الأشخاص انفسهم ، يشرفون على نقل الخامات الى مصنع الصهر وعلى تعبئة البوتقات ، وكذلك على صب المزيج المصهور في شكل سبك .

ويضاف الى كل بوتقة نسبة متساوية من الجذاذات وقراشات الفضة المتخلقة من عملية صنع المعنى ( السابقة ) .

وكانت البوتقات المستخدمة قبل مجيء الحملة الفرنسية بوقت قصير



من نفس نوع البوتقات المسماة بالبوتقات الرصاصية (❖) ، وكانت تجلب من أوروبا ، وتستطيع الواحدة منها أن تحوى نحو ١٠٠٠ درهم أى مايزيد على اثني عشر كيلوجراما من الخام ، وتساوى من خمسين سنتها الى ثلاثة ليركات .

وقد اقتضى الأمر ، حين نفدت البوتقات التى كان يمكن العثور عليها فى أسواق القاهرة ، حيث توقفت كل ضروب التجارة بشكل شبه تام مع أوروبا ، صنع بوتقات من الطين المحلى .

وفى البداية ، خلطنا مع هذا الطين المحلى ، كمية كبيرة بعض الشيء من الرصاص ( الجرانيت ) الذى تخلف عن البوتقات القديمة التى كنا قد احتفظنا ببقاياها ، وإن كان الأمر قد انتهى بهذا المعين أن نضب .

أما البوتقات الفخارية التى يصنها العمال المحليون فكانت ذات جسم اسطوانى وقاع كروى الشكل ، وكان يعيب طينتها أنها أقل مرونة ولدانة وأكثر مسامية وقابلية لأن تتزجج ( تتحول الى زجاج ) إذا تعرضت لتيار شديد .

وقد نتج عن الميعين الأولين أنهم كانوا بضطرون هناك لصنع بوتقات بالغة السمك وبشكل خاص من ناحية القاع ، مما كان يجعل جفافها عسيرا ، وكان ينتج عن عدم استواء سمكها وعن مداميتها أنها كانت تتشقق أو تنكسر عند سحبها من الفرن ، أما أقل عيوبها الناتجة عن ذلك فهو أنها كانت تتشرب جزءا من الخامات . أما تزجج هذه البوتقات فكان أقل هذه العيوب حدوثا ولما كان يحدث الا فى السطح الخارجى قريبا من القاع ، حيث كانت تتركز اكبر درجات الحرارة ، وإن كان ذلك فى معظم الأحيان هو السبب فى سهولة تشقق البوتقة سواء عند ملاستها للهواء أو عندما كان يراد صب الخامة المنصهرة أو كذلك عند ملاسمة النار حين كان يراد القيام بعملية صهر أخرى فى البوتقات التى سبق استخدامها بالامس .

---

(❖) الكلمة المستعملة هى Plombagine وتعنى المادة التى تصنع منها انلام الرصاص .

وبرغم كل المحاولات التى بذلناها فى اختبار ومزج الطين مثلنا لم نتوصل للاقتراب من خواص البوتقات الرصاصية او حتى من خواص انواع معينة من البوتقات الفخارية التى نستخدمها فى مرنسا ، ولعل الامر كان يتطلب منا ان نحاول البحث من انواع أخرى من الطين (٤) او ان نجلب هذا الطين من سوريا .

وكانت عملية الصهر تتم فى ثمانى بوتقات وتوضع فى مدد سائل من الأفران ذات المنافخ ، متساوية واسطوانية الشكل ، وليست لها مداخن ، اتيمت بطول رصيف او مصطبة تبعد بنحو المتر من حائط المصنع ، وبنيت من الطوب الأحمر والطين المصلصالى والأسمنت .

أما فى قاع الفرن ، حيث يوجد ثقب دائرى توضع فيه البوتقة ، فوق مصفاة او حلقة او اسطوانة صغيرة من الطين ، فقد أعد بين اللبئات فراغ يكتفى لاستيعاب الرماد الذى يتدفق ولكى يسمح بمرور هواء المنفاخ ، أما البوتقات فكانت تحاط وتغطى بالحجم الخشبي ، ومع ذلك ، فحيث كانت طبقة الفحم قليلة الكثافة لحد كبير ، فقد كان هناك عامل عليه ان يقوم بصفة دائمة باعادة ملء الأفران بالفحم .

وقد ثبت منذ كل مرن منفاخ له جراب ، وهذا النوع من المنفاخ فخرىب الشكل ، ويميل على الفور الى طفولة الفن ، وهو عبارة عن تربة او جلد ماهر ، ربط بأحد طرفيها خرطوم من الطين المحروق مفتوح على شكل منحة حقيبة مزودة بنوع من السدادة تتكون من اسطوانة مشقوقة من الخشب تبعا لمحورها ، ويستطيع رجل بمفرده ان يحرك منفاخين فى آن واحد ، اذ يمسك بمنفاخ فى كل يد ، ثم يياعد بين جزئى الاسطوانة الخشبية او السدادة ويجرهما اليه ( مما يفتح ويبسط الجراب ) ويدخل منهما الهواء ، وبعد ذلك يقرب ويضغظ جزئى الاسطوانة ، كلا منهما

---

(٤) الطين فى كل وادى مصر هو من النوع نفسه ، فالأرض هناك عبارة عن تربة رسوبية نتجت من ترسيبات بطيئة ومتعاقبة من النيل ، وهى تصلح فى كل مكان لصنع الطوب الأحمر المطلوب للبناء ، ومع ذلك فليست لها خاصية مقاومة النيران الشديدة .

بالآخر ، ثم يدفعهما نحو القربة التى يضغط عليها ليخرج الهواء المتراكم فيها  
عن طريق الخرطوم .

ويظل النائمون جالسين على الأرض بين المصطبة والحائط ، وهم  
يحتمون من الشرارات ( المتطايرة ) بواسطة حاجز أو متكأ صغير بسيط  
من جهتهم على طول المصطبة ، وهؤلاء هم عيان بؤساء تغطيهم مزق من  
القمائش ولا يكسبون طول اليوم أكثر من ٤ الى ٥ مدينى أى ما يعادل  
١٤ الى ١٩ سنتيما .

وعندما يصبح الاتصهار كاملا ، وهو ما يتم التأكيد منه بواسطة تفقيب  
من الحديد يستخدم فى الوقت نفسه للتقليب والزوج ، يجذب أحد العمال  
البوتقة ، ممسكا إياها من حافتها ، مستخدما فى ذلك ملقطا مسطحا ،  
ليجلبها الى الصاهر أو السبك نفسه ، وهو الذى يتخذ مكانه امامه مضدة  
مبل بنيت من الطوب والصلصال ، ويضع السبك البوتقة فوق الرماد  
الساخن ، على حالة اناء فخارى ( برنية ) ، أصطلت بها قوالب السبك  
الزودة بيد ، والمهائلة فى الشكل والحجم ، والتى يراعى أن تلك قبل ذلك  
بتأليل من الشمع أو الزيت ، ويأخذ قالب السبكية باليد اليسرى ويمسك  
باليمنى الملقط أو السكافة ويبسل البوتقة ، ثم يملا على التوالى كل  
انقوالب .

ولا يتجاوز سبك السبائك التى تنتج عن ذلك ٢ سم ولا يتجاوز  
طولها ٣٥ - ٤٠ سم .

وحين تتم عملية الاتصهار ، يحمل رئيس المصنع ( الأسطى ) سبائكه  
ليتم وزنها ، ويترك له ( كفرق وزن أو تالف ) ما يعادل ١٦/١٠٠٠ مقابل  
الرواسب أو الجذذات ، وهى أكبر حجما بكثير من تلك التى تخلطها عندها  
المعدات البرونزية ، وأن كان علينا أن نلاحظ أن ثلثي الخامة المعطاة الى  
السبك كانت فى شكل جذاذات بالغة الرهافة ، كما كان سطحها ، بعد  
أن تاتكسد بشده ، قد تراكت عليه مواد دهنية وكربونية بسبب من كثرة  
ماتداولتها الأيدى ، وهى كلها ظروف تزيد بشكل محسوس من حجم الفضلات  
المتخللة من الصهر .

ولم يكن رئيس المصنع يمسك قط ومن أول مرة السبكية المحدثه من  
السبائك التى عليه أن يسلكها \* وكان الأتحدى يحمل هذا العجز مع باقى

العهد على حساب العامل . وبعد ذلك ينظف الاسطى مصنعه ، ويفصل الرماد والكسرات ، ويامر بان تهرس عن طريق عامل موكل بهذا الامر الجزء من البوتقات التى يظنها قد تشربت جزءا من خامة المعدن ، ويسحق العامل رواسب الغسيل الذى تم بواسطة الزئبق ، ثم يفصل اللغم (\*\*) من الطين والرماد بواسطة عمليات فصيل متتابعة .

بعد ذلك يدخل السباك هذا اللغم فى آنية زجاجية صغيرة ، مخروطية الشكل ، ذات رقبة طويلة ، او فى نوع من المطرات (\*\*) mairas، يلطخها بالطين بعناية ، ثم يصف هذه المطرات فى نوع من المواعد او الامران وسط الفحم ، ويدخل فى رقبة المطرات قطعة من البوص بدلا من الانابيب الزجاجية ، لكى يستقبل فى آنية زجاجية اخرى غير ملطخة بالطين جزءا من الزئبق الذى تصاعد فى عملية التقطير ، وعند المساء يشمل العامل الفحم تاركا عملية البخر او التقطير تتم اثناء الليل . وفى الصباح يسحب المطرات بلينة برواسب معدنية محبسة لها شكل الاسفنج ويظهر التحاس لونها تحتوى على فضة ، وعندئذ يحطم الزجاج ويفصل الرواسب كى يوزعها فى اجزاء متساوية على بوتقات ، فاذا كانت عملية الصهر الجديدة هذه ستؤدى الى اتمام الكمية التى عليه ان يقدم الحساب عنها الى الهندى ، يعطى العامل من العجز ( السابق تسجيله ) اما اذا حصل من هذه العملية على مايزيد عن هذا العجز فقد كان يجنب الزيادة لحسابه ليكمل بها نقصا مقبلا، ولكنه ملزم ، اذا لم يحصل على مايقبل من تعويض هذا العجز بان يشتري فى بداية الاسبوع التالى وان يجلب كمية الفضة التى نقصت .

ويلا شك ، فان لطريقة الصهر فى بوتقة وحيدة ، داخل فرن واحد الكثير من المزايا ، مثال ذلك اننا نستخدم هنا عددا اقل من السواعد ، كما اننا ننفق وقتا ونستهلك وقودا اقل ، ونحصل بسهولة اكبر ، وبشكل اكثر وثوقا على خامة متجانسة ، وترسبه لدينا فضلات اقل مما لو كنا

---

(\*) الزئبق وقد امتزج بمعدن او بمعادن اخرى ( المترجم ) .  
(\*\*) مطيرة اى اثناء زجاجى طويل العنق فما يستعمله الكيميائيون ،  
واصله العربى مطرة بمعنى قرية . ( المترجم ) .

قد أجرينا عملية الصهر بشكل منفصل وعلى دفعات صغيرة ، كذلك نائنا لن نكون عرضة لأن يتكسر الكثير من بوتقاتنا أو لأن « تندلق » فضعنا في الرماد فنضطر لاعادة عملية الصهر ، ومع ذلك فإن البوتقات كبيرة الحجم تتطلب جهدا كبيرا للغاية - وحتى اذا كانت لدينا كميات كبيرة من الخامة بشكل ملموس ، ينبغي صهرها ، فإنه لاير صعب وباهظ التكاليف، حتى في فرنسا . أن نصنع بوتقات من الحديد المطروق ، ولها تستخدم هذه الا في باريس ، كما أن مادة الصهر في بوتقات رصاصية (٥) لاتزال تستخدم في غالبية دور سك النقود في فرنسا وربما في أوروبا كلها ، وباختصار، فإنه يبدو لنا، في الحالة الأخيرة ، أن من الأفضل أن تتم عمليات الصهر في الأفران ذات المنايفخ، وقد أبدلنا هذه في عام ١٨١٨، في دار سك النقود في لاروشيل la Rochelle ، التي مهد الينا بإدارتها بأفران كبيرة ذات تيار هوائية ، وحققنا بذلك وفرا كبيرا في نفقات الإنشاء ، واقتصادا طفيفا في الوقت المطلوب لعملية الصهر بالاضافة الى توفير مايقرب من النصف في استهلاك الفحم .

#### رابعاً : مشاغل الحدادة أو الطرق

تسلم السبائك بعد ذلك ، بالوزن ، الى شيخ مصانع الطرق أو الحدادة .

ولا تتطلب الفضة أو البرونز من الصنف العالي درجة حرارة كبيرة كي يتم طرقتها ، اذ تكفي حرارة بسيطة تصدر عن الفحم دون منفاخ كور أو حدادة حتى تكتسب السبيكة اللون الأحمر الكرزى\* ، ويمكنها احداثعمال بملقط مسطح لطرقتها ، يعاونه في ذلك واحد أو اثنان آخران من العمال، ويقوم الجميع بطرقتها بالتبادل ، بواسطة مطرقة مسطحة ، اما فوق سندان مسنن حوافه منتظمة ولما فوق سندان مسطح ، وهو نفس ما نحصل عليه اذا اقتصرنا على طرقتها فوق سندان مسطح بمطارق ذات

---

(٥) لاتتسع البوتقات الرصاصية التي نستخدمها مادة الا لـ ١٨ الى ٢٠ كيلوجراما .  
(\*) نسبة الى ثمرة الكرز أو الكريز .

راسين ، مع الطرق عليها أحيانا بالجزء المذهب من المطرقة وأحيانا بالجزء المسطح منها .

وهذا العمل بالغ البساطة ، كما أن العمال جد متمرسين عليه ، فهم بشربون ثلاثتهم (معددهم ثلاثة ) بقدر من السرعة ودقة التصويب ، وبايقاع بالغ التمييز ، حتى أن المرء عندما يراهم لأول مرة ، لا يستطيع أن يكتم دهشته من مهارتهم وهمتهم .

أما السبيكة التي يطرقونها في البداية على شكل مربع ، ثم في شكل سهم دائري مع الحرص على جعل أطرافها أقل سمكا لكي تهر بعملية السحب ، ويصبح شكلها أقرب إلى المثلث مع المضي في انقاص ثخانة سمكه ، وتكتسب السبيكة قدرا أكبر من اللدونة والمرونة والتأيلية للسحب ، فإذا لم تطرق لهذا الحد فسوف يكون سحبها مستحيلا في هذه الحالة ، لأنها ستكون عندئذ أكثر تأيلية للانكسار .

#### خامسا : مشغل السحب

يضبع المداد (١) لوحة السحب بواسطة صفائح من الصلب المصهور تباع في الأسواق ، لها شكل غير مستو بعض الشيء ، بل أن سطحها كذلك يعاني من عدم الاستواء ، ويتناسص سمكها بدءا من مركزها حتى الحواف .

وهو يقوم بتحمية هذه اللوحات من الصلب ، أو يزيل سقايتها (\*\*) لكي يلقبها على شكل زهرات باستخدام مثقاب من الصلب ، ولا يحرم العامل قط على نسق معين في أحداث ثقوبه وهو يقوم بتنفيذها بشكل متعاقب ، مع تصفير حجمها أكثر فأكثر ، بواسطة مثاقيب متنوعة ذات أسماك مختلفة ، أو بواسطة مثقاب واحد ، يخلفه أو يحببه في كل مرة (لا يحدث فيها ثقبا ) ويواصل العامل أحداث ثقوبه هنا وهناك بقدر ما يمكن صفيحة الصلب أن تتسع له من ثقوب .

---

(١) بشدة على الدال الأولى والجمع مدادين ، من الفعل مد بمعنى سحب أو مط .

(\*\*) تعبير فني خاص بالفلواز والصلب ، ويشير إلى عملية تتم بتسخين المعدن ثم تبريده فجأة مما يكسبه صلابة ومرونة . ( المترجم ) .

وبعد أن يتم اعداد لوحة السحب على هذا النحو يضعها باتجاه لسان مزدوج مزود عند طرفيه بقطعة من الخشب ، تفوص في الأرض .

ويقوم احد العمال مستخدما احدى يديه بتمرير طرف الشبكة التي تحولت الآن الى قضيب معدني رقق طرفه في ثقب لوحة السحب، ويمسك به بواسطة ملقط او كفاشة ذات فكين محززين .

ولهذا الملقط نروع أو روافع بالغة القصر يمسك بها مايشبه حلقة حديدية ملوية من ناحية ومربوطة من الناحية الأخرى بحبل يلتف حول خنزيرة ( آلة رفع ) .

ويقوم عاملان بلف هذه الخنزيرة بواسطة زوجين من الروافع المتشابكة ، تبعد كل منها من الأخرى بمسافة تكفي لكي لاتعوق احدها من الأخرى . ويدور طرفا المحور داخل كفاشة أعدت في قمة تعلتين من الخشب اللتين ، تفوصان في الأرض .

ويضغط العمال على ذراعي الكفاشة محدثين رجّة هائلة ، مما يجعل اسناتها تمض بشدة على التضبيب المعدني ( الناتج عن طرق الشبكة ) والذي يدفعه العمال ليمرروه تسرا ، بينما هو يستطيل ( أي يسحب ) من خلال ثقب لوحة السحب .

وحيث لايتبع تضالول حجم هذه الثقبون نسقا منتظما ؛ وحيث تمتاز الخنزيرة ، وهي مبنية بشكل خشن بالغ الرداءة من حركة احتكاك هائلة ( مما يعنى وجود مقاومة شديدة للجهد المبذول ) ، وحيث ان ذراعي الرافعة تصيرتان لحد بالغ ، وحيث لا يكون المزاج في معظم الاحيان بالغ النقاء ، بشكل يظل معه المعدن في بعض الاحيان صلبا ثابلا للكسر ، فلا بد من بذل جهود هائلة لسحبه ، وفي العادة يعمل الرجال الموكلون بإدارة ( بلف ) الخنزيرة — وهم يختارون من بين اشد الرجال قوة وامتهم بنية — وهم

شبه عراة (٧) ليقوموا بعمل بالغ المشقة يستعينون من إنجازهم بأيديهم وأقدانهم ، وتتم أعمال هذه المصانع ، كما تتم أعمال غالبية المصانع الأخرى وسط ضجيج نوع من الصياح أو الغناء ، يتردد بطريقة منتظمة ، على نحو قريب مما يفعله رجال بحريتنا فوق سفنهم الحربية عند إجراء مناوراتهم .

وعندما تمرر القضبان المعدنية لعدد محدد من المرات من خلال ثغوب لوحة السحب ، وهى عملية تهدف الى فصل شذرات المعدن والتخلص منها ، فينبغى الحرص على حماية هذه القضبان مرة أخرى لكي يصبح المعدن أكثر مرونة وأقل قابلية للكسر .

ثم تصف القضبان على شكل طبقات تفصل بينها قطع صغيرة من الفحم توجد عند حلول المساء ، ويقوم صبية المشغل ، وهم مزودون بسا يشبه مراوح من الريش ، بالتهوية على الفحم ويترك ابتاكل خلال الليل .

ويحرص الصبية كذلك على ترقيق القضبان المعدنية عند أطرافها ، وعلى التقاط وجيع القطع التى تنفصل منها من ثغوب السحب ، وعلى كس المشغل . وهؤلاء الصبية هم فى غالبية الأحوال أبناء العمال أنفسهم ، ويحصلون على جمل متواضع يستخدمه أهلهم فى أمانتهم ، وهم يتعلمون منذ نعومة أظفارهم ، وبشكل تدريجى ، حرفة آبائهم نفسها ، فقد ظلت حتى اليوم فى طبقة الصناع ، كما هو الحال فى معظم الحرف الأخرى ، تلك العادة القديمة عند المصريين ، عادة تنشئة الأطفال على الدوام على حرفة آبائهم .

ويتجاوز ، بخصوص كل عملية سحب وتحجبة تتم فى مشغلين بنسبة مائة يبلغ ٥٪ ( أى ١/٢٠ ) .

(٧) لابد ان عادة الشرقيين فى ان يعيشوا فى عزلة عن النساء ، وابقاء هؤلاء النساء محجبات وحبسائت هى السبب فى ان اصبح الرجال فيما بينهم اقل حياء واحتشاشا ، وفى أنهم ينظرون دونها دهشة الى نفر منهم ، فقرأ او دراويش ، بمضون عراة فى الشوارع ، وفى انفسا نرى كثيرا من العمال يعملون عراة فى مصانعهم ، وهذا الاختلاف ( بيننا وبينهم ) فى العادات والتقاليد ، هو الذى يجعلهم ينظرون بكثير من الدهشة الى النسوة الأوربيات وهن يخرجن سافرات ، يختلطن ويتنزهن ويتعاطن مع الرجال ، وان يشغفن بشكل خاص بزيارة مصانعهم . وكانت الفكرة الاولى التى راودت هؤلاء العمال هى ان ينظروا الى هؤلاء النسوة جميعا باعتبارهن مومسات .



### سادسا : مشغل الترقيق

عندما يتم انقاص قطر القضبان المعدنية ، ليبلغ نحو ٢ مم ، يجهد بها الى الرقاق (٨) ويقوم هذا الرقاق بقطع طول كل منها من ٢٥ الى ٣٠ سم ، وبعد ذلك يضغطها في فرن يحمى بالخشب الجاف حتى تذهب .

وهذا الفرن ذو شكل دائري ، وله خمس أو ست فتحات ، وعلى متربة من كل فتحة يقام سنديان أو كتلة من الصلب ، لها سطح دائري ومستوول .

ويأخذ شيخ العمال واحدا من هذه الأسلاك ( أو القضبان ) بواسطة كباشة أو ملقط مسطح ، ثم يقوم بترقيق أو تسطيح هذا السلك المعدني بكل طوله بواسطة مطرقة ذات رأسين مسطحين ودائريين .

وبعد ذلك يثنيه ليصنع منه فرعين ، ثم يرقق الفرعين من جديد مع طرقها وأحذا فوق الآخر ، ومع إمساكها لهذا الغرض بواسطة ملقط ، مرة من عند نقطة التقائها ، ومرة أخرى من ناحية طرفيها .

وعندما تكون كل الأسلاك أو القضبان المعدنية قد رقت بالقدر الكافي من طريق هذه الوسيلة ، وتكون قد اكتسبت عرضا يبلغ نحو ٢ سم ، يقوم صببة المشغل بفتحها وبتشكيلها ستة ستة بطريقة تدخل معها كل اللقيات أو المفاصل كل منها في الأخرى .

وعندئذ يمسك شيخ المشغل هذه الوريقات الست مجتمعة وبرمائها بالزيت في معظم الأحوال كي لا تتأكسد أو تحترق أو تلتحم ببعضها البعض ، ثم يجففها في الفرن ، ثم يضعها على السنديان ، ويقوم هو وعامل آخر بطرقها بضربات قوية من مطرقتيها المسطحتين ، ويحرص في بعض الأحيان على أن يوقتها ليطرفها ، وهي على هذه الحال ، بطرقات بالغة الخفة . فوق الحالة .

---

(٨) أي الذي يرقق المعدن والجمع رقائين .

( ١٥٣ - وصف مصر )

وهذا العمل بالغ المشقة ، وكل من يؤدونه من العمال مقيتو البنية للناية ، ويظلون على الدوام منهمكين فى أداء أكثر الأعمال صعبة ، حيث تنهر جداول من العرق من أجسادهم المفتولة ، ويذكرك مشهد هذا المشتل (٩) المعتم ، الشبيه بكهف أو بمغارة ، تملؤها سحب الدخان ، والذي يطن فيه شجيج المطارق بايقاعها القتل وصداها ، مع صيحات المارفين الذين يعملون على بصيص ضوء صادر عن نار أفرانهم ، يذكر بشكل تام كهف سيكلوبيس (١٠) .

أما الرقائق التى تنتج عن عملية الترتيق هذه ، فكثيرة العيوب ، لى غير مستوية السمك ، وبشكل خاص عند أطرافها ، كما أنها مهترئة عند الحواف ، وهى لى معظم الأحيان متكسرة وملينة بالثقوب . وهذا هو السبب لى أنه توجد عند مرحلة القطع أو القص كمية هائلة من الجذاذات أو القراضات ، تعود مرة أخرى الى الصهر ، وتخرج « أقراص » النقود ( أو التى ستصبح قطع نقود ) شديدة السواد متكسدة ، ولا بد أن يزال جزء من سطحها ليتم جلوها أو تبييضها .

كان الأمر يقتضى منا أن نستخدم لى أعداد هذه الرقائق آلة تصليح تبنى بقدر كبير من الدقة ، لكن العمال من أهل البلاد ، لم يكونوا مهيين لإنجازها .

ولم تكن نسبة الخلف المسموح بها لى مشاغل الترتيق تتجاوز ٢٥/١٠٠٠ ( ٢.٥ ٪ ) أى الأربع لى كل ألف .

---

(٩) يضم المصنع كورين لكل منهما ستة سندانات .  
(١٠) سيكلوبيس جن خرافى ، له عين واحدة لى وسط جبهته ، كان يطرق لى أنسا ، وهو بركان يقع الى الشمال الشرقى من صقلية ، صوامق جويتر بأمر من فولكان Vulcan ، والآخر هو اله النار والمعادن عند الرومان ، وهو ابن جويتر وجونون ، زوج مينوس ، وقد ولد قبيحا نسائه الخلقه ، فالقت به أمه من فوق جبال الألب فسقط لى جزيرة مينوس ، وكان يهرج لهذا السبب ، وقد أتم تحت أنسا كور حدادة حيث كان يعمل مع سيكلوبيس ( المترجم ) .

### سابعاً : مشغل التقطيع أو القص

بعد أن توزن الصفائح أو الرقائق وتفحص ليتم التكدس من أن لها سبكاً مناسباً ، تسلم إلى شيخ مصنع القص أو التقطيع (١٠) .

وتتكون آلات القص أو القطع من لولب مثبت في الطرف الأدنى منه مجوَّب (\*) أو مكبس هو عبارة من جزء من مخروط ، قاعدته المسطحة بالصلب رهيبة وقاطعة . ويدخل هذا المكبس في جزء يسمى منظار أو نظارة ، أحدث به ثقب دائري يكاد يكون كامل الاستدارة ، كما أن حوافه هو الآخر رهيبة وقاطعة .

وعند الطرف الآخر من اللولب وضع بشكل ملائم الرصاص ، وهو رائعة بذراع واحدة تستخدم في تحريك اللولب والمكبس .

ويثبت العامل بيده اليسرى الصفيحة أو الورقة المعدنية فوق المنظار ، ويده اليمنى ينزل المكبس الذي ينتزع الشريحة أو القطعة المعدنية التي نسميها نحن في دور سك النقود عندنا قرص *offaon* والتي تسقط من خلال مائدة مثقوبة أمدت على هذا النحو ، لهذا الغرض ، داخل سلة أو قفص معدة لاستقبالها — في الوقت نفسه الذي يدير فيه الرائعة نصف دورة .

وتتم هذه الحركة بسرعة بالغة ، كما أن العمل هنا بالغ السهولة ، ويقوم به شبان يافعون ، ويستطيع عامل بمفرده أن يقص أو يقطع ما يزيد على ٢٠ ألف مدبني في اليوم الواحد .

وتتركز ميوب آلات القص هذه في أن اللولب مخروطي الشكل بدلا من أن يكون له شكل الأسطوانة الكاملة ، مما يؤدي لحدوث شيء من الخلل أو مما يجعل الحجم الذي يقطعها المجوَّب يتفاوت بين قطع وأخرى ، وهناك عيب آخر هو أن المجوَّب ، بدلا من أن يدور وفق أصول وحسابات محكمة ، وبدلا من ألا تكون له أية حركة غير الصعود والهبوط ، يرتبط

---

(١٠) يطلق على من يقوم بالقص أو التقطيع اسم دوغرفة ، من الكلمة التركية دوغريق أو طوغراق ، ومعناها يقطع إلى أجزاء صغيرة .

(\*) المجوَّب أداة لانتزاع قطع المعدن أو الجلد الخ ( المترجم ) .

بالقالب ويدور معه ، وهو أمر يؤدي إلى حدوث بعض الخلل أو الاضطراب في حركته ، وهناك عيب آخر هو أن قطر المنظار أكبر مما يلزم بالنسبة لقطر المجوب مما ينتج عنه في معظم الأحيان أن تغطس القطعة المعدنية أو تحدث بها ثغرات حيث هي بالغة الرقة ، مقصورة من ناحية المجوب ومحذبة من ناحية المنظار .

وتدعم القطع التي تم اقتطاعها في بعض من النخالة ليتم تخليصها من باحدى حافتيها وينتهي بالحالة الأخرى ، وهو يتفادى أن يقطع أو يقتصر من الأجزاء بالغة الرقة لأكثر ما ينبغي أو الأجزاء الممزقة ، أما الجذاذات التي تبقى فتبلغ أكثر من ثلثي الصفحة ، وتعود هذه إلى الصهر ( أى تصهر من جديد لتعاود هذه الدورة ) .

وتلك القطع التي تم اقتطاعها في بعض من النخالة ليتم تخليصها من الزيت الذي علق بها من آلة القص ، كذلك تستبعد منها القطع المعيبة أو غير القابلة بشكل يستمرى الانتباه .

وبعد أن تنظف القطع المعدنية على هذا النحو ، وننتقى ونوزن ، تسلم إلى « الجلادين » .

### ثامنا : مشغل التبييض أو الجاوة (١١)

في البداية تغلى القطع المعدنية أو الاتراص المعدنية داخل غلاية من النحاس تحتوى على بعض من الدردى والشبة والملح البحرى ، مع مراعاة تغليبها وتحريكها ، وهذه العملية الأولية تذيب الزيت وتنتزع المواد الدهنية أو الكربونية وكذلك جزءا من الأوكسيد الموجود على السطح ، وعندئذ تأخذ القطعة لونا يميل إلى الاحمرار شبيه بلون البرونز .

ولم تكن هذه العملية الأولية بكافية لجلو قطع المدينى ، فكان يلجأ بها فيما يشبه الحوض أو المزود على هيئة دن مثن من الخشب أو صنعت من جذع جميز ، ثم يضاف إليها الشبة والملح البحرى والدردى وكذلك بعض

---

(١١) يسمى من يقوم بعملية الجاوة أو التبييض بالعربية جلاء « بشدة على اللام » ، والجمع جلايين .

الرمال ، ثم يجلس هابلان بتينا البنيان على كل طرف من طرفى الحوض الخشبي ، يقلبون ويمسحون ويدمكون القطع النقدية ، ويستطيعون بذلك ان يعطوها مظهرا معدنيا شبيها بمظهر نقودنا البرونزية ولما تزل بعد جديدة .

وقد سبق ان ذكرنا بأنه ينتج من مدم كناية ( او تطور ) آلات القص ان يكون احد وجهي قطع المدينى مقعرا ، وهو الوجه الذى يجلى اكثر من الوجه الآخر ، وذلك لعرضه لقدر اكبر من الدمك .

وبعد ذلك تفصل القطع المعدنية الصغيرة مدة غسالات ، وتجفف وتيسح بدمكها بالنفخاة فوق غربال ، وفى النهاية تفرز او تنقى القطع المهشمة او تلك التى لم يكن قد تم جلوها بشكل كاف .

ومن السهل لنا ان نستنتج كم ستكون الفضالات او الجاذبات كثيرة بلتر هائل فى مثل هذه العملية ، وبرغم ان الجزء الذى تأكسد والذى نزيله المدينيات او المحلات يكاد يكون كله من النحاس ، فلا بد ان الدمك وحده مع ذلك يزيل هو ايضا نسبة من الفضة ، وكان يلحق ببياه الفسول ، ويستخلص قدر بالغ الضالة من المعدن والرواسب الأخرى ، اما ماقد الوزن المسحوح به فى هذه العملية فيبلغ ٥٥/١٠٠٠ .

وقد كانت لدينا رغبة فى تطوير وتحسين اساليب الجلو ، ولابد ان تأثير الملح والردى ، بعد الوصول بهما الى درجة الفليان ، يكون كائنا بلا جدال ، ومع ذلك فلم يكن هناك بد فى هذه الحالة من العثور على وسيلة بسيطة وسهلة لتحريك القطع النقدية بصفة دائمة داخل الغلاية ، ومن تعريض كل من وجهي العملة فى الوقت نفسه لفعل المذيب ، فى حين كان المعتاد ، برغم العناية التى تبذل فى تغليب هذه القطع فى الغلاية بواسطة مسوط او ملعقة ، ان تتلاصق وان تتلاحم غالبية القطع ببعضها البعض ، بحيث يظل واحد من الوجهين او جزء من كليهما يحتفظ بمظهر اسود او على الاقل بمظهر نحاسى .

ولسوء الحظ لقد خاب مسعانا فى كل مشروعاتنا التطوير بسبب استحالة تشغيل العمال الفرنسيين لمدة طويلة ، فقد كان مدد هؤلاء بالغ الضالة ، كما كانوا يستخدمون فضلا عن ذلك فى حشد من الاعمال التى

كان على عبقرية المسيو كونتيه Conté الخلافة أن تعيد خلق كل شيء  
شيهاً بدءاً من أبسط أداة حتى أعقد آلة بعد أن كان كل ما كنا قد جلبناه  
من فرنسا من هذا النوع قد سلب أو تحطم أثناء غزاة القاهرة ، وكانت  
نمطية وجمود العمال من أهل البلاد عقبة أخرى ، بل لعلها كانت أكثر  
العقبات استعصام على التذليل .

وبتحصن ما كان يتم من عملية الجلو أو التبييض ، فإن لدينا ما يدمونا  
لنؤكد أن نسبة الحمض الطليقة التي يمكن أن يحويها الدردي والشبة ،  
تتزع وتذيب بسبب تأثيرها على سطح القطع المعدنية ، كمية كافية من  
النحاس المؤكسد ، كي تعطى هذا المظهر من البياض الكامد ( أى غير  
اللامع ) الذى يكون للفضة بالنمى النقاء بعد مرورها بحمض الكبريتيك ،  
وتدأى هذا المظهر الذى يأخذه البرونز ، وإن كان ينمى عن طريق  
الدمك ، إلى ظهور الخطأ الشائع الذى يزعم بأن هذه القطع النقدية  
مصنوعة من النحاس المنقى بالفضة ، فيقول مسافرى Savary  
فى رسائله من مصر أن قطعة الدينى هى عملة نقدية صغيرة من النحاس  
المنقى بالفضة تساوى ستة لياردات \* .

#### تلمسها : مشغل السك

تسلم الأترامس المعدنية الصغيرة أو الـ Flacon التى تم امدادها  
بالطريقة التى انتهينا من بيانها ، بالوزن ، إلى شيخ مشغل السك .

وتتكون أدوات السك أو الرقاصات ، شأنها شأن أدوات القص ،  
ولكن بأحجام أكبر كثيراً ، من لولب متحرك داخل صندوق أو حلزونة من  
النحاس .

ولمحت فى الطرف الأدنى من اللولب ، وبشكل ملائم ، سكة فولاذية  
تفوص بسهولة داخل تجويف امد فى قمة اللولب ، وعند الطرف الآخر

---

(١٢) Lettres sur L'gypte ، رسالة ه اكتوبر ١٧٧٧ .  
(\*) الليار Lierd هو نقد نحاس قديم بالغ الضالة ، كان يساوى  
١/٤ سو ، أما السو Sou فهو قطعة ذات ه سنتات ( ١/٤ من الفرنك )  
أى أن الليار يساوى ستمها وربع السنتيم ( المترجم ) .

وضع رقاص مؤود برأسين من الرصاص ، وتثبت السكة السفلية داخل مربع من الحديد وبواسطة أركان حديدية ، ويكلف واحد من العمال ، وهو شارب فى العادة ، بأن يضع القطع على السكة السفلية ، فيأخذ من هذه القطع حفنة بيده اليمنى ، ويسريها من بين مسابته وإبهابه فوق السكة ، ويفصلها بواسطة إبهام يده اليسرى ، فى حين يكون هناك عامل آخر ، يحرص الرقاص باحسدى يديه ، وهو يرتقب القطع التى وضعت فى اسفل .

أما العمال فهم مدربون للغاية على هذا العمل حتى أن الشخص الذى يقوم بوضع القطع لا ينظر قط فى معظم الأحيان الى السكة العلوية ، وحتى أن الشخص الذى يحرك الرقاص ينهمك فى حركته الرتيبة والمنظمة ، والثنا من نفسه ، دون أن يثبت عينيه على القطعة التى توضع تحت السكة ، ويكاد لم يحدث قط أن قطعة ما قد ضربت مرتين أو أن الشخص الذى يقوم بوضعها قد انحسرت أصابعه بين السكتين .

وتعانى الرقاصات من العيوب نفسها التى لاحظناها فى آلات القصر ، أى أن اللولب هنا مخروطى الشكل على نحو طفيف بدلا من أن يكون اسطوانيا كاملا ، وأن السكة تدور مع اللولب بدلا من أن تصعد وتهبط فى سرعات منتظمة ، وينتج من ذلك أن السكة العلوية تهتز ولا تتطابق قط بشكل صارم مع السكة الأخرى ، بحيث أنه يندر أن يوافق النقشان كما يندر أن يكونا ، كما هو الحال فى نقودنا الفرنسية ، فى الوضع نفسه فى كل منهما بالنسبة للآخر ، أما حركة اللولب أو اللب أى الحركة الدائرية التى تتأثر بها القطعة فى اللحظة التى تنضغط فيها بين السكتين فتؤدى الى محو أو إمالة النقوش . ويكون عمق خط الحفر فى كلا السكتين ، وهو كبير لحسد يزيد من المطلوب ، بالإضافة الى قلة سمك الصفيحة أو الورقة المعدنية سببا فى أن تقوم الأجزاء الناتئة فى أحد الوجهين بدفع المعدن فى الأجزاء المجاورة من الوجه الآخر ، فتبدو نقوشها وكأنها محسوة أو مقطعة أو مأكلة بشكل جزئى .

### عاشرة ١ : مشغل الصرافين

#### أو مرحلة عد ووزن قطع المدينى

يكون على شيخ مشغل سك النقود الوزن نفسه والذى تسلمه فى شكل أفراس معدنية ، على هيئة قطع مدينى مبنوغة ( اى مسكوكة ) ، حيث يستحيل أن تبقى لديه أية فضالات ( اى ليس له نسبة من وزن تالف) فى أثناء هذه المعالجة اليدوية .

وتسلم قطع المدينى ، بعد أن توزن على هذا النحو الى المداود أو الصراف (١٦) .

ويخلط شيخ الصرافين بعناية قطع المدينى التى ضربت ، ثم يأخذ منها ، كيفما اتفق ، كمية معينة ثم يعد منها بضعة الوف ، ويزنها .

لماذا تبين أن كل الألف تزن وزنا أكبر مما هو محدد لها ( اى للألف منها ) ، أو إذا جاء وزنها أقل مما كان ينبغي ، بشكل محسوس ، يطلب الرقاق أن يجعل الصفائح أكثر رقة أو أكثر سمكا بنحو طفيف ( حسب الأحوال ) ، ثم ينتظر انتاج ( الطرحة ) الثانية ليتم خلط نتائجها مع الطرحة الأولى .

لماذا أعطى هذا الخليط نحو ٧٣ درهما بالتقريب ( اى نحو ٢٢٥ جراما ) من كل ألف مدينى يبدأ المداودون فى العد .

وقبل ذلك، يكون شيخ هؤلاء قد أعد اتماما ورقية ، يصنع الواحد منها من نصف فرخ من ورق رصاصى اللون ، حسب بحساب وزنه منذ البداية ليؤخذ فى الاعتبار عندما توزن كل حفنة من هذه العملات ، ويعد الصرافون أو المداودون قطع المدينى فوق لوحات صغيرة ، مزودة بحواف وتنتهى بجرى للتفرغ . ويحرص هؤلاء على استبعاد القطع المعيبة ،

---

(١٦) من المفهوم أن الصراف هو الشخص الذى يغير ويراجع أو يراقب النقود : أما المداود فهو ما تقول نحن عنه بلغتنا Compteur ( والترجمة فى هذا الهامش تمت بتصرف اقتضاه النقل الى العربية ) .



ثم يسلمون القطع بعد معدها على هذا النحو بواقع ... قطعة (فى الدفعة)،  
فإذا لم يجاوز وزنها  $36 \frac{1}{4}$  درهما فإنه يجمع كل اثنين من انصاف الالوف  
هذه ليضعها فى قمع واحد ، يقله ، ويدون فوقه اسم العداد .

فإذا كانت بعض انصاف الالوف هذه اكبر ( وزنا ) مما ينبغى بنحو  
طريف ، وكانت الانصاف الأخرى اقل ( وزنا ) مما ينبغى بنحو طريف ، يقوم  
شيخ العدادين بخلط ... قطعة من النوع الأول بخمسةائة قطعة مدينى  
أخرى من النوع الثانى ، ويتوصل من طريق هذه الاحتياطات أو التوازنات  
الى تشكيل الوف من المدينى تتساوى فيما بينها فى الوزن مع اختلافات  
طفيفة للغاية .

وعند نهاية اليوم تعد الاتباع ، وتوزن مما ، ويخصم من هذا الوزن  
الإجمالى فرق وزن الورق لتتم معرفة ما ان كان العدادون قد ردوا بشكل  
دقيق الوزن نفسه الذى كان قد أعطى لهم .

وتطرح الاتباع ذات الالف مدينى ، وهى على هذه الحال ،  
للتداول .

فإذا كان الشخص الذى يعطى واحدا منها من هذه الاتباع سدادا  
لشئ أو وفاة لدين ما معروفا ، وكان اسم الصراف أو العداد مدونة  
لوق القمع فإن ملتقيه لا يعده ولا يزنه ، وان كان فى بعض الاحيان  
يكتفى بوزنه .

ولها معنى ، كانت تختار من بين قطع المدينى المعيبة ، التى يسلمونها  
العدادون ، تلك القطع التى تكون أقلها عيوباً ، مهما تكن أقل من الوزن  
القرر بشكل ملحوظ ، أو مهلهلة ، أو مجلوة بشكل ردىء ، أو حتى مقعرة ،  
شرطة أن تظهر عليها بعض من النقوش ، كى تستخدم فى سداد أجور  
العمال ، وقد اعترضنا ، من جانبنا على هذه السوءة التى تؤدى فى  
النهاية الى أن تطرح فى التداول كمية لا بأس بها من نقود معيبة  
أو بالغة الرداءة .

## الفصل الثاني

صنع القطع ذات الأربعين والعشرين مدينى

أولا : المزاج والصبر.

تتم كل الخطوات التى تتصل بعملية مزج وصهر خامات القطع ذات الأربعين والعشرين مدينى ، بنفس الأسلوب الذى تحدثنا عنه بخصوص هاتين العمليتين عند صنع قطع المدينى ، والفرق الوحيد هو أن الفضة هنا تصب على هيئة صفائح بدلا من أن تصب فى شكل سبائك .

وعندنا فى فرنسا ، لكى تصب الفضة أو الذهب على هيئة صفائح ، تستخدم قوالب هى عبارة عن ملقط أو كلابة قوية ومتينة ، يزيد طولها عن المترين ، وتتكى الى حبال أو مسند من الحديد ، يقترب منها طرف الرافعتين ( ذراعى الملقط ) وينضغط ، لكى يطبق الفكك بإحكام كل منهما على الآخر بواسطة قوس معقوف من حديد قاطع مزود برافعة . أما الفكك بهما كطقتان مستطيلتان من الحديد الزهر ، حفر فى السطح الداخلى لواحدة منها أخدود ينبغى أن يستخدم قالباً لصفحة الفضة التى تصب فيه ، وهذه الآلات التى يصعب تنفيذها ( فى مصر ) ، والتى تتطلب الكثير من الدقة والمهارة ، يبلغ ثمن الواحدة منها ٥٠٠ فرنك .

ومع ذلك فإن الوسيلة المتبعة فى مصر كانت بسيطة للغاية واقتصادية فى الوقت نفسه .

فقد كان لدى السباك صندوق أو صناديق كثيرة ، مستطيلة ، تبطىء برمل خاص يستخدم فى عملية القوالب ( أى صب الفضة المصهورة فى قوالب ) .

---

(١) هذه الأداة تربية الشبه بسيف مستقيم .

ولكى يقوم العامل بتشكيل القوالب المخصصة لى صب فيها الصفائح ، يستخدم مسطرة من الحديد ، مزودة بمقبض من الخشب ، يفرسها لهذا الغرض فى الرمل ، ثم يخرجها منه بحذر .

وعندما يميل بوتقته ، فإنه يصب المعدن مصهورا فى الفراغات التى أعدها على هذا النحو ، والتى تبعد عن بعضها البعض بمسافات محددة ، ويسمى جاهدًا للحيلولة دون أن يتشكل فى الجزء العلوى قما يكون عليه أن يكسرها أو يصهرها مرة أخرى .

ويبلغ طول كل صفيحة نحو ٥ سم ، يعرض قدره ٤ سم للقطع ذوات الأربعين مدبئى ، أما عرضها بخصوص القطع ذوات العشرين مدبئى فيبلغ ٣ر٢ سم فقط .

وحيث كانت الصفائح تتأكسد بعض الشيء عند سطحها بفعل ملامستها للزئبق وامتصاصها جزءا من الرطوبة التى كانت هذه الرمال ممتصة بها ، وحيث كان من المحتمل أن يكون قليل من الرمل قد التحم بسطح المعدن ، وهو امر سوف يؤدي نجاة الى اعطاب او اتلاف آلات التصنيع ، فقد كان يتم غسل الصفائح فى مياه حمضية ، ثم تجفف بعد ذلك بعناية .

### ثانيا : آلات التصنيع

#### ( عملية تحويل القوالب الى صفائح )

كانت أسطوانتا ، أو لفافتا هذه الآلات ، وهى مكسوّة بالصلب ، مثبتة داخل إطار من النحاس أو البرونز (٢) ، يتحكم فى حركتها . أما الجزء العلوى من المخمدات أو الوسادات ، وهو أيضا من النحاس ، فكان

---

(٢) كنا قد أنجزنا على يد العمال من أهل البلاد ، وهم عارون من أية تجربة ، الآلات المختلفة لصنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدبئى ، وقد صهرت — بعد ذلك — أجسام الرصاص الكبير وآلة التصنيع وآلات القص أو القطع لصنع قنابل من البرونز ، وسلمناها الى الدفعة ؛

متركبا ، لكى يصبح بالإمكان أن تقرب الاسطوانتين قليلا أو كثيرا عن طريق ركائز ومكبس الضغط .

وكان محور الاسطوانة العلوى مزودا بمطحنة تدور بها عجلة كبيرة مسننة ، بشكل افقى .

وتتحرك هذه العجلة بفعل راحة تمر فى محورها الرأسى ، مثبتة فى مدارها ، ومتجاوزة قطر العجلة بتسدر كافى تستطيع الليران أن تدور خارج الاسطوانتين .

وبتحرير كل الصفايح ( أى القوالب التى ستتحول الى صفايح أو رقائق ) بين الاسطوانتين لثلاث مرات أو أربع على الأكثر ، مع التقريب بين الاسطوانتين على التابع عددا مماثلا من المرات ، تنتقل الصفايح الى السمك المطلوب ، وهو ما يتم التأكد منه بتحريرها فى شق أو مزلق ثم احداثه فى قاعدة من الصلب تسمى المعيار أو القالب \* ، وحيث كانت الصفايح قد سبكت بشكل قريب فى سمكه من ذلك السمك الذى ينبغى أن تكون عليه القطع النقطية ، فلم يكن هناك ما يدمو لامادة تحبيتها ، كما يحدث فى فرنسا ، بعد تحريرها بالآلة التفصيلج الخاصة بالتشذيب أو الترتيق .

### الخاتمة : آلة القص أو القطع

لم يكن عرض الصفيحة ليتسع الا لقص أو قطع قطعة نقدية واحدة .

وقد بنيت آلات القطع على نحو تقريبي بنفس الشكل الذى لالات قص أو قطع الدينى فيما عدا أن هذه اقوى ، وغلبا عدا أن الرائحة أو الرصاص كان له رأسان مزودان بالرصاص .

---

\* الكلمة الفرنسية المستخدمة هى calibre وهى كلمة من أصل مرمى وتعنى القالب . ( المترجم ) .

#### رابعة : عملية الضبط \*

كانت قطع العملات تؤزن واحدة واحدة ، وحيث كان ( المعنيون ) حريصين على ابتقاء هذه القطع بصفة عامة في وزن أعلى من المطلوب بنحو طفيف ، فقد كانوا يضبطون وزن القطعة اذا ما تجاوزت اربعة دراهم ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين مدينى ، وذلك عن طريق بردها قليلا على سطحها أو حول حافتها ، اذا ما كانت آلة القطع قد تركت هناك بعض النقوات . ولم تكن تعاد عملية تحمية القطع كما يحدث في فرنسا ، في بعض من دور سك النقود قبل عملية الضبط هذه (٢) برغم أن الخامة كانت ولا بد اقل لدانة أو قابلية للسحب من تلك التي نستخدمها في صنع عملتنا . وهكذا نراهم ( في مصر ) يتفادون أو يوفزون عملية معاودة التحمية أصلا ، وكذلك عملية التحمية عند برد النقوات ، مما كان يوفر النفقة والوقت اللازمين لعملية السك النقود .

#### خامسة : عملية الجلوة أو التبييض

لجلو أو تبييض قطع العملات هذه ، كان المعنيون يقومون بغليها ، كما يحدث بالنسبة لقطع المدينى ، في محلول من الحردى والشبة والملح البحرى ، وبعد ذلك يقومون بتحميتها في الفرن ، ثم يظف عليها بمسحوق ملح البارود وملح النوشادر ، ثم تجسل وتجفف بدهكها بعناية ، وبذلك

---

\* ajnstago ويسمى العامل 'ajusteur' ويسمى بلغة أهل الصنعة المعابر، كان المعنى المقصود هنا هو عملية ضبط الوزن وهذا ما رأيت استخدامه هنا لكي لا يخلط المعنى بعملية قياس العيار .

(٣) لم تكن تحدث على الدوام عملية تحمية للقطع النقدية قبل ضبطها في مختلف دور سك النقود في فرنسا ، وإن كانت هذه العملية ظلت تمارس باستمرار ( فيما مضى ) في دار سك النقود في لاروشيل ، وقد افنعنا التجربة أن بالإمكان استبعادها دون حدوث أية أضرار .

يأخذ السطح مظهرا فضيا ، كما سبق أن قلنا عند حديثنا عن عملية  
الجلوة التي تمر بها تطع المديني .

#### سائبا : عملية السك أو النقش

تسك هذه العملات بواسطة رصاص قوى ، بنى على نفس الأسس  
التي نهضت عليها الرصاصات أو الروافع التي تستخدم في صنع الذهب  
أو تطع المديني .

## الفصل الثالث

### صنع العملات الذهبية

#### أولاً : عملية الصهر

كان الذهب الذى يتم توفيره عن طريق اليهود ، يسلم كتعاقد الى دار سك النقود محولا الى سبائك بالقياس المتر لصنع العملات الذهبية ، لها الأفراد ، فلم يكونوا يهودا قط دائما من الذهب تستخدم فى التبادل ، وكان اليهود يشترون لحسابهم تراب الذهب الذى كانت تجلبه القوافل . وهكذا لم تكن تتم عملية صهر النقود عادة فى الضربخانة ، وكان الشخص الذى يوكل بذلك فى المادة هو صهر الذهب ( المعيارى ) الذى كان يصهره باستخدام مضاف ، كور ذى تارين داخل بوتقات من الرصاص ، ويحتفظ لنفسه ( مقابل ذلك ) بكمية صغيرة منه (٤) .

وكان تراب الذهب يحتوى فى العادة على بعض الاجسام الغريبة ، ويحتل ان يصهر بعناية شديدة ، مرتين على الأقل ، وان بنقى من الشوائب لكى تصنع منه سبائك متجانسة المعدن لينة مرنه قابلة الطرق والسحب . ويتطلب تراب الذهب كى يتم صهره بالاضافة الى كمية من البورق ( البوركس او بورات الصودا ) ، درجة حرارة عالية للغاية ، اعلى بكثير مما يتطلبه الذهب الذى تمت من قبل تنقيته ، وترتفع نسبة الخلف او الفاقد من المواد المتبقرة او التى تتحد بالبورق لتتحول الى راسب الى ٢٨/١٠٠٠ ، ولكن عندما يعاد صهره مع المزاج ( بالاضافة الى المعدن الذى يمزج به ) فان خالف الوزن لا يتجاوز فى هذه الحالة ٤/١٠٠٠ .

---

(٤) كانت نسبة الفاقد او الخلف المسموح بها عند صهر الذهب تصل

وقد أعطت تجارب تعيير عديدة أجريت في دار سك النقود بباريس،  
تمت على يد السيدين شيفنيو . Chévillet وشوديه Chaudet  
المعيرين ، وفي حضور السيدين دارسيه Darcé المفتش وبريان  
Bréant المراجع ، أعطت العيارات الآتية عن قطعة عملة ذهبية

واحدة من اصدار القاهرة : ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ وعن قطعة  
أخرى ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ولا يمكن أن نرجع هذه الاختلافات  
التي لا تقدمها في معظم الأحيان ، عمليات فحص أو تعيير تجري على قطعة  
نقد واحدة ، إلا إلى عملية الصهر غير الدقيقة أو المعيبة لتراب الذهب الذي  
كان قد استخدم في صنع قطع النقود القديمة التي يتصل الأمر هنا بها .

### ثانيا : عملية المزج

كان كل الذهب المشفول أو الذي يحول إلى نقود يمزج بالفضة ،  
وتكسبه عملية المزج هذه لونا شاحبا ، أصفر شفالا ، يغرب إلى خضرة  
خفيفة ، ويقترب من مظهر النحاس الأصفر ، أو النحاس المزوج بالزنك .

مثل هذا الأسلوب ( في المزج ) ظل متبعاً في فرنسا حتى فترة  
لا تزيد على قرن ، ولا تزال الجنيهات في إنجلترا تمزج بالفضة .

ومع ذلك ، فقد جذبت أوروبا أن تمزج الذهب بالنحاس لأنه أرخص  
ثمنا ، ولأن المزيج الناتج منهما معا يكون أكثر صلابة ، وأكثر قابلية لأن  
يعطى سطحا أكثر استواء وأكثر بريقا ولمعانا ، فلأول الأحرار الذي يعطيه  
النحاس للذهب أكثر نضارة وأكثر جذبا للعين عن هذا اللون الشاحب ،  
المائل للخضرة الذي تضيفه عليه الفضة ، ومع ذلك ، فمثل على الأقل  
هي قوة المادة التي تجعل أهل البلاد لا يظنون أن لويساتنا هي عملات  
ذهبية ، أو أنها جيدة المزج ، بسبب من لونها الأحمر ، وهو أمر  
كان يكسبها نوعا من عدم الثقة ( في نظرهم ) .

وفي كل بلدان الشرق ، حيث تستخدم الفضة في عملية المزج ، نراها  
يجدون في البحث ، بأساليب مختلفة ، لاكتساب المعدن بريقا أكبر ،  
وأهمرا أشد واقترب إلى اللون الأحمر ، هو من خواص الذهب الخالص ،  
وستتناول هذه الأساليب عند حديثنا عن عملية الصقل أو الجلوة .



### ثالثا : عملية التعيير ( قياس العيار )

لكي يتم التأكد مما اذا كانت السبيكة الموردة الى دار سك النقود من العيار المطلوب ، وهو عيار  $16\frac{24}{22}$  ( ٦٦٨ من الألف ) كان يؤخذ من طرفيها ووسطها (٥) درهما ونصف الدرهم (  $118\frac{1}{100}$  دراهم ) من الذهب ، اى مايعادل الوزن الذى يسمى : مقال (٦) .

بعد ذلك يضاف اربعة دراهم (  $12\frac{216}{100}$  جرايا ) من فضة الغروش الاسبانية الى شكل كرتين ، يبلغ عيارها من ٩٠٦ الى ٩١٠ ( من الف ) .

وهذه العملية ، هى تلك التى نشر اليها فى فرنسا باسم inquartation لان الذهب يشكل هنا الربع من السبيكة : لكنهم فى مصر ، لا يحرصون ، كما هو الحال فى فرنسا ، على تمرير هذا المزيج أولا الى البوتقة او المصهرة ، وصهره مع الرصاص بالطريقة نفسها التى تتبع عند قياس عيار الفضة ، وهذه عملية تجهيزية تهدف الى فصل الذهب والفضة من المعادن الأخرى التى قد تكون ممترجة بها .

وبعد أن يزن المعير ، بالكبر قدر ممكن من الدقة ، كلا من الذهب ، المطلوب تعييره ، والفضة منفصلين ، ثم يزنهما معا بعد ذلك ، يضمهما الى قاع بوتقة صغيرة من الفخار يدخلها الى فرن كور دائرى الشكل تؤجج نيرانه بواسطة منفاخ (٧) ، ويستخدم المعير مسحق البورق أو بورات

---

(٥) كانوا يكتبون قيل مجيئنا بأن يأخذوا كيميا اتفق قليلا من الذهب من أحد طرفى السبيكة مما قد يؤدي الى الحصول على نتائج خاطئة ، اذ يحتل أن يكون بالسبيكة نفسها اختلافات فى العيار اذا لم تكن الضامة قد صهرت بشكل جيد أو سبكت كذلك على نحو جيد .

(٦) انظر دراستنا من الأوزان العربية ( الكتاب الأول من هذا المجلد ) .

(٧) المنفاخ المستخدم هنا هو نوع من التافيتج المساه المتناسخ ذو القرية ، ولسكته بدلا من أن يوضع بشكل المثلث يوضع رأسيا ، ولعلوكن بجسم أصغر ، الشكل نفسه الذى لفوانيسنا المستومة من ورق متفخن .

( م ١٦ — وصف مصر )

الصودا كبر ، ويعنى بتقليب الذهب والفضة بقضيب صغير من الحديد حتى ياتى المزج بالغ الدقة (٨) .

وعندما يصبح المزيج فى حالة انصهار تام ، يصبه المعير من ارتفاع معين فى كبسولة من النحاس مليئة بالمياه ، مما يؤدى الى تفتت المزيج ، وتحوله الى حبيبات معدنية .

وبعدئذ يصفى الماء وتجفف الكبسولة ، وتجمع كل الحبيبات بدقة ، ثم تسطح او ترقق فوق ركابة من الصلب تلك القطع ( من المزيج ) التى بقيت فى حجم كبير ، وتقسّم بواسطة مقص ( من النوع الذى يستخدمه الصائغة ) .

وبعد ذلك يوضع الذهب بعد ان يقص على هذا النحو فى مطرية (\*\*) ويصب عليه فيها نحو مائتى جرام من حمض النيتريك .

وهذه المطرية التى يستخدمها المعير مصنوعة من زجاج ابيض ، ولها شكل كرة صغيرة ، ذات رقبة طويلة ، وترد فيها خبور تبرص (٩) .

ويضع المعير مطريته فوق لحم مشتمل فى برمة او برنية صغيرة (\*\*) ويؤجج النار بواسطة مروحة من الريش (١٠) ، ويواصل عملية التلى حتى

---

(٨) اذ كان من الممكن ان تلصق بعض شذرات الذهب بالقضيب الحديدى كنا نامر بالمسبك البوتقة بملقط مسطح ، لتتم عملية المزج هذه بحرص تام .

(٩) اثناء زجاجى طويل العنق ، والجمع مطرات ، من العربية مطرة بمعنى قرية ( المترجم ) .

(١٠) كى لا تنكسر هذه الزجاجات اثناء عملية النقل ، وهى فى حد ذاتها هشة ، يحيطونها بجداول من سعب النخيل او الطحلب البحرى .

(\*\*) اثناء خزنى يستخدم فى طهو اللحوم .

(١٠) لا يعرف القوم فى مصر قط استخدام المناخير اليدوية ، وبدلا من هذه الاداة المكلفة لا يستخدمون لتاجيج النار او لاشمال الفحم الا نوما من الراوح المصنوعة من الريش او من سعب النخيل تسهى .

( والكلمة الاخيرة واردة فى الاصل بلفظها العربى ) ، انظر اللوحة رقم ٩ من الفنون والحرف ... الدولة الحديثة .

لانتقال هناك لمعاملات حول الذهب وهو الأمر الذى يتأكد منه ، بدخوله للمطرية لحظة وتركه السائل قليلا ليهدأ ويبرد .

ويبقى الذهب ، بعد أن يتم انفصاله من الفضة ، التى تكون قد ذابت كلية بفعل حمض النيتريك ، مرسبا فى قاع المطرية على شكل خزرات ذات لون أرجوانى قاتم ، ويصلى المعبر حمض النيتريك بعد أن يهدأ ويمسح رائعا للفضة ، ولكى يستخلص كل ما فى المطرية من كرات ( ذهب ) ، ولكى يتفصل كرات الذهب ( المترسبة ) جيدا ، يقلب المطرية فى طبق منجان من البورسلين ملىء بالمياه الرائقة (١١) .

أما البخار الذى كان بالمطرية ، وهى لا تزال بعد ساخنة ، والذى كان قد حل فيها محل الهواء ، فيتكثف فجأة عند احتكاكه بالهواء البارد ، ليتشكل فراغ فى داخل الإناء ، يصعد فيه الماء قدر تكثف البخار ، ويفصل المعبر ، بهزه المطرية ، التى تبقى على الدوام رتيبتها مغشورة فى الساء ، كرات الذهب ، لتتزل بعد ذلك فى الطبق ، عند رفعه للمطرية .

بعد ذلك يترك المعبر الماء ليهدأ ، ثم يصب منه ذلك الجزء الذى صار بالغ اللغاء ، أما كرات الذهب ، التى وصفناها بأنها ذات لون أرجوانى قاتم فهى قليلة الفاتر بالأكسجين حتى أنه يستحقها قليلا بدقة من المعيق أو اليشب فإن الجزء الأكبر منها يستعيد بريقه من جديد ويتجمع فى شكل كتلة مستديرة ، تبدو سائلة مثل بيرة من الزئبق ، وإن كان لها بريق ولون الذهب ، وهذه الكرية التى قد نطقها ذهباً مذاباً ، ليست سوى كرات من الذهب ، سوف تتفككت دون أدنى التحام إذا تضرع الماء .

أما الماء الذى يبقى ، والذى يمكن أن تظل عالقة به بعض كرات الذهب ، فيصب مع كرات الذهب فى بوتقة صغيرة من الحجر الرملى ، وينزل المعبر من الطبق ، فى هذه البوتقة ، كرات الذهب من آخرها .

وبعد ذلك يضع بوتقته فى فرن شبيه بفرن الحداد ، وعندما يتبخر الماء وتجف البوتقة ، يشيف ( الى البوتقة ) مسحوق البورق ( او البوراكس ) الذى ينبغي استخدامه كحذر .

---

(١١) كذلك فاتهم لا يعرفون فى مصر المياه المتطررة .

ويشكل الذهب المصهور في هذا المدر الذي تحول الى سائل ، بقعة او نقطة تبرد على الفور ، بمجرد أن تسحب البوتقة ، وقبل أن يتحول البوراكس من حالة السيولة التي هو الان عليها .

ويصب المعبر كل هذا في الماء ، ليتحلل البوراكس ، ويحصل على زرار دائري ، نقي وكامد عند سطحه ، غائبا بعض الشيء ، ولا يضمسوى الذهب الخالص .

ومهما تكن المهارة والمنية التي يمكن أن تتم بها هذه العمليات اليدوية المختلفة ، فانه يكاد يكون مستحيلا الا بزيل حمض النيتريك ، والماء وبورات الصودا بعضا من جزيئات الذهب ، والا يلتحم بعض منها بالدفقة ، وبالاتية المستخدمة ، وكذلك بالبوتقة ، وعلى هذا فان الطريقة التي انتهينا من وضعها لا يمكنها أن تكون على نفس الدرجة من الثقة والدقة اللتين تتقدمهما الوسيلة التي نلتجئها نحن في فرنسا .

ثمبعد أن نلتجئ نحن من اجراء عمليتي « التضييف » (inquestration) والتصفية تحول المزيج من الذهب او الفضة ، الى ورقة ضيقة ورقيقة ، عن طريق تمريره بألة التصليح ، ثم تطوى هذه الورقة لطف حول نفسها بشكل لا تكون الطيات معه متلاصقة ، وبحيث تترك مسافة كافية بين هذه الطيات .

وتقوم مياه النار المستخدمة في هذه العملية ، بدرجة من التركيز اقل مما تكون عليه في هذه العملية في مصر ، باذابة الفضة دون أن تهدم تلاحم جزيئات الذهب التي تظل متجمعة في شكل ورقة مطوية ، تجف وتسخن بشدة داخل بوتقة . ومدندذ تتقارب جزيئات المعدن وتزول الاكسدة التي ملأت بها ، وتحفظ ورقة الذهب التي نسميها تمبا ( او فرطاسا ) بتوام متناسك ويمكنها أن تبسط دون أن تكون بحاجة لكى تصهر قبل ذلك .

ولو اننا كنا نستخدم مياه نار شديدة التركيز ، لسكانت قد فصلت جزيئات الذهب ( بمعنى أنها افترقت تماسكها ) ولحولتها الى ذرات متأكسدة

---

(\*) وهي عملية تتم بأن يضاف الى الذهب والنحاس ثلاثة اضعاف وزن الذهب من الفضة قبل صهر هذا المزيج ( المترجم ) .

بنحو طفيف ، وفى هذه الحالة ان يتيسر لنا الحصول على نفع ، ونصبح بازاء عملية فاشلة أو يكون علينا ان نمر بهراحل أخرى كما هو الحال فى مصر .

ولم تسمح لنا استحالة صنع آلة تصفيح دقيقة للحد الكافى بان نحول المعدن الى شرائح او صفائح بالغة الرقة ان ننقل الذهب من مصر فى شكل انبعاث وان كنا قد ادخلنا هناك طريقة ان نضيف كمية يعينها من حمض النيتريك ، اشد تركيزا ، ثم بعد ان نكون قد صفينا مياه النار التى حللت الفضة والنحاس الملتصحين ( او المزوجين ) بالذهب ، وذلك لتخليص الذهب من آخر ذرات المزاج او المعدن المضاف .

ويقوم معمر ( بضمة ثم بكسرة مشدودة على الياء ) دار سك النقود بنفسه باعداد ماء النار اللازمة له ، وذلك بتقطير الشبة ( سلفات الألمنيوم ) والنترات ( نترات البوتاسيوم ) .

أما حمض السلفور المتحد بأوكسيد الالومنيوم — ذلك ان له مع البوتاس الفة اكبر مما له مع حمض النيتريك ، بتحليل نترات البوتاسيوم ، ليشكل ملحا محايدا مع البوتاس ، أما حمض النيتريك فيصاعد ويتبخر .

وتتم عملية التقطير فى نوع من الجرار المصنوعة من الحجر الرملى او فى آنية من الفخار مخروطية الشكل ، تشبه على وجه التقريب تلك التى نسميها فى فرنسا خمسية quise ، والتى نثبت عليها قبة زجاجية لها رقبة ومفتحة على شكل منقار . وتلتحم هذه القبة برقة جهاز التقطير بواسطة طين صلصالى ، أما الفتحة التى هى على شكل منقار فتؤدى الى رقبسة زجاجية او بالونة من الزجاج الأبيض ، مغمورة فى الماء .

وكان هذا المعمر مسيحيا ارنيا ، وهو الوحيد فى مصر الذى كان يستحوذ وحده ، منذ سنوات طوال على فن انتقل اليه عن طريق سلسلة متعاقبة من الاجيال فى عائلته ، وكان ، هو ، ينظر الى فنه هذا باعتباره ملها ميعقا وفنا مجيبا ، ولقد اعترته دهشة بالغة حين رأى الشبان الفرنسيين الملتحقين بادارة النقود ، والذين لم يروا قط عن آباءهم هذا التراث من الاسرار الملفزة ، والذين لم يتخذوا من ذلك قط حرمسة لهم ، يعرفون ، برغم كل هذا طريقة اعداد ماء النار وطريقة تليس مبار الذهب ،

وتد تضاغت دهشته حين اكدنا له ان مياه النار يمكن ان تعد بطرق اخرى عديدة غير تلك التى يعرفها ، وذلك على سبيل المثال بأن نقطر حمض اسكبرينيك اما مع سلفات الحديد او مع نترات البوتاسيوم ، وقد اجرينا تجارب على ذلك امام عينيه وان كان ، هو ، لم يصدق قط اننا قد توصلنا الى النتيجة نفسها التى يحصل عليها فى العادة ، ولم يقتنع بذلك الا عندما أجرى بنفسه تجربة مقارنة مع حمض النيتريك هذا ، نجحت بقدر ما نتجح طريقته .

ولقد ادخلنا على وسائله او اساليبه من التحسينات تسحر ما كان ممكنا لنا ، وذلك باستبعاد الوقود ، وبتلطيف الانابيب بدقة ، وبتكثيف حمض النيتريك فجأة ، وقد كان من قبل يترك جزءا منه ليتطاير من تلقاء نفسه .

#### رابعاً : الصداة او الطرق

عندما تصبح السبيكة فى ميارها المحدد ، تسلم الى الحداد ، وهو نفسه الشخص الموكل بأشغال الحديد ، فيقوم بتسخين السبائك حتى تكتسب لونا احمر فى لون ثمار الكرز ، ثم يطرقها ليصنع منها قضباناً مستديرة ، يبلغ قطر الواحد منها نحو ثمانية ملليمترات ، يرقق عند قمة طرفيه ليصبح بالإمكان تمريرها من جهاز السحب .

ويسمح فى هذه العملية بتألف أو فائد قدره ٢٥/١٠٠٠٠ أى ربع الواحد فى كل ألف .

#### خامساً : عملية أو مشغل السحب

بعد ذلك يتم تمرير الذهب فى جهاز السحب ، وتتم هذه العملية فى المشغل نفسه الذى يتم فيه مد أو سحب الفضة (١٢) عند صنع قطع المدينى، وكان يكفى ان تمرر أسياخ الذهب ثلاث مرات او اربعاً بأداة السحب حتى تكتسب على الدوام القطر نفسه ( فى كل الاسياخ ) ويبلغ نحو خمسة او ستة ملليمترات .

---

(١٢) يسمى العادل الذى يقوم بسحب أو مد الذهب ؛ بمداد .

أما نسبة النافذ والتالف المسموح بها في هذا المشغل فتبلغ بدورها ربع الواحد في الألف .

#### سائبا : عملية أو مشغل القطع أو القص

تجزأ قضبان أو أسياخ الذهب التي تخرج من عملية السحب وهي على شكل أسطوانات صغيرة يبلغ طول الواحدة منها نحو خمسة إلى ستة ملليمترات ، على نحو التقريب (١٢) .

ويقوم عامل بتبرير القضيب الذهبي في ثقب تم احداثه في دعامة أو ركيزة من الصلب يدعم طرفها بقطعة من الحديد تستخدم كمنظم أو ضابط .

ويقوم عامل آخر ، يحمل أزميلا ، بقطع القضيب الذهبي بالطرق بطريقة فوق رأس الأزميل ، وتقريبا بقدر الامكان من دعامة الصلب .

وفي هذا النوع من العمل ، يسمح بنسبة التالف نفسها التي يسمح بها في العمليات أو المراحل الأخرى .

#### سبابعا : عملية التسطيح أو الترصيع

تتسطح أو ترصع كل أسطوانة صغيرة من الذهب تحت رقاص قوى، سكتة غير مجوغة .

وهناك عليل (١٤) يضع الأسطوانة الذهبية الصغيرة ، وهي واثقة ، فوق السكة الفولاذية الدنيا ، وهناك كذلك عاملان آخران ، يحثان حركة سريعة فوق السكة العليا بواسطة رقاص قوى مزود براسين من الرصاص ، فيتم ترصيع الأسطوانة بشرية واحدة .

---

(١٣) يسمى العامل الذي يقوم بقطع أو تجزئة القضبان الذهبية إلى أسطوانات بالقطاع ( بشدة على الطاء ) أي الشخص الذي يقوم بالقطع .

(١٤) يسمى العامل الذي يسطح أو يرصع : الرصاع . ( بشدة على الصاد ) .

وهذه الضفطة القوية والسريعة ، والتي ترتفع درجة حرارة القطعة الذهبية التي لا يمكن انفسان ان يضمها في كف يده على الفور دون ان تحترق اصابعه ، تحدث في بعض الاحيان تمزقا في حواف القطعة ، وان كان لا ينظر الى هذا العيب او الخلل باعتباره دائما لرفض العملات التي تأثرت به ليستوجب الامر بالتالي اعادتها صهرها .

ويسمح في هذه العملية بنسبة مائة او ثلث قدرها  $1/10000$  الى ثلاثة ارباع الواحد في كل ألف .

#### ثامنه : عملية ضبط الوزن \*

يزن العامل الموكل بضبط الوزن بعد ذلك كل القطع النقدية واحدة واحدة ، ثم يدورها بواسطة مقراض او مقص ، محاولا جهده ان يعطى لكل واحدة منها ، وبكبر قدر من استطاعته ، الوزن الذي لابد ان يكون لها ، ثم بعد ذلك يسلمها الى شيخ العمال الموكل بعمل اطار الحائطة .

وتقدر نسبة الخلف والفائد المسموح بها في هذه العملية  $1/1000$  الى نصف الواحد في الالف .

#### تاسعا : عملية الترقيق

لا تكون القطع حتى هذه المرحلة ، وبعد ان تم ترصيعها وضبط وزنها ، ورقة او مسطحة بالتدر الكافي ، وفضلا من ذلك فانها لم تصبح بعد ، على الاطلاق ، لا جيدة الاستدارة ولا متناسقة السبك ولا موحدة القطر ، فمنعطى ، وهي على هذه الحال ، الى العمال الذين يطرقونها ويرتقونها (١٥) ، وذلك بطرقها فوق قاعدة من الصلب ، وبواسطة مطرقة صغيرة ضئيلة الرأس .

---

\* كلمة اهل الصنعة المستخدمة هنا هي التعبير ويسمى العامل هنا المعابر لكنني آثرت ترجمتها على هذا النحو لانه أكثر مطابقة للمعنى المقصود من جهة ولكي لا يختلط المعنى على القارئ بمعنى قياس عيار الذهب . ( المترجم ) .

(١٥) يسمى العامل الذي يقوم بعملية الترقيق : منكيس .



وعن طريق هذه العملية ، يتوصل العمال الى اكتساب العملات  
سمكا متناسقا ، والى جعلها أكثر رقة واستدارة بقدر الامكان ..

وتماثل نسبة التالف أو الفاقد المسموح بها في هذه العملية تلك  
النسبة المسموح بها في العملية السابقة .

#### عاشرا : صنع الاطار فوق الحافة

توضع قطعة العملة ( أو بالأحرى قرص العملة لأنها لم تضرب بعد )  
التي يراد صنع اطار حافتها بين لوحتين صغيرتين ومستديرتين من الصلب ،  
لهما قطر أصغر على نحو طفيف ( من قطر قرص العملة ) بحيث تتجاوز  
حافة هذا القرص المعنى والذي سيقطى الدمغ فيما بعد حواف اللوحتين  
اللتين سينحصر وينضغط القرص بينهما .

وتزود كل واحدة من هاتين اللوحتين عند منتصف سطحها الخارجى ،  
بقمة مدببة على هيئة محور أو قنطرة لينخل هذان المحوران ، كلاهما في  
واحدة من زراعى الملقط ، مزود بزئبرك .

ومنئذ يقوم العامل بدحرجة القطعة الذهبية ، على خائنتها ، داخل  
حز أو الحدود محفور في الصلب ، وحيث أن ذلك قطع في الصلب لا يتم  
خارجيا إلا عند نقطة تلامس القضيبين اللامعين أو المصقولين على نحو جيد  
والمشحبين بالزيت جيدا مع طرفى (أو زراعى) الملقط ، في حين أن الاحتكاك  
لا يحدث داخلها ، بكل اتساعها و سطحها المحرز على شكل مبرد فوق  
الوجهين الكامدين ( غير اللامعين ) لقطعة الذهب ( قرص القطعة ) ، فإن  
هذه القطعة الذهبية وكذلك لوحى الصلب تدوران معا كما لو كانت هذه  
الاشياء تشكل كلا واحدا بين يدى الملقط ذى الزئبرك .

وبهذه الطريقة تصبح حافة القطعة الذهبية مسننة ومغوشة على  
نحو خفيف .

---

(١٦) ويسمى العامل الذى يصنع اطار القطع الذهبية بالعربية زنجولى  
أو زنجيرلى ، وهى كلمة تركية انتقلت الى العربية الدارجة ، وفى  
القسطنطينية يطلق هذا الاسم على بعض القطع الذهبية .

أما نسبة النصف الثالث والعاشر المستوح بها هنا فهي النسبة نفسها المستوح بها في العملية السابقة .

### حادى عشر : عملية الجارة

لم يعد يبقئ الآن سوى القيام بجلو القطع الذهبية ( أو الاقراص الذهبية ) قبل الشروع في سكها .

ولذلك ، فهي تنلى في مخلوط الشبة ( سلفات الاننيوم ) والدردي ( حمض رواسب البوتاس ) ، بنفئة انتزاع طبقة خفيفة من الاوكسيد والشحوم التي تلوث وجهيها .

وبعد هذا توضع في مجرفة من الحديد ، ويتم تسخينها في داخل فرن حتى تحمر .

ثم يلقي فوق هذه القطع الملتهبة خليط من حمض النوشادر ( موريات محلول النوشادر ) ( ١٧ ) ، وملح البارود ( نترات البوتاس ) والكبريتات الررقاء ( سلفات النحاس ) والملح البحرى ( موريات الصودا ) ، وتكرر هذه العملية مرتين ، ويتم تنظيف القطع خلالهما وذلك بهزها وارجحتها داخل المجرفة الحديدية .

وعن طريق تحلل الاملاح ، يتكون حمض هو خليط من النترات والموريات ، وربما تبلل مع حمض الموريات المؤكسد ، ويقوم هذا الخليط بجلو سطح الذهب بشكل تام ، اذ يقوم باذابة الاكسيد المترسب على السطح .

ويحتمل كذلك ان تؤدي بعض اكسدة خفيفة للذهب الى اكسابه لونا بالغ الحيوية وامطائه صفرا اكثر كثافة ، واكثر ثريا من لون الذهب الخالص .

---

( ١٧ ) يستخدم في بعض الاحيان لاعادة البريق الى الذهب ، ملح زئبقى او مصعد ( هشة على الامين ) يسمى بالعربية بالسليمانى .

وحين يتم اخضاع الذهب من عيار مرتفع للعمل هذه الأملاح ، فإنها  
تكتسب في معظم الأحيان بصيصاً من لون أحمر أرجواني .

وترتفع نسبة الفاقد والتالف المسموح بها في عملية الجلوة الى  
٢٥/١٠٠٠ اي ٣ ١/٢ في كل ألف ، وهي نسبة كبيرة لحد زائد .

#### ثاني عشر : الدمغ أو التبيك

بعد ذلك يتم ضرب الأتراس الذهبية بعمل رقاص قوي لا يستخدم  
الا عند سك القطع الذهبية ، وتمثل منه الميوب نفسها التي تمثل في  
الرقاصات المستخدمة في ضرب قطع المدينى .

ويقوم شيخ المال ، بوضع القطع تحت السكة ، ويكنى ماملان  
قويان لإدارة أو تشغيل الرقاص .

## الفصل الرابع

### حفز المسكات

يكاد يكون مجهولا في الشرق ، من الحفر على المعادن ؛ اذ ان رسم وتجسيد الاشكال من الامور التي حرمها الدين ، وهناك ، يقتصر هذا الفن ، على نقش قطع المجوهرات وحفر اختام من المعدن أو من الأحجار شديدة الصلابة .

وهنا ، في كل دار لسك النقود ، يوجد عامل موكل بحفر المسكات بصفة خاصة ، ولعل من المفسر ان نعلم في مكان آخر (في مصر ) على شخص غيره يمكنه ان يقوم مقامه ، ويقرر المقرري (١) ان عبد الله المأمون ، بعد ان جمع كل امبراطورية الخلفاء تحت طاعته ، لم يجد حرفيا واحدا ليقوم بحفر سكة تسك بها الدراهم ، وتم حفرها تبعا لذلك بواسطة العجيلة ، على النحو الذي يتم به حفر الاختام .

أما في دار سك النقود بالقاهرة ، فكان احد أبناء الأندلس ( المشرف على ادارة النقود ) هو الموكل بحفر المسكات التي تستخدم في صنع العملات المختلفة .

وتعد السكة ، أو قطعة الفولاذ المخصصة لحمل الشكل الذي ستكون عليه قطع النقود ، على يد صانع الأختام ، الذي يطلق عليه في العربية اسم الساعاتي .

ويقوم الحفار بإزالة سقاية هذه القطعة الفولاذية ثم يحفر عليها بواسطة مخسف أو ازميل الحروف والزخارف التي تقرر استخدامها في كل نوع من المسكوكات ثم يعيد ستادها (✱) بعد ذلك .

---

(١) ص ٣٣ من مقالته من النقود الإسلامية، ترجمة المسيو ديساسي.  
✱ تتم سكاية الحديد أو الفولاذ عن طريق تبريدها فجأة بعد أن تبلغ بهما درجة حرارة عالية بالقدر الكافي ، ويكتسب المعدن بهذه العملية قدرا كبيرا من الصلابة والمرونة في وقت واحد . ( المترجم ) .

أما في فرنسا ، فيقوم الحفار المحق بدار سك النقود بباريس ، وفي بعض الأحيان يقوم بذلك أشهر الحفارين الذين يتم اختيارهم في مسابقة ، بتكوين وحفر النموذج أو النمط الذي ينبنى استخدامه ، ليس فقط بالنسبة لدار سك النقود بباريس وحدها ، وإنما كذلك لكل دار سك النقود بالملكة ، وعندما يتم اختيار واعتماد الشكل الأفضل فيبديو ، تشكل السكات — التوالب التي تستخدم في استئناس أعداد لا حصر لها من النمط المختار بأكبر قدر من الدقة والاعمان .

لكن عكس ذلك هو ما يحدث في الشرق ، ففي كل مرة تستهلك أو تنفق فيها سكة ما ، يقوم الحفار بصنع سكة أخرى ، ويتم ذلك عادة فوق القطعة الفولاذية نفسها (٢) وبرغم أنه يتبع على وجه التقريب الشكل أو النمط المبنى فإن لكل سكة خاصيتها التي تختلف فيها مع الأخريات ويمثل ذلك شكل الحروف وعمليات التفتيط والزخارف الخ ، مما يجعل مهمة الزينين باللغة اليسر ، ومما يؤدي الى استحالة تمييز قطع النقد الزائفة .

وكان من المعتاد كذلك الاحتفاظ ببعض من عهود مختلفة للاسترشاد بها في صنع نماذج على أساسها ، ومع ذلك لمحيث لا يوجد الى تبصر أو نظام أو انتظام يحكم المؤسسات العامة عند الشرقيين عادة ، فاتهم لم يفكروا هناك ، كما حدث في فرنسا ، في تكوين سلسلة غير متعلومة من كل السكات التي حفرت في كل عهد ، مع أن مثل هذه السلسلة أمر بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة لتاريخ وتطور هذا الفن ، بل كذلك بالنسبة للتاريخ التاريخي للمملكة الفرنسية ، لكننا لم نجد في دار سك النقود بالقاهرة إلا عددا بالغ الضالة من السكات القديمة ، فقد استخدمت الأخرى ( أي التي اختلفت ) ، عن طريق إعادة طرقتها في صنع سكات جديدة .

---

(٢) هناك موروث ديني يحول دون تحطيم السكة التي تحمل شعارات إسلامية ولا أصيب بماعله بحالة من اليأس والقنوط ، ولابد أن ينصرف الذهن هنا الى الحراهم والدنانير ، أما الغاية من هذا الموروث أو التقليد أو المبدأ فهي منع تحريف أو صهر نقود الأمير الحاكم ، وقد جرمت القوانين واللوائح في البلدان المختلفة هذه الفعلة أو الجريمة وفرضت لها عقوبات تتفاوت في خطورتها .



## القسم الثالث

### الادارة





### أولا : الرقابة والإدارة

كانت رقابة وإدارة دور سك النقود ، كإمر لابد منه ، محط انتظار ومثار اهتمام الأبراء والحكام ، حتى أن هذه الإدارة كانت تعتبر ، بخلاف أهميتها الطبيعية فرما هالبا على الدوام من ترويع الموارد العامة .

وقد مارس الخلفاء الأوائل حتى هارون الرشيد ، بأشخاصهم ، مهمة التفتيش على صنع الدينائر والدراهم ، وإن كان الرشيد قد ارتأى أن الواجب يقتضى منه أن يعهد بالمسكوكات النقدية إلى جعفر البرمكي، وقد كان هذا الأمر واحدا من الأسباب التي أسهمت في ظهور اسم هذه الشخصية الشهيرة في سماء الشرق ، إذ لم يسبق لأحد من قبله ، حسب قول المقرئ ، أن يتبع بمثل هذه الميزة .

ومنذ أن دخل المسلمون مصر ، كان أميرها الحاكم يراقب النقود المشروية بسكة الخلفاء .

وحيث أصبحت مصر مقرا لأحد الخلفاء ، فقد مارس هذه الرقابة بنفسه ، أو عهد بها إلى وزيره أو إلى واحد من ضباطه .

وقد استولى السلاطين المماليك الأوائل ، منذ استحوذوا على حكم مصر ، على عملية صنع النقود ، وإن احتفظوا في بعض الأحيان ، بسكة الخليفة كبقية من ولاء .

وحدث الشيء نفسه في عهد سلاطين القمطنطينية ، وحيث احتفظ الباشاوات بكل السلطة التي خلعها عليهم الباب العالي ، فقد كانت الرقابة على دار سك النقود تتم إما بواسطة مباشرة وأما بواسطة واحد من ضباطهم أو موظفيهم أو بواسطة مندوب خاص يرسله الباب العالي ، ومع ذلك فعين استطاع البكوات المماليك أن يفتزموا السلطة من الباشا ، غير تاركين له إلا بعض مظاهر شرعية لا فاعلية لها ، فقد كان على هذا الباشا أن يتخلى عادة إلى البك شيخ البلد عن إدارة دار سك النقود ( م ١٧ — وصف مصر )

مقابل اثاثات ثابتة . وعندما افلت المالك كلبة من قبضة الباب المالى فقد استولوا بشكل ثام على ادارة دار سك النقود وعلى الارباح التى كانت تدرها .

وعندما بخل الفرنسيون القاهرة وكلت الينا اللجنة الادارية التى شكلها القائد العام بصفة انتقالية ، والتى كانت تتكون من السادة مونج Monge وبرتوليه Berthollet مضوى المجمع الفرنسى وماجالون Magalon القنصل العام مهمة التفتيش على ادارة سك النقود ، وتركت لنا سلطة تعيين معاون .

وقد اقتضى مرسومها الصادر فى ١٧ من ترويدور من العام السادس (١) ان تصدر الاوامر الضرورية لى تدار على الفور كل أعمال دار سك النقود على النحو الذى كانت تدار به من قبل .

وبعد ذلك تم تعيين امين صندوق موكل فى الوقت نفسه بتبديل وصرف العملات طبقا للتعريف المصادرة بشأنها (٢) .

وقبلا بعد ، عين مراقب لدار سك النقود بالقاهرة ، حيث كان يوجد مراقب لكل واحدة من الادارات الفرنسية .

وكانت وظائفنا ، بصفة مطلقة ، هى الوظائف نفسها التى يقوم بها مفوضو الحكومة فى دور سك النقود الفرنسية ، أما الحسابات التى كانت تحرر بالعربية بعرفة الامندى الموكل بعملية الصنع وتنظم وتفحص وتراجع ثم تسلّم من طريقنا باللغة الفرنسية الى الادارة المالية ، والى لجنة خاصة عينت لرأبعتها ومطابقتها وضبطها بشكل نهائى .

---

(١) ٢٥ يوليه ١٧٩٨ .

(٢) أنظر هذه التعريف فى صفحة ١٧١ و ١٧٢ .

## ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال

يورد المقرئى فى وصفه التاريخى والطبوغرافى لمر (\*\*) ، ان ادارة صنع النقود كانت فى الماضى ( بالنسبة لعصره ) من اختصاص قاضى القضاة والموظفين الذين ياتينهم ، ولكن هذا العمل فى عصره — أى فى عصر المقرئى — لم يعد يعهد به الى مسلمين مزعومين ليسوا فى الحقيقة سوى فجار آثمين من اليهود — والكلام كله للمقرئى — كانوا تحت تنوع من اعتناق ظاهرى للاسلام يحتفظون بكل ضلالهم وتضليلهم .

ولابد ان يحدث ، كامر مكرر ، فى بلد تسيطر عليه الديانة الاسلامية ، وحيث يحوز اتباع محمد كل السلطة والامتيازات ، وحيث يضطهد ويحقر كل اتباع الملل الأخرى ( كذا ) ، فقد كان الأمر ينتهى بهذا الطريق من المتهورين ، الذين يلح عليهم مأموح أكبر من مجرد ارتباطهم بملتهم ان يعمتقوا ديانة المنتصرين والحكام ، وتوجد فى مصر ، عائلات كثيرة من أهل البلاد ومن الأجانب ، من المسيحيين أو اليهود ، قد جعلوا من أنفسهم مسلمين (\*\*) .

(\*) أى فى خطه .

(\*\*) أهل فى دراسات السادة جبرار ولا تكربه واستيف فى وصف مصر عن النظام المالى والادارى لمر وعن أحوال الزراعة والصناعة ( انظر المجلدين الرابع والخامس من الترجمة العربية لوصف مصر ) ما يدهش هذا الافتراء من أساسه ، اذ تبرهن هذه الدراسات ان هذه الوظائف الحساسة كان يعين فيها على الدوام غير المسلمين ، بل ان الفلاح كاربرتجف ربما من سطوة المباشرة والصراف ، وكان لهما حق جلده لارغابه على دفع الضرائب ( انظر رحلة الى أعماق الدنيا ، تأليف دييوا — آييه ، المجلد الثالث من الترجمة العربية ) — لقد كان عصرنا عانى فيه كل المصريين ، والعبرة ليست بأمر شكلية أو مظهرية لكنها تستند من الوقائع السائدة ، وإذا كان صحيحا أن نتخذ الدين أو الملة أساسا لتفسير ما كان يحدث لبعض المصريين ، فكيف يمكننا ، وعلى أى أساس ، أن نفسر القهر والظلم اللذين عانى منهما الفلاحون والحريون ، حيث كان المصرى من هؤلاء يعيش عيشة يحسد معها العبد الرقيق الذى يباع ويشترى كما نلمس ذلك مما ذكره بهذا الخصوص شابرول ، وهو لا يلائم فى هذا الصدد تجاملا من مؤلفنا هنا ، فى دراسته من عادات وتقاليد المصريين ، انظر المجلد الأول من وصف مصر ، الترجمة العربية ، الطبعة الأولى والثانية .

( الترجم ) .

وعند دخول الفرنسيين مصر ، كان الأفندي الموكل بصنع النقود ،  
والذى ظل يدير هذا العمل لوقت طويل ، تارة تحت ادارة الباشوات ،  
وتارة اخرى تحت ادارة المباليك ، يهوديا قديما جعل من نفسه مسلما .

وكان ابنه الأكبر ، الذى نشأ على الديانة الاسلامية ، هو مساعدته ،  
ويمسك حساباته .

وكنا معا ، وهما يجلسان فوق منصة عالية ، تشرف على غالبية  
اجزاء المشغل ( او غروع العمل ) ، والى جوارهما وزانان للنقود ، يمشيان  
كل يومهما ، جالسين فوق اريكة ، متكئين الى مخدة ، وبسم الأرجيلة فى  
فمهما ، يصدران الأوامر اللازمة بنامة من اصبع أو طرفة من عين ، ويدونان  
وبحسبان كل ماله صلة بصنع النقود ، اما فى فترات الراحة التى تتخلل  
العمل فكنا يؤديان الصلاة ، او يتناولان القهوة ، ثم يولان عند منتصف  
النهار وليمة بانامة التفتش ، لا تتكون عادة الا من قطعة خبز مسفيرة ،  
انفجحت تحت الرماد ، مع بضع بلحات أو بضع حبات من زيتون .

وكانت نسبة التالف والفاقد المسموح بها فى كل مشغل أو مرحلة ،  
وما ينبغى أن تعود به الف قرش اسبائى لتحول الى قطع من المدينى ، أو  
الى قطع من ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، أو مائتة درهم من  
ذهب تحول الى قطع من عملات الزرمجوب ، وكذلك مصروفات الصنع  
واجور العمال ورواتب الموظفين ، وحتى استهلاك الخبائات . . كان كل  
ذلك ينظم بدقة وصرامة أو بشكل تقريبي أو تخمينى يتم حسابه مقدما  
بتقديرات جزافية أو عن طريق سلع تهرب الى الأفندي ، لكننا من طريق  
رقابة يومية على كل تفصيلة قد توصلنا الى اجراء وفورات كبيرة بعض  
الشيء فى نسيب التالف والفاقد ، وفى استخدام الخبائات ، وفى الاجور  
والرواتب برغم ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب الحرب وبرغم زيادة  
الاستهلاك التى تسبب فى حدوثها وجود الجيش الفرنسى وبسبب التوقف  
النم للتجارة الخارجية .

ولعل أهم التحسينات التى كنا نرغب بشدة فى تحقيقها كانت تخفيض  
نسب التالف والفاقد التى وجدناها هائلة لأكبر مما ينبغى ، ولقد حدثت  
عدة مرات ، سواء تم ذلك بليديننا انفسنا ، أو تم على يد لجنة خاصة كان

المسيو كونتيه Conté مضوا فيها سلسلة من التجارب على التواجد والتوالف التى تتم فى كل مرحلة أو مشغل ، لكن النسبة التى حصلنا عليها كانت تماثل على الدوام النسبة السابقة من حيث حجمها ، بل لقد وجدها فى بعض الأحيان أكبر بنحو طفيف مما كانت ماثبة عليه من قبل .

لقد كان الأمر يقتضى منا كما سبق القول أن نغير كل اساليب ونظام الصنع وكل الآلات وأن نشكل عمالا آخرين ، لكنه كان أمرا غير قابل للتنفيذ فى الظروف التى وجد الفرنسيون أنفسهم فيها عندما كانوا حديثي العهد بمصر .

أما الأتراك ، فقد كان من مبدئهم وعاداتهم — وهم فى هذا الصدد يسلكون مكرها يطمح الأوربيون — أن يسموا لأن يسنيعضوا من الماكينات والادوات بأيدي البشر ، فى الوقت الذى يسعى الأوربيون فيه لاحتلال الآلات والادوات محل الجهد الانسانى .

لقد كانوا أبعد من أن يهدفوا الى تقليل عدد المستخدمين والعمال ، بل لقد كانوا يعتقدون مبدءا دينيا وأخلاقيا يؤدى بهم لأن يلحقوا بالعمل الواحد أجبر عدد من الرجال يقترون عليه كى يتيحوا لهم فرصة لكسب العيش ، ولذلك فقد كان عدد هؤلاء المحققين يدار سك النقود يبلغ أكثر من مائتين وثمانين عمالا ، بمن فيهم ، وهذا صحيح ، أبناء العمال ، وأن كان هؤلاء الأطفال يساعدون جميعا ، وعلى نحو ما ، فى العمل ، وبحصولهم فى الوقت نفسه على أجور زهيدة .

وهؤلاء هم بعض الموظفين وأصحاب الأجور على اختلاف انواعهم ، والذين يعملون يدار سك النقود :

وزائنان أحدهما مسيحي والآخر تركى ، يعبران بصفة دائمة فى وزن المواد والخامات التى تسلم الى كل شيخ أو رئيس مصنع ، ويزنان كذلك المواد التى يقوم هؤلاء باعادة تسليمها ،

أمين مخزن تبطى موكل بشراء وحفظ وتوزيع وحسابات المواد الأساسية المختلفة ،

مميز ( بصفة ثم كسرة مشحدة على العين ) لخايات الذهب ،

حددادون يعملون بصفة يومية فى صنع واصلاح الانوات والمكينات  
النضام ، ويعملون فى بعض الاحيان فى طرق سبائك الذهب كما سبق  
ار. ذكرنا ،

عامل ميكانيكى يسبونه الساماتى ( وهى كلية تطلق بالفرنسية على  
صانع السامات ) ، موكل بتحسين وصيانة المكينات والقطع الدقيقة مثل  
السكات او المربعات والمناظير ومكبس آلات القطع او القص ،

حفار كان عمله الوحيد ادخال تعديلات ( او رتوش ) او اعادة حفر  
السكات او الانماط النقدية ،

بواب وهراس ليليون ،

سقامون ، يذهبون كل يوم الى المدينة لاحضار المياه اللازمة للعمال  
ولراجل العمل المخططة فى قرب ، اذ كانت مياه آبار القلعة ثيل بعض  
الشيء الى الملوحة ،

كاتب قبطى يذبح كل مساء أجور العمال ويمسك سجلا بالبائع  
المستحقة والمدفوعة لكل واحد من هؤلاء ،

واخيرا امام او واعظ اسلامى ملحق بزاوية صغيرة توجد فى دار سك  
النقود ، وكان الموظفون الاترك يذهبون اليها للوضوء والصلاة .

ويترك العمال عند دخولهم الى مصانعهم ملابسهم التى يطوونها  
ويعلقونها بالخارج قريبا من الباب ، ويظل بعض منهم عراة فى حين لايرتدى  
بعض آخر سوى السراويل ، ويضيف فريق ثالث منهم الى ذلك قميصهم ،  
وهو بصفة خاصة من نسيج ازرق اللون .

وعند خروجهم يفتشهم شيخ المصنع جسيمة ، ويضطرون لاطهار  
انواهم من الداخل ، ولان يحدوا سيقانهم واخرهم ويهزون ايديهم واقدامهم  
بماعدن ملين اصابعهم ، وبرغم ان عمالنا فى فرنسا لم يكونوا فى العادة  
خاضعين لثل هذه الاحتياطات المهنية فقد كانت خيانة الامة بينهم بالغة

الندرة ، وهذا أبلغ دليل على أن التقدم الحضارى ، أكثر تحبيذا للأخلاق أكثر منه مضادا لها ، ذلك أنه يوجد أقل القليل من الأخلاقيات فى كل مكان لايسطيع المرء فيه أن يستوثق من نزاهة البشر إلا عن طريق تفتيشهم ، أو من فضيلة النساء إلا بامسكهن خلف أبواب أحكم رتاجها .

أما العقوبات التى كانت تلحق بالعمال فتشتمل على طردهم إذا ما اتوا أهمالا خطيرة ، وعلى ضربهم بعمى من الجريد فوق الظهر أو بطن القدمين ، وكان الأمدى نفسه هو الذى يقوم بانزال هذا العتاب ، أما عند الأوربيين ، وهم أكثر رقيا وأكثر دماة فى تقاليدهم فقد كان ينظر الى أمر قيام رئيس بضرب مروعسيه باعتباره عملا منفرا ومهيننا ، أما فى الشرق ، فالتاس هناك فيورون على الاتيان بكل مايتصل بممارسة السلطة والسيطرة ، معتبرين ذلك مجدا ومخارا لهم .

وكان مايقرب من نصف عدد العمال من المسيحيين الأقباط ، وهناك نوع من التسامح يجعل المسلمين يعيشون فى سلام معهم ، ومع ذلك فلن نعدم وجود أمثلة على الجشع والحدود أو عدم التسامح تدفع الأتراك فى بعض الأحيان ، باعتبارهم المتصرين والحكام والمتشيمين للديانة السائدة ، ينظرون لأنفسهم باعتبارهم جنسا له امتياز ، وتدفعهم كذلك الى الوحشية والنيمة للاستيلاء على مكان يشغله قبطى ، مثال ذلك ماقصه علينا أحد المسيحيين العاملين فى دارسك النقود ، كان من قبل رئيسا لشغل الجلوة ، من أن مساعده ، وكان مسبلها ، قد شغل مكانه بعد أن وشى به وأمسك به ، مستخدما شهود زور قرروا أنه قد جحد فى حق الله ورسوله .

ولا ينفق العمال قط ، كما يحدث منذنا ، الساعات الطوال فى تناول وجباتهم ، لهم متشغون للغاية ، ويأكلون فى مصانعهم ، بل وفى أثناء ادائهم لأعمالهم .

لقد كانت قوتهم وهمتهم ، فى ظروف طقس وبلد سكاته فى العادة خاملون لا يبالون لهذا الحد ، مبعث دهشة لنا فى أول الأمر ، وهم فى الواقع رجال مخطفون للغاية من أولئك الذين يمشون يومهم جالسين القرفصاء ، يخفون أرجلهم ، مستبئين أنفسهم بفعل تناول التهوّة والتبغ والنباتات المخدرة فى حالة دائمة من السرحان شبيهة بحالة السكر ،

وينبغي أن ننسب هذا الميل العلم إلى الاسترخاء وإلى القعود ، إلى قلبه ، إلى تأثير الطغى ، وأن ننسبه ، إلى كثيره ، إلى فعل الاستبداد وسطوة الاعتقاد إلى القضاء والقدر ، تلك التى تمنع غالبية المسلمين بأن لاجدوى من أن يتعب الإنسان ذاته إلى أن يسعى اليوم إلى رفاهية لن يكون هو على ثقة من أن يستمتع بها إلى الغد ، أو أن يسعى للخروج من حالة يفترض أن العناية الإلهية قد شاعت له أن يكون عليها ، فالصحفة ( أو المشيئة ) هى التى أوجدتك فيها « أو خلقتك عليها » ( ﴿ ١ 〉 ) . وليس ثمة من شك إلى أن حكومة أخرى وأنظمة أو مؤسسات فكرية أخرى سوف يكون بمقدورها أن تجعل من الرجال أقوياء ، أشداء ، متحمسين للعمل ونشطاء شأنهم إلى ذلك شأن الناس إلى كل مكان آخر من العالم ، مادام أنه يكفى ، أن تغير بعض الشيء من طبيعتهم وعاداتهم وبعض الظروف الخاصة التى تحيط بهم ، لتكون شبيهة بتلك التى يعمل فيها أبطال هؤلاء العمال الذين نناقولهم ، هؤلاء ينشأون منذ نعومة أظفارهم داخل هذه المهنة المثيرة ، ويبتلعون بها عن طريق التنشئة والقوة والعادة والثقة إلى أنهم سيتقنمون دون منفضات بأجورهم الزهيدة . وإلى واقع الأمر ، فثانهم يحصلون بأنظام ، وبصفة يومية ، على أجورهم من دار سك النقود ، ولا يتعرضون قط للاقتلاق ، ولا يرغبون كذلك على أداء أعمال اضافية أو أعمال سخرة ، وإلى الوقت نفسه ، يحصل أبناؤهم الذين يربونهم من حولهم ، على أجور متواضعة بل أن هؤلاء العمال يحصلون على اعانات عندما تجعلهم أعمالهم أو مآلات قد يصابون بها ، غير صالحين للعمل .

وينبغي أن نلاحظ إلى النهاية أن العمال ، الأكبر حماساً ، والأكبر توقداً ، والأشد استمعاء على التعب هم أولئك الذين يمارسون أعمالهم وهم واثقون ، وهذه عادة نادرة بعض الشيء ، حتى بين الحرفيين الذين لا يعمل غالبية منهم إلا وهممحيون ، على نحو قريبها هم عليه الشياطون منذلة ، لذلك ، فسوف تكون أهم أكبر نقطة انطلاق ، كى نجعل الشرقيين أكثر قوة وأكبر نشاطاً ، هى أن نعودهم على القيام بأعمالهم وهم واثقون كما يعمل الأوروبيون ،

---

( ﴿ ٢ 〉 ) واضح كل الوضوح كيف يتعارض كل مايقال هنا معاً دعة الية الإسلام من السعى والجد واعتبر ذلك إلى مرتبة الجهاد المقدس .



ومع ذلك فإن واحداً من الأسباب التي تميل أكثر من غيرها إلى إثارة لحب الراحة والدعة والتمود هو هذا النوع من الخجل أو الازدراء الذي تذوى أو تتضاؤل معه قيمة العمل عند شعب توجد به بصفة تكاد تكون دائمة طبقتان شديدتى التميز : طبقة المتصرين أو السادة الذين يقومون بالقيادة والحكم ، وطبقة المهزومين والمعبود الذين يرفعهم الأولون على أن يعملوا من أجلهم هم ، السنا نرى ، لا نزال ، آثاراً بالغة الوضوح لفكرة منبقة شبيهة ، حتى عند الأمم الأوروبية بالغة التطور ، حيث كانت طبقة النبلاء الإقطاعيين ، تلك التي تستمد مكانتها من حقوق الغزو ومن قوة السلاح ، تعتقد على الدوام أنها ستحط من قدرها ومكانتها إذا هي عملت ؟

ولقد أجابواحد من هؤلاء الأتراك ، المتعجبين على نفس تدرجهم، على سائق فرنسي كان يستحثه على الإعجاب بتفوق الأوروبيين على العرب في مجال الصناعات والفنون : اننى أرى ذلك جيداً ، أما انتم أيها الكفار فقد نفى عليكم بالعمل ، فى حين أننا نحن ، أتباع محمد ، قد خلقنا للراحة وللتأمل فى مظلة القرآن (١) .

---

(١) ليس هناك ما هو أيسر من دحض هذه الترهات ، أيا كان شخص القتال لها ، فهو تتنافى بوضوح بالغ مع كل ما دعا إليه الإسلام من حب للعمل والسعى على المعاش ، وهذا ما يستطيع أن يدل على تليذ سفير ، لكنه التحامل أو الفكرة المسبقة أو النظرة القصيرة أو المخروسة ، ( المترجم )



لوحات الفقود

التي ورد ذكرها في ثنايا الدراسة



ملاحظة من المترجم

كانت هذه اللوحات الأربع في الأصل لوحة واحدة ( في الطبعة الأولى من وصف مصر ) لكن مقتضيات الطبعة العربية أملت علينا ضرورة تقسيمها الى لوحات أربع بنائها كما يلي :

اللوحة الاولى : وتضم ستة اشكال برقم مسلسل من ١ الى ٦ وهو الرقم الذى مولنا عليه فى سياق النص العربى ، وان كنا قد اجرينا الترتيب على اساس الطبيعة الفرنسية ، اى من الشمال الى اليمين ، ويمثل كل شكل قطعة نقدية واحدة بوجهها ا ، ب ويشار اليها فى اللوحة بـ A B ( من الشمال الى اليمين ) .

وتقابل الأشكال : ٦٥٤٤٣٢٤١ الواردة هنا الأشكال ٧٤٦٢٤١ ،  
١١ ، ١٢ من الأصل الفرنسي .

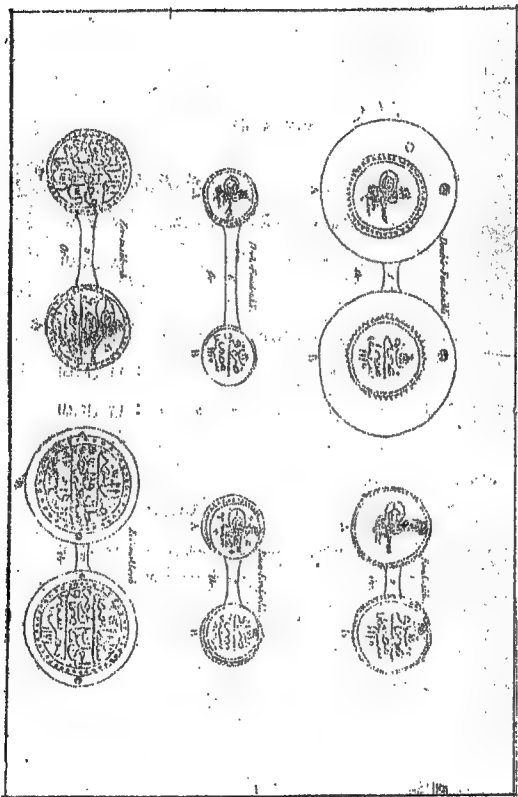
اللوحة الثانية : وتضم تسعة أشكال بارتفاع ممتد من ٧ إلى ١٥،  
وتقابل أشكال : ٨٤٧، ٩٠١، ١٢١، ١٣١، ١٤١، ١٥١، ١٦١، ١٧١، ١٨٤  
٩٠١، ١٢١، ١٣١، ١٤١، ١٥١، ١٦١، ١٧١، ١٨٤، ١٩٧، ٢٠١، ٢١٤، ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٥٣، ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٩٢، ٣٠٥، ٣١٨، ٣٣١، ٣٤٤، ٣٥٧، ٣٧٠، ٣٨٣، ٣٩٦، ٤٠٩، ٤٢٢، ٤٣٥، ٤٤٨، ٤٦١، ٤٧٤، ٤٨٧، ٥٠٠، ٥١٣، ٥٢٦، ٥٣٩، ٥٥٢، ٥٦٥، ٥٧٨، ٥٩١، ٦٠٤، ٦١٧، ٦٣٠، ٦٤٣، ٦٥٦، ٦٦٩، ٦٨٢، ٦٩٥، ٧٠٨، ٧٢١، ٧٣٤، ٧٤٧، ٧٦٠، ٧٧٣، ٧٨٦، ٧٩٩، ٨١٢، ٨٢٥، ٨٣٨، ٨٥١، ٨٦٤، ٨٧٧، ٨٩٠، ٩٠٣، ٩١٦، ٩٢٩، ٩٤٢، ٩٥٥، ٩٦٨، ٩٨١، ٩٩٤، ١٠٠٧، ١٠٢٠، ١٠٣٣، ١٠٤٦، ١٠٥٩، ١٠٧٢، ١٠٨٥، ١٠٩٨، ١١١١، ١١٢٤، ١١٣٧، ١١٥٠، ١١٦٣، ١١٧٦، ١١٨٩، ١٢٠٢، ١٢١٥، ١٢٢٨، ١٢٤١، ١٢٥٤، ١٢٦٧، ١٢٨٠، ١٢٩٣، ١٣٠٦، ١٣١٩، ١٣٣٢، ١٣٤٥، ١٣٥٨، ١٣٧١، ١٣٨٤، ١٣٩٧، ١٤١٠، ١٤٢٣، ١٤٣٦، ١٤٤٩، ١٤٦٢، ١٤٧٥، ١٤٨٨، ١٥٠١، ١٥١٤، ١٥٢٧، ١٥٤٠، ١٥٥٣، ١٥٦٦، ١٥٧٩، ١٥٩٢، ١٦٠٥، ١٦١٨، ١٦٣١، ١٦٤٤، ١٦٥٧، ١٦٧٠، ١٦٨٣، ١٦٩٦، ١٧٠٩، ١٧٢٢، ١٧٣٥، ١٧٤٨، ١٧٦١، ١٧٧٤، ١٧٨٧، ١٧٩٠، ١٨٠٣، ١٨١٦، ١٨٢٩، ١٨٤٢، ١٨٥٥، ١٨٦٨، ١٨٨١، ١٨٩٤، ١٩٠٧، ١٩٢٠، ١٩٣٣، ١٩٤٦، ١٩٥٩، ١٩٧٢، ١٩٨٥، ١٩٩٨، ٢٠١١، ٢٠٢٤، ٢٠٣٧، ٢٠٥٠، ٢٠٦٣، ٢٠٧٦، ٢٠٨٩، ٢١٠٢، ٢١١٥، ٢١٢٨، ٢١٤١، ٢١٥٤، ٢١٦٧، ٢١٨٠، ٢١٩٣، ٢٢٠٦، ٢٢١٩، ٢٢٣٢، ٢٢٤٥، ٢٢٥٨، ٢٢٧١، ٢٢٨٤، ٢٢٩٧، ٢٣١٠، ٢٣٢٣، ٢٣٣٦، ٢٣٤٩، ٢٣٦٢، ٢٣٧٥، ٢٣٨٨، ٢٣٩١، ٢٤٠٤، ٢٤١٧، ٢٤٣٠، ٢٤٤٣، ٢٤٥٦، ٢٤٦٩، ٢٤٨٢، ٢٤٩٥، ٢٥٠٨، ٢٥٢١، ٢٥٣٤، ٢٥٤٧، ٢٥٦٠، ٢٥٧٣، ٢٥٨٦، ٢٥٩٩، ٢٦١٢، ٢٦٢٥، ٢٦٣٨، ٢٦٥١، ٢٦٦٤، ٢٦٧٧، ٢٦٩٠، ٢٧٠٣، ٢٧١٦، ٢٧٢٩، ٢٧٤٢، ٢٧٥٥، ٢٧٦٨، ٢٧٨١، ٢٧٩٤، ٢٨٠٧، ٢٨٢٠، ٢٨٣٣، ٢٨٤٦، ٢٨٥٩، ٢٨٧٢، ٢٨٨٥، ٢٨٩٨، ٢٩١١، ٢٩٢٤، ٢٩٣٧، ٢٩٥٠، ٢٩٦٣، ٢٩٧٦، ٢٩٨٩، ٣٠٠٢، ٣٠١٥، ٣٠٢٨، ٣٠٤١، ٣٠٥٤، ٣٠٦٧، ٣٠٨٠، ٣٠٩٣، ٣١٠٦، ٣١١٩، ٣١٣٢، ٣١٤٥، ٣١٥٨، ٣١٧١، ٣١٨٤، ٣١٩٧، ٣٢١٠، ٣٢٢٣، ٣٢٣٦، ٣٢٤٩، ٣٢٦٢، ٣٢٧٥، ٣٢٨٨، ٣٢٩١، ٣٣٠٤، ٣٣١٧، ٣٣٣٠، ٣٣٤٣، ٣٣٥٦، ٣٣٦٩، ٣٣٨٢، ٣٣٩٥، ٣٤٠٨، ٣٤٢١، ٣٤٣٤، ٣٤٤٧، ٣٤٦٠، ٣٤٧٣، ٣٤٨٦، ٣٤٩٩، ٣٥١٢، ٣٥٢٥، ٣٥٣٨، ٣٥٥١، ٣٥٦٤، ٣٥٧٧، ٣٥٩٠، ٣٦٠٣، ٣٦١٦، ٣٦٢٩، ٣٦٤٢، ٣٦٥٥، ٣٦٦٨، ٣٦٨١، ٣٦٩٤، ٣٧٠٧، ٣٧٢٠، ٣٧٣٣، ٣٧٤٦، ٣٧٥٩، ٣٧٧٢، ٣٧٨٥، ٣٧٩٨، ٣٨١١، ٣٨٢٤، ٣٨٣٧، ٣٨٥٠، ٣٨٦٣، ٣٨٧٦، ٣٨٨٩، ٣٩٠٢، ٣٩١٥، ٣٩٢٨، ٣٩٤١، ٣٩٥٤، ٣٩٦٧، ٣٩٨٠، ٣٩٩٣، ٤٠٠٦، ٤٠١٩، ٤٠٣٢، ٤٠٤٥، ٤٠٥٨، ٤٠٧١، ٤٠٨٤، ٤٠٩٧، ٤١١٠، ٤١٢٣، ٤١٣٦، ٤١٤٩، ٤١٦٢، ٤١٧٥، ٤١٨٨، ٤١٩١، ٤٢٠٤، ٤٢١٧، ٤٢٣٠، ٤٢٤٣، ٤٢٥٦، ٤٢٦٩، ٤٢٨٢، ٤٢٩٥، ٤٣٠٨، ٤٣٢١، ٤٣٣٤، ٤٣٤٧، ٤٣٦٠، ٤٣٧٣، ٤٣٨٦، ٤٣٩٩، ٤٤١٢، ٤٤٢٥، ٤٤٣٨، ٤٤٥١، ٤٤٦٤، ٤٤٧٧، ٤٤٩٠، ٤٥٠٣، ٤٥١٦، ٤٥٢٩، ٤٥٤٢، ٤٥٥٥، ٤٥٦٨، ٤٥٨١، ٤٥٩٤، ٤٦٠٧، ٤٦٢٠، ٤٦٣٣، ٤٦٤٦، ٤٦٥٩، ٤٦٧٢، ٤٦٨٥، ٤٦٩٨، ٤٧١١، ٤٧٢٤، ٤٧٣٧، ٤٧٥٠، ٤٧٦٣، ٤٧٧٦، ٤٧٨٩، ٤٨٠٢، ٤٨١٥، ٤٨٢٨، ٤٨٤١، ٤٨٥٤، ٤٨٦٧، ٤٨٨٠، ٤٨٩٣، ٤٩٠٦، ٤٩١٩، ٤٩٣٢، ٤٩٤٥، ٤٩٥٨، ٤٩٧١، ٤٩٨٤، ٤٩٩٧، ٥٠١٠، ٥٠٢٣، ٥٠٣٦، ٥٠٤٩، ٥٠٦٢، ٥٠٧٥، ٥٠٨٨، ٥٠٩١، ٥١٠٤، ٥١١٧، ٥١٣٠، ٥١٤٣، ٥١٥٦، ٥١٦٩، ٥١٨٢، ٥١٩٥، ٥٢٠٨، ٥٢٢١، ٥٢٣٤، ٥٢٤٧، ٥٢٦٠، ٥٢٧٣، ٥٢٨٦، ٥٢٩٩، ٥٣١٢، ٥٣٢٥، ٥٣٣٨، ٥٣٥١، ٥٣٦٤، ٥٣٧٧، ٥٣٩٠،

اللوحة الثالثة : وتضم ستة اشكال من ١٦ الى ٢١ ، وتقابل الاشكال : ٢٣،٢٢،٢١،٢٠،١٧،١٦ : الواردة بها الاشكال : ٢١،٢٠،١٩،١٨،١٧،١٦ في الاصل .

اللوحة الرابعة : وتضم خمسة اشكال : من ٢٢ الى ٢٦ ، وتقابل الاشكال : ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢ الواردة بها الاشكال : ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ٢٥ الواردة بالاصل الفرنسى .

الشكل ١ : ومثل قطعة ذهبية ذات اثنين غندقي ( أو غندقي ) .  
الشكل ٢ : « « « « غندقي ( أو غندقي ) واحد .  
الشكل ٣ : « « « « نصف غندقي .  
الشكل ٤ : « « « « نصف غندقي أيضا .  
الشكل ٥ : « العملة الذهبية زرمحوب .  
الشكل ٦ : « « « « زرمحوب .

الزينة الأولى



## اللوحة الثانية

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٧ : ويمثل قطعة ذهبية ذات فتق واحد .

الشكل ٨ : » » » » » » » »

الشكل ٩ : » » » » » » » »

الشكل ١٠ : قطعة من العملات الذهبية زرمحوب .

الشكل ١١ : » » » » » » » »

الشكل ١٢ : » » » » » » » »

الشكل ١٣ : » » » » » » » »

الشكل ١٤ : ذات ١/٢ زرمحوب او

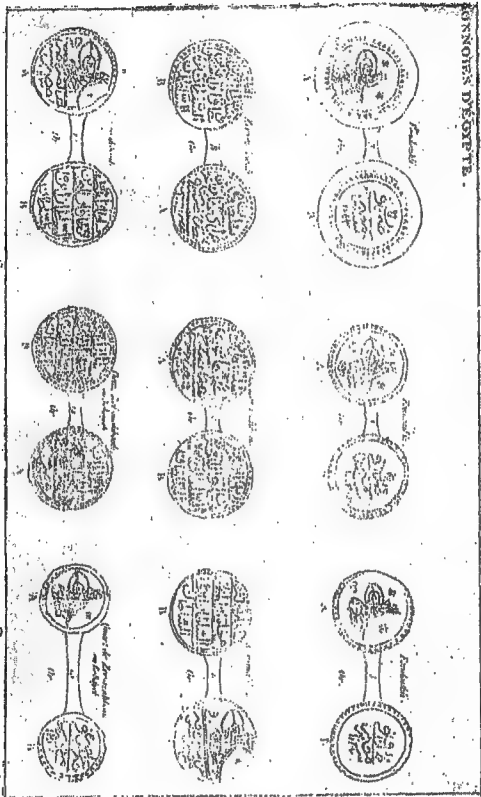
نصفية .

الشكل ١٥ : ويمثل قطعة من العملات الذهبية ذات ١/٢ زرمحوب

او : نصفية .



ORNEMENTS D'ÉGYPTE.



## اللوحة الرابعة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٢٢ : ويمثل قطعة من العملات الفضية أو البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى قرش والجمع فروش .

الشكل ٢٣ : ويمثل قطعة من العملات الفضية أو البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى قرش والجمع فروش .

الشكل ٢٤ : ويمثل قطعة من العملات الفضية أو البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢٥ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد ( والجمع أجداد ) .

الشكل ٢٦ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد ( والجمع أجداد ) .

السورة الأربعة





الفهرس



## صفحة

مقدمة المترجم . . . . .	٥
الكتاب الأول : الموازين العربية . . . . .	٩ — ٤٨
الأوزان العربية القديمة ١١ ، الأوزان الحالية	
المستخدمة في التجارة ٢٣ ، الأوزان المستخدمة في	
مجال النقود ٣١ ، ملاحظات ٤١	
الكتاب الثاني : النقود العربية . . . . .	٤٩
المقدمة : هدف وجنوى البحث في موضوع النقود	
العربية . . . . .	٥١
مؤلفون آخرون ممن كتبوا عن النقود العربية .	٥٦
الباب الأول : من النقود العربية والاجنبية المتداولة	
والمصنوعة في مصر من عصر الخلفاء حتى اليوم . . . . .	٥٩ — ١٧٨
الفصل الأول : اسماء وأنواع العملات المختلفة . . . . .	٦١ — ٩٢
أولا : النقود الذهبية . . . . .	٦١
ثانيا : النقود الفضية أو البرونزية . . . . .	٦٨
ثالثا : النقود النحاسية . . . . .	٧٧
رابعا : المسكوكات او العملات الفكرية . . . . .	٨٢
خامسا : النقود الرائدة . . . . .	٨٧
سادسا : النقود الحسابية . . . . .	٩٠
الفصل الثاني : شكل العملات وقطرها . . . . .	٩٣ — ١٠٠
أولا : الشكل . . . . .	٩٣
ثانيا : القطر . . . . .	٩٦

صفحة

١٥٢ — ١٠١	الفصل الثالث : الأنباط والتوالب
١٠١	أولا : صور البشر والحيوانات
١٠٦	ثانيا : النقوش الدينية أو المتعبسة من القرآن
١١٠	ثالثا : أسماء والقبائل الأمراء
	رابعا : الأسماء والألقاب والحروف المميزة لنواب
١١٧	السلطان والحكام في مصر
١٢٣	خامسا : الأدميات أو الأمانى المرجوة للامير الحاكم
١٢٤	سادسا : المسكن التي تسكن فيها النقود
١٢٩	سابعا : تاريخ الإصدار
١٤١	ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف
١٤٦	تاسعا : الرخايف
١٥٣	الفصل الرابع : القيم المختلفة للعملات
١٥٣	أولا : الوزن
١٦٢	ثانيا : العيار
١٦٧	ثالثا : القيمة الاسمية
١٧٤	رابعا : القيمة الجوهرية أو الحقيقية
	خامسا : نسبة الذهب والفضة في سبيكة
١٧٥	العملات المصرية
١٧٩	الباب الثاني : الحالة الراهنة للنقود في مصر
١٧٩	أساليب صنعها — ادارتها
١٨١	التقسيم الأول : الحالة الراهنة للنقود
١٨١	الفصل الأول : النظام التتدى الحالى
١٨١	أولا : النقود الذهبية
١٨٢	ثانيا : النقود الفضية أو بالأحرى البرونزية
	الفصل الثاني : مبادلة أو مقايضة خاى الذهب والفضة
١٨٣	أولا : الأساليب التي تزود بها دار سك النقود
١٨٣	بالقاهرة بخاى الذهب والفضة
١٨٧	ثالثا : أسعار الذهب والفضة في مصر



منحة

**الفصل الثالث : الأرباح التي تجنيها الحكومة من**

- عملية صنع النقود . . . . . ١٩٦  
أولا : أجمالي الاستقطاعات التي تتم كحق سيادة ١٩٦  
ثانيا : تقدير منفصل لنفقات الصنع ونسبة التالف  
والفائد ، وأجور الأيدي العاملة ، وصافي الربح ١٩٦  
ثالثا : الكميات المصنوعة . . . . . ٢٠٣

**الفصل الرابع : توفير السلع المخططة اللازمة لصنع**

- النقود وإيمانها . . . . . ٢٠٦  
القسم الثاني : أساليب وطرق صنع النقود . . . ٢٠٩  
الفصل الأول : صنع قطع المدينى . . . . . ٢٠٩

- أولا : تعيير خامة الفضة . . . . . ٢٠٩  
ثانيا : عملية المزج . . . . . ٢١٢  
ثالثا : مشغل أو عملية الصهر . . . . . ٢١٦  
رابعا : مشغل أو عملية الحدادة أو الطرق . . ٢٢١  
خامسا : مشغل أو عملية السحب . . . . . ٢٢٢  
سادسا : مشغل أو عملية الترقيق . . . . . ٢٢٥  
سابعاً : » » التقطيع . . . . . ٢٢٧  
ثامناً : » » التبييض أو الجلوة . . . . . ٢٢٨  
تاسعاً : » » الرقاصات أو مصانع . . . . .  
سك العملة . . . . . ٢٣٠  
عاثراً : مشغل الصرافين أو مرحلة عد ووزن  
المدينى . . . . . ٢٣٢

**الفصل الثالث : صنع القطع ذات الأربعين والعشرين**

- مدينى . . . . . ٢٣٤  
أولا : المزج والصهر . . . . . ٢٣٤  
ثانيا : آلات التصليح أو عملية تحويل السبك إلى  
صلائح . . . . . ٢٣٥  
ثالثا : آلة القطع . . . . . ٢٣٦  
رابعا : عملية التعبير . . . . . ٢٣٧  
خامسا : عملية الجلوة أو التبييض . . . . . ٢٣٧  
سادسا : عملية السك أو الضرب . . . . . ٢٣٨

صفحة	
٢٣٩	الفصل الثالث : صنع العملات الذهبية . . . . .
٢٣٩	اولا : عملية الصهر . . . . .
٢٤٠	ثانيا : عملية المزج . . . . .
٢٤١	ثالثا : قياس المعيار . . . . .
٢٤٦	رابعا : الحدادة او الطرق . . . . .
٢٤٦	خامسا : اداة السحب . . . . .
٢٤٧	سادسا : القطع . . . . .
٢٤٧	سابعا : عملية الترميع او التسطيع . . . . .
٢٤٨	ثامنا : عملية ضبط الوزن . . . . .
٢٤٨	تاسعا : عملية الترتيق . . . . .
٢٤٩	مباشرا : وضع الاطر فوق حواف العملات . . . . .
٢٥٠	حادى عشر : عملية الجلوة . . . . .
٢٥١	ثانى عشر : عملية السك او الغرب . . . . .
٢٥٢	الفصل الرابع : حفر السكات . . . . .
٢٥٥	المقسم الثالث : الادارة . . . . .
٢٥٧	اولا : الرقابة والادارة . . . . .
٢٥٩	ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال . . . . .
٢٦٧	اللوحات . . . . .

## كتب أخوس للمترجم

### أولاً : فنس مجال الأدب :

- ١- المطاربون ( مجموعة قصص قصيرة ) .
  - ٢ - حكايات من عالم الحيوان .
  - ٣ - المصيدة ( مجموعة قصص قصيرة ) .
  - ٤ - موتى بلا قبور ( مسرحية تأليف جان بول سارتر ) .
  - ٥ - السماء تمطر ماء جافاً . . .
- ( رواية تسجيلية تتناول وقائع الوحدة المصرية السورية وانفصالها ) .

### ثانياً : فنس مجال التاريخ :

- ١ - تطور مصر من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٠ . تأليف مارسيل كولب .
- ٢ - فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية . تأليف أندريه ريمون .

### ثالثاً : الترجمة العربية الكاملة لموسوعة وصف مصر

#### تأليف علماء الحملة الفرنسية .

- ١ - المصريون المحدثون .
- ٢ - العرب فى ريف مصر وصحراواتها .
- ٣ - دراسات عن المدن والأقاليم المصرية .
- ٤ - الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة .
- ٥ - النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية .

- ٦ - الموازين والنقود .
- ٧ - الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين .
- ٨ - الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين .
- ٩ - الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين .
- ١٠ - مدينة القاهرة - الخطوط العربية على عمائر القاهرة .

#### **رابعاً : لوحات موسوعة وصف مصر :**

- ١ - المجلد الأول والثاني للوحات الدولة الحديثة .
- ٢ - المجلد الأول من لوحات الدولة القديمة .

#### **خامساً : من موسوعة وصف مصر :**

( دراسات مختارة من الموسوعة فى كتيبات )

- ١ - كيف خرج اليهود من مصر القديمة .
- ٢ - مدينة الاسكندرية .
- ٣ - مدينة رشيد .

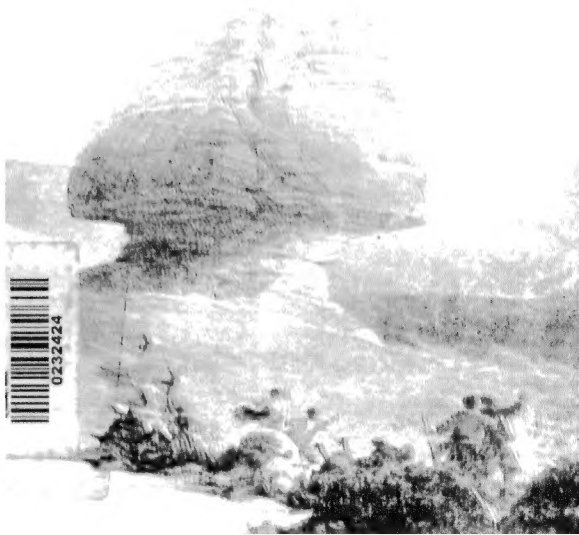
#### **تحت الطبع**

- مقياس الروضة .
- القاهرة المملوكية .
- بقية مجلدات لوحات موسوعة وصف مصر .
- بقية الدراسات المختارة من موسوعة وصف مصر .



رقم الايداع بدار الكتب ٢٠٧٤/١٩٨٠





0232424



0232424